نضال الحزب الشيوعي اللبناني

من خلال وثائقه

الجزء الاول

فهـــرس

صفحة

مقدمة

برنامج الحزب الشيوعي اللبناني ٩

مقدمـة ١١

الفصل الاول : الوضع العالمي ١٥

الطبقة العاملة هي القوة الاساسية في عصرنا ٢١

حركة التحرر الوطني ٢٣

الفصل الثاني : حركة التحرر العربية ٢٩

الفصل الثالث : سمات وخصائص تطور لبنان ٤٩

الفصل الرابع : تركيب الاقتصاد اللبناني ٦٣

الفصل الخامس : التركيب الاجتماعي في لبنان ٧٥

الفصل السادس : طبيعة الدولة ٩١

الفصل السابع : برنامج الحزب الشيوعي اللبناني وطرق تحقيقه ووسائله ٩٥

تقرير اللجنة المركزية امام المؤتمر الثاني للحزب ١٠٣

مقدمـة ١٠٥

الفصل الاول : الحزب في مرحلة النضال من اجـل الاستقلال الوطني وجـلاء الجيوش الاجنبية ١١١

الفصل الثاني : الحزب في مرحـلة العمـل السري : الانحراف اليسـاري والموقف من القضايا القومية ١٤١

الفصل الثالث : الحزب في المعارك الوطنية والطبقية ضـد الاحلاف الاستعمارية وللدفاع عن مطالب الجماهير ١٦٣

الفصل الرابع : الحزب في المرحلة الجديدة من تطور حركـة التحـرر العربية بعد تاميم قناة السويس ١٩١

الفصل الخامس : الخطة الجديدة بعد ممارسة الاستقلال الفعلي للحزب ٢١١

النظام الداخلي للحزب الشيوعي اللبناني ٢٣٧

مقدمـة ٢٣٩

الفصل الاول : ٢٤٣

الفصل الثاني : ٢٤٥

الفصل الثالث : ٢٤٦

الفصل الرابع : ٢٥١

قرارات المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني ٢٥٥

تحيات الاحزاب الشيوعية والعمالية الشقيقة للمؤتمر ٢٧٧

مقدمة

الوثائق التي يضمها هذا الكتاب سبق أن صدرت ، منذ ما يقارب السنتين ، كل وثيقة على انفراد . ولاقت في حينها اهتماما بالغا ، ليس من قبل الشيوعيين وحدهم ، بل كذلك من قبل جميع الوطنيين والتقدميين ، لما عبرت عنه من انعطاف ايجابي كبير في تطوير سياسة واغناء ممارسة قوة ثورية معترف بها هي الحزب الشيوعي اللبناني ، هذا الانعطاف الذي تكرس في المؤتمر الثاني للحزب المنعقد في تموز ١٩٦٨ .

واذا كانت هذه الوثائق — من حيث استنادها المادي الى الوقائع الموضوعية في لبنان والعالم العربي ، ومن حيث استنادها النظري الى الماركسية اللينينية كأداة للتحليل والتفسير والاستنتاج — تتسم بالانسجام والترابط والمنطق المتكامل ، فان مرور الزمن الذي جاوز السنتين ، وامتحان التجربة في النشاط السياسي العملي ، أظهرا أن جهود الشيوعيين اللبنانيين ، في صياغة هذه الوثائق وبلورة أحكامها الاساسية ، كانت هي بدورها صحيحة ومنسجمة . أي ان الاحداث التي جرت منذ ذلك الحين قد أكدت أن الشيوعيين اللبنانيين استطاعوا بعمق علمي تحديد الخط العام الموضوعي لتطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملموسة في بلدهم بصورة خاصة ، وان يحددوا الاتجاه العام لسياستهم تجاه القضايا العربية الاساسية والاحداث الجارية في المنطقة .

والدليل على صحة هذه المقولة لا تقدمه البراهين النظرية والتحليلات السياسية وحدها، بل خصوصا يؤكدها الدور الدافع والقوي الذي لعبته هذه الوثائق واعمال المؤتمر في توسيع نفوذ الحزب السياسي على الجماهير وفي تعزيز صفوفه بمئات جديدة من الشيوعيين الشباب، وفي توطد هيكله التنظيمي بصورة عامة ، وفي المرونة التي اتخذتها آلية العمل الحزبي الداخلي .

ففي الميدان السياسي اتسع اطار مساهمات الحزب في الحياة السياسية العامة وأضحت هذه المساهمات أكثر ملموسية . وهذا ما سمح بتماس أوثق بالاحداث وبتحديد مواقف الحزب بوضوح أكثر وفي الاوقات المناسبة . وقد انعكس ذلك في المشاركة النشيطة للشيوعيين ، في مقدمة الجماهير ، في جميع المعارك المطلبية والسياسية ، الوطنية والقومية. وكان من أمر هذا الوضع الجديد أن تعززت وترسخت تحالفات الحزب مع الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الاخرى على أسس أكثر ثباتا ووضوحا .

ومن البديهي والطبيعي أن يوضع مكسب العلنية القانونية التي حققها الحزب في شهر آب الماضي ، والتي تعتبر انتصارا لجميع القوى الديموقراطية والثورية في البلاد ، في هذا

الاطار السياسي الذي أسهم في خلقه ، أساسا ، مؤتمر الحزب الثاني ووثائقه والنشاط الذي جرى في ضوئها خلال السنتين الماضيتين .

واذا كان من الصحيح أن مؤتمر الحزب والوثائق التي صدرت عنه كانت النتيجة الطبيعية لمسيرة الحزب السابقة ، أي أنها لم تكن قطعا مع ماضي الحزب ، فمن الصحيح كذلك ، من جهة أخرى ، أنها لم تكن — مع المسيرة التي تلت المؤتمر — استمرارا عاديا للماضي . فالتوصل الى صياغة واقرار البرنامج السياسي كان انعطافا جديا في حياة الحزب ، اذ أن وجود البرنامج هو شرط أساسي لوجود الحزب من حيث هو حزب بالمعنى العلمي ، اللينيني للكلمة . فقد وضع البرنامج ، لاول مرة ، بشكل أكثر عمقا ، الاسس العلمية لتحليل علمي شامل يبرهن على أن طبيعة القوانين الموضوعية التي تحكم تطور النظام اللبناني ونهج البورجوازية اللبنانية الحاكمة لا يمكن أن تساعد على انطلاق تطور المجتمع ، وان المظاهر المختلفة لتردي الاوضاع ستتفاقم ، مع تحديد الاتجاه العام والشعارات الاساسية لنضال الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ضد هذا النظام تكتيكيا واستراتيجيا . ان هذه النظرة تجمع ، الى جانب الطابع التحريضي ، العنصر النظري ، الذي يخلق القناعة العلمية بضرورة تغيير النظام ويحدد طرق وأساليب هذا التغيير . وهذا يؤثر تأثيرا ايجابيا ملحوظا على وعي الجماهير ، وخاصة جماهير الطبقة العاملة ، لا من حيث اتساع دائرة شمول فئات جديدة من الجماهير ، بل كذلك من حيث تعميق الوعي وتقوية دافع التحريك بين صفوفها . وقد انعكست هذه التأثيرات الايجابية على طبيعة تحرك مناضلينا الحزبيين أنفسهم من حيث ارتفاع واتساع مجالات مبادراتهم وتوثق علاقاتهم وصلاتهم بالجماهير ...

وبهذه الصورة برز وجه الحزب الحقيقي بوضوح ، لا بوصفه حزب معارضة تقليديا ، بل بوصفه حزب الكادحين القائم على أسس طبقية ومبدئية ثورية .

أما الاثر الذي تركه المؤتمر الثاني ، ووثائقه التي يحتويها هذا الكتاب ، في الميدان التنظيمي ، فيمكن تلمسه في جملة من الظواهر ، تأتي في مقدمتها ظاهرة النمو السريع في الانتماءات الجديدة الى الحزب . وظاهرة النمو هذه لها دلالاتها التي تشير الى الامكانيات الجديدة لدى الحزب لاستقطاب أكثر القوى البشرية الشعبية ثورية وفعالية في الحياة السياسية . ولكن ظاهرة النمو هذه ، من جهة أخرى ، تطرح العديد من المشاكل المتعلقة بالاحاطة السياسية والفكرية والتنظيمية بهذا التوجه البشري الواعي نحو الحزب وتأمين الملاكات المؤهلة عدديا ونوعيا لهذه الاحاطة ، مع ضرورة ايلاء انتباه خاص لحفظ التوازن الملائم في وتائر نمو الحزب بين الفئات الاجتماعية المختلفة لضمان أرجحية لا جدال فيها لجذب العناصر الطليعية من صفوف الطبقة العاملة والفلاحين والجماهير الكادحة عموما . وقد احتوى برنامج الحزب الاساس الموضوعي لضمان هذا التوازن . فاذا كان تعديل خط الحزب في ميدان القضايا القومية هو المنطلق ، بصورة رئيسية ، لانجذاب العناصر من المثقفين الثوريين الطليعيين نحو الحزب ، فان بلورة البرنامج لطبيعة الحزب الطبقية وتعديل خطه في القضايا القومية يشكل الاساس لجذب الفئات العمالية والكادحة ، بصورة عامة ، نحو حزبها الطليعي . اذن يمكن القول انه على النشاط الذاتي للحزب ولمنظماته يتوقف الان تحويل هذه الامكانية الى واقع ، وضمان التوازن الفئوي في تركيب الحزب البشري . وبطبيعة الحال ، فان هذا لا يعني ، باية صورة ، الانكماش تجاه الفئات غير العمالية ، بل يعني فقط ، على وجه التحديد والضبط ، تسريع وتائر نمو الحزب في صفوف الطبقة العاملة والجماهير الكادحة .

واذا كانت الاحداث والظاهرات السياسية والاقتصادية والفكرية، في لبنان وفي الوطن العربي ، منذ المؤتمر ، تجد في البرنامج ، في أغلب الاحيان ، مفاتيح تفسير اتجاهاتها الاساسية ، وعلى هذا الاساس تفتح الامكانيات لتحديد الموقف المبدئي لحزب الطبقة العاملة منها ، فان الخصائص والسمات الملموسة لهذه الاحداث والظاهرات وجدت تحليلها، على أساس مبادىء البرنامج العامة ، في قرارات اللجنة المركزية والمكتب السياسي ، ووضعت في مكانها في هيكل الحياة السياسية وفي مجراها العام . بهذا المعنى يمكن التأكيد على أن الاحكام الاساسية للبرنامج قد حافظت ، من جهة ، على صحتها ، ومن جهة أخرى ، كانت تجارب الممارسة العملية للنضال معينا دائما لتوضيح وتوسيع وتدقيق العديد من هذه الاحكام.

□ لقد أكد البرنامج ، في معرض تحليله لطبيعة بنية الاقتصاد اللبناني ، على ان هيمنة قطاع الخدمات (الجناح البنكي على الاخص) على مجمل الحياة الاقتصادية وتحديده اتجاه تطورها ، وتبعية هذا الاقتصاد للاستعمار الجديد ، هما نقطة الضعف التكوينية المميتة لنظام الاقتصاد « الحر » في لبنان . واليوم ، لا تجد جميع الطبقات والقوى السياسية في لبنان ، بما فيها الدولة ، مفرا من الاعتراف بوجود الازمة وبعمقها ، وان اختلفت التفسيرات في تحليل أسبابها وكيفية معالجتها . وتبخرت الى الابد أسطورة « الازدهار » الدائم المزعوم . فتقلص حجم الودائع الاجنبية (العربية أساسا) الهائل في البنوك اللبنانية بسبب الازمة النقدية ــ المالية في العالم الرأسمالي ، أدى الى اصابة هيكل الاقتصاد اللبناني الذي توسع أفقيا بصورة متوافقة مع تدفق هذه الرساميل على البنوك اللبنانية في فترة ١٩٥٢ ــ ١٩٦٠ ، بمرض « فقر الدم » (المال) المزمن . وبدأت آثار الشلل والتوقف تظهر أوضح فأوضح في جميع القطاعات جارة وراءها الاثار المعاشية والاجتماعية السلبية على جميع الذين ارتبطوا بهذه القطاعات ، خاصة الفئات العمالية والكادحة . واذا كان الاتجاه الموضوعي لتطور الاقتصاد اللبناني ، بنتيجة هذا التطور ، يميل الى تحطيم الهيكل الاقتصادي الذي تشكل (أحد الدلائل على ذلك تزايد الافلاسات...)، فان الجهود الذاتية للطغمة المالية القائمة على رأس نظام الاقتصاد « الحر » ، موجهة لحل هذه الازمة على أساس الضغط أكثر فأكثر على مستوى حياة الطبقات والفئات الشعبية الكادحة (الضرائب الجديدة ، ارتفاع الاسعار ... الخ) من جهة ، والى الاعتماد من جهة ثانية ، أكثر فأكثر على الاحتكارات الامبريالية بهدف تحريك عجلة الاقتصاد اللبناني المشلولة في نفس الاتجاه السابق (بيع المؤسسات ، اعطاء امتيازات جديدة ، تجديد المحاولات لاقرار قانون ضمان الرساميل الاجنبية .. الخ) . وانه لذو مغزى كبير واقع أن تسعة بنوك أجنبية (أميركية أساسا) تجمع في خزائنها اليوم ٦٢٪ من مجموع الودائع البنكية في البلاد . ان الاشراف المطلق على الاقتصاد اللبناني قد انتقل فعلا الى أيدي الاحتكارات البنكية الاجنبية وخاصة الاميركية ، في ظل سيطرة الطغمة المالية .

وهذا التطور على الصعيد الاقتصادي الذي أكدته دائما لجنة حزبنا المركزية بعد المؤتمر ، يعني ، على الصعيد الاجتماعي ، تعزز الاساس المادي لاحتدام الصراع الطبقي في المجتمع . وفي هذا الضوء توصلت اللجنة المركزية الى الاستنتاج بضرورة وضع برامج تفصيلية لهذا التحرك الجماهيري ، على النطاق الوطني ، وفي كل منطقة أو حي أو مهنة ، على أساس الدراسة الملموسة ، من أجل الاحاطة بحركة الجماهير وتوجيهها لما فيه مصلحتها المباشرة والبعيدة . ان انتقال حزبنا الى القضايا الاكثر تفصيلا يعكس بمعنى ما ــ اذا ما أنجز ــ قربا أكبر من الجماهير وقضاياها ، مما يعزز دوره التوجيهي والقيادي .

ومن جهة ثانية ، فان التطور يبين أن الحياة تبرر الاتجاه العام الذي اتخذه الحزب ،

منذ سنوات ، في اعارة اهتمام خاص ، للنضال الاقتصادي والمطلبي للجماهير ، وتفنـد ، بالمقابل ، ادعاءات « اليساريين » المغامرين الذين كانوا يحاولون تشويه الاتجاه لخـوض النضالات الاقتصـادية التي كانوا يعتبرونهـا نضالا « اصلاحيا » ! حين تبلغ الازمـة الاقتصادية هذه الدرجة من العمق ، والاساس الموضوعي للصراع الطبقي على الصعيـد الاقتصادي هذه الدرجـة من الاتساع تبرز أمـام العيان الدلالات السياسية ، والابعـاد السياسية للنضال الاقتصادي ، وتبين بصورة أوضح أن ليس هناك سور صيني بين النضال الاقتصـادي والنضـال السياسـي !

□ وبالاستناد الى ديالكتيك العلاقة بين الاقتصاد والسياسـة ، يتبين ان الازمـة الاقتصادية لا تتجلى بمظاهر اقتصادية فقط ، بل تجد ، فوق ذلك ، انعكاسها في مظاهر سياسية . فليس من قبيل المصادفات العمياء أن تكون مرحلة الازمة الاقتصـادية للنظـام اللبناني هي هي مرحلـة أزمته السياسية كذلك . فهذا أمر طبيعـي ومنطقي ! فالازمـة الاقتصادية بما تثيره من نهوض مقاومة ونضال الجماهير الشعبية ضد النظام ، تدفع بالمقابل أرباب النظام الى الايغال في الرجعية السياسيـة . كما أن تعزز علاقات تبعية النظـام للامبريالية اقتصاديا ، ومن ثم سياسيا ، يؤدي الى الايغال في الرجعية وفي معاداة حركة التحرر العربية (ومنها المقاومة الفلسطينية) ، تحت تأثير هذا العامل الجديد ، بالاضافة الى العداء الذي تكنه البورجوازية اللبنانية العميلة أصلا لحركة التحرر العربية ، خاصة في الآونة الاخيرة حيث تتجدد بزخم أكبر الهجمة الاستعمارية الصهيونية ، بقيادة الولايـات المتحدة ، بهدف تصفية المقاومة الفلسطينية والقضية الفلسطينية ، وفرض الاستسلام على العرب، وضرب حركة التحرر العربية بصورة عامة والانظمة المعادية للامبريالية بصورة خاصة.

ولقد نبهت اللجنـة المركزية الى هذا الميل المتعـاظم الى الرجعية السياسيـة لدى البورجوازية اللبنانية الكبرى ، باشارتها ، مرارا ، خلال السنتينات ، الى الاتجاه الذي اتخذته البورجوازية لاشاعة العسكرية البوليسية في الحياة العامة للبلاد ، والعمل لتقليص الحريات الديموقراطية وقمعها . في هذا الاطار يمكن وضع سلسلة من الممارسات الدموية الخطيرة التي لجأ اليها أرباب النظام كاغراق مظاهرات ٢٣ ــ ٢٤ نيسان ١٩٦٩ بالدم ، وأحداث تشرين من السنة نفسها . كما توضع في نفس الاطار المحاولات العديدة لفرض حكم ارهابي ديكتاتوري مباشر على البلاد ، والجهود المسعورة التي بذلت لاستـدعاء قـوات استعمارية ، أو لاثارة الحرب الاهلية والطائفيـة ... الخ .

بيد أن للازمة السياسية مظاهر من نوع آخر ، تتجلى مثلا في الشلل الذي تعـاني منه أجهزة الدولة ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية (الازمات الوزارية المستعصية والمزمنة، هامشية عمل مجلس النواب وبعده عـن القضايا الاساسية التي تواجه البلاد ...) . كما انعكست الازمة من جهة ثالثـة بتفاقم التناقضات واحتدامهـا بين الاجنحة المختلفـة للبورجوازية ، وفي سقـوط الاوهام حول الاتجاه السياسـي العام للجناح النهجـي مـن البـورجوازية ... الـخ .

وهكذا نلاحظ انه على الصعيد السياسي كذلك ، تقدم ازمة النـظام اللبنـاني قاعدة انطلاق اقوى واوسع من السابق ، لنضال الجماهير الشعبية . وفي هذا الاطـار من تطور الاحداث ركـز الحزب ويركز نضاله على شعارات اساسية في مقدمتها شعار توسيع الحريات الديموقراطية ومجابهة كل مسعى لحصرها وتقييدها او لاقامة حكـم ارهابـي ديكتاتوري ، والنضال ضد المساعي لعزل لبنان عـن حركة التحرر العربيـة والتخلي عن التزاماته القومية والوطنية ازاء معركة الشعوب العربية المشتركة ضـد

الامبريالية والصهيونية ودعم المقاومة الفلسطينية ومساندة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله العادل من اجل حقوقه المشروعة في العودة الى وطنه وتقرير مصيره على ارضه ، والعمل من اجل احباط مشاريع البوليس الدولي وربط لبنان كليا بركاب الولايات المتحدة وسائر الدول الاستعمارية ، ومن اجل انتهاج سياسة خارجية مستقلة وتعزيز الصلات مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية الاخرى ...

□ ان مجالات وامكانيات النضال التي فتحها برنامج الحزب ووثائق مؤتمره على صعيدي النضال المطلبي والسياسي ، تهدف ممارسة الحزب العملية الى تثميرها باتجاه مضاعفة وزن وتأثير الجماهير الشعبية على الحياة العامة في البلاد ، وجعلها تلعب الدور الحاسم فيها . واذا كان احد شقي تحقيق هذه المهمة يفترض توجه جهد الحزب المباشر الى الجماهير ، وخصوصا الجماهير العمالية ، على صعيد النضال السياسي والايديولوجي والاقتصادي والتنظيمي ، فان الشق الاخر يتطلب ايلاء اهتمام مستمر ودؤوب لسياسة الحزب التحالفية من اجل توحيد جهود وطاقات كل الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في البلاد والتنسيق بين مواقفها .

وقد لعب مؤتمر الحزب ووثائقه دورا بالغ الاهمية في توضيح الرؤية النظرية لقضية التحالفات . فقد ضربت الانحرافات اليمينية في سياسة التحالفات السابقة ، وارسيت هذه السياسة على القاعدة الوحيدة الصحيحة ، القاعدة الطبقية ، انطلاقا من مصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ، الانية والمقبلة . وقد جرى التأكيد على الفكرة اللينينية القائلة بان الطبقات تميل الى التحالف ، في كل مرحلة من مراحل التطور السياسي والاجتماعي ، انطلاقا من مصالحها الملموسة اساسا ، وليس بنتيجة اية عوامل اخرى نفسية او عاطفية او فكرية .

ان ممارسة هذه السياسة المبدئية بصورة مرنة خلال الفترة التي تلت المؤتمر اظهرت ان تحالفات الحزب قد تعززت مع الاطراف الاخرى على اساس المساواة ودون اية تنازلات مبدئية . وانتهاج هذه السياسة المبدئية قد قطعت الطريق ، من جهة اخرى ، على الانحرافات « اليسارية » المتطرفة التي تماثل ، في الواقع ، بين ما تسميه بالموقف الطبقي من الاطراف الاخرى ، وبين الانعزالية . ولعل المصير الذي آلت اليه بعض الشلل « اليسارية » المغامرة من عزلة عن الجماهير والقوى السياسية الفاعلة في البلاد ، مثل ذي دلالة بليغة في هذا المجال .

وقد توضح في سياق الممارسة العملية والنظرية ، جانب من قضية التحالفات هو ضرورة التفريق بين التحالفات السياسية (بين الاحزاب والقوى السياسية) ، وبين التحالفات الطبقية . فنظرا الى عدم استقطاب اكثرية الاحزاب اللبنانية لجماهير الطبقة التي من المفترض ان هذه الاحزاب تمثلها ، يكون من الخطأ الافتراض ان التحالف والتنسيق بين حزبين او اكثر يعني بالمقابل ، وبصورة اوتوماتيكية ، تحالفا بين طبقات معينة .

ان واقع عدم تبلور الكيان المستقل للطبقات الكادحة ، كل على انفراد ، وبصورة قاطعة ، في لبنان ـ وعلى الارجح في جميع البلدان الضعيفة التطور ـ يفسح في المجال ان تكون هذه الطبقات مجالا لنشاط العديد من الاحزاب المختلفة بانتماءاتها الطبقية والايديولوجية وباهدافها . ومن جهة ثانية يفسح عدم استقطاب الاحزاب لجماهير هذه الطبقات في المجال لحزب معين (حزب الطبقة العاملة) ان يكون رائد التحالف بين طبقتين او اكثر من الطبقات الكادحة (تحالف الطبقة العاملة مع جماهير

الفلاحين مثلا) . وهذه احدى المهام الستراتيجية التي يؤكد عليها برنامج الحزب .

ومن البديهي ان هذه القضية الستراتيجية تطرح جملة من المهام والالتزامات على نشاط الحزب العملي وتوجهه العام ، في مقدمتها العمل الدؤوب والمثابر من أجل وحدة الحركة النقابية . وينبغي القول ان مجمل التطور الموضوعي ، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، في لبنان ينضج الميل نحو هذه الوحدة ، وتتقلص تحت تأثير التطور الموضوعي مجالات التحرك بنفس السهولة والحرية ، امام القادة النقابيين الاصلاحيين وتزداد مهمتهم صعوبة في الابقاء على التفتت في الحركة النقابية . كما ان نهوض النضالات العمالية من جهة اخرى ، تحت تأثير الضائقة المعاشية والاجتماعية ، خصوصا ، يرفع مستوى الوعي الطبقي لدى جماهير العمال ، ويسهل مهمة القوى والعناصر الطليعية في بث الوعي السياسي والاشتراكي في صفوفهم .

اما على الصعيد الفلاحي الذي يفتقر الى ابسط اشكال التنظيمات المهنية الديموقراطية تقريبا ، فتطرح قضية هذه التنظيمات بصورة ملحة وحادة لا تقبل التأجيل نظرا للاوضاع المتردية باستمرار في الريف اللبناني بنتيجة السيطرة الطبقية المتعددة الاطراف (الطغمة البنكية والسماسرة الوسطاء وكبار الملاكين العقاريين) المفروضة على الاكثرية الساحقة من سكان الريف اللبناني . فخلق مثل هذه التنظيمات الديموقراطية في الريف لا تقتصر اهميته على ايجاد الاداة التنظيمية التي من خلالها يستطيع الفلاحون الدفاع عن مصالحهم وحسب ، بل انها ستكون كذلك اداة لرفع مستوى وعي الفلاحين الطبقي ، واساسا ماديا لقيام التحالف العتيد بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين .

□ وقد سجل المؤتمر الثاني للحزب بوثائقه انعطافا كبيرا في خط الحزب العام تجاه القضايا القومية . فبعد توضيح الاسباب النظرية والسياسية للخط الانعزالي السابق في هذا الميدان ، وضعت اسس نظرية راسخة في ضوء الماركسية اللينينية لسياسة صحيحة ، مبدئية ، على اساس ان الطبقة العاملة وحزبها الطليعي لها مواقفها المبدئية في القضية الوطنية والقومية ، توجه نشاط الحزب تجاه القضية القومية بصورة عامة ، وتجاه كل مسألة هامة ذات طابع قومي . فقد جرى البرهان علميا انه في هذه المرحلة من تطور الحركة الثورية العالمية والعربية ، تتشابك في سياق تطور العملية الثورية مهام التحرر الوطني والقومي مع مهام التحرر الاجتماعي . اي بمعنى آخر، ان الحل الجذري لمهام التحرر الوطني والقومي لا تنجز الا بتحقيق التحرر الاجتماعي ، اي بتحقيق الاشتراكية . وبما ان الطبقة العاملة هي القوة الاجتماعية الاكثر ثورية والاكثر مصلحة بالاشتراكية ، فهي بقيادتها الكادحين لتحقيق تحررهم الاجتماعي ، تنجز مهام التحرر الوطني والقومي كذلك . وكشف هذه الحقيقة والبرهان عليها يعني ان التحرر الوطني والقومي ليس مهمة ثانوية من مهام الطبقة العاملة وحزبها الطليعي ، من جهة ، وانه ليس هناك قوة اجتماعية اخرى لها مصلحة اكبر من الطبقة العاملة ، وبالتالي دور اكبر ، في انجاز هذه المهمة .

ان طرح المسألة بهذه الصورة يضع الطبقة العاملة ، وحزبها الطليعي ، لا في داخل الحركة القومية وكجزء عضوي منها وحسب ، بل يؤكد، فوق ذلك ، على دورها التاريخي في هذه الحركة .

ان هذه الرؤية المبدئية القائمة على اساس طبقي واضح قد وضعت حدا للتقييمات الاعتباطية والذاتية ، الانعزالية ، السلبية تارة للقضايا القومية والقوى القومية ،

والايجابية العاطفية التي تمحو الحدود الطبقية وتضرب النظرة الموضوعية تارة اخرى . لقد وضعت اساسا صحيحا اولا ، لتحديد موقف الحزب المستقل في هذا الميدان ، وثانيا ، لرسم سياسة تحالفات صحيحة مع جميع القوى الوطنية والقومية المعادية للامبريالية والصهيونية ، وثالثا ، لاتخاذ موقف انتقادي منطلق من مواقع التحالف الكفاحي ازاء المواقف الستراتيجية والممارسات التكتيكية الخاطئة لدى الاطراف الاخرى.

في هذا الضوء ـ وعلى صعيد القضايا الستراتيجية ـ كان من الطبيعي أن يتصدى الحزب مثلا لجميع الميول التي تؤدي الى عزل القضية الفلسطينية عن مجموع مصالح الحركة الثورية العربية ، او لاضعاف العلاقات بين حركة التحرر العربية وبين فصائل الحركة الثورية العالمية وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي ، ولمقاومة أي ميل لاضعاف الطابع الاجتماعي لحركة التحرر العربية ، بحجة التأكيد على الجانب القومي التحرري ... الخ.

وكان من الطبيعي ايضا ـ على صعيد القضايا التكتيكية ـ أن تتصدى الحزب لمجموعة من الممارسات الخاطئة سواء بالنسبة للمواقف السياسية المغامرة لدى بعض العناصر في الحركة القومية التي يمكن ان تؤدي ـ وقد ادت فعلا ـ الى خسائر وتضحيات للقوى الثورية ، ام بالنسبة للمواقف التي تثير معارك جانبية بين الفصائل الثورية نفسها حول قضايا ثانوية في الوقت الذي تتطلب ظروف المعركة واشتداد الهجوم الاستعماري ـ الصهيوني ـ الرجعي ، اقوى تلاحم فيما بينها .

ان ممارسات الحزب الشيوعي ، في ضوء برنامجه ، وجميع مواقفه ، تهدف الى تعزيز وحدة القوى المعادية للامبريالية والصهيونية والرجعية العربية لتشديد فعالية نضال حركة التحرر العربية ولحل القضايا القومية لصالح الشعوب العربية ، وخاصة الشعب العربي الفلسطيني .

☐ وفي مجال العلاقات الاممية فقد اكد المؤتمر الثاني ارتباط الحزب الشيوعي اللبناني ارتباطا وثيقا بالحركة الشيوعية والعمالية العربية والعالمية ، باعتباره فصيلة من فصائلها الامينة ، محافظا بذلك على تقاليده الاممية المجيدة .

واذا كان برنامج الحزب الذي أقره المؤتمر الثاني قد اولى هذه القضية اهتماما اساسيا فان الوثائق التي صدرت عن هيئات الحزب المختلفة قد اكدت ذلك ، بوضوح. كما اكدته بشكل خاص مساهمات الحزب ، في مختلف المناسبات ، في النضال والعمل الدائبين دفاعا عن وحدة وتلاحم الحركة الشيوعية والعمالية العالمية ، واسهم ، بكل امكانياته ، في كل الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية ، وعمل بنشاط من اجل تحقيق النجاح الكامل للمؤتمر .

وخلال الاعوام التي أعقبت انعقاد المؤتمر الثاني، وفي ضوء الخطة التي وضعها المؤتمر، اتسعت وتوطدت علاقات الحزب بالاحزاب الشيوعية والعمالية ، وفي مقدمتها حزب لينين، الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي .

ان التأثير الكبير ، الفكري والسياسي والتطبيقي ، الذي تركه المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني ووثائقه ، على مجمل نشاط الحزب ، وعبر منظماته ومناضليه ، على الحركة الشعبية ، طرح ، باسم تعزيز الحركة الشعبية في لبنان وفي العالم العربي ، وبناء وحدة القوى الوطنية والتقدمية ، طرح ضرورة اصدار هذه الوثائق مجتمعة في هذه الطبعة الجديدة .

كانون الثاني ١٩٧١

برنامج
الحزب الشيوعي اللبناني

(أقر في المؤتمر الثاني للحزب)

مقدمة .

الفصل الاول : الوضع العالمي .
الطبقة العاملة هي القوة الثورية الاساسية في عصرنا.
حركة التحرر الوطني .

الفصل الثاني : حركة التحرر العربية .

الفصل الثالث : سمات وخصائص تطور لبنان .

الفصل الرابع : تركيب الاقتصاد اللبناني .

الفصل الخامس : التركيب الاجتماعي في لبنان .

الفصل السادس : طبيعة الدولة .

الفصل السابع : برنامج الحزب الشيوعي اللبناني وطرق تحقيقه ووسائله .

مقدمة

الحزب الشيوعي هو حزب العمال والفلاحين وجماهير الكادحين والمثقفين الثوريين . وقد ارتبطت نشأته في لبنان بنمو الطبقة العاملة اللبنانية وخوضها النضال الطبقي والنضال السياسي في مقاومة الاستعمار، وبتأثير انتصار ثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى التي وجهت الضربة الاولى للنظام الرأسمالي والاستعماري وأعطت الطبقة العاملة وسائر الكادحين مثالا حيا للنضال الظافر في سبيل التحرر من مختلف أشكال الاستعباد والاستثمار ومن الحروب .

وهدف الحزب تحويل المجتمع تحويلا ثوريا الى الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكي، مسترشدا في سبيله الى هذا الهدف بنظرية الاشتراكية العلمية : الماركسية اللينينية . فالاشتراكية وحدها تكفل القضاء على التخلف الاجتماعي في بلادنا وتضمن تحرير الشغيلة اجتماعيا وسياسيا وفكريا بتسلم تحالف الشغيلة السلطة السياسية ، بقيادة الطبقة العاملة ، وبالغائه الامتيازات الطبقية وبتحويله ملكية وسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية تضع الخيرات المادية والروحية للمجتمع في أيدي خالقي هذه الخيرات .

والحزب الشيوعي يتوجه بنشاطه السياسي والفكري — بالدرجة الاولى — لتنظيم الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين وفئات الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم جميعا بهدف اقامة المجتمع الجديد ولادخال الوعي الطبقي والاممي الاشتراكي في صفوف هذه الطبقات والفئات ، بوصفه المعبر

عن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

والحزب بكونه المعبر عن الاماني الوطنية ، وبكونه قوة سياسية طليعية في النضال لانتزاع الاستقلال الوطني وصيانته ، يناضل بحزم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي واسقاط سلطة الطغمة المالية وتصفية التبعية للاستعمار الجديد ، ولاحباط كل محاولة من قبل الامبريالية وعميلتها الرجعية الداخلية لجعل لبنان تابعا لسياستها العدوانية وادخاله بالتكتلات الاستعمارية ، عسكرية كانت أم سياسية أم اقتصادية .

ان الحزب الشيوعي يناضل في سبيل وحدة الطبقة العاملة وفي سبيل تحالفها مع سائر فئات الشغيلة ، وفي سبيل وحدة القوى الثورية والاشتراكية ، ولرص صفوف كافة الفئات الوطنية الديمقراطية وكل القوى والفئات التي لها مصلحة في تطور لبنان وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي ، على اختلاف انتماءاتها الطائفية . فهو لذلك يضع في مهماته النضالية مقاومة كل دعوة وكل عمل لتقسيم الشغيلة حسب الانتماءات الطائفية، باعتبارهما مناقضين ومناهضين لمصلحة الشغيلة ومصلحة الوطن والدمقراطية والتقدم.

والحزب بفضل ارتباطه بتراث الشعب الكفاحي ، يستلهم ويطور كل ما هو تقدمي وثوري في تراث شعبنا الوطني والقومي . وهو يرى ان ما وصلت اليه الحركة الوطنية والشعبية في الوقت الحاضر هو المكمل لانتفاضات الفلاحين البطولية في العاميات ، وللنضالات المجيدة التي خاضتها الجماهير الشعبية في مقاومة الاقطاعية والسيطرة العثمانية وتعسفهما ، وفي مكافحة السيطرة الاستعمارية الفرنسية بعد الحرب العالمية الاولى .

ان الرابطة العضوية بين نضال شعبنا اللبناني ونضال سائر الشعوب العربية الشقيقة ، هي حقيقة تاريخية يؤكدها الحزب الشيوعي . فلبنان بحكم الروابط التاريخية ، فضلا عن رابطة المصير المشترك ، عضو أصيل في الاسرة العربية ، وكفاحه التحرري والتقدمي والثوري جزء لا يتجزأ من الكفاح الذي خاضته وتخوضه سائر الشعوب العربية ضد الامبريالية والصهيونية في سبيل الاستقلال الكامل للبلدان العربية ، واستعادة الحقوق المغتصبة للشعب العربي في فلسطين ، ومن أجل التقدم الاجتماعي والديمقراطية والاشتراكية .

ان الحزب الشيوعي ، اذ يستلهم هذه الحقيقة الراسخة ، يقاوم بحزم كل دعوة ترمي الى ابعاد لبنان عن المجموعة العربية ، وكل اتجاه سياسي أو فكري أو طائفي ينطوي على محاولة لاضفاء صفة على لبنان غير صفته العربية . لذلك ناضل الحزب دائما وسيبقى يناضل في سبيل توطيد التضامن بين الشعب اللبناني وسائر الشعوب العربية الشقيقة في نضالاتها وحركاتها

الوطنية والديمقراطية وفي سبيل تحقيق الوحدة ، المطمح الكبير للشعوب العربية . وقد وضع الحزب هذا المطمح في صلب سياسته التي أعلنها في وثائقه السياسية منذ السنوات الاولى لنشوئه .

وانطلاقا من مواقف الاممية البروليتارية ، ومن ادراك طبيعة وجوهر المرحلة المعاصرة للتطور التاريخي وللعملية الثورية العالمية ، فان الحزب الشيوعي باعتباره فصيلة طليعية تجسد أماني شعبنا ومصالحه الوطنية الاصيلة وتعبر عنها ، يؤكد الصلة الوثقى بين نضال شعبنا ونضالات الشغيلة والشعوب الاخرى ، وقد دأب في تثقيف الجماهير بروح الاممية ، وأسهم في النضالات العالمية التي تصدت لمكافحة النازية والفاشستية والحرب ، وسائر أشكال العدوان والتدخل الاستعماري في مقدرات الشعوب ومصائرها . وقد أسهم الحزب ولا يزال بالنضالات العالمية المتعاظمة دائما لنصرة قضية السلام العالمي ، قضية شعبنا وسائر شعوب العالم .

إن الحزب ، انطلاقا من المواقف الاممية ، يحرص بثبات على التزام الخط العام للحركة الشيوعية العالمية ، وعلى الامانة الدائمة للصداقة وروح الاخاء بينه وبين الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، طليعة الحركة الشيوعية والحركة الثورية العالميتين ، والسند الاقوى لحركة التحرر الوطني . ■

الفصل الأول :
الوضع العالمي

محتوى عصرنا وجوهره

ان عصرنا الراهن ، ومحتواه الرئيسي الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، هو عصر الصراع بين النظامين الاجتماعيين العالميين المتناقضين ، عصر الثورات الاشتراكية وثورات التحرر الوطني وانهيار الامبريالية وتصفية نظام الحكم الاستعماري ، العصر الذي تنتهج فيه الطريق الاشتراكي ، باستمرار ، شعوب جديدة ، عصر انتصار الاشتراكية والشيوعية على الصعيد العالمي .

ويتحدد جوهر عصرنا بأن علاقات الانتاج الرأسمالية قد انهت مهمتها التاريخية ونشأت ظروف موضوعية لانتقال البشرية الى نظام الاشتراكية .

وبقيادة الطبقة العاملة المتحالفة مع جماهير الفلاحين والفئات الكادحة والمستثمرة يجتاح عالم اليوم تيار التجديد الثوري الاشتراكي للمجتمع .

لقد بدأت ثورة اوكتوبر الاشتراكية هذا الانعطاف التاريخي بتحطيمها علاقات الانتاج الرأسمالية في روسيا منتزعة سدس الكرة من نظام العبودية الرأسمالية ، واقامت دولة للعمال والفلاحين لاول مرة في التاريخ ووضعت نهاية للسيطرة المطلقة للراسمالية في العالم مسجلة بداية اقامة النظام الاشتراكي العالمي ، ودفعت التطور الاجتماعي للعالم وعجلت النضال الثوري التحرري ، ووضعت حداً فاصلا بين قوى الاشتراكية والديمقراطية والتقدم

وبين قوى العالم القديم ، قوى الرجعية والاضطهاد الاجتماعي والقومي .

إن الصراع بين الاشتراكية والامبريالية يشكل محور الصراع الطبقي على النطاق العالمي . والاتجاه الرئيسي للتطور الاجتماعي ، انما يحدده النظام الاشتراكي العالمي والطبقة العاملة العالمية والقوى المناضلة ضد الامبريالية من أجل التحويل الثوري للعالم .

الازمة العامة للرأسمالية

دشنت ثورة أوكتوبر مرحلة الازمة العامة للرأسمالية . فلم تبق الرأسمالية هي النظام الوحيد المسيطر على العالم دون منازع . وتشمل الازمة العامة ، وهي أزمة العالم الرأسمالي بمجمله ، جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية . والانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هو المحتوى الجوهري لعهد الازمة العامة للرأسمالية .

ومع توطد مواقع المنظومة الاشتراكية ، وطليعتها الاتحاد السوفياتي، في المباراة الاقتصادية بين النظامين العالميين ، ومع تعزز أسس الاشتراكية وانهيار نظام الحكم الاستعماري وتعاظم حركة التحرر الوطني وتعمق محتواها ، ومع اشتداد تناقضات الامبريالية وتنامي النضال الطبقي لشغيلة البلدان الرأسمالية ، تتفاقم الازمة العامة للرأسمالية وتزداد عمقا.

وقد تجلى في عصرنا بوضوح أن الرأسمالية هي مصدر الآلام والويلات للشعوب . فهي تولد الحروب العدوانية ، وتنطوي على خطر حرب عالمية جديدة تهدد البشرية والحضارة بأخطار جسيمة ، وهي لا تزال تستثمر الشعوب بمختلف الوسائل والاساليب ، وهي المسؤولة عن التخلف المريع للبلدان التي كانت تستعبدها في السابق . وهي التي تعرقل استخدام الامكانيات الهائلة التي يوفرها العلم والتقدم التقني للقضاء على البؤس والجوع والمرض ، وتحرم جماهير الشغيلة من الخيرات المادية والروحية التي تخلقها .

إن الرأسمالية المعاصرة هي ، قبل كل شيء ، رأسمالية الدولة الاحتكارية . ومن أجل مقاومتها الاشتراكية والصمود في وجهها تعتمد الاحتكارات على رافعات الدولة في الاقتصاد ، وقد عجل هذا في تحويل الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية التي تجمع في بنية واحدة قوة الاحتكارات وقوة الدولة في ظروف تمركز متزايد للانتاج والرأسمال .

ان التطور التاريخي لرأسمالية الدولة الاحتكارية مرتبط ، بالدرجة الاولى ، بالحروب والأعداد لها والركض وراء التسلح . والمستوى الراهن

للقوى المنتجة واستفحال المعارك الطبقية داخل العالم الرأسمالي يدفعان الاحتكاريين الى العمل للحد من الظاهرات المدمرة في النظام الرأسمالي ، مثل فوضى الانتاج والازمات الاقتصادية والمالية والبطالة الواسعة . فباتوا يلجأون ، على نطاق واسع ، الى طرائق البرمجة وضبط الاقتصاد بواسطة الدولة ، مع الاعتماد المتزايد على الانتاج الحربي . وهكذا فان اجراءات الدولة في ميادين الاقتصاد والاجتماع باتت تشهد اتساعا كبيرا . وهي متجهة ، قبل كل شيء ، لعرقلة نضال الشغيلة الاقتصادي والسياسي .

الا أن مختلف الوسائل المستخدمة لا تفيد في ستر عيوب الرأسمالية ولا في شفائها من تناقضاتها المستعصية .

ان الظاهرات الجديدة في الاقتصاد الرأسمالي ، مثل البرمجة ومساهمة الدولة في تمويل الابحاث العلمية والتكنيكية ، تؤكد صحة الموضوعة اللينينية عن رأسمالية الدولة الاحتكارية بوصفها أكمل تحضير مادي للاشتراكية . فمن شأن البرمجة وضبط الاقتصاد من قبل الدولة اعطاء الانتاج طابعا اجتماعيا متزايدا في حين تغتصب الدولة التقدم الحاصل لصالح الاحتكارات. ومن شأن ذلك تعميق الطابع الطفيلي للطبقة البرجوازية وزيادة وضوحه ، مما يساعد على تقويض الثقة بأسس النظام البورجوازي ويؤدي الى تفاقم خطورة التناقضات الطبقية وسائر التناقضات الاجتماعية.

ان التناقض الاساسي في عصرنا ، التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية ، لا يخفي التناقض بين الدول الامبريالية . وتشهد المرحلة الراهنة موجة جديدة من التناقضات بين هذه الدول .

وتتعرض للتمزق الكتل الحربية التي أنشأتها الولايات المتحدة وسائر الدول الامبريالية لمجابهة النظام الاشتراكي ومقاومة حركة التحرر الوطني وحركة العمال الثورية . وتشهد الكتل الاقتصادية للدول الامبريالية التي انشأتها الاحتكارات بغية الصمود بوجه الاشتراكية والتخفيف من حدة قضية السوق بعد انهيار أنظمتها الاستعمارية منافسة حامية واحتكاكات حادة بين أعضائها .

اشتداد عدوانية الامبريالية

يتميز الوضع الدولي الراهن باشتداد عدوانية الامبريالية العالمية . ان الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة تشدد نشاطها العدواني ضد الشعوب التي سارت في طريق التقدم الاجتماعي . ان الامبريالية الاميركية هي الامبريالية الاشد رجعية والاكثر سعارا ، الامبريالية التي تعمل للقضاء على سيادة الشعوب وتدعيم الرجعية العالمية واعادتها الى مراكز التسلط

في العالم أجمع، وهي المرتكز الاقتصادي والسياسي والعسكري للرجعية العالمية ودركها الدولي .

ويتجلى تزايد عدوانية الامبريالية الاميركية بانتقالها الى التدخل العسكري الصريح والمباشر في فيتنام ، وغير المباشر بدعمها وتشجيعها واشتراكها في تدبير العدوان الاسرائيلي الاخير على البلدان العربية. كما يتجلى اشتداد هذه العدوانية في تشديد سباق التسلح وتوسيع نفوذ الاحتكارات الصناعية العسكرية، وتزايد نهبها لثروات الشعوب،وهجومها المسعور على الحقوق الدمقراطية للشغيلة ، وتقوية الاجهزة البوليسية والاستخبارات ، وبالعمل على تعزيز الكتل العسكرية العدوانية ، واقامة أنظمة عسكرية فاشستية ، وتنظيم الانقلابات العسكرية الرجعية في عدد من بلدان آسيا وافريقياواميركا اللاتينية، وبتشديد النشاط الايديولوجي لمقاومة افكار الاشتراكية والشيوعية .

ويعكس العداء للشيوعية وتشويه جوهر المجتمع الاشتراكي خوف البرجوازية ازاء الانتصارات التاريخية للاشتراكية وازاء تعاظم حركة الشيوعية العالمية .

ان ايديولوجية العداء للشيوعية تعكس الاهداف الاجرامية للامبريالية التي تتخذها ستارا لتشديد التوتر الدولي وشن حروب القرصنة وتنظيم العدوان على الدول والشعوب التي تسير في طريق التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ولكن تزايد عدوانية الامبريالية ليس دليلا على تنامي قواها او على تغير في ميزان القوى العالمية لصالحها،ولا يغير الاتجاه العام لتطور الحركة الثورية ، تطور حركة الشعوب للتحرر الوطني والاجتماعي. وتقدم فيتنام مثالا ملموسا على امكانية التصدي للمخططات الاجرامية الدموية للامبريالية واحباطها بالجهود المشتركة لقوى التحرر والدمقراطية والاشتراكية .

ان النجاحات التي حققها ويحققها نضال الشعوب لا تتوقف من حيث الاتساع والعمق رغم تزايد عدوانية الامبريالية . ان تزايد عدوانية الامبريالية هو نتيجة لتعمق الازمة العامة للرأسمالية، ورد فعل للتناقضات المستعصية التي تتأكلها بفعل تنامي العملية الثورية العالمية واتساعها ، وبفعل تفاقم الصراع الطبقي والسياسي داخل النظام الامبريالي واشتداد التناقضات بين الدول الامبريالية .

ويشجع على تزايد عدوانية الامبريالية كذلك سياسة كتلة ماو تسي تونغ الانتهازية اليسارية في الحركة الشيوعية، وداخل المنظومة الاشتراكية.

كتلة ماو تسي تونغ عنصر شقاق وعامل اضعاف لقضية الثورة

يتميز نهج كتلة ماو تسي تونغ بانكر لمبادىء الماركسية اللينينية والخروج على وحدة المنظومة الاشتراكية والحركة الشيوعية العالمية والسعي لشق الاحزاب الشيوعية وتخريبها والقيام بأعمال تخريبية في قلب فصائل حركة التحرر الوطني .

ويعزز القادة الصينيون سياستهم العملية بتحليلات واستنتاجات « نظرية » مزعومة تتجاهل سمة العصر ، وترسي مفهوما خاطئا عن التناقض الاساسي على الصعيد العالمي . فاعتبار التناقض الاساسي قائما بين الامبريالية وحركة التحرر الوطني ، لا بين الرأسمالية والاشتراكية يستعيض عن التحليل العلمي التاريخي والطبقي ، بالعوامل العرقية والجغرافية . وينال هذا التحديد من دور الطبقة العاملة العالمية ، ووليدها النظام الاشتراكي وطليعته الاتحاد السوفياتي ، في العملية الثورية العالمية، ويؤدي الى فصل حركة التحرر الوطني عن قوة الدعم الاساسية التي تساندها في نضالها ضد الامبريالية . وما كان لحركة التحرر الوطني أن تحقق تاريخيا ما حققته من منجزات ولا أن تبلغ المستوى النضالي الذي بلغته لو لم تكن الطبقة العاملة قد اقامت منظومتها الاشتراكية الجبارة ووجهت وما تزال توجه ضرباتها الى أسس النظام الرأسمالي الامبريالي ، ولو لم تفتح الثغرات الكبيرة في جبهة الرأسمالية العالمية .

ان اغفال القادة الصينيين للواقع الموضوعي ووقوعهم في أسر الذاتية الجامحة والهوس الشوفيني ، قد أودى بهم الى مواقف غير مسؤولة في قضية السلم المصيرية بالنسبة للشعوب ومستقبل الحضارة البشرية والى الامعان في خط تسلطي مغامر انطلاقا من مواقع مصالح شوفينية الدولة الكبرى .

ان كتلة ماوتسي تونغ بنهجها السياسي وأعمالها الانقسامية ومنطلقاتها النظرية ، وتدهور الاوضاع الداخلية في الصين بنتيجة ذلك ، قد غدت عنصر شقاق في الحركة الثورية العالمية وعامل اضعاف لقضية الثورة. لذلك فان احدى المهام الرئيسية امام جميع الشيوعيين في مجمل الحركة الشيوعية العالمية أصبحت النضال ضد سياسة الانشقاق التي تنتهجها كتلة ماوتسي تونغ وضد اتجاهها السياسي واستنتاجاتها النظرية التي لا تتفق مع الماركسية اللينينية ومن أجل وحدة الحركة الشيوعية العالمية على أساس مبادىء الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية . ■

الطبقة العاملة هي القوة الثورية الاساسية في عصرنا

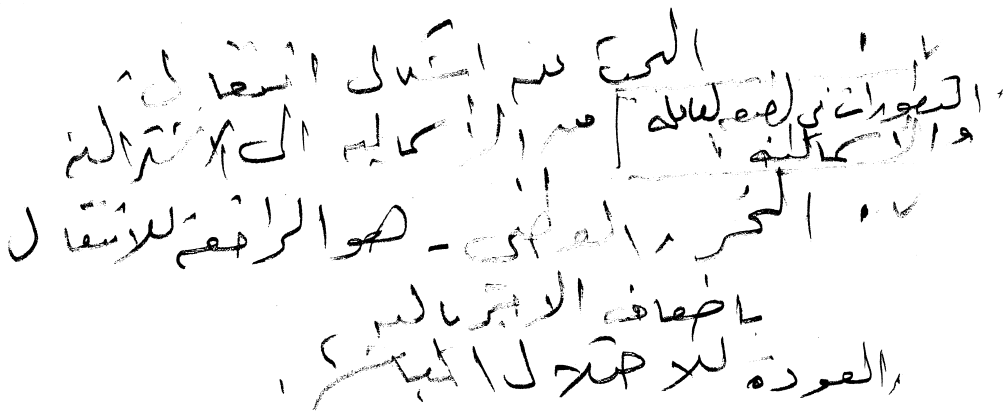

ان تطور الاحداث يؤكد باستمرار أن القوة المحركة الاساسية لتحويل العالم تحويلا ثوريا في عصرنا هي الطبقة العاملة العالمية ؛ فهي التي تعين الاتجاه العام لعملية تحرير البشرية كلها من العبودية وانتقالها من الرأسمالية الى الاشتراكية . وتقف في مركز عصرنا الطبقة العاملة العالمية ووليدها الرئيسي النظام الاشتراكي العالمي .

المنظومة الاشتراكية دعامة الحركة الثورية العالمية وطليعتها

ان الحصيلة الرئيسية لنضال الطبقة العاملة العالمية من أجل القضاء على النظام الرأسمالي والتجديد الثوري الاشتراكي للمجتمع هي قيام المنظومة الاشتراكية العالمية وتوطدها . فهي قاعدة الحركة الثورية العالمية والحصن الاساسي للجبهة المناهضة للامبريالية وقوتها الرئيسية في كبح جماح عدوانية الامبريالية ، وفي منعها من زج العالم في أتون الحرب النووية، وفي حفظ السلم لصالح جميع الشعوب وصالح تقدمها الاجتماعي .

ان البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمنظومة الاشتراكية العالمية وتنامي قوتها الاقتصادية وتقدمها العلمي والفكري تقدم مثالا حيا على أفضلية الاشتراكية وتساعد في التوعية الثورية للجماهير وتسهم في ازدياد جاذبية الاشتراكية وتأثيرها على مختلف شعوب العالم ، وتشكل

حافزا هاما لنضال شعوب البلدان النامية والبلدان الرأسمالية في سبيل الاشتراكية . ان جهود الشعوب السوفياتية لبناء الشيوعية ، وجهود شغيلة البلدان الاشتراكية لتحقيق نجاحات أكبر في بناء وتعزيز المجتمع الاشتراكي ، هي أكبر مساهمة أممية في العملية الثورية العالمية .

وتدعم بلدان المنظومة الاشتراكية القوى الثورية في العالم ، وهي تقدم المساعدات الكبيرة للحركات الثورية والتقدمية في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وتسهل نضالاتها في سبيل الاستقلال والتقدم الاجتماعي والاشتراكية .

الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية طليعة النضال ضد الاحتكارات ، وفي سبيل الاشتراكية

ويتعاظم الدور الطليعي للطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة . فالاحزاب الشيوعية في هذه البلدان تناضل من أجل توحيد الطبقة العاملة وسائر الشغيلة وفي سبيل التحويل الديمقراطي الثوري .

ان الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة هي احدى القوى الثورية الاساسية في عصرنا . فعلى عاتقها تقع مهمة انجاز الرسالة التاريخية العظيمة والاكثر صعوبة ، مهمة القضاء على الامبريالية في مراكزها الاساسية واقامة النظام الاشتراكي .

ويشهد عصرنا اشتداد نضال الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة . ورغم الصعوبات الهائلة التي تصطدم بها الطبقة العاملة في صراعها مع الاحتكارات الامبريالية ، فان الحركة العمالية تشتد وتقوى وتكتسب المزيد من التجربة والخبرة الكفاحية . وتشن الطبقة العاملة هجماتها المنظمة والواسعة ضد الاحتكارات وتقوم بالاضرابات والحملات المطلبية التي كثيرا ما تشمل بلدانا بأسرها . وفي ظروف رأسمالية الدولة الاحتكارية تكتسب الحركة الاضرابية والمطلبية طابعا سياسيا مباشرا . ويتعمق الطابع الجذري في مطالب الطبقة العاملة على الدوام . فهي تتحول الى برنامج نضالي ضد السيطرة السياسية والاقتصادية المطلقة للاحتكارات . ويلعب دورا كبيرا في ذلك نشاط الاحزاب الشيوعية ونضالها وبرامجها التي تطالب بالتأميم الديمقراطي للقطاعات الرئيسية وبالتخطيط الديمقراطي وباشراك النقابات في ادارة المؤسسات وتابية المطالب الاساسية للشغيلة واشاعة الديمقراطية الحقيقية ، مما يفتح آفاقا ديمقراطية حقيقية تكون بديلا لسياسة الرأسمالية الاحتكارية للدولة ، وتحرك وترص صفوف الشغيلة في النضال من أجل الاشتراكية .

وبواسطة التدابير الاحتكارية للدولة ، تعجل الرأسمالية بانزال الخراب بالفلاحين وأصحاب الاعمال الصغار وتخلق ظروفا أكثر صعوبة وقسوة بالنسبة للمثقفين والاجراء مما يوسع القاعدة الاجتماعية للقوى المعادية للاحتكارات .

حركة التحرر الوطني

ان عملية التحول النوعي في حركة التحرر الوطني في مرحلة انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية وتنامي الاتجاه المعادي للرأسمالية في داخلها في عصر انهيار الاستعمار تثبت صحة الموضوعة اللينينية التي تقول بأن الثورة الاشتراكية « لن تكون فقط ولا بصورة رئيسية نضال البروليتاريا الثورية في كل بلد ضد بورجوازيتها بل ستكون أيضا نضال جميع المستعمرات وجميع البلدان التي تضطهدها الامبريالية ، وجميع البلدان التابعة ضد الامبريالية العالمية » .

لقد تحررت معظم شعوب الارض سياسيا ولكن النضال لم ينته بعد. فما زال بعض الشعوب يرسف في سلاسل العبودية الاستعمارية ويخوض نضالا بطوليا ضد مستعبديه . ولا يزال القسم الاكبر من الدول التي انتزعت استقلالها السياسي في حالة تبعية اقتصادية شبه كاملة للاحتكارات العالمية .

وتواجه هذه البلدان مهمة توطيد استقلالها السياسي بتحررها الاقتصادي . لان الاستقلال السياسي ، رغم انه خطوة هامة وانتصار كبير ، لايحرر تلقائيا من التبعية للامبريالية بل ينشىء الامكانيات ويوفر الشروط لهذا التحرر . وبدون القضاء على التبعية الاقتصادية للامبريالية وتصفية مواقع احتكاراتها وامتيازاتها التي بقيت بعد خروج المستعمرين ، لا يمكن القضاء على التخلف المريع الذي أورثه الاستعمار لهذه البلدان ، ويظل قائما خطر تحول استقلالها السياسي الى استقلال شكلي . ولتحقيق هذه المهمة تواجه هذه البلدان :

- تصفية مخلفات نظام الحكم الاستعماري ومواقع الرأسمال الاجنبي.
- تحطيم العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية التي تعوق تطور القوى المنتجة في الريف وحل المسألة الزراعية باجراء اصلاح زراعي لصالح فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين ، مما يضمن قيام زراعة

متطـــورة عصرية .

- التصنيع باعتباره الوسيلة الرئيسية لتغيير التركيب الاقتصـــادي الاستعماري والوحيد الجـــانب .
- القضاء على التخلـــف المزمن في حقل العلم والتكنيـــك والثقـــافة وتصفية الامية والعمل على تكوين الملاكات الوطنية الكفؤة والدفاع عن الثقافة الوطنيـــة وتطويرها .
- اشاعة الديمقراطية في الحيـــاة السياسية والاجتماعية وتثقيـــف الجماهير الشعبية وتوعيتها وفسح المجال أمام منظماتها للمساهمة في بناء مستقبـــل دولهـــا .
- قيام تعاون نشيط مع الاتحـــاد السوفياتي وسائر الدول الاشتراكية والقضاء على كل مظاهر التمييز في العلاقات الدولية الاقتصـــادية والتجـــارية .

وتشكل هذه المهام برنامجا ديمقراطيا عاما يتطلب تحقيقه قيام تحالف واسع ، يضم العمال والفلاحين والفئات الوسطى والمثقفين الثـــوريين ، والفئات المرتبطة بالانتاج الوطني من البرجوازية .

وفي الوضع الدولي الراهن ، تنفتح أمام هذه البلدان امكانيات كبرى للافادة من العون المادي والتكنيكي الذي يقدمه الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية في بناء الاساس المادي لاقتصادها الوطني .

وقد اكتسبت الافكار الاشتراكية شعبية واسعة بفضل نجاحات البلدان الاشتراكية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ونتيجـــة للدور البارز الذي قامت به الاحزاب الشيوعية في هذه البلدان .

ولما كانت سلطة تحالف الاقطاع والرأسمالية تقف عقبـــة في طريق تحقيق مهام النهوض الوطني والقضاء على التخلف ، وازاء اشتداد أزمات الحكم في هذه البلدان نتيجة احتدام التناقضات الاجتماعية والطبقية تفقد شعوب هذه البلدان ثقتها بامكانية تحقيق هذه المهام عن طريق التطـــور الرأسمـــالي .

فانطلاقا من الدور الكبير الذي تقوم به الفئات الفلاحية والبرجوازية الصغيرة بالنضال الثوري في البلدان النامية ، ولكونها تشكل غالبية السكان العظمى ، في حين ان ضعف نمو الطبقة العاملة ونفوذها السياسي لـــم يمكنها ، في العديد من البلدان النامية ، من تحقيق قيادتها للنضال التحرري الوطني ، ووصلت الى الحكم في عدد من هذه البلدان عناصر وطنية ثورية من الضبـــاط والمثقفـــين .

وقد دفع تصدي هؤلاء القادة لعملية البناء الداخلي الى اجراء جملة

من التحويلات الاقتصادية والاجتماعية لضرب مواقع الرأسمال الاحتكاري الاجنبي ، والحد من مجال نشاط ونمو الرأسمال الخاص والاستثمار الرأسمالي ، وضرب الملكية الرأسمالية الكبيرة ، ووضع الاسس لسير البلاد في طريق للتطور غير رأسمالي . ان تحول عدد من الدول الفتية الى طريق غير رأسمالي للتطور ونضال الجماهير الشعبية في العديد من البلدان الاخرى في هذا الاتجاه ، يشكل احدى الظاهرات الرئيسية والبعيدة الاثر في حركة التحرر الوطني ، وفي العملية الثورية العالمية .

ان كون هؤلاء القادة من الفئات الوسطى ، ووجود تأثيرات الرجعية الداخلية بين المراتب العليا من البرجوازية الصغيرة ، يفسر الترددات وعدم الثبات في سياستهم الداخلية والخارجية ، وعدم جذرية أغلب الاجراءات التي يتخذونها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . كما يفسر ذلك سعي بعضهم للتفرد بالسلطة وابعاد الجماهير عن المساهمة النشيطة في العملية الثورية ، ومحاولتهم حصر القوى التقدمية المنظمة وقمعها . وتشكل العناصر المتأثرة بالمفاهيم الاقطاعية والمشبعة بأفكار العداء للشيوعية التي ينشرها الاستعمار الجديد ، مصدر الردات الرجعية والانقلابات المعادية للثورة .

ان فقدان النظرية العلمية المتكاملة عن تطور المجتمع نحو الاشتراكية لدى الوطنيين الثوريين جعل تفكيرهم يتسم بالانتقائية . فتبنوا نظريات « اشتراكية » مشبعة بالتأثيرات القومية والدينية وبالتقاليد . وجاءت محاولاتهم لانشاء أحزاب لقيادة عملية التحويل صورة عن مفهومهم المشوه، الغامض ، عن التطور الاجتماعي وبعيدة عن المفهوم العلمي الطبقي للحزب الطليعي .

وأهم مظاهر هذا الغموض حول الطبيعة الطبقية للعملية الثورية الجارية في بلدانهم : أبقاؤهم على جهاز الدولة القديم ، ونهجهم التجريبي في تحقيق التحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجابههم .

ويمر انتقال العناصر المتقدمة من هذه الفئات غير البروليتارية الى مواقع الاشتراكية العلمية عبر عملية تدريجية معقدة . وفي هذا الاطار تظهر محاولات لايجاد نظريات اشتراكية اقليمية ودينية وقومية تغفل وحدة التاريخ العالمي ، ووحدة الحركة الثورية العالمية والقوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد المجرى العام للتطور البشري ، وتستصغر دور الطبقة العاملة والجماهير الشعبية . وفي هذا السياق يجري أحيانا الترويج لنظرية التناقض بين الدول « الغنية والفقيرة » دونما تمييز في طبيعة النظام الاجتماعي للبلدان المتقدمة .

الاستعمـــار الجـديد

ان زوال السيطرة الاستعمارية المباشرة للامبريالية لا يزيل التبعية تلقائيا . فالاستعمار يتكيف مع الظروف الجديدة ويتخذ شكلا جديدا، ويصبح استعماراً دون امبراطوريات . انه الاستعمار الجديد والولايات المتحدة الاميركية هي دعامته ومحركه الاساسي . والمرتكز الرئيسي للاستعمـــار الجديد هو بقاء مواقع الاحتكارات الامبريالية في البلدان المتحررة حديثـــا والاحتفاظ ، من حيث الاساس ، بالعلاقات القديمة لتقسيم العمل علـــى النطاق العالمي ، وتوظيف الرساميل والمشاركة . ان كل هذا يؤدي الى استمرار تبعية هذه البلدان لنظام الاستثمار الرأسمالي العالمي . واستنادا الى هذه المواقع يعمل الاستعمار الجديد للتوغل الاقتصادي وتقوية مواقع احتكاراته في هـــذه البلـــدان .

فمن أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي وصيانة الاستقلال السياسي بوجه ضغط الاستعمار الجـــديد وتدخلاته في الشؤون الداخلية للبلـــدان النامية ، وبوجه مؤامراته وعدوانه المباشر ، يكتسب التعاون والدعـــم المتبادل بين هذه البلدان أهمية كبرى . ان وحدة نضال هذه البلـــدان ، المستندة الى الدعم القوي والثابت في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية ، من قبل الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان المنظومة الاشتراكية، كفيل بافشال مخططات الامبريالية وسحق عدوانها وانزال الهزيمة بها . ومجرى التاريخ المعاصر يؤكد أن نجاحات حركة التحرر الوطني وثيقـــة الارتباط بنجاحات الاشتراكية العالمية والطبقة العاملة العالمية . والتحالف المتين والوطيد الدعائم بين هذه القوى الثورية العظيمة هو ضمانة النصر النهائي لقضية تحرر الشعوب الوطني والاجتماعي .

ان ضمان التطور العام وازاحة نظام الاستثمار الامبريالي والرأسمالي يتطلبان توثيق وحدة القوى الثورية : بلدان المنظومة الاشتراكية ، وحركة التحرر الوطني والحركة العمالية الثورية في البلدان الرأسمالية . والاساس الموضوعي لهذه الوحدة هو مصالحها وأهدافها المشتركة في صيانة السلم والنضال في سبيل الديمقراطية والحرية ، وفي مجابهة القوى الامبرياليـــة والتصدي لعدوانها ، ولحل مهام التقدم الاجتماعي للبشرية بأقل ما يمكن من التضحيـــات والآلام . ■

الفصل الثاني:
حركة التحرّر العربيّة

السمات الرئيسية لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية

ان حصول أكثرية البلدان العربية على استقلالها السياسي أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، كان انتصارا كبيرا لحركة التحرر العربية. الا أن تسلم تحالف الاقطاع والفئات العليا من البرجوازية ، المرتبطة مصلحيا بالرأسمالية العالمية ، السلطة السياسية وسيطرته على جهاز الدولة ، وتوجيهه في الطريق الذي يخدم مصالحها ، منع تحرير اقتصاد هذه البلدان من التبعية للامبريالية ، فبقيت بمجملها جزءا من الاقتصاد الامبريالي ، وبقيت العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية سائدة فيها . وقد أدى ذلك الى اعاقة تطورها ومنعها من الخروج من حالة التخلف التي أورثتها اياها السيطرة العثمانية الاقطاعية خلال مئات السنين ثم السيطرة الاستعمارية . ودفع هذا الوضع الجماهير التي خاضت معركة الاستقلال الى مواصلة النضال وتعميقه . وقد تجسد نضالها في مقاومة المشاريع الاستعمارية والمعاهدات والاحلاف العسكرية وفي معارضتها الاتفاقات الاقتصادية المجحفة ، وفي اصرارها على تقليص مواقع الرأسمال الاحتكاري الاجنبي واسترداد الثروات الوطنية وتحقيق الاصلاح الزراعي .

والجماهير الشعبية التي اصطدمت خلال هذه النضالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بتحالف الاقطاع والفئات العليا من البرجوازية ،

اصطدمت وتصطدم بهؤلاء الاعداء أنفسهم وهي تناضل في سبيل قضاياها القومية الكبرى . وقد جاء تآمر الاستعمار والتحالف الرجعي على هذه القضايا ليكرس القطيعة النهائية والتامة بين الجبهتين وليعطي لنضال الجماهير العربية محتوى اجتماعيا جديدا وطابعا جذريا .

وفي هذه الظروف ، وفي الوضع العالمي الراهن ، انتفت عمليا الامكانية أمام البرجوازية العربية ، برغم وجود تناقضات بين مصالحها ومصالح الاحتكارات الاجنبية ، للاستقلال عن الاحتكارات العالمية وانشاء دول برجوازية مستقلة اقتصاديا عن سيطرة هذه الاحتكارات . وقد أدى ذلك الى فضح البرجوازية وعزل فئاتها العليا وكذلك الاقطاعية وافلاس أحزابها ، مما فتح مرحلة جديدة أعلى في تطور حركة التحرر الوطني العربية، وفجر امكانيات كبرى وبدايات هامة لعملية ثورية متكاملة .

ويغتني مضمون هذه الحركة ويتحدد محتواها الجديد المعادي للامبريالية والرأسمالية معا ، باستنادها أساسا من الناحية الاجتماعية على الطبقات والفئات ذات المصلحة بتطورها واستمرارها ، أي على جماهير العمال والفلاحين والفئات الوسطى وفئات المثقفين الثوريين .

الانظمة التقدمية

ان النضال العام لحركة التحرر العربية ، أدى الى قيام أنظمة تقدمية معادية للامبريالية في بعض البلدان العربية أعلنت عن تصميمها على بناء الاشتراكية .

لقد رجحت في السلطة تأثيرات الفئات الثورية من البرجوازية الصغيرة خلال عملية تمايز طويلة اتسمت بصراعات مستترة ومكشوفة ضد البرجوازية الكبرى والاجنحة المحافظة والرجعية من البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى .

وقد ساعد في ذلك تدخل الجماهير ومساندتها للاجنحة الثورية ، نتيجة لتعاظم الوعي السياسي الذي لعبت فيه دوراً هاما الاحزاب الشيوعية والمنظمات التقدمية الاخرى .

ورغم عدم وجود ممثلين مباشرين للطبقة العاملة في السلطة ، كان معظم التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أجراها الوطنيون الثوريون ، يتفق موضوعيا مع مصالح العمال والفلاحين ، لانه كان موجها في الاساس ضد الاقطاع (الاصلاح الزراعي) وضد البرجوازية الكبرى (التأميمات والاصلاحات الاجتماعية) وضد مواقع الرأسمال الاجنبي (تأميم قناة السويس والبنوك والشركات الاجنبية الكبرى) .

وقد اسهم الجيش ، بحكم وجود عناصر وطنية معادية للاستعمار على رأس قطاعات هامة منه ، في عملية انجاز بعض هذه المهمات الوطنية وتسهيل اتخاذ بعض الخطوات الاولية من التدابير الاقتصاديةوالاجتماعية ذات المحتوى التقدمي .

الا ان انفراد ممثلي البرجوازية الصغيرة بالسلطة ، وعدم الوضوح الفكري لديهم لافاق التطور المقبلة ، والطبيعة المزدوجة المتناقضةللبرجوازية الصغيرة ، اوجد الامكانيات لتحول عناصر منهم إلى فئة بيروقراطية مدنية وعسكرية فقدت بذلك صفتها كممثلة لمصالح الفئات الواسعة منالبرجوازية الصغيرة والجماهير الكادحة عموما . فقد دخلت المصالح الضيقة الجديدة لهذه العناصر في تناقض مع مصالح وحاجات التطور الموضوعية للمجتمع كله ، الامر الذي دفعها للوقوف ضد توسيع الديمقراطية للجماهير الكادحة وعرقلة التدابير التقدمية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وتسعير العداء للشيوعية ، ثم الى اقامة تحالف معها ضد استمرار الاتجاه التقدمي لتطور المجتمع .

وفي خضم الصراع الطبقي العنيف وخلال عملية تمايز مستمرة داخل السلطة تحققت مجموعة من المنجزات الهامة .

ففي الميدان الاقتصادي تحقق اصلاح زراعي ضرب الاقطاعية منحيث الاساس ، وادى الى اضعافها سياسيا ، وفتح مجالا اوسع لتطور القوى المنتجة في الريف . ومع تطور الحركة الوطنية والاجتماعية ادخلت فيه تعديلات إيجابية على مراحل . ولكنه لا يزال رغم هذه التعديلات يشكو وجود ثغرات تستغل لاعاقة تنفيذه والحد من فعاليته .

وجاء انشاء القطاع العام وتطويره الذي بدأ بتأميم الشركاتالاجنبية وتصفية امتيازات الاحتكارات ، وشمل تأميم الشركات والمؤسسات العائدة للبرجوازية المحلية الكبرى ، خطوة جديدة في تعميق التحويلات الاقتصادية. وقد نما القطاع العام وتطور بانشاء مؤسسات جديدة في الصناعات المختلفة الثقيلة والخفيفة . وغدا العنصر المحدد في تطور الاقتصاد الوطني والوسيلة الرئيسية للتنمية الشاملة . ان نشوء القطاع العام وتطوره ، والحاجة الموضوعية للتنمية ، قد ادخلا نوعا من التخطيط والبرمجة في الحياة الاقتصادية .

وفي الميدان السياسي تعمق النضال ضد الاستعمار ولعب دورا كبيرا في اضعاف مواقع الدول الامبريالية داخليا وعربيا وعالميا ، وفي احباط مشاريع الاستعمار واحلافه وتكتلاته العسكرية العدوانية في المنطقة ، وفي

دعم الشعوب العربية المناضلة من أجل الحرية وتوطيد الاستقلال الوطني ، وفي دعم كفاح الشعوب الاسيوية الافريقية في سبيل تحررها .

ان جميع هذه المنجزات تظهر الطابع التقدمي لهذه الانظمة ، ويشكل تحقيقها عملية متكاملة صاعدة . ان تعميق النضال ومتابعة السير في طريق التحويلات الاقتصادية والاجتماعية يقوي موقف العناصر الثورية الطليعية ويسهل ازاحة العناصر المترددة ، ويسقط بعض الاوهام الشائعة والمفاهيم الخاطئة .

الا ان الطابع الايجابي لهذه المنجزات لا يخفي النواقص والسلبيات التي تؤثر على مجمل تطور الانظمة التقدمية والتي تعود الى ثغرات هامة في بنيتها ، أساسها موقف السلطة الطبقية ، ولافتقارها الى نظرية علمية متكاملة . وقد تجلى ذلك بصورة خاصة في أن الاهداف الملحة التي طرحتها أمامها في البدء لم تكن ذات طابع جذري . لكن الضرورات الموضوعية للتطور الاجتماعي فرضت تعميق المهمات والتخلي عن بعض المفاهيم التي فقدت مبررات وجودها ، وتبني مواقف أكثر انسجاما وجذرية .

وقد جرى ذلك خلال النضال الطبقي على نطاق المجتمع كله رغم المحاولات العديدة لانكار هذا الواقع والدعوة للسلم بين الطبقات وتذويب الفوارق الطبقية .

لقد اعتقدت هذه القوى ان مجرد وجودها على رأس السلطة يكفي لاستخدام جهاز الدولة القديم الذي ورثته من الانظمة السابقة لتحقيق برامجها . وغاب عنها ان جهاز الدولة الذي ورثته هو نتاج المجتمعات السابقة وأداة بيد الاقطاعية والبرجوازية الكبرى . وقد أنشىء لخدمة هذه الطبقات ولا يمكن ان يكون أداة لتحقيق التدابير الموجهة ضد مصالح هذه الطبقات وامتيازاتها .

وما لم ينجز تطهير هذا الجهاز من العناصر الرجعية والعميلة ، وما لم تخلق الثورة جهاز دولتها التقدمي ، لا يمكنها متابعة السير في طريق تعميق التحولات الاقتصادية والاجتماعية وضمان السير نحو الاشتراكية .

والشرط الاساسي لتحقيق هذه المهمة هو اطلاق الديمقراطية الواسعة والفعلية لجماهير العمال والفلاحين والفئات الكادحة ، ذات المصلحة في التحويل الاجتماعي ، لتسهم في تقرير القضايا الاساسية في سياسة الدولة الداخلية والخارجية والاشراف على اجهزة الدولة والرقابة على مؤسسات الانتاج والتوزيع .

كما ان حرمان الطبقة العاملة من التنظيم والعمل السياسي ، وتقييد

حرياتها ، وحرمان الفلاحين من التنظيم ، وتقييد مبادرة الجماهير ، كل ذلك يعزل النظام عن الجماهير صاحبة المصلحة في تطور هذا النظام ، ويحد من امكانيات تطوره ويشكل بالتالي خطراً أساسيا على وجوده . ان ضمان توجه الانظمة التقدمية نحو الاشتراكية ينطلق من حقيقة أساسية هي أن السلطة المؤهلة لقيادة عملية بناء الاشتراكية هي سلطة العمال والفلاحين وسائر الكادحين بأيديهم وأدمغتهم ، الذين يسترشدون بالنظرية الاشتراكية العلمية .

وقد غاب عن هذه القوى ان الجيش ليس كلا منسجما بل تنعكس في داخله الانقسامات الطبقية القائمة في المجتمع . وهو بوصفه احد الاجهزة الرئيسية للدولة ، تربى لخدمة الطبقات الاجتماعية المستثمرة . ولم تحدث القوى التقدمية التي جاءت الى السلطة تغييرا أساسيا في تركيبه ، وذلك فسح المجال امام عناصر موجودة قائمة على رأس قطاعات هامة منه لاستغلال سمعته الوطنية والاستفادة من مراكزها للحصول على امتيازات جديدة ، وجني مداخيل غير مشروعة . وتكونت بذلك فئة عسكرية لها مصالحها وامتيازاتها الخاصة على حساب المجتمع ووقفت بوجه تطور الثورة . وفي المرحلة الحاسمة من تطور هذه البلدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي كانت هذه الفئة تلجأ الى تنظيم محاولات انقلابية رجعية .

ان الجيش في ظل الانظمة التقدمية الثورية لا يمكن ان يكون له دور قيادي في المجتمع ، فمهمته الاساسية حماية المكتسبات التقدمية والدفاع عنها . ولكي يستطيع القيام بهذه المهمة لا بد ان يطهر من العناصر المعادية للثورة وان يرتبط أيديولوجيا وسياسيا بالجماهير وبمصالحها وبالقوى التقدمية .

لقد بلغت المعركة مع الاستعمار والرجعية الداخلية المرتبطة مصيريا به مرحلتها الحاسمة، حيث ينظم الاستعمار والرجعية العدوان والانقلابات وأعمال التخريب للاطاحة بالانظمة التقدمية وتصفيتها وايقاف عملية التطور الاجتماعي . وفي المرحلة الراهنة ، تقف الانظمة التقدمية أمام منعطف ، ولم يبق من الممكن الاستمرار بعملية التحويل الاجتماعي وتعميقها ودفعها الى الامام ، بالوسائل القديمة التجريبية والتدابير الفوقية ، والاعتماد على التأييد العاطفي للجماهير وعدم أخذ القوانين الموضوعية للتطور الاقتصادي والاجتماعي بكامل الاعتبار .

ان المراوحة في هذا الوضع تهدد مصير الانظمة التقدمية بخطر مباشر .

انوجود أداة سياسية تعبر عن المصالح الاساسية العمال والفلاحين وسائر الجماهير الكادحة ، وتعبىء هذه الجماهير ثوريا ، شرط من اجل صيانة الانظمة التقدمية وانجاز مهمات التحويل الاجتماعي والسير في طريق الاشتراكية .

ان الانظمة التقدمية ، رغم الثغرات والنواقص التي تنتاب تطورها، هي عنصر اساسي في توسيع مدى حركة التحرر العربية وتعميق محتواها . وقد لعبت دورا كبيرا فيمساندة الحركات الوطنية والشعبية في سائر البلدان العربية ضد السيطرة الاستعمارية وضد الانظمة الرجعية .

ان بلوغ حركة التحرر العربية هذه المرحلة من تطورها آخذ يقضي على الانعزالية والانكماش اللذين حاولت فرضهما السيطرة الاستعمارية بصورة مصطنعة خلال عشرات السنين ، لاضعاف الروابط القومية بين أجزاء العالم العربي وتقسيم حركة التحرر العربية .

الوحدة العربية

ان طموح الجماهير العربية الواسعة الى الوحدة هو وليد الواقع الموضوعي لتطور العالم العربي وللروابط التاريخية بين مختلف أجزائه . فقد انطلقت فكرة الوحدة العربية مع بدء الحركة العربية المعادية للسيطرة الاجنبية، وكان مفهومها يتطور مع تطور هذه الحركة في مختلف مراحلها.

ففي أواخر القرن التاسع عشر كان يتكامل مفهوم القومية العربية عند الفئات المتقدمة من المثقفين تحت تأثير الوحدات القومية في أوروبا ومفاهيمها التي نشأت مع بدء تكون البرجوازية .

وان كون الفكرة القومية في البلدان العربية قد نشأت في الفترة التاريخية التي بلغت فيها الرأسمالية مرحلة الامبريالية ، وفي بلدان ترزح بالسيطرة والاستثمار الاجنبيين ، جعل لها منذ البداية طابعا تقدميا لم يكن تعبيراً عن مصالح البرجوازية الناشئة وحسب ، بل كذلك عن مصالح الجماهير الشعبية ومطامحها للتخلص من الاضطهاد الاجنبي . وقد عبرت عن هذه المطامح والاهداف النوادي والجمعيات التي أسسها المثقفون والضباط العرب في اسطمبول ودمشق وبيروت وباريس والقاهرة .

ونظرا لتخلف مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تعانيه الشعوب العربية من جراء خضوعها لسيطرة الاقطاع التركي ، بقيت الدعوات القومية الاولى محدودة الطابع لا تتعدى شعار اللامركزية

في اطار السلطنة العثمانية . ولم يرفع شعار الانفصال وأقامة دولة مستقلة ، الا عندما لجأت الدولة العثمانية الى قمع كل حركة لاقامة كيان عربي متميز ، حتى ضمن اطار السلطنة العثمانية نفسها .

وفي أعقاب الحرب العالمية الاولى ضربت حركة التحرر العربية بسبب تقسيم المنطقة العربية بين الاستعمارين الانكليزي والفرنسي ، تنفيذا لاتفاقية سايكس ـ بيكو السرية التي فضحتها السلطة السوفياتية بعد ثورة اوكتوبر الاشتراكية، وبسبب تسلل الاقطاعيين الى قيادة الحركة القومية عن طريق زعماء الاسرة الهاشمية الذين كانوا ينفذون مخطط الانكليز . وقد ساعد في ذلك عدم وجود قوة اجتماعية اخرى لها وزن اقتصادي وسياسي في ظروف التخلف الذي كانت عليه البلدان العربية آنذاك ، تستطيع قيادة الحركة القومية التحررية . وأقامت السيطرة الاستعمارية المباشرة ، حماية وانتدابا ، الحواجز دون كل تقارب بين الاقطار العربية المجزأة ، خدمة لمصالحها ، وعمدت في الوقت ذاته الى قمع كل حركة او دعوة للوحدة العربية .

ورغم ذلك ، ورغم ما أخذ يخلقه تفاوت التطور الاقتصادي في الاقطار المجزأة ، وتبعية تحالف الاقطاع ورأس المال للامبريالية، من عقبات وعوائق أمام الارادة العربية الموحدة ، اخذت الروابط القومية تتسع وتتعمق باتساع النضال السياسي وتعاظم الحركة الشعبية ضد الانتداب والسيطرة الاستعمارية . وتجلى ذلك بوضوح بالتضامن الكفاحي بين الحركات الوطنية في البلدان العربية دفاعا عن أرضها وحرية شعبها .

ان انتصار ثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى دفع موجة النهوض الوطني العربي فانجذبت اليها فئات واسعة من الكادحين ، وفي طليعتها الطبقة العاملة الفتية، ودخلت حركة التحرر العربية مرحلة جديدة نوعيا، كان من علائمها العامة نشوء الاحزاب الماركسية ـ اللينينية في العديد من الاقطار العربية .

وقد كانت هذه الاحزاب في طليعة القوى الوطنية التي تبنت قضية الوحدة العربية ووضعتها على أسس علمية وناضلت في سبيل تحقيقها.

وبنهوض حركة الجماهير الشعبية وانتزاعها الاستقلال السياسي في بعض البلدان العربية بعد الحرب العالمية الثانية ، اخذت الدول الاستعمارية تضع المشاريع المشبوهة لدمج بعض هذه الاقطار بقيادة الاقطاعية ، لاعادتها الى دائرة سيطرتها المباشرة ، مستغلة في ذلك طموح الجماهير المشروع الى الوحدة .

ولكن الاسس التي أقامت عليها الدول الاقطاعية ادعاءاتها في العمل

للوحدة تقوضت تحت ضربات القوى الوطنية والتقدمية وتكشفت هويتها الحقيقية المعادية لمصلحة الشعوب العربية وأمانيها في التحرر والوحدة .

وبسقوط هذه المشاريع حاولت البرجوازية الحاكمة في البلدان المستقلة حديثا استقطاب التيار الشعبي والوحدوي والظهور بمظهر الرائد لتحقيق الوحدة العربية .

لقد كانت كارثة فلسطين ، عنصر تجمع قومي للشعوب العربية في المشرق والمغرب ، التي أدركت ان المسببين الحقيقيين لهذه الكارثة هم الاستعمار وعملاؤه الحكام الرجعيون الذين خانوا قضية شعوبهم الوطنية والقومية . وردا على تآمر الاستعمار والرجعية والصهيونية في فلسطين ومقاومة للاحلاف والهجوم الامبريالي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية ، شددت الشعوب العربية نضالها ، فقامت الانتفاضات الشعبية العارمة في العراق والاردن ولبنان ، وأطاحت ثورة تموز بالملكية في مصر ، وأسقطت القوى الوطنية والتقدمية ديكتاتورية الشيشكلي في سوريا ، واندلعت الثورة المسلحة في الجزائر .

ان ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ لم تكن بداية عهد جديد في تطور مصر الداخلي ، السياسي والاجتماعي فقط ، بل كانت ايضا نقطة انعطاف كبرى ضربت قيود الانعزالية التي كانت حتى ذلك الحين قوية ، تفصل مصر عن العالم العربي ، وأدخلت الشعب المصري في مكانه الطبيعي في حركة التحرر الوطني العربية وفي حركة الوحدة العربية .

وقد كان الدعم والتضامن اللذان محضتهما الشعوب العربية في المشرق ، لثورة الجزائر والحركات الاستقلالية لشعوب المغرب العربي ، عنصرا أساسيا في زيادة توثيق روابط شعوب المغرب العربي بأشقائهم في المشرق ، ودليلا ساطعا على اتساع حركة الوحدة العربية . وقد أخاف اتساع حركة التحرر العربية ومواجهتها الموحدة للاستعمار ، الدول الامبريالية ودفعها الى تصعيد مؤامراتها واعمالها العدوانية لتجزئة النضال العربي وتوجيه ضرباتها على جبهات مختلفة كانت قمتها محاولة تحطيم النظام الوطني التقدمي في مصر عن طريق العدوان المكشوف الذي قامت به بريطانيا وفرنسا واسرائيل في سنة ١٩٥٦ .

لقد ادى صمود الشعوب العربية ومواجهتها الكفاحية الموحدة لهذه المؤامرات ، واستنادها لدعم الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية ، الى احباط العدوان الثلاثي على مصر ، ومقاومة الشعب السوري للضغوط واتساع الثورة الوطنية في الجزائر ، والانتفاضة الشعبية في لبنان ،

وأسهمت في انضاج الظروف الموضوعية لقيام ثورة ١٤ تموز في العراق التي ضربت ركيـــزة اساسية للاستعمار والرجعيـــة في العالم العربي وحطمت حلف بغداد العدواني . كل ذلك مهد ، سياسيا وفكريا ، لقيـــام وحدة سوريا ومصر عام ١٩٥٨ .

أن قيام الجمهورية العربية المتحدة قد حول فكرة الوحدة العربيـــة من مطمح لدى الجماهير الى واقع ، وتجاوب مع حركة الجماهير فـــي البلدان العربية المناضلة ضد الاستعمار وفي سبيل الوحدة ، ودفع حركة التحرر العربية الى مستويـــات أعلى ، وكان الـــرد الاستعماري الرجعي المباشر اصطناع الاتحاد الهاشمي بين العـــراق والاردن لمجـــابهة القـــوة الجديدة التي برزت على المسرح العربي ، ولقطع الطريق على الجمهورية العربية المتحدة من أن تكون القطب الجاذب للشعوب العربية الطامحـــة الى الوحدة .

ولكن الاسس التي قامت عليها الوحدة بين مصر وسوريا لم تكـــن من المتانة بحيث تستطيع الصمود امام تآمر الاستعمار والرجعية اللذين تمكنا من تقويضهما عام ١٩٦١ .

لقد اظهرت تجربة الوحدة أن الرغبة والارادة وحدهما لا تكفـــيان لقيام وحدة متينة حتى ولو اقيم اطار دستوري حقوقي لها . وان تجاهل واغفال الفوارق الموضوعية ، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، بين اقليمي الجمهورية الناشئة ، وعدم السعي للتغلب عليها في اطار الوحدة وبالاساليب الديمقراطية ، ادى الى اصطدام الحكم بجملة من العقبـــات الاقتصادية والسياسية والادارية . ولم تكـــن لـــدى القوى الاجتمـــاعية والسياسية التي سعت للوحدة في كل من مصر وسوريا دوافع وأهداف واحدة . فخلافا لما كانـــت تطمح اليه الجماهير الشعبية الواسعة فـــي البلدين من تحقيق لامانيها القومية ، ومن تطور اقتصادي واجتماعي في ظل الوحدة ، كان للبرجوازية الكبرى في كل منهمـــا مصالحها الطبقيـــة الخاصة . فالبرجوازية الكبرى في مصر كانت تأمل ان تكون الوحـــدة طريقها الى التوسع الاقتصادي ووسيلتها لحرف الحـــكم التقدمي فـــي الداخل والسيطرة عليه . وكانت البرجوازية السورية تسعى لان تكـــون الوحدة أداتها لضرب النهوض الشعبي الديمقراطي . وقد وقفـــت هـــذه المصالح عقبة في وجه تطور الجمهورية العربية المتحدة وترسيخ الوحدة على أسس سليمة .

ومع تطور حركة التحرر الوطني ، واتخاذ القادة الوطنيين الثوريين لتدابير التأميم عام ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ ، كشفت البرجوازية وجـــه العـــداء

السافر للوحدة وتآمرت عليها بالتحالف مع الاقطاع ، وكرست نفسها نهائيا عدواً للوحدة العربية .

في حين ان الجماهير الشعبية ، وفي طليعتها الطبقة العاملة ، زادت من تمسكها بها وحرصها عليها بعد الاجراءات التقدمية المعادية للبرجوازية الكبرى ، وبرهنت على انها حاملة راية الاماني والمصالح القومية العليا الى جانب حملها رسالة التحرر السياسي والاشتراكية .

وقد جاء فشل الوحدة صدمة عنيفة للمنظمات القومية وامتحانا عسيرا لمفاهيمها عن الوحدة والقومية التي صاغتها خارج الاطار التاريخي، وبمعزل عن العملية الاجتماعية والنضال الطبقي الجاري في البلدان العربية وبمعزل عن ظروفها الموضوعية . وقد ادى ذلك بالكثير من اعضاء هذه المنظمات وانصارها ، خلال عملية تمايز واضحة ، الى اعادة النظر بمفاهيمهم ومواقفهم وساعد على انعطافهم نحو افكار الاشتراكية .

وقد برهنت تجربة الوحدة ايضا ان لا وحدة عربية راسخة دون وحدة القوى التقدمية العربية . فان تفكك صفوف هذه القوى والتصادم الذي حصل بينها نتيجة تقديرات غير صائبة من كل منها لمواقف الآخرين في تلك المرحلة ، سهل على الرجعية والاستعمار توجيه ضربتهما الى الوحدة وتقويضها .

ان الوحدة العربية تعبر عن تطلعات جميع الفئات الشعبية الطامحة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي التي تنعطف اكثر فاكثر نحو الاشتراكية. وهذه القوى أخذت تصبح العنصر الاساسي المحدد لعملية تطور العالم العربي باتجاه الاشتراكية والوحدة . وان ظهور دول عربية تقدمية وتوطد الاتجاهات المعادية للرأسمالية فيها وتعمقها يخلق القاعدة الاكثر انسجاما لقيام وحدة عربية على اسس اشتراكية .

قضية فلسطين

لا بد لمعالجة القضية الفلسطينية من وضعها في اطارها الصحيح

بوصفها جزءا هاما من حركة التحرر العربية . فاسرائيل وليدة تآمر الامبريالية وتخطيطها . والصهيونية حركة عنصرية استعمارية قاومت الحركة الاشتراكية النامية في اوروبا باستغلالها مآسي اليهود حين كانوا يتعرضون لموجات العداء للسامية في اوروبا الوسطى والشرقية ، جاهدة في عزلهم عن النضال الاجتماعي الدائر في بلدانهم ، مزينة لهم فكرة الهجرة الى فلسطين بالضرب على وتر المشاعر الدينية .

ولكن مخطط الصهيونية لم يجد قبولا عند جميع اليهود آنذاك .

فقد رأى الكثيرون منهم أن مشكلتهم جزء من مشكلة الكادحين في مجتمعاتهم ، فانضموا للحركات الديمقراطية والثورية للعمل على تغيير هذه المجتمعات . ووجد آخرون الحل في الهجرة الى اوروبا الغربية او الى اميركا .

وركزت الصهيونية دعايتها على الشعارات العنصرية والدينية لتحويل الهجرة الى فلسطين ، وعملت على كسب تأييد جميع الدول الاستعمارية دون استثناء لمخططاتها ، مؤكدة أنها سوف تدافع عن مصالح كل منها ، واعدة على لسان زعيمها هرتزل بأنه : « آذا أعطانا جناب السلطان فلسطين ، يمكننا آن نقوم بتنظيم مالية تركيا بشكل كامل . وبالنسبة لاوروبا سنكون في مكاننا هذا جزءا من المتاريس ضد اسيا . سنكون حرآس الطليعة للمدنية ضد البربرية ... » .

وفي مطلع القرن الحالي تبلورت المشاعر والتطلعات القومية في العالم العربي الخاضع للسيطرة العثمانية . وقد رأت الامبريالية خطرا شديدا يتهدد مصالحها وراء هذه التطلعات ، يشهد على ذلك ما جاء في توجيهات المؤتمر الذي دعا اليه عام ١٩٠٧ باترمان رئيس وزراء بريطانيا آنذاك وضم ممثلي الدول الاستعمارية العريقة (بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وآيطاليا وآسبانيا) . فقد اكدت هذه التوجيهات ان « البحر الابيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار ، لانه الجسر الذي يصل الشرق بالغرب ، والممر الطبيعي الى القارتين الاسيوية والافريقية ، وملتقى طرق العالم ... ويكمن الخطر المهدد للعالم في هذا البحر . ففي حوضه مهد الاديان والحضارات ، وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية يعيش شعب واحد ، تتوآفر له من وحدة تاريخه ودينه ولغته وآماله كل مقومات التجمع والترابط والاتحاد ، وتتوآفر له في ثرواته الطبيعية وكثرة تناسله كل اسباب القوة والتحرر والنهوض . ويكمن الخطر على كيان الامبراطوريات الاستعمارية في تحرر هذه المنطقة وتثقيف شعوبها ، وتطويرها ، وتوحيد اتجاهاتها وتجمعها وآتحادها حول عقيدة واحدة . ولذا فان على الدول ذات المصالح المشتركة آن تعمل على استمرار وضع هذه المنطقة ، المجزأ المتأخر ، وعلى ابقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل وتأخر » . وأوصى التقرير كوسيلة آساسية مستعجلة لدرء الخطر « بضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي من هذه المنطقة عن جزئها الاسيوي ، عن طريق اقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا ، ويربطهما معا بالبحر المتوسط ، بحيث تقوم في هذه المنطقة ، وعلى مقربة من قناة

السويس ، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة » .

هكذا برزت الصهيونية أداة لتنفيذ الخطة الاستعمارية ضد حركة التحرر العربية .

وجاءت الحرب العالمية الاولى ووضعت مسألة تصفية تركة «الرجل المريض» قيد التنفيذ . ونتيجة التنافس بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية قرر اتفاق سايكس ـ بيكو لفلسطين ادارة دولية. ولكن الحرب مكنت بريطانيا من نقض الاتفاق والاحتفاظ لنفسها بفلسطين من اجل تدعيم حماية قناة السويس والطريق البرية الى الهند .

وكان وعد بلفور الحجة التي تملصت بها بريطانيا من تعهداتها لحلفائها . ولقد فضل الزعماء الصهيونيون الحماية البريطانية لانها الاقوى ، ووافق ويلسون رئيس الولايات المتحدة ، التي اضحت ركيزة الصهيونية ، على هذا الوعد قبل اعلانه . وكذلك وافقت عليه بصورة رسمية الحكومتان الفرنسية والايطالية . اذن لم يكن وعد بلفور « عملا فريدا من جانب الضمير العالمي » كما ادعى الزعيم الصهيوني وايزمان ، ولم تتصرف الامبريالية بدافع العطف على اناس مضطهدين وانما بهدف اضطهاد شعب بكامله .

وقام الاحتلال البريطاني ، عملا بتوصية صك الانتداب الذي تبنى وعد بلفور « بتهيئة الاوضاع السياسية والادارية والاقتصادية بما يكفل تنفيذ انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين » .

وعمدت بريطانيا الى تسهيل الهجرة اليهودية الى فلسطين وحمايتها وتأمين الارض لليهود بتمليكهم اراضي الدولة . واعترف البريطانيون بالمنظمة الصهيونية العالمية باعتبار ان النقطة الرابعة من صك الانتداب ترى أن يتم الاعتراف بجهاز يهودي مناسب له حق اسداء المشورة للادارة في فلسطين والتعاون معها في جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، ويستطيع ان يعمل على اقامة وطن قومي يهودي ، ويرعى مصالح السكان اليهود في فلسطين » . وعلى هذا الاساس اشرك البريطانيون اليهود في الادارة الفلسطينية وساعدوهم على تكوين منظمتهم العسكرية الخاصة (الهاجانا) وتدريبها ، وتغاضوا عن منظماتهم الارهابية كالارغون وشتيرن ، حتى كون اليهود في الواقع دولة ضمن الدولة على حد اعتراف اللجنة الملكية البريطانية . في حين مارست بريطانيا سياسة القمع والاضطهاد ضد الشعب العربي الفلسطيني .

لقد قاوم الشعب الفلسطيني العربي ببسالة خطة اغتصاب فلسطين وناضل بعناد ضد مؤامرة تشريده عن وطنه ، وسجل اروع الصفحات في

انتفاضاته الواسعة بدءا من هبة عام ١٩٢٠ وانتفاضة عام ١٩٣٣ ومرورا بثورة عام ١٩٣٦ الى الثورة الشاملة عام ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ .

ولكن القيادات الاقطاعية والرجعية العربية حاولت تركيز مقاومة العرب بالاساس ضد اليهود وصرفها عن الاحتلال البريطاني الذي كان ينفذ مخطط الامبريالية والصهيونية في اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، مما كان يلقي بعض الظلال على شرعية المقاومة العربية ويبرزها في اطار الصراع الديني والعنصري أمام الرأي العام العالمي .

وباقتراب الحرب العالمية الثانية ، وتنامي المقاومة العربية للاستعمار البريطاني ، وفي ظروف تزايد نشاط الدعاية الالمانية والايطالية في المنطقة، اضطرت بريطانيا للمناورة ، فأصدرت الكتاب الابيض عام ١٩٣٩ ، وفيه تضع حدا لمشروع التقسيم الذي كانت قد اقترحته اللجنة الملكية البريطانية، وتعد بانهاء الانتداب البريطاني خلال عشر سنوات، وتحدد الهجرة اليهودية بـ ٧٥ ألفا خلال خمس سنوات ، وتعد بأن الحكومة البريطانية « لن تكون بعد ذلك تحت طائلة أي التزام لتسهيل انشاء الوطن القومي اليهودي عن طريق السماح بهجرة أخرى بقطع النظر عن رغبات السكان العرب » .

ورفض الصهيونيون الكتاب الابيض ، وشنوا حملة دعائية واسعة ضده . مستغلين نكبة اليهود في ظل السيطرة النازية أيام الحرب، مطالبين بفتح أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها الى فلسطين . وشكلت بريطانيا من اليهود جزءا من جيشها الثامن ، مجندة فيه أكثر من ١٣٠ ألف يهودي ويهودية . كل ذلك يكشف سر القوة والاستعداد الكبيرين اللذين ظهرت آثارهما فيما بعد حينما طرح المتطرفون والارهابيون الصهيونيون مسألة التعجيل بتنفيذ الوطن القومي اليهودي . ورافق تمرد غلاة المتطرفين الصهيونيين ضد البريطانيين ومناورتهم في عام ١٩٤٤ تشديد أعمال العنف ووسائل الارهاب ضد الفلسطينيين العرب لاجلائهم بالقوة عن اراضيهم تنفيذا لمؤامرة اغتصاب فلسطين ، بعد أن فشلت وسائل الاغراء المالي والضغوط والتشريعات الزراعية التي سنتها سلطات الاحتلال في سبيل تأمين استيلاء اليهود على الارض ، اذ لم تزد جميع ممتلكاتهم حتى ١٩٤٨ عن ٦٪ من الاراضي الفلسطينية .

فلم يكن ثمة تعارض حقيقي بين الاستعمار البريطاني والصهيونية . يشهد على ذلك تقرير « الهاجانا » أمام اللجنة البريطانية ـ الاميركية للتحقيق في الحوادث الدامية عام ١٩٤٦ . فقد جاء في هذا التقرير : « ان حركة المقاومة الصهيونية ليست حركة عدائية ضد البريطانيين . وليس هناك أي تعارض في المصالح بيننا وبين بريطانيا العظمى ... ان باستطاعتنا

مقاومة أي هجوم أو ثورة عربيـــة ... » .

ومع تبدل ميزان القوى بعد الحرب العالمية الثانية احتلت الولايات المتحدة الاميركية مركز الزعامة في العالم الامبريالي . وكانت مصالحهـــا الاقتصادية والبترولية المتصارعة مع المصالح البريطانية في الشرق الاوسط وكذلك أهدافها الستراتيجية تدفعها لتحمل المسؤولية المباشرة في ايصال المؤامرة الامبريالية الصهيونية ضد العرب الى نهايتها .

في هذه الظروف ، حاولت بريطانيا التنصل من مسؤوليتها في تنفيـــذ المؤامرة ، فرفعت القضية الفلسطينيـــة الى الامم المتحدة . وفي المنظمـــة الدولية ظهر اتفاق الدول الاستعمارية جميعهـــا ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركيـــة ، ضد العـــرب . وتصدى الاتحاد الســـوفياتي للدول الامبريالية فاضحا تآمرها وأطماعهـــا البترواية والستراتيجية في العـــالم العربي ، ووقف المندوب السوفياتي في الامم المتحدة يؤيد مطلب العـــرب بوجوب اعلان استقلال فلسطين ، وأعلن في جلسة ١٥ أيار ١٩٤٧ « انه لا يمكن ضمان مستقبل شعب فلسطين الا باستقلالها ، ذلك الاستقلال الذي يضع أسس التعاون بين العرب واليهود في فلسطين » ، وطالب « بايجـــاد دولة ديمقراطية مستقلة في فلسطين ، يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق متساوية . فايجاد هذه الدولة المستقلة هو أحد الحلول الجديرة بأعظـــم اهتمام ، لانه سيكون أساسا معقولا للتعاون السلمي بين اليهود والعرب» .

ولكن بعد أن أوصل الاستعمار البريطاني المشكلة الى ذروتها وفشل مشروع الدولة الموحـــدة نتيجة مناورات الدول الامبريالية ، أيد الاتحـــاد السوفياتي مشروع التقسيـــم ضمن شروط مبدئية عديدة في مقدمتها انهاء الانتداب البريطاني وانسحاب القوات البريطانية من فلسطين ، ووقـــف الهجرة اليهودية ، واقامة نوع من الوحدة الاقتصادية بين القسمين تكـــون عاملا للتوحيد بينهما في المستقبل .

الا أن التقسيم الذي أقرته هيئة الامم المتحدة لم يسر ، فيما بعد ، في الاتجاه الذي كان يريده له الاتحاد السوفياتي . فسرعان ما وقعت الحرب الفلسطينية التي تآمرت فيها الرجعية العربية الحاكمة مع الاستعمار وكان من نتيجتها ضياع فلسطين ونشوء دولة اسرائيل على جزء من فلسطـــين أكبر مما جاء في قرار الامم المتحـــدة .

هكذا قامت اسرائيل ، وعلى هذا الاساس يجب النظر اليها بوصفها جزءا من حركة الامبريالية العالمية . وهي تحتل مكانا خاصا في الثورة العربية بوصفها كيانا غريبا قام على اغتصاب أرض عربية . فهي في مكانها عنصر

تقسيم للعالم العربي وعائق في وجه الوحدة العربية ، قائم على العدوان والتوسع .

فالدولة الصهيونية ، كما أعلن بن غوريون ، « أقيمت في جزء من بلادنا الصغيرة » ، « في جزء صغير من أرض اسرائيل » . وتعلن اسرائيل في مناسبات عديدة أن وضعها الحالي لا ينتقص أبدا من « الحدود التاريخية لارض اسرائيل » التي هي ، على حد زعمهم ، من النيل الى الفرات .

ان تصريحات قادة اسرائيل بعد العدوان الامبريالي — الاسرائيلي الآثم (٥ حزيران ١٩٦٧) فضحت أمام العالم أجمع هذه النوايا التوسعية لاسرائيل . فهم يعملون على الاحتفاظ بالاراضي التي احتلوها نتيجة العدوان ، ويعلنون صراحة مطامعهم اللاحقة ، متحدثين عن مياه الليطاني في لبنان ، مما يبرز الخطر الجسيم الذي تشكله اسرائيل على استقلال لبنان وسلامة حدوده وأراضيه .

واسرائيل اليوم هي الهراوة التي تلوح بها الامبريالية وتستخدمها ضد الانظمة التقدمية العربية . فاسرائيل في الشرق الاوسط دركي للامبريالية ، تقضي مهمته بحماية مصالحها وأهدافها وبضرب الانظمة التقدمية وارهاب الحركات التحررية . وهي رأس جسر للامبريالية تمارس بواسطته أساليب الاستعمار الجديد في اسيا وأفريقيا .

واسرائيل الى ذلك دولة رأسمالية دينية قائمة على اضطهاد الشغيلة وعلى التمييز العنصري ليس فقط ضد الاقلية العربية التي تعيش حياة اضطهاد في مناطق تحكم عسكريا ، بل كذلك حيال اليهود الشرقيين . وقد أكد العدوان الاسرائيلي الاخير من جديد أن اسرائيل امتداد للامبريالية وأداتها لتنفيذ استراتيجية الحروب المحلية .

وفي هذا الضوء يمكن وضع القضية الفلسطينية في اطار النضال العام بين قوى التحرر العربية التي هي جزء عضوي من الحركة الثورية العالمية ، وبين الامبريالية والحركة الصهيونية . وكل محاولة لعزل القضية عن هذا الاطار ، والتطلع لحلها بمنأى عن القوى الثورية العالمية واغفال دور هذه القوى ، أو الدعوة المتسرعة العاطفية لشن حرب التحرير الفورية « ولو أدت الى تصفية أنظمة الحكم التقدمية » ، ليست مجرد خطأ ، بل هي مغامرة بالثورة العربية وبالقضية الفلسطينية نفسها . ولا بد لاشكال النضال التي يجب اتباعها أن تخضع لمصالح الحركة الثورية العربية ككل .

ان الطريق الواقعي والصحيح الذي يفتح الامكانية الفعلية لحل القضية الفلسطينية يمر عبر العمل على توطيد الانظمة التقدمية العربية ، بوصفها القوة الاساسية التي ستسهم في حل القضية ، وعبر تحليل البلدان

العربية التي لا تزال تحكمها الاقطاعية والرجعيات بوصفها حليف الاستعمار والصهيونية وعقبة في طريق حل أية قضية في صالح تحرر العرب وتقدمهم ووحدتهم .

وحركة المقاومة الراهنة ، بما فيها المقاومة المسلحة التي يخوضها الشعب الفلسطيني داخل اسرائيل والاراضي المحتلة ، حركة ثورية لشعب اغتصبت أرضه وكامل حقوقه في وطنه ، تشارك فيها كل القوى الوطنية والتقدمية بمن فيهم الشيوعيون ، وتحظى بتأييد قوى التقدم في العالم ودعمهما وفي طليعة هذه القوى البلدان الاشتراكية والحركة الشيوعية العالمية .

ان الحل النهائي للقضية الفلسطينية يجب أن يعتمد المواقف المبدئية وينطلق من الاعتراف بحق العرب الفلسطينيين الذي لا ينازع في أرضهم ووطنهم ، وبالتالي الاعتراف بحقهم بالعودة الى هذه الارض وحقهم بتقرير مصيرهم فيها . وما قام على القوة والاغتصاب لا يمكن تبريره ، ووجود اليهود في فلسطين اليوم لا يمكن أن ينال من حق عرب فلسطين الطبيعي والتاريخي في وطنهم .

وحدة القوى الثورية العربية

ان المستوى الذي بلغته حركة التحرر العربية في الوقت الراهن هو ثمرة النضال الموحد لجميع الشعوب العربية وفي مقدمتها الاحزاب الشيوعية والمنظمات الوطنية والتقدمية . فقد اسهمت في تحقيق المنجزات الوطنية والاجتماعية ، وفي الحفاظ عليها ، جميع القوى الشعبية التي كانت ترى في كل انتصار يتحقق في أي جزء من العالم العربي انتصارا لها . وفي خلال هذا النضال كان الميل الى التلاقي بين مختلف فصائل الحركة التحررية العربية يشتد ويتسع .

في المراحل الاولى لحركة التحرر العربية ، كانت الجبهة الوطنية المعادية للاستعمار هي الصيغة التي جرى فيها التعاون بين القوى الوطنية ، داخل كل بلد عربي. وكان التضامن الذي لا يحده اطار تنظيمي هو صيغة التعاون على النطاق العربي بين الشعوب العربية .

وفي المرحلة الحالية ، وفي ظروف اشتداد عدوانية الاستعمار وهجومه على المكاسب السياسية والاجتماعية التي حققتها الشعوب العربية ، تطرح بصورة موضوعية وملحة قضية ايجاد اشكال جديدة أكثر جذرية وفعالية لتحريك قوى الشعوب العربية وتعبئتها وتنظيمها .

ان مسؤولية القوى التقدمية في ايجاد هذه الاشكال الجديدة

للتعاون فيما بينها وتنظيم الحركة الشعبية ، لا تنبع من ضرورات الدفاع ضد هجمات الاستعمار الجديد واسرائيل والرجعية فحسب ، بل كذلك من ضرورات تطوير الحركة الثورية ودفعها الى الامام وتعميق المنجزات التي حققتها .

لقد وجدت القوى الثورية ان الظروف الموضوعية تدفعها للسير في اتجاه واحد وتوجيه الضربات لعدو مشترك ، والتطلع نحو اهداف مشتركة . ولم تحل دون ذلك الخلافات الفكرية والسياسية التي تباعد بين هذه القوى . وفي اساس هذه الخلافات تباين في الانتماءات الطبقية وتفاوت في التقديرات والمواقف واختلاف في الالتزام الفكري وفي تحديد اشكال النضال واساليبه ، التي يتطلبها الوضع الملموس .

وقد انعكست الخلافات في الحركة الثورية العالمية ، باشكال مختلفة ، على مواقف هذه القوى وعلى العلاقات فيما بينها . الا ان العوامل الموضوعية التي كانت تدفع الى التقارب بين هذه القوى ظلت قائمة . وباشتداد النضال الوطني والطبقي ازداد ضغط هذه العوامل باتجاه توثيق التعاون واللقاء فيما بينها .

ففي الميدان السياسي تتصدى هذه القوى لمهمة تصفية النفوذ السياسي للدول الامبريالية ، ومواجهة مؤامراتها ومشاريعها العدوانية في العالم العربي وفي مقدمتها تصفية اثار العدوان الاسرائيلي كمهمة ملحة . وفي الميدان الاقتصادي ، ما زالت تصفية مواقع الاحتكارات الامبريالية وتحرير اقتصاد البلدان العربية من روابط التبعية للسوق الرأسمالية العالمية مهمة اساسية تواجه الشعوب العربية .

وفي ميدان التحولات الاجتماعية تواجه القوى التقدمية داخل الحكم وخارجه ، مهام تعميق التحولات المنجزة وتطويرها باتجاه الاشتراكية ، واتخاذ جميع التدابير لصيانتها وضرب القوى المعادية لمسيرة الثورة .

وعلى الصعيد القومي يتطلب حل القضية الفلسطينية والنضال في سبيل الوحدة العربية وتوحيد جهود جميع القوى الثورية .

وعلى الصعيد الدولي تلتقي هذه القوى في النضال لدرء الحرب النووية والحفاظ على السلم العالمي ، وفي دعم كفاح الشعوب التحرري ، ومقاومة عدوانية الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية ، وفي توثيق روابطها الكفاحية بفصائل الحركة الثورية العالمية وقوتها الاساسية المنظومة الاشتراكية .

ان هذه المهام تؤلف اساسا عاما لبرنامج عمل موحد تجابه به القوى

الثورية العربية الاستراتيجية الموحدة الشاملة للامبريالية ضد حركة التحرر العربية بمجملها .

ان المستوى الذي بلغته حركة التحرر العربية بتشابك مهام التحرر الوطني بمهام التحول الاجتماعي ، ومستوى النضج الذي بلغته القوى الثورية العربية ، والاهداف الاستراتيجية المشتركة التي تضعها امامها ، تخرج قضية التعاون وتنسيق العمل فيما بينها من اطارها المحدود القصير المدى ، الى مزيد من التقارب والتلاحم . وان الشكل الارقى لهذا التقارب والتلاحم بين القوى التقدمية لا تحده الرغبة الذاتية عند هذه الفئة الثورية او تلك ، او موقعها ، في السلطة او خارجها ، وانما تمليه العوامل والظروف الموضوعية والاتفاقات القائمة على الاسس الديمقراطية بين مختلف الاطراف ■

الفصل الثالث:
سمات وخصائص تطور لبنان

كل نظر في تاريخ لبنان بمعزل عن النظر الشامل الذي يستوعب تاريخ المنطقة انما هو نظر جانبي او قاصر عن رؤية تاريخ لبنان ذاته بصفته المتميزة . فتاريخ لبنان ، قديمه ووسيطه وحديثه ، هو جزء من ذلك التاريخ الشامل . فسكان المنطقة صمدوا في الذود عن ارضهم ، وهي محط انظار الطامعين دوما ، وجابهوا بصورة مشتركة الغزاة .

منذ بدء تفكك الاقتصاد الطبيعي اخذت تنشأ روابط اقتصادية بين مختلف انحاء هذه المنطقة ، وبرزت مراكز استقطبت حولها عمليات التبادل المحلية الضيقة . وقد تجلت الميزة العامة بالمنطقة في سيادة النظام الاقطاعي ذي الطابع العسكري ، مع ما عرفه من تداخل مع بقايا العبودية . وكرست السلطنة العثمانية هذه السيادة قانونيا في القرن التاسع عشر . ان توزيع الارض اقطاعات قد جرى بدوافع سياسية وعسكرية . وعلى هذا الاساس اقطعت مناطق و « تيمارات » لبعض العائلات ، فتمركزت فيها لتكون سندا للسلطة في ضمان الاستقرار وفي حماية طرق المواصلات ، كما منح امراء الجيش حق التصرف باراض شاسعة لتأمين مركزية السلطة وضمان الاستثمار الاقطاعي .

هكذا عرف لبنان اقطاعا مجزءا موروثا من عهد المماليك ، قام بدور المستثمر المباشر والجابي للخزينة العثمانية . وكانت الضرائب الشكل

الرئيسي للاستثمار الاقطاعي . ولم يخضع تحديدها لواقع الانتاج المحلي بقدر ما خضع لحاجات الباب العالي ومتطلباته .

في منتصف القرن التاسع عشر ، ادخل العثمانيون تعديلات عرفت بالتنظيمات على الادارة والتنظيم والملكية وحقوق الافراد ، واعلنوا المساواة بين جميع العثمانيين . وقد فرض ذلك تطور العلاقات الرأسمالية الناشئة ، وضغط الحركات الفلاحية ، وتدخل الدول الاوروبية الاستعمارية لضمان استيفاء الديون المتراكمة على الخزينة العثمانية المشرفة على الافلاس ، وللاستيلاء على مواقع جديدة تمهيدا لاقتسام تركة « الرجل المريض » .

وجاءت الحركات الفلاحية في لبنان ، تعبيرا عن ان العلاقات الاقطاعية اصبحت قيدا لتطور القوى المنتجة . فقد ادى النهب الاقطاعي ونظام السخرة الى استنزاف متزايد لموارد الزراعة حتى شمل القسم الاكبر منها ، ولم يبق العمل يسد حاجات الفلاح ، الامر الذي دفعه الى التخلي عن الارض والنزوح والهجرة .

اثارت هذه العوامل استياء الفلاحين ونقمتهم ، فانفجرت العاميات كرد فعل مباشر لفرض الاتاوات والضرائب الكيفية بطرق اعتباطية تعسفية . وحملت مطالب هذه العاميات بطبيعتها عنصر المساس بالنظام الاقطاعي ذاته ، وتجاوزت الانتفاضات الفلاحية موضوعيا مقاومة الاقطاع المحلي الى التصدي للسلطة السياسية للدولة العثمانية بالرغم من تمتع جبل لبنان باستقلال اداري .

وهذا يفسر ظاهرتين كانتا ترافقان كل انتفاضة فلاحية : مساندة السلطة العثمانية للاقطاعيين المحليين ضد حركات الفلاحين ، وتجاوز الاقطاعيين من مختلف الطوائف لتناقضاتهم وتجميع قواهم في حلف موحد لقمع حركات الفلاحين خشية على مصالحهم المهددة . وكان العثمانيون والاقطاعيون المحليون يشددون ، بعد قمع كل انتفاضة ، اضطهاد الفلاحين ، ويفرضون عليهم اعباء جديدة ، من جزية وسخرة .

لكن قمع الحركة الفلاحية بالعنف والدم لم يقض على القاعدة الموضوعية التي قامت عليها . وكانت الانتفاضات الفلاحية تنفجر من جديد شاملة قوى اوسع وحاملة مطالب اعلى .

في عامية انطلياس ١٨٢٠ طالب الفلاحون بتحسين وضعهم المزري (تأجيل جباية « الميري » ، ازالة بعض العادات والحقوق الاقطاعية : السخرة والضرب وتقديم الهدايا) ، فتراجع الاقطاعيون بتعليق جباية الضرائب ، وما لبثوا ان نكثوا بوعودهم وفرضوا ضرائب اشد ،

فانفجرت عامية لحقد ١٨٢١ التي حملت مطالب اضافية تحد من سلطات الاقطاع السياسية والادارية ، واشترك فيها الوف الفلاحين المسلحين من مختلف المناطق والطوائف ، مما دفع الاقطاعيين الى التحالف واستخدام العنف المباشر واغراق العامية بالدم . وكان ان فكك ضرب عامية لحقد الحركة الفلاحية ، فاستوجبت اعادة تجميع القوى مرحلة زمنية طويلة .

وشهدت السنوات اللاحقة حملة ابراهيم باشا ضد السلطنة العثمانية، التي تميزت بطموح البرجوازية المصرية الناشئة ، المتأثرة بافكار الثورة الفرنسية ، لخلق دولة ذات اطار قومي . وسعيا لكسب تأييد الاهالي ، حققت هذه الحملة اجراءات اصلاحية في الادارة والتعليم ، فلقيت تجاوبا لدى الفلاحين لكونها لبت بعض مطالبهم وخففت من الضرائب والاعباء الملقاة على عاتقهم . كما اوجدت هذه الاصلاحات مجالا لدفع تطور الحرف . لذا، تمسك الفلاحون بهذه المنجزات ،لكنها، من جهة اخرى ، اسهمت بتمديد ركود الحركة الفلاحية الثورية .

وتصدى لحكم ابراهيم باشا العثمانيون والاقطاعيون الناقمون الذين حد من نفوذهم ، وانكلترا صاحبة المطامع الاستعمارية في المنطقة والهادفة لمنع نشوء دولة حديثة وقوية في مصر ، وفرنسا ذات المصالح الناشئة المباشرة في لبنان وسوريا . واستلزمت مجابهة ابراهيم باشا لهذه القوى مجتمعة تعزيز جيشه وايجاد الموارد له ، فلجأ الى فرض التجنيد الاجباري والضرائب الجديدة والسخرة ، مما الب الفلاحين على الحكم وأثار صداما مباشرا معه .

وكانت احدى نتائج ازالة حكم ابراهيم باشا اعادة مكانة الاقطاع السياسية وسلطته وتعزيزهما ، من خلال نظام القائمقاميتين . فبرزت من جديد المواجهة المباشرة بين الاقطاع والفلاحين . واتسع تغلغل الدول الرأسمالية واسفر ذلك عن عرقلة تطور القطاعات الحرفية بسبب المزاحمة ، وتطور قطاع التجارة وما نجم عنه من نشوء فئات التجار الوسطاء ووكلاء الشركات الاوروبية .

وهكذا اصطدم تطور الحرف بعقبتين رئيسيتين : قيود الاقطاعية والمزاحمة الاجنبية . وتجمعت بذور حركة سياسية معبرة عن مصالح الفلاحين والحرفيين ضد الاقطاع ، فدخلت عناصر جديدة في النضال الطبقي . وانفجرت حركة طانيوس شاهين ١٨٥٩ تعبيرا عن مصالح هذه الفئات . وكانت الاسباب المباشرة للانتفاضة : ازمة الحرير ١٩٥٧ وما نتج عنها من بؤس الفلاحين وخراب الحرفيين ، واصرار الاقطاع على جباية « الميري » . وازاء تعنت الاقطاعيين ورفضهم لمطالب الفلاحين

المشروعة اعلنت العلمية الجمهورية بعد ان طرحت شعارات سياسية جذرية شملت اعطاء الفلاحين الحقوق السياسية ، واشراكهم في ادارة القضايا العامة، وازالة الامتيازات الطبقية . وهكذا ربطت الحركة الفلاحية تحقيق المطالب الاجتماعية باحداث تبديلات سياسية .

لكن ضعف البرجوازية الحرفية الاقتصادي آنذاك جعلها عاجزة عن تأمين القيادة السياسية الفعالة . وحد اقتصار العامية على كسروان وقسم من المتن ، وعدم شموله فلاحي المناطق الاخرى ، من اندفاعها واستمرارها ، رغم ان فلاحي كسروان قد توصلوا الى شكل رفيع من التنظيم الشعبي هو المجالس الشعبية والوكلاء المنبثقين عنها . وكان تدخل الفرنسيين والاكليروس من عوامل اجهاض الحركة .

ان العامية ، بالرغم من تفككها وضيق رقعتها ، قد احدثت ذعرا في صفوف الاقطاعيين من مختلف المناطق والطوائف ، واقلقت السلطنة العثمانية ، خوفا من تجدد اندلاعها بصورة اشمل واكثر تنظيما، فاعدوا ، بايعاز وتشجيع من الدول الاستعمارية الاوروبية ، لفتنة ١٨٦٠ الطائفية بهدف تحطيم الحركة الفلاحية .

الا ان السلطنة العثمانية ، رغم ضرب وتحطيم هذه الحركة في احداث ١٨٦٠ الدامية ، لم تصل الى ما كانت تصبو اليه من ضرب امتيازات الجبل ، ورضخت لضغط الدول الاوروبية الاستعمارية التي عززت مواقعها في لبنان ، وفرنسا بوجه خاص التي ادخلت قواتها الى المنطقة . ففرضت هذه الدول على السلطنة العثمانية نظام البروتوكول الذي افصح عن مطامع الدول الرأسمالية الاوروبية في ارساء امتيازاتها وتوسيع نطاقها .

ومع توسع دخول الرأسمالية الاوروبية ، خاصة بعد ١٩٦٤ ، برز نمط جديد من البرجوازية التجارية الوسيطة في بيروت ذات الارتباط بالبيوتات المالية والتجارية الغربية . وضمن الاستثمار التجاري الحديث ارباحا طائلة وسريعة لفئة قليلة من التجار الوسطاء مما زاد ارتباطهم العضوي بالرأسمال الاجنبي ، فسعوا لتوسيع سيطرته . وقد ساند الاقطاع هذا الاتجاه بحكم الروابط العائلية والمصلحية التي تجمع بينه وبين هذه الفئة .

هذه العوامل جعلت من قطاع التجارة المرتبط تبعيا بالرأسمال الاجنبي العنصر المحدد الاساسي لتطور الرأسمالية في لبنان . وخلافا لتطور الرأسمالية الكلاسيكي الذي تطلب تحطيم الاقطاع ، حافظت الرأسمالية ذات الطابع الكولونيالي في تطورها على بقايا العلاقات

الاقطاعية ، وابقت على نفوذ الاقطاعيين السياسي ، ونالت من مصالح الحرفيين والتجار غير الوسطاء ، لذا وضعت مناهضتهم للنفوذ الاجنبي بذور الحركة الوطنية انذاك .

وقد تمثلت تطلعات هذه الفئات ومطامحها في كتابات رواد الفكر في الثلث الاخير من القرن الماضي . وكان الطابع العام للتراث الفكري هذا ديمقراطيا تقدميا ، يؤيد الثورات الفلاحية ويفضح جرائم الاقطاعيين وحلفائهم من رجال الاكليروس ، ويدين مثيري الفتن الطائفية ، ويكشف دور الدول الاستعمارية الاوروبية في تشجيعها واثارتها ، ويبشر بالمساواة والحرية وبوحدة معركة الشعوب ضد الاستعمار . وقد طبعت النزعة العربية الشمولية مجمل كتابات رجال الفكر ، وتجلت هذه النزعة في عملهم الدائب لاحياء التراث الحضاري العربي ولتعزيز اللغة العربية والحفاظ عليها بوجه محاولات التتريك . كما تجلت في مشاركتهم العملية في الكفاح التحرري العربي ضد السيطرة العثمانية ، وفي سبيل اقامة الدولة العربية المستقلة .

ان انفتاح هؤلاء الرواد على الثقافة الاوروبية ، وتأثرهم بافكار الثورة الفرنسية ، وبافكار الحركات العمالية الصاعدة في اوروبا ، جعلهم يأخذون باسلوب التفكير العلمي الحديث ، الذي انعكس في كتاباتهم ومواقفهم خلال نشاطهم الفكري والنضالي المتصاعد مع تصاعد الحركة التحررية .

لقد ظل نضال اللبنانيين الوطني جزءا مكونا من الحركة الاستقلالية العربية الشاملة الى ان اخضع لبنان للسيطرة الفرنسية الاستعمارية في اواخر الحرب العالمية الاولى .

في هذه الفترة احتدمت التناقضات بين الاستعمارين الفرنسي والانكليزي لاقتسام البلدان العربية ، بعد ان تبين لفرنسا ان انكلترا نقضت عمليا الاتفاقيات السرية لتقسيم البلدان العربية ، بغية التفرد بالسيطرة على المشرق العربي . واحدث دخول قوات فيصل الى سوريا ، وهي ضمن منطقة النفوذ الفرنسي حسب الاتفاقيات ، قلقا عميقا لدى الفرنسيين ، واخذ يهدد مواقعهم في المنطقة كلها ، خاصة وان الحركة الاستقلالية العربية انضوت تحت لواء زعماء الهاشميين الموالين للانكليز . وزاد في مخاوف فرنسا تفوق انكلترا دوليا واحتلالها العراق وفلسطين عسكريا .

في هذا الوضع ، كان هاجس الفرنسيين ضمان السيطرة على لبنان كموطىء قدم ومنطلق ، وسلخه عن الحركة الاستقلالية العربية .

وفي هذا السبيل استغلت فرنسا مواقعها الاقتصادية والفكرية في لبنان، واستندت على الفئات الاجتماعية المرتبطة بها مصلحيا ، خاصة تجار بيروت ، واعتمدت على الطائفية ، وهي السمة البارزة لايديولوجية الفئات المرتبطة بها .

وقام بعض الاكليريكيين بشن دعوة للابقاء على الحماية الفرنسية واثارة المخاوف من الحركة العربية ، مستغلين الشعارات ذات الطابع الطائفي والديني التي رفعها بعض عناصر الحركة والزعماء الهاشميون بوجه خاص .

وادى تضييق الفرنسيين على العناصر الوطنية ، وتخلي الهاشميين، بايعاز من الانكليز ، عن الشعارات الاستقلالية التي رفعتها الثورة ، الى هبوط الحركة الوطنية في لبنان ، وتعزيز الاتجاهات والنزعات الانعزالية مثل « الفينيقية » و « المتوسطية » ، التي اثارتها سلطات الانتداب ، تيارات سياسية تهدف الى تعميق تقسيم حركة التحرر العربي ، وفصل لبنان عن المجموعة العربية .

وقد أدى توطد مواقع الفرنسيين ، الى نمو نفوذ فئة التجار الوسطاء الاقتصادي والسياسي . ان خضوع لبنان للسيطرة الاستعمارية الفرنسية كان ايذانا بدخوله في اطار العلاقات الرأسمالية الكولونيالية المباشرة . واتخذت السيطرة الفرنسية شكل الانتداب خلافا للاستعمار التقليدي . وكانت هذه الصيغة التي لم تغير من جوهر السيطرة الاستعمارية ، وليدة الظروف التي نشأت بعد الحرب العالمية الاولى .

فشعارات الاستقلال والدولة العربية الموحدة التي رفعتها حركة التحرر العربية آنذاك ، كانت تستقطب فئات واسعة من الجماهير وقد دفعت ثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى هذه الحركة ، بتعزيزها مواقع الحركة الثورية العالمية ، واعلان تأييدها المطلق لنضال الشعوب المستعبدة ، وفضحها الاتفاقات السرية الرامية لارساء السيطرة الاستعمارية المباشرة في المنطقة . في هذه الظروف لم يكن بامكان انكلترا وفرنسا الخروج ، بصورة مكشوفة ، على الوعود التي قطعت للعرب ابان الحرب .

واستغلت الولايات المتحدة الاميركية ضعف حليفتيها ، انكلترا وفرنسا ، الاقتصادي والعسكري ، فعملت لفرض نظام الانتداب ليمكنها من دخول منطقة الشرق العربي ، الغني بثرواته الطبيعية والهام بموقعه الستراتيجي ، حيث ان الاستعمار المباشر يقف حاجزا في وجه مطامعها ، بما يسببه من خضوع البلد المستعبد خضوعا مطلقا للمتروبول .

اتخذت الدولة المنتدبة تدابير تضمن سيطرتها واستثمارهـــا للبلاد، فخلقت جهاز دولة يكفل تنظيم اساليب الاستثمار الكولونيالي ، واناطـت حق التقرير بالفرنسيين عن طريق المندوب السامي والحاكـم العـــام والمستشارين ، مع مراعاة وجود واجهة تمثيلية صورية ذات صفـــة استشارية .

وفي الحقل المالي ، سخرت ميزانية الدولة للانفاق على جهـــاز الادارة وجيش الاحتلال ، وتحمل لبنان اعباء قسم من الديون التي كانـت مترتبة على الدولة العثمانية لامر الاحتكارات الاجنبية .

وفسحت التشريعات الضريبية والانظمة الجمركية امكانات واسعة لتغلغل الاحتكارات الفرنسية في الاقتصاد اللبناني ، ومنحت تسهيـلات وامتيازات شملت مراكز السيطرة في الحياة الاقتصادية من اصدار مالي ، ونشاط مصرفي ، مارسته كبريات البنوك الكولونيالية ــ بنك سوريـا ولبنان ، البنك الجزائري التونسي ، بنك الهند الصينية ، بنك بـاريس والبلدان المنخفضة ــ ، واستيراد وتصدير ومواصلات (المرفـأ ، راديو أوريان ، شركة الشرق للنقل ، سكك الحديد ..) ، وطاقة كهربائيـــة واحتكار التبغ ــ الريجي ــ . ونظمت الحياة الاقتصادية والمالية والنقدية وفقا لمتطلبات مصالح المتروبول التي كانت تعاني صعوبات اقتصاديـــة ومالية ناجمة عن ظروف الحرب وازمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ ، وذلـــك دون اي اعتبار لمصالح التطور الداخلي والبناء الاقتصادي في لبنان .

وغدت اعمال الوساطة والوكالة للاحتكارات الفرنسية طريقـــا للاثراء السريع لكبار التجار والمتنفذين الحائزين رضى سلطـات الانتداب. وانكمشت التوظيفات الوطنية عن التوجه نحو القطاعات المنتجة ، وعانـت الحرف من اغراق السوق بالبضائع الاجنبية والمزاحمة غير المتكافئـــة . فترسخ اتجاه تطور الرأسمالية الوحيد الجانب ممعنا في دفع الاقتصـاد اللبناني نحو التبعية للاحتكارات الاجنبية .

وزاد في هذا الاتجاه وفي تغلب فئة الوسطاء في صفوف البرجوازية اللبنانية واقع ان الوحدة الاقتصادية بين لبنان سوريا استمرت حتى عـام ١٩٤٨ . وكان من نتيجة ذلك ان اعمال الوساطة ازدهرت فـي مـدن الساحل الرئيسية ذات المرافىء الكبيرة ، وكانت تخدم اسواقا داخليـــة كبيرة . فنشأت عمليا برجوازية باكثريتها وسيطة في لبنان في حـــين كانت الفئات المرتبطة بالانتاج الوطني العنصر السائد في البرجوازيـــة السورية .

وقد ادى ذلك الى تقوية مواقع الفئات المرتبطة بالفرنسيين اقتصاديا

وسياسيا ، فتحولت الى دعامة اجتماعية لنظام الانتداب والسيطرة الفرنسية ، في حين حد من تأثير المنتجين الوطنيين ، واتفقت اطماع التوسع الكولونيالي مع مصلحة الاقطاعيين المحليين في الابقاء على التخلف ، فسلكت سلطات الانتداب سياسة جذب الاقطاعيين — والكثيرون منهم ذوو روابط عائلية وثيقة بفئة الوسطاء — لتقوية سندها الاجتماعي في البلاد ، واغدقت عليهم المناصب الادارية وضمنت لهم النفوذ وامكانيات الاثراء .

في هذه الفترة بدأت التجمعات العمالية الاولى في المؤسسات الفرنسية التي منحتها سلطات الانتداب الامتياز ، واخذت تتكون الحركة العمالية وبدأت النضالات المطلبية التي انطلقت من اضراب عمال سكة الحديد لزيادة الاجور سنة ١٩٢٠ . وخلال العمل لانشاء عدد من الجمعيات المهنية ، مرت الحركة العمالية بفترة تجربة ونقاش ، وتلمس اشكال النضال ، وسادت في هذه الفترة الحركة الشرعية الاصلاحية ذات الطابع المهني التي افتقرت الى وضوح النظرة الطبقية. وعمل الانتداب لزرع البذور الاصلاحية وتغذيتها في الحركة العمالية ، بالابقاء على الجمعيات التي كانت تجمع بين العمال وارباب العمل تقليديا ، زاعما انها الاطار التنظيمي الانسب الملائم « لمناخ الشرق الاجتماعي » . ولتحقيق هذه الغاية اوجد الانتداب « حزب العمل العام » الاصلاحي . غير ان نضال العمال الطليعيين والمثقفين الماركسيين ، نجح في توجيه الحركة العمالية في مجرى طبقي واضح تجلى بقيام نقابة عمال الدخان ١٩٢٤ ونشاطها .

لقد اثار نهوض الحركة العمالية تخوف السلطات من حركة شعبية واسعة تندمج فيها المطالب الوطنية والاجتماعية . ان النضال المطلبي والنقابي الذي اخذت تخوضه الطبقة العاملة الناشئة وبدء توجه العمال الى النضال السياسي ، ايقظ وانعش الحركة الوطنية المعادية للسيطرة الاجنبية ، التي اصيبت بالركود في السنوات الاولى التي اعقبت الحرب .

واظهرت التجربة فشل الاصلاحية النقابية وقصور اساليب النضال الشرعية واشكاله ، عن الايفاء بمهمات النضال الموضوعة امام الطبقة العاملة وحلفائها ، في الصراع ضد الاحتكارات الفرنسية والرأسماليين المحليين وسلطات الانتداب التي تدعمهم .

وتطلب هذا الوضع قيام تنظيم سياسي يستوعب تجارب التنظيمات العمالية السابقة ويكون ارفع نوعا منها. ووجد العمال الطليعيون والمثقفون الثوريون في الحزب الشيوعي البلشفي الذي قاد اول ثورة اشتراكية الى

الظفر ، المثال الذي يجسد الاسس والمبادىء والسمات الجديدة التي ينبغي ان يبنى عليها الحزب الثوري للطبقة العاملة والجماهير الكادحة اللبنانية.

وكان نشوء الحزب الشيوعي عام ١٩٢٤ ، ضرورة تاريخية للدفاع عن مصالح الكادحين والنضال من اجل تحريرهم السياسي والاجتماعي . فهذا الحزب وحده قادر على بث الوعي الاشتراكي العلمي في صفوف الشغيلة وتنظيمهم وقيادتهم الى الاشتراكية .

وكان نشوء الحزب الشيوعي ، ضرورة وطنية لقيادة نضال الجماهير الشعبية لتحرير ارض اللبنانية من الاستعمار الفرنسي ، وتحقيق الاستقلال الوطني . وفي ظروف تعاون الاقطاعيين وممثلي البرجوازية الكبرى الوسيطة ، بحكم ارتباطها مصلحيا بالاستعمار ، تصدت الجماهير الشعبية لحمل المسؤولية الاولى في المعركة الوطنية ، وخلقت في خضم المعركة تنظيماتها وقياداتها .

وكان نشوء الحزب الشيوعي انعطافا هاما في حياة الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ونضالها . فلاول مرة في لبنان ، لم تبق الجماهير الشعبية محرومة من قيادة سياسية طليعية تعتمد النظرية العلمية ، الماركسية ــ اللينينية . وكان لقيام الحزب اثره الكبير في الحركة الوطنية والحياة السياسية في البلاد . ففي ضوء الماركسية ــ اللينينية من حيث هي اداة تحليل وتفسير ، بات بالامكان فهم الظاهرات والاحداث السياسية والاجتماعية وردها الى الاسباب الحقيقية التي تولدها : سيطرة الاستعمار والنظام الاستثماري القائم . واخذ يزداد الدور التحويلي للماركسية ــ اللينينية في الحركة الاجتماعية مع تعاظم نشاط الحزب السياسي والتنظيمي والفكري .

ان دخول الحزب الشيوعي اللبناني معترك النضال قد اخرج العمل السياسي من اطاره المحدود ، اذ كان يمارسه نفر ضيق من ممثلي الطبقات المستثمرة وبعض المثقفين الوطنيين ، وجعله قضية الجماهير ، وطرح اشكال تنظيم واساليب نضال جديدة لم تكن قد عهدتها ، حتى ذلك الحين ، الحركة الوطنية والحياة السياسية في البلاد .

ودأب الحزب على توضيح وآظهار الرابطة العضوية بين الحركة المطلبية للشغيلة والكادحين ، والحركة الوطنية لكل الشعب في سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية وتحقيق الاستقلال . وبالنسبة للحزب لم تكن « القضية الاجتماعية قضية عدالة وديمقراطية فحسب ، بل انها ايضا احدى القضايا الوطنية البالغة الاهمية » .

ان الحزب، برفعه رأية مقاومة الانتداب وبنضاله في سبيل الاستقلال

والحكم الديمقراطي ، وبدفاعه عن مصالح الكادحين وامانيهم ، قد اثار مخاوف المستعمرين ، فسلطوا ضده اجهزة القمع ، ورفضوا الترخيص لحزب الشعب — ايار ١٩٢٥ — ، الذي اسهم الشيوعيون في محاولة انشائه حزباعلنيا على اسس طبقية، وقمعوا تظاهرة المستأجرين — تموز ١٩٢٥ .

اما العناصر الليبرالية من البرجوازية ، فقد اقتصرت معارضتها للانتداب على مطالب اصلاحية ، واكتفت بالمناوشات والمناورات السياسية داخل المجلس التمثيلي الذي اوجده الانتداب ، واستعاضت عن انشاء احزابها بالكتل البرلمانية غير الثابتة والبعيدة عن مطامح الشعب ونضالاته .

لكن نهوض الحركة الوطنية عام ١٩٣٦ في لبنان وسوريا ، ولقاء القوى الوطنية في البلدين ، دفع سلطات الانتداب الى اتباع وسائل جديدة لتوطيد مركزها واجهاض الحركة وتقسيم صفوفها . فعملت سلطات الانتداب، الضالعة مع الاحتكارات الفرنسية، بعد وصول الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا ، على مقاومة النهوض الشعبي ومنع القوى الوطنية في لبنان من تحقيق خطوات ايجابية في طريق الاستقلال . ومع بوادر الحرب وانهيار الجبهة الشعبية انتقلت سلطات الانتداب الى الحملات البوليسية لشل نشاط القوى الاستقلالية ، وضرب قياداتها ، وعطلت الحياة الدستورية التي اخذت تعوق تحكمها المطلق رغم ضيق اطارها .

وفي هذه الظروف نشأت منظمات شبه عسكرية واحزاب طائفية للوقوف بوجه المد الوطني ، وتحويل المعركة ضد الاستعمار الى صراعات داخلية . واقتبست هذه المنظمات شعاراتها واشكال تنظيمها من النازية والفاشستية ، وارتبط بعضها باجهزتها ، ثم انتقلت فيما بعد الى كنف الدوائر الاستعمارية الغربية حين لاح انهيار المحور عسكريا .

وفي الوقت الذي لجأت فيه سلطات الانتداب الى الاساليب التعسفية المكشوفة وضربت بقايا الديمقراطية الشكلية ، كانت الاوضاع الاقتصادية تتردى وتسير نحو ازمة خانقة .

فالتطور العام للاقتصاد اللبناني ترسخ باتجاه اولوية التجارة والترانزيت ، وزيادة هيمنة المصارف وشركات التأمين الاجنبية وبخاصة الفرنسية .

واصبح تدهور الحرف ناجزا ، بينما سارت وتائر تحديث الصناعة ببطء اكبر مما كانت عليه في السنوات السابقة ، وتقلصت التوظيفات بصورة حادة . واصيبت سوق العمل بالجمود من حيث الاستيعاب والاجور بينما ارتفعت اسعار السلع والحاجات الضرورية .

وقد ادى هذا الوضع الى اتساع القاعدة الجماهيرية للحركة

الاستقلالية . وكان ذلك بدء مرحلة حاسمة في معركة الاستقلال،اتضحت معالمها وآفاقها جلية بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية ، والتحاق سلطات الانتداب في لبنان بفلول فيشي ، واعلان عدائها السافر للحرية والديمقراطية ، وخيانتها لمصالح شعبها نفسه .

في هذه الظروف ، قام المحور الاساسي لسياسة الحزب الشيوعي ونشاطه على العمل لتجميع القوى الوطنية والديمقراطية في ضوءمقررات مؤتمر الاممية الشيوعية السابع ١٩٣٥ . وقد بين الحزب ان طريق الاستقلال يمر عبر مكافحة الفاشستية عدوة الشعوب وصنائعها الفاشيين وان الحرب لا يمكن ان توقف او تعيق النضال في سبيل الاستقلال والديمقراطية ، وان الحرب لا ينبغي ان تكون وسيلة لاثراء الاستعماريين والمحتكرين وتحميل الشعب اللبناني الاعباء المالية والمعيشية .

هذا المجرى السياسي الذي اعتمده الحزب الشيوعي والنشاط التنظيمي الذي رافقه ، خاصة في صفوف الطبقة العاملة ، ادخل الجماهير الشعبية في قلب معركة الاستقلال ، وجعلها عاملا حاسما في تقرير مصيرها .

ان النهوض الشعبي العارم سنة ١٩٤٣ ، في الوقت الذي ضرب فيه عملاء الاستعمار الفرنسي المباشرين ، عزز مواقع العناصر الوطنية الليبيرالية ، وقضى على ترددات بعض فئات البرجوازية المعادية للاستعمار الفرنسي . وساعد في ذلك مناخ دولي ملائم ، اذ لاحت تباشير دحر النازية والمحور تحت ضربات الجيش الاحمر ، في حين ان الدولة المستعمرة فرنسا ، كانت عاجزة ، لضعفها العسكري والسياسي ، عن مواجهة الحركة الاستقلالية والابقاء على مركزها في لبنان والمنطقة .

ان انتزاع الاستقلال السياسي كان انتصارا كبيرا للشعب اللبناني وفاتحة لنضالات جديدة في مسيرته لاستكمال سيادته ، وتحقيق مطامحه في الاستقلال الاقتصادي والتقدم الاجتماعي .

الا ان استقلال لبنان السياسي لم يسفر عن قيام الدولة القادرة على تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية التي تكونت وتطورت في ظل السيطرة الكولونيالية ، لان البرجوازية المرتبطة بالانتاج الوطني ، التي لعبت دورا رئيسيا في معركة الحصول على الاستقلال السياسي ، لم تستطع الاحتفاظ بالسيطرة التامة على الحكم نتيجة لضعفها الاقتصادي وروابطها التاريخية بالبرجوازية الوسيطة ، فلم تستطع مقاومة نفوذها واكتفت بالسعي للتوافق مع نهجها مما ادى لتسلم تحالف البرجوازية والاقطاع مقاليد السلطة بقيادة البرجوازية الوسيطة الوثيقة الارتباط

تاريخيا بالرأسمال والاحتكارات الاجنبية ، الامر الذي حال دون تصفية مواقع الرأسمال الاجنبي ، وبناء اقتصاد وطني مستقل ومتجانس ، يتوجه اساسا لخدمة اوسع الطبقات والفئات الكادحة والشعبية ، ومنع اجراء اصلاحات ديمقراطية في المدينة والريف، وقيد الحريات النقابية والسياسية وحد من احياءالثقافة القومية وتطورها .

وكان لدخول اميركا اقتصاديا الى لبنان اثر بارز في تدعيم البرجوازية الوسيطة وترجيح كفتها . وترتب على هذه التطورات تمكين نفوذ الاستعمار الجديد وزج لبنان بمشاريعه في المنطقة وفي سياسة الحرب الباردة والعداء للشيوعية وضرب القوى والمنظمات النقابية والديمقراطية وحظر نشاط الحزب الشيوعي .

وبذلك مهدت الظروف لتأكيد سير لبنان في طريق رأسمالي تابع للاستعمار الجديد . فشهدت الخمسينات نموا سريعا لوتائر تطور قطاع الخدمات وبنوع خاص القطاع المصرفي والتجاري ، وتغلغل البنوك الاجنبية ، وبخاصة الاميركية ، وهيمنتها على الحياة المالية والاقتصادية في البلاد . واتجهت التوظيفات الضخمة نحو القطاع العقاري وغدت المضاربات العقارية وسيلة لجني الارباح الطائلة والسريعة .

ان خيانة البرجوازية الوسيطة لمصالح لبنان لم تقتصر فقط على ربطها اقتصاده وسياسته بعجلة الاستعمار الجديد لتأمين مصالحها وحمايتها . فهي بحكم مشاركتها الاستعمار الجديد في استثمار البلدان العربية ، ضلعت في المشاريع المشبوهة والمؤامرات التي حاكتهاالامبريالية ضد حركة التحرر العربية الصاعدة. وتحولت البرجوازية اللبنانيةالوسيطة الى اداة طيعة لتنفيذ المآرب الاستعمارية بالتنسيق مع الرجعية العربية ، وسعت لتحويل لبنان الى قاعدة تآمر على سوريا ومصر وحركة التحرر العربية بمجملها .

ان حماسة البرجوازية الوسيطة هذه في تأييدها لحلف بغداد ومشروع أيزنهاور وموقفها السلبي من ثورة الجزائر ومن مقاومة الشعب المصري للعدوان الثلاثي ، انما كان تعبيرا عن قطيعتها التامة مع المصلحة الوطنية والقومية .

لقد عبرت جماهير شعبنا عن سخطها ازاء هذه السياسة واحبطت بنضالاتها جميع محاولات ربط لبنان باحلاف الاستعمارية ربطا مباشرا . وسقط فيهذه المعارك العديد منالشهداء ، من شيوعيين وغير شيوعيين. لكن امعان حكم شمعون ـ مالك في تحدي ارادة اللبنانيين ومصالحهم واثارة النعرات الطائفية والاقليمية واقحاملبنان في مبدأ ايزنهاور

ادى الى تجميع عوامل النقمة لدى الجماهير الشعبية . وحاول حكم شمعون ــ مالك ان يقمع التحرك الشعبي عن طريق الارهاب والاغتيال، فقامت في البلاد موجة عارمة من النضال الشعبي تجلت في جبهة واسعة وانفجرت نتيجة لذلك مقاومة شعبية مسلحة عام ١٩٥٨ ردا مباشرا على سياسة الخيانة الوطنية ، سياسة التبعية للاستعمار الجديد ودفاعا عن استقلال لبنان وسيادته .

لقد اكتسبت حركة المقاومة مغزى اجتماعيا ، الى جانب طابعها السياسي التحرري بفضل اشتراك الجماهير الشعبية التي رأت فيها امتدادا لنضالاتها . ورغم تباين مواقف الفئات السياسية التي اشتركت بالحركة ، واختلاف تقديرها لها ، سواء من حيث مضمونها وابعادها ، ام من حيث الملابسات التي احاطت بسيرها ، وقفت جميع هذه الفئات جبهة مشتركة بوجه التدخل الاستعماري الاميركي ، في حين اقدمت بعض العناصر من الساسة البرجوازيين التقليديين المحترفين الذين التحقوا بالحركة بدوافع مصلحية وانتهازية على تحوير مجراها وتشويه مضمونها واعطائها صبغة طائفية ، ولجأت الى التسويات الفوقية لاجهاضها تحت شعار « لا غالب ولا مغلوب » فيما ساندت الاحزاب الرجعية حكم شمعون ــ مالك ورحبت بقوات العدوان الاميركي .

ان مقاومة الشعب العنيفة والمسلحة للحكم العميل حملت فئات من البرجوازية ، وقسما من المثقفين العاملين في الحقل الاداري والسياسي على انتهاج سياسة اجتماعية « معتدلة » واقامة علاقات حسن جوار مع البلدان العربية المتحررة انطلاقا من مصالحها الاقتصادية بالذات واعتقادا منها بأن ذلك يجنب لبنان الازمات السياسية والاقتصادية والطائفية . وتمثل هذا الاتجاه بالشهابية ، بوصفها تيارا برجوازيا ذا ميول اصلاحية، وداعيا للاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري ضمن اطار النظام الرأسمالي وللحفاظ عليه .

ان الشهابية ، كتيار بورجوازي ، بسعيها لاقامة دولة بورجوازية، تعبر عن مصالح البرجوازية كطبقة عملت على انشاء جهاز دولة عصري ، الا انها لم تمس المواقع الاساسية للبرجوازية الوسيطة . واتجهت نحو تطويق المد الشعبي والحد من تأثير القوى التقدمية فلم تستطع بالتالي الحفاظ على مقاليد السلطة . وقد جمعت الشهابية حولها فئات اجتماعية ذات انتماءات طبقية مختلفة مما ادى الى عدم الانسجام في تركيبها . ومع تطور الحركة السياسية والاجتماعية جرت وتجري في صفوفها عملية تمايز مستمرة ، فيما بقي اتجاهها العام اسير المنطلقات البرجوازية ■

الفصل الرابع :
تركيب الاقتصاد اللبناني

يتميز الاقتصاد اللبناني بتركيبه الحالي بكونه اساسا اقتصاد خدمات، تلعب النشاطات الاقتصادية غير المنتجة، أي قطاعات الخدمات، على اختلافها، الدور الرئيسي والمهيمن فيه، اذ تؤلف حصة هذه القطاعات مجتمعة ، ما يوازي ثلثي الدخل الوطني ، بينما لا تسهم القطاعات المنتجة للسلع ، والتي تشكل القاعدة المادية الانتاجية لكل اقتصاد سليم ، بأكثر من الثلث .

واذا كانت هذه الظاهرة ، الفريدة بارتفاع حجمها ونسبتها بالمقارنة مع تركيب اقتصاديات معظم دول العالم ، تجد بذورها في الظروف التاريخية التي رافقت نشأة الرأسمالية وتطورها في لبنان ، فان جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية ، الظرفية والخارجية بمعظمها (تراكمات الحرب، اموال المغتربين، كارثة فلسطين، ازدياد عائدات النفط، التحولات الاجتماعية في المنطقة) ، لعبت دورا بارزا في تدفق رؤوس الاموال الى لبنان . ورؤوس الاموال هذه بطبيعتها غير الثابتة وغير المستقرة لم تتوجه من حيث الاساس الى التوظيفات الطويلة الامد في الفروع المنتجة ، بل توجهت الى قطاع الخدمات . لذا نما وتطور اقتصاد الخدمات بمعدلات مرتفعة، مما عزز هيمنته على سائر القطاعات الاقتصادية، بحيث أصبح مقررا لاتجاهات تطورها بشكل عام .

هذه العوامل المساعدة التي تتالت بشكل ملائم ، من حيث تتابعها

الزمني ، اكدت توجه الاقتصاد اللبناني وجهته الحالية ، وأتاحت له ، في ظروف أقليمية ودولية معينة ، تحقيق نوع من الازدهار ، تركز اساسا في قطاع واحد ، وآقتصرت خيراته بشكل رئيسي على فئة محدودة من السكان ، مع تمايز هائل في الدخل ضمن هذه آلفئة ، كما شمل جزئيا بعض فئات البرجوآزية المتوسطة والصغيرة التي نشطت اعمالها على هامش هذا القطاع .

وقد جاءت سياسة الدولة الاقتصادية لتدعم هذه العوامل ولتوفر الاطار التشريعي والسياسي لنمو قطاع الخدمات وتطويره . وهذه السياسة تكشف المحتوى الطبقي للدولة من ناحية ، كما تكشف طبيعة تركيب البرجوآزية اللبنانية التي تسيطر عليها البرجوآزية آلوسيطة عميلة الاستعمار الجديد من ناحية اخرى .

واذا كانت البرجوازية الوسيطة قد استطاعت في ظروف معينة استغلال آلعوامل التي ساعدت اقتصاد آلخدمات على « الازدهار » لنشر ادعاءاتها عن ضرورة « آلاقتصاد الحر » وما حققه من « معجزة لبنانية »، لتمكين سيطرتها على الدولة ، فان تناقضات آقتصاد الخدمات برزت واحتدمت اكثر فأكثر. فمع تواتر آلتغييرات في بعض الاوضاع الاقتصادية وآلسياسية في المنطقة ، وما رافقها من تدابير في بعض البلدان العربية تهدف آلى تقليص الارتباط بالدول الامبريالية ، وبالتالي تقليص دور الوساطة الذي كان يؤديه لبنان ، ومع تفاقم آلازمة المالية في معظم البلدان الرأسمالية وبخاصة بريطانيا واميركا ، وسعي هذه البلدان لجذب رؤوس الاموال آلى اسواقها والحد من تصديرها الى الخارج ، ومع تزايد انكشاف قطاعات الخدمات الرئيسية في آلاقتصاد اللبناني ، خاصة تلك الموجهة اساسا لخدمة الاسواق الخارجية ، وآعتمادها المتزايد على آلعوامل والتغييرات آلخارجة عن ارادتها ، وآنفعالها المستمر بها ، مع ذلك كله بدأت تناقضات الاقتصاد اللبناني تتفاقم ، في الوقت الذي خفت فيه التأثيرات الايجابية المساعدة لمعظم آلعوامل التي ساعدت على تطور هذه القطاعات .

وقد انعكست نتائج هذه التناقضات في آلازمة آلاقتصادية التي تخبط فيها لبنان في السنوآت الاخيرة ، وكان من نتائجها خراب الكثير من آلمؤسسات المتوسطة والصغيرة وارتفاع اكلاف آلمعيشة التي بدأت تنوء بعبئها ، بالاضافة آلى آلفئات الكادحة ، اعداد متزايدة من الفئات المتوسطة ، وتجلت على الصعيد الاجتماعي في تفاقم آلتمايز الطبقي .

ان تطور الاقتصاد اللبناني في طريق آلرأسمالية ضمن علاقات

التبعية للاستعمار الجديد أعاق توسيع قطاع الصناعة وتنميته ، كما ان دخول الرأسمالية الى الريف وتوسعها فيه مع بقاء بقايا العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية وتشابكهما معها ألحق الخراب بجماهير الفلاحين الكادحين ومنع حل القضية الزراعية في صالحها ، في الوقت الذي نما فيه قطاع المصارف وتزايدت سيطرة رأس المال المالي على مجمل القطاعات الاقتصادية ، وذلك مع تزايد تغلغل الاستعمار الجديد في لبنان ...

فالظروف التاريخية التي رافقت نشوء الرأسمالية وتطورها في لبنان ، والعوامل الاقتصادية والسياسية التي ساعدت قطاع الخدمات على النمو بوتائر ومعدلات مرتفعة ، ومكنته من الهيمنة على الاقتصاد اللبناني ، هي بذاتها الظروف والعوامل التي عاقت وحدت من وتائر تطور القطاعات المنتجة ونموها .

يدل على ذلك تباين معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة . ففي حين كان النمو في السنوات الخمس عشرة الاخيرة في قطاعي الصناعة والزراعة يتراوح بين ٢ و ٤،٥ ٪ في العام ، كان معدل النمو في قطاعات الخدمات يتراوح بين ٦ و ١٥ ٪ تقريبا ، مما أدى الى احكام ربط الاقتصاد اللبناني تبعيا بالسوق الرأسمالية العالمية .

ولم يكن باستطاعة البرجوازية اللبنانية ، بشروط تكونها وتطورها في اطار التبعية للاستعمار ، وفي ظروف تخلفها تجاه جناحها الوسيط الصاعد والمسيطر ، القيام بمهام التصنيع الواسع .

فان عملية التصنيع في بلد مثل لبنان ليست قضية فنية واقتصادية فحسب ، بل هي أيضا وفي الاساس قضية سياسية واجتماعية ذات محتوى تقدمي ، يدور حولها صراع طبقي عنيف مع البرجوازية الوسيطة على الصعيد المحلي ، ومع الاستعمار الجديد . وان السير في هذه العملية الى نهايتها بما يستلزمه من مواقف سياسية محددة ومن امكانات اقتصادية وفنية، يتعدى بمضمونه وابعاده قدرة البرجوازية اللبنانية بسبب طبيعتها وضعف جناحها المرتبط بالانتاج الوطني من ناحية، ويتجاوز اطار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الذي تحاول البرجوازية ابقاء المجتمع ضمنه من ناحية اخرى .

وفي اتجاه تطور الصناعة اللبنانية وواقعها الحالي خير دليل على ذلك ، فقد توسعت الصناعة أساسا في فترة الحرب العالمية الثانية بدوافع آنية عابرة . وبالرغم من ان سنوات الاستقلال ، وبخاصة السنوات العشر الماضية ، شهدت توسعا ملحوظا في الصناعة اللبنانية ، بقيت في الاساس متخلفة تتسم بطابع فردي أو عائلي وتعاني عدم التمركز ،

ومستوى انتاجية متدن وانخفاض معدل نموها العام بالمقارنة مع نمو قطاع الخدمات . ولقد لعبت البرجوازية الوسيطة ، التجارية والمالية ، دورا كبيراً في اعاقة وتائر تطورها ، سواء من حيث فرض سياسة « الباب المفتوح » وحرية التبادل حيث ظلت المزاحمة الاجنبية قوة ضاغطة عائقة، أم من حيث وضع القيود على التسليف الصناعي .

كما ان اقامة الحواجز المصطنعة بين لبنان والبلدان العربية ، بفعل مخططات التقسيم الاستعماري ، وبفعل عوامل عربية ومحلية معينة ، وما نتج عن ذلك من انعزالية لبنانية ، حد من الامكانات الموضوعية لنمو الصناعة وتطورها في لبنان ، لما سببه من انعدام التكامل الاقتصادي بين لبنان والدول العربية ، خاصة مع السوق الداخلية وضعف الموارد الطبيعية . لهذا بقيت الصناعة اللبنانية متخلفة بشكل عام ، عاجزة عن تغطية ولو جزء يسير من حاجات السوق اللبنانية .

وهكذا تتحدد عوائق التصنيع في لبنان بكونها ناتجة اساسا من خضوع الاقتصاد الوطني للاستعمار الجديد في ظل سيطرة البرجوازية الوسيطة اقتصاديا وهيمنتها على الدولة .

وفي ضوء التجربة يتبين ان قصر مهمة التصنيع على القطاع الخاص، أبقى ويبقي الصناعة اللبنانية ضعيفة محدودة الامكانيات . وبالتالي لا يمكن الكلام عن أية تنمية شاملة للاقتصاد اللبناني ولا عن استقلال اقتصادي ، في ظل الظروف الحالية .

من هنا يبرز دور قطاع الدولة وضرورته ، باعتباره الوسيلة الممكنة الوحيدة ، في ظروف لبنان ، لتحقيق تقدم اقتصادي على أسس علمية وتكنيكية حديثة ، خاصة في مجال التصنيع . فرؤوس الاموال الطائلة التي تستلزمها عملية التصنيع، وتعبئة الموارد الطبيعية والطاقات البشرية في سبيل تحقيق هذا الهدف لا يمكن توفيرها واستخدامها الا بتدخل الدولة .

ولا يمكن أن يحصل تدخل الدولة في هذا الاتجاه بصورة حاسمة الا بتغيير السياسة الاقتصادية العامة ، الامر الذي يتطلب بالضرورة قيام سلطة تستند الى الفئات ذات المصلحة في تطور القطاعات المنتجة وفي الاستقلال الاقتصادي .

ونتيجة للسياسة الطبقية التي تنهجها البرجوازية الوسيطة والمالية عن طريق جهاز الدولة الذي تسيطر عليه ، تتفاقم تناقضات « الاقتصاد الحر » في جميع القطاعات وتزداد احتداما . فالاستنزاف الحاد والخطر للثروة الوطنية يستمر باستمرار العجز في الميزان التجاري ، حيث

يتجاوز نصف الدخل الوطني . وهذا العجز يعكس في الواقع طبيعة التركيب الخاص للناتج الوطني . فان تخلف القطاعات المنتجة فرض الاعتماد المتزايد على الاسواق الخارجية لتلبية حاجات اللبنانيين الكثيرة، التي تتزايد . ان تحليل تجارة لبنان الخارجية يبين ان كثيراً من المستوردات يمكن انتاج بديل عنه في لبنان ، خاصة وان ثلثها تقريبا سلع زراعية في الاساس ، لم تستنفد ، بعد ، الارض اللبنانية امكانات انتاج قسم منها ، وكذلك الامر بالنسبة لكثير من المستوردات الصناعية . .

واذا كان دعاة « الاقتصاد الحر » يقومون بالتركيز على ما تحققه الخدمات اللبنانية من فائض عام في ميزان المدفوعات ، وذلك في محاولة يائسة للتخفيف من أهمية العجز في الميزان التجاري ، فان ملاحظة تطور ميزان المدفوعات (حساب السلع والخدمات) خلال السنوات العشر الماضية ، تظهر ان الخدمات عجزت عن تغطية العجز في الميزان التجاري، بل هي تتخلف أكثر فأكثر عن تغطية هذا العجز . أما ما يغطيه فهو في الحقيقة تدفق رؤوس الاموال على السوق اللبنانية وبخاصة من البلدان العربية .

في استمرار تدفق هذه الاموال تكمن القوة الرئيسية لنظام «الاقتصاد الحر » . ولكن في التدفق هذا أيضا ، يكمن موطن ضعفه الرئيسي . فالاعتماد على حركة رؤوس الاموال لحل تناقضات الاقتصاد اللبناني لصالح الاقتصاد « الحر » أمر لا يمكن الاطمئنان اليه . اذ لا يمكن استمرار تدفق رؤوس الاموال هذه بالوتائر والمعدلات السابقة . فالسوق المالية اللبنانية عاجزة عن ان تعزل نفسها عن التأثيرات الخارجية ، لتخلف وتبعية الاقتصاد الذي يحتويها من ناحية ، ولارتباط لبنان بمنطقة تتفاعل فيها باستمرار وبخط متصاعد حركة التحرر الوطني . هذا بالاضافة الى الضعف البنيوي في القطاع المصرفي اللبناني بالذات ، وهامشيته وعجزه عن مجابهة اغراءات السوق المالية العالمية التي بدأت تجتذب رؤوس الاموال العربية مباشرة ، متجاوزة بذلك المصارف اللبنانية . كذلك فان طبيعة رؤوس الاموال المتدفقة على لبنان من حيث كونها بمعظمها قصيرة الاجل، مترددة وحذرة ، يجعلها لا تتسم بطابع الثبات او الاستقرار ولا يمكن السيطرة عليها أو تكييفها حسب المقتضيات المحلية . يدل على ذلك تقلص حجمها في المدة الاخيرة لعوامل كثيرة ، أهمها : أزمة السيولة العالمية التي دفعت بعض البلدان الرأسمالية الكبرى الى رفع سعر الفائدة بمعدلات لا تستطيع السوق المالية اللبنانية مجاراتها به . وهكذا بدأت عملية التقلص باتجاهين ، أولهما : انخفاض تدفق الرساميل الى لبنان ، وثانيهما ميل

الرساميل المودعة في لبنان للنزوح الى الاسواق التي يرتفع فيها سعر الفائدة . فنتج عن ذلك انخفاض « الفائض » في ميزان المدفوعات العام الى ادنى درجة وصلها . ولا شك بان تقلص عملية التدفق هذه سيؤدي بدوره الى انخفاض في قدرة التسليف لدى المصارف اللبنانية وتقييدها ، كما سيؤدي ايضا الى انخفاض في معدلات نمو قطاع الخدمات ، وسائر القطاعات الاقتصادية . وهذه الصعوبات الملازمة لتطور القطاعات الاقتصادية تسهل الى حد كبير على الاحتكارات الاجنبية التغلغل في هذه القطاعات عن طريق المشاركة او « التعويم » او التسليف ، مما يؤدي الى توثيق ربط لبنان بالاستعمار الجديد .

وفوق ذلك ، فان قطاع الخدمات بامكاناته المحدودة للتشغيل ، والبطء الفاضح في تطور القطاعات المنتجة ، يزيد في تفاقم مشكلة البطالة وتعقيد الوضع الاجتماعي والمعاشي للاجيال الجديدة (من عمال ومثقفين اختصاصيين) التي تدخل ميدان العمل كل عام والتي يتراوح تعدادها بين العشرين والثلاثين ألفا سنويا .

من هنا يمكن الاستنتاج بان التركيب الحالي للاقتصاد اللبناني هو مصدر دائم للازمات . والحل الوحيد لدرء العواقب الوخيمة لهذه الازمات يكمن باحداث تغيير جذري في بنية هذا الاقتصاد ، مما يفرض تحويلا اساسيا في سياسة الدولة الاقتصادية . أن هذا التحويل يفترض بالضرورة ابعاد البرجوازية الوسيطة، التجارية والمالية ـ عميلة الاستعمار الجديد ـ عن مقاليد السلطة .

الزراعة

ان هيمنة تحالف البرجوازية والاقطاع وعواقبها تتجلى بشكل خاص في الزراعة حيث تبرز بوضوح نتائج استمرار العلاقات شبه الاقطاعية في بعض المناطق الزراعية ونتائج الاستثمار المزدوج الذي يعانيه الريف من قبل كبار ملاكي الاراضي وكبار المتمولين من البرجوازية الوسيطة التي اتسع نشاطها مع تزايد اتباع اشكال الاستثمار الرأسمالي للارض. ورغم أن دخول الرأسمالية الى الريف قد طور انتاجية العمل في الزراعة فانه لم يستطع الحيلولة دون تدني معدل نمو القطاع الزراعي بالمقارنة مع غيره من القطاعات كما لم يستطع الحيلولة دون انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الوطني باستمرار ، في حين ان هذا القطاع يلعب دورا انتاجيا رئيسيا يؤثر في تطور مجمل الاوضاع الاقتصادية ، وتعتمد عليه كليا او جزئيا معيشة ما يزيد عن نصف الشعب ، ويستوعب القسم الاكبر

من الطاقة البشرية العاملة . وينعكس هذا التخلف ايضا بتفاقم عجز الزراعة اللبنانية عن تغطية حاجات البلاد المتزايدة من الموآد الغذائية والاولية ، كما ان جملة من القضايا الخاصة بالري والتحريج والاستصلاح التي لا يعار اليها الاهتمام ولا تتخذ التدابير لحلها ، تزيد في تأزم المسألة الزراعية .

وتلحق الصفة الفوضوية التي تلازم نظام « الاقتصاد الحر » اضرارا جسيمة بالزراعة ، وذلك مما يعقد قضية تصريف وتسويق المنتجات الزراعية، ويرفع كلفة انتاجها، كما تضعف هذه الصفة الفوضوية امكانات تصنيع المنتجات الزراعية .

ويعاني سكان الريف ـ وبخاصة العمال الزراعيون والفلاحون الفقراء ـ مظاهر التخلف هذه التي تنعكس في تردي اوضاعهم المعيشية، وبازدياد البطالة الموسمية والدائمة بين صفوفهم ، فيضطر الالوف منهم الى ترك قراهم والنزوح الى المدن او الى الهجرة الى الخارج مع ما يشكل ذلك من استنزاف حاد للطاقة البشرية الريفية .

وتشكل علاقات الانتاج السائدة في الريف ، واساليب الاستثمار المبنية عليها ، المحور الرئيسي للمسألة الزراعية في لبنان . فاستمرار العلاقات شبه الاقطاعية من ناحية ، والصعوبات التي يعانيها الفلاحون الصغار في استثمار ملكياتهم الصغيرة من ناحية أخرى ، سببا ويسببان استمرار تخلف هذا القطاع . ولم يحل دخول اسلوب الاستثمار الرأسمالي هذه المسألة ، بل اخضع الريف لاستثمار مزدوج ، وخلق معضلات وتناقضات جديدة .

ويرجع بقاء العلاقات شبه الاقطاعية الى كون حفنة من كبار الملاكين، بالاضافة الى الاديرة والاوقاف ، تسيطر على القسم الاكبر من اجود الاراضي الزراعية ، في حين ان عشرات الالوف من العمال الزراعيين وفقراء الفلاحين وصغارهم ، محرومون من الارض تماما او يملكون قطعا صغيرة جدا .

أن تتبع كيفية نشوء الملكية الكبرى في لبنان يظهر انها نشأت ، بمعظمها ، أما بهبة من السلطان العثماني واما عن طريق الاستيلاء بالقوة والحيلة ، او عن طريق الشراء في اوقات الحروب والازمات الاقتصادية، وينهب كبار الملاكين والطغمة المالية من الزراعة عن طريق الريع العقاري (ايجار الارض) واستثمار العمل المأجور ، وعن طريق التسليف والربا والتوضيب والتبريد والتصدير وبيع الاسمدة والادوية الزراعية والالات، اكثر من نصف عائدات الزراعة . وهم لا يستصلحون من الاراضي الا ما

يكون واضحا انه يدر ربحا سريعا .

ويخلي أسلوب الاستثمار شبه الاقطاعي المكا ناكثر فأكثر لاسلوب الاستثمار الرأسمالي الذي يسود الان معظم الاراضي المروية والخصبة، وهو ينتج القسم الاعظم من الانتاج البضاعي الزراعي . ولقد أدى تطور الرأسمالية في الريف الى تطور انتاجية العمل في الزراعة ، وجذب الريف بشكل حاسم الى اطار السوق ، وافسح مجالات جديدة لتطور التجارة الداخلية والخارجية ، ولتوظيف الرساميل ولنشاط البنوك والربا . وقد رافق تطور الانتاج الذي حققته الرأسمالية في الزراعة زيادة استثمار اليد العاملة الزراعية ، وارتفاع الريع العقاري الذي يستأثر به كبار ملاكي الاراضي ، وارتفاع ارباح الطغمة المالية في المدينة. ولا يشمل استثمار الملاكين للعمال الزراعيين والفلاحين المحاصصين فحسب ، بل ايضا فقراء المزارعين وصغارهم ومتوسطيهم وميسوريهم .

ان استثمار العمال الزراعيين والفلاحين الجامح لا يحده أي قانون. فاسلوب المحاصة يقوم على العرف العثماني البالي . وليس في لبنان أي تشريع خاص لايجار الارض . وشغيلة الزراعة هم أكثر فئات المجتمع اللبناني حرمانا من الحقوق . فالعمال الزراعيون محرومون من حق التنظيم النقابي ، وقد استثنوا من قانون العمل ، وصنفوا كآخر فئة يطبق عليها الضمان الاجتماعي ، وليس لهم حد أدنى للاجور ، ويستثمر في الزراعة على نطاق واسع عمل النساء والاطفال القليلي الاجر .

إن القضايا الاساسية التي تجابه الزراعة اللبنانية هي : تأمين الارض ، والماء ، ووسائل الاستثمار للعمال الزراعيين والفلاحين المحرومين من الارض ، او الذين يملكون القليل منها ، وتوفير الحقوق الاجتماعية لشغيلة الزراعة ، وتحرير صغار المزارعين ومتوسطيهم من نهب كبار الملاكين والطغمة المالية ، واستصلاح جميع الاراضي الممكن استصلاحها ، ورفع انتاجية العمل الزراعي ، وازالة التطور الفوضوي للانتاج الزراعي ، وتأمين تصريف المنتجات الزراعية .

ان هذه المهام لا يمكن تحقيقها دون اجراء تغيير جذري في علاقات الانتاج السائدة في الزراعة ، ودون القضاء على احتكار الملكية الكبرى للارض . وهنا يكمن جوهر القضية الزراعية في لبنان . وهذه المهام لا يمكن تحقيقها دون اجراء اصلاح زراعي جذري هو بالتأكيد ليس في مصلحة العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء فحسب ، بل هو ايضا في مصلحة الفلاحين الصغار والمتوسطين ، كما هو في مصلحة تطور الاقتصاد

الوطني كله . والهدف الاساسي للاصلاح الزراعي هو تصفية بقايا الاقطاعية والملكيات الكبرى وجعل الارض ملكا لمن يعمل عليها . وهو لا يمكن ان يطال آلبتة الملكيات الصغيرة والمتوسطة .

ان الحزب الشيوعي اللبناني ، اذ يناضل في سبيل حل القضية الزراعية حلا جذريا ، يعمل في سبيل تعبئة جميع الفئات الكادحة في الريف ، وتنظيمها للنضال في سبيل تحقيق جملة من المطالب الآنية ، أهمها :

اولا ـ رفع مستوى الريف معاشيا وصحيا وثقافيا . فيجب الا تبقى أية قرية بدون طريق، وماء جار للشرب ، وكهرباء ، وهاتف عمومي. وضع برنامج محدد لتصفية الامية في الريف ، واقامة مستشفى حكومي في كل قضاء ، يزود بالاطباء والممرضات والاجهزة اللازمة ، مع تخصيص مستوصفات نقالة وبمساعدة طبية سريعة للطوارىء .

ثانيا ـ تحديد حد ادنى لاجور العمال الزراعيين لا يقل عن الحد الادنى العام للاجور ، وتوفير جو من الحريات الدمقراطية في الريف ، وتأمين حق التنظيم النقابي للعمال الزراعيين ، وشملهم بقانون العمل ، وشملهم فورا بقانون الضمان الاجتماعي والاجر المتساوي للعمل المتساوي بين الرجال والنساء ، ومنع تشغيل الاطفال قبل سن الـ ١٦ .

ثالثا ـ سن تشريع خاص يحدد شروط ايجار الارض وقواعده بمختلف اشكاله ، يصون حقوق المحاصين والمستأجرين، وخاصة صغارهم، ومنع تعديات الاقطاعيين وكبار الملاكين العقاريين عليهم .

رابعا ـ انقاذ المزارعين من نهب المرابين والبنوك ، وذلك بزيادة نسبة القروض والسلف التي يقدمها بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري للزراعة وزيادة رأسمال هذا البنك ، وتسهيل شروط حصول المزارعين ، وخاصة الفقراء والصغار والمتوسطين منهم ، على قروض هذا البنك .

خامسا ـ وضع برنامج محدد لاستصلاح جميع الاراضي الصالحة للزراعة . وتحويل اراضي الدولة المستصلحة الى استثمارات نموذجية تابعة لها تكون في الوقت نفسه مراكز لمساعدة المزارعين بالخبرة وبمكافحة الامراض الزراعية وبتأجير الآلات باسعار متهاودة .

سادسا ـ وضع مشروع شامل طويل الامد للري ينفذ على مراحل. وعلى الدولة ان تقوم بتحديد اسعار المياه التي يبيعها الان كبار الملاكين واصحاب الآبار الارتوازية للمزارعين باسعار خيالية .

سابعا ـ تأميم استيراد الاسمدة الكيماوية والادوية الزراعية ، وانشاء صناعة للاسمدة والادوية الزراعية تابعة للقطاع العام وحده ، او بمشاركة الرأسمال الوطني .

ثامنا ـ تأمين تصريف المنتجات الزراعية وتوسيع صلاحيات مكتب الفاكهة بحيث يصبح المشتري الرئيسي للمنتجات الزراعية والمسؤول عن تصريفها والانضمام الى السوق العربية المشتركة ، وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية .

تاسعا ـ ضم احتكار التبغ الى القطاع العام ، واعادة النظر بتوزيع رخص زراعة التبغ بحيث لا تعطى هذه الرخص الا للذين يمارسون الزراعة فعلا .

عاشرا ـ تصنيع المنتجات الزراعية .

ويدعو الحزب الشيوعي جماهير الفلاحين للنضال في سبيل اصلاح زراعي على اساس الخطوط العامة التالية :

١ ـ مصادرة ما يملكه الرأسمال الاجنبي من اراضي ومؤسسات زراعية .

٢ ـ تعيين حد أعلى لملكية الافراد والهيئات المعنوية وفق نوعية الارض .

٣ ـ توزيع الاراضي المصادرة على الفلاحين المحرومين من الارض او الذين يملكون القليل منها .

توضع الارض في تصرف الفلاحين دون مقابل وألى الابد .

٤ ـ يطبق الاصلاح الزراعي بمساهمة جماهير الفلاحين والعمال الزراعيين بواسطة لجانهم التي ينتخبونها بكل حرية .

٥ ـ يمد المزارعون الذين تسلموا الارض بالقروض والبذار والمساعدات اللازمة ، بحيث يمكنهم استثمار اراضيهم استثمارا جيدا.

٦ ـ الاتجاه تدريجيا ، ومع توفر القاعدة المادية اللازمة ، نحو مساعدة الفلاحين على استثمار اراضيهم استثمارا تعاونيا ، والسير في هذا الطريق تدريجيا ، ومع احترام كامل ومطلق لرغبات الفلاحين وآرائهم بهذا الصدد ■

الفصل الخامس:
التركيب الاجتماعي في لبنان

البرجوازية الوسيطة (الطغمة المالية وكبار المستوردين)

نشأت هذه الفئة من البرجوازية مع دخول الرأسمالية الكولونيالية الاوروبية الى لبنان ، وقامت منذ تكونها بأعمال الوساطة والوكالة للبيوتات المالية والتجارية الاوروبية وبخاصة الفرنسية . وقد حافظت باستمرار على علاقات وثيقة عائلية ومصلحية بالاقطاع ، وساعدت على دخول الاستعمار الاوروبي وتعزيز مواقع احتكاراته . وهذه الفئة قادت جناح التعاون مع الفرنسيين وروجت لجميع الدعوات الانعزالية لسلخ لبنان عن المجموعة العربية .

ان الطغمة المالية هي الفئة الاكثر طفيلية والاكثر رجعية من البرجوازية اللبنانية ، عميلة الاحتكارات الامبريالية وشريكتها . وهي بحكم سيطرتها المطلقة على مواقع اساسية مقررة في الاقتصاد اللبناني ، وبحكم هيمنتها على جهاز الدولة، تستأثر بنسبة عالية من الدخل الوطني، في حين تشكل اقل من واحد بالمائة من مجموع السكان .

وتضم هذه الفئة عناصر تستثمر قسما من رساميلها في القطاع الصناعي المحلي ، وتبقى توظيفاتها الاساسية في القطاعات غير المنتجة ، وتحدد موقفها العام في ضوء مصالحها الاساسية ، من حيث هي جزء من

الطغمة المالية ، وتعمل لادخال الشركات الامبريالية في المؤسسات الصناعية اللبنانية .

تعمل الطغمة المالية لاحكام ربط لبنان ، سياسيا واقتصاديا ، بالاستعمار الجديد وخاصة الامبريالية الاميركية ، التي اقامت الطغمة المالية معها اوثق الروابط بعد الحرب العالمية الثانية ، واصبحت الاساس في علاقاتها المالية والاقتصادية والسياسية .

ان الطغمة المالية تعمل للابقاء على النظام الاقتصادي والسياسي القائم الذي يضمن مصالحها وامتيازاتها . وهي تقاوم كل حركة او دعوة دمقراطية او حتى اي اتجاه نحو اصلاحات اقتصادية واجتماعية .

ان وحدة مصالح الطغمة المالية والرجعية العربية والاستعمار الجديد في نهب ثروات البلدان العربية واستثمارها ، تكشف اسباب العداء المستحكم الذي تضمره لحركة التحرر العربية ، وتواطؤها ، تكشف اسباب العداء المستحكم الذي تضمره لحركة التحرر العربية ، وتواطؤها في التآمر عليها . ان الطغمة المالية هي العدو الداخلي الرئيسي للشعب اللبناني والعقبة الاساسية في طريق التقدم الاجتماعي .

البرجوازية المرتبطة بالانتاج الوطني

هي فئة من البرجوازية اللبنانية يرتبط نشاطها الاقتصادي الاساسي بالانتاج الوطني وبالسوق الداخلية والعربية . وهي بحكم تطور الرأسمالية اللبنانية في اتجاه تفوق قطاع الخدمات تشكو من ضعفها الاقتصادي ومن تحكم الطغمة المالية والرأسمال الاجنبي بمصالحها. وهي عاجزة عن دفع تناقضاتها مع الطغمة المالية الى حد القطيعة ، رغم أنها ذات مصلحة موضوعية في التخلص من سيطرتها وفي تطور القطاع الصناعي وسائر القطاعات المنتجة وفي نهج اقتصادي مستقل . لكنها ، من جهة اخرى ، تخاف وتعارض ، بطبيعتها الطبقية ، نهوض الحركة العمالية والشعبية ، وهذا ما يفسر الترددات في مواقف ممثليها السياسيين ويفسر عملهم على حصر الحريات العامة في اطار الدمقراطية النسبية المشوهة في لبنان والتضييق على هذه الحريات ، وترددهم ازاء تطوير التعاون مع ممثلي الطبقات والفئات الكادحة من اجل الاطاحة بسيطرة الطغمة المالية .

وتميل هذه الفئة الى المساومة مع الاستعمار الجديد في الميادين التي تخدم مصلحتهما المشتركة ، لكنها انطلاقا من واقع ارتباط مصالحها

بالسوق العربية وبقيام علاقات تعاون طبيعي بين الدول العربيـة تولي اهتماما لتأثيرات التطورات العربية وانعكاساتها في لبنان .

الطبقـة العـاملة

تسير الطبقة العاملة في طليعة النضال الشعبي ضد نظام«الاقتصاد الحر » وسيطرة الطغمة المالية والاستعمار الجديد . فالطبقة العاملة من اكثـر الطبقات والفئات الاجتماعية معاناة لهـذا النظـام الاقتصادي الاستثماري . ويسود صفوف الطبقة العاملة ادراك يزداد عمقا ورسوخا، بأن ما تعانيه من استثمار ومآس انما سببه هذا النظام الرأسمالي نفسه، وتبعيته للاستعمار الجديد .

ان الطغمة المالية القائمة على رأس نظام « الاقتصاد الحر » ، بسبب ارتباطها العضوي بالاستعمار الجديد ، تخضع سياسة لبنان الداخليـة والخارجية لخدمة اغراضها واغراض اسيادها ، وتسلك سياسة رجعية معادية للدمقراطية والجماهير الشعبية، وتعتمد اكثر فأكثر على الاساليب البوليسية وتسلك نهجا معاديا لكل حركة تحررية وتقدمية ، سواء فـي لبنان أو في البلدان العربية، وبذلك تهدد حتى استقلال لبنان السياسي.

ان الطغمة المالية تستخدم جهاز دولتها لتنفيذهذه السياسة العامة للحفاظ على النظام الرأسمالي ومصالح الاحتكارات الاجنبية .

لذلك تسعى الطبقة العاملة لتحرير نفسها من نظـام الاستثمـار والتبعية بتقويض نظام « الاقتصاد الحر » ومؤسساته السياسية، ولتقيم على انقاضه نظاما يفسح المجال لانطلاق القوى المنتجة تكون فيه الطبقـة العاملة هي القوة السياسية الرئيسية الموجهة . وهـذا النظام هـو الاشتراكيـة .

والطبقة العاملة في سيرها في طليعة هذا النضال تدافع عن مصالح جميع الفئات الاخرى التي يضطهدها النظام الرأسمالي القائم ، وتعمـل على توحيدها وقيادتها . وتتوجه الطبقة العاملة بالدرجة الاولى نحـو حلفائها الطبيعيين جماهير الشغيلة في الريف وفي مقدمتهم العمـال الزراعيون والفلاحون الفقراء ، وسائر الفئات المتوسطـة في المدينـة والريف والمثقفون الثوريون . وتعير الطبقة العاملة اهتماما خاصا لتقوية علاقاتها مع المنتجين الصغار والحرفيين . وهي ترى أن هذه الفئات، هي ايضا ، تعاني من السياسة الاقتصادية التي يتبعها النظام الرأسمـالي القائم والتي تقودها الى الخراب . ويعمل حزب الطبقة العاملة ، الحزب الشيوعي ، لفضح جميع المحاولات التضليلة التي تقوم بها الطغمة المالية

لجذب الحرفيين الى جانبها كسند اجتماعي ، لتوجيههم ضد الطبقة العاملة بهدف الابقاء على سيطرتها واستثمارها المطلقين . ان الطريق الذي تسلكه الطبقة العاملة من اجل تحويل المجتمع تحويلا جذريا لا يتعارض مع مصلحة الحرفيين ، بل على العكس ، يفسح المجال لضمان مستقبلهم .

اما بالنسبة للبرجوازية المرتبطة بالانتاج الوطني، فان الطبقةالعاملة اذ تدرك ضعفها الاقتصادي والسياسي ازاء الطغمة المالية والبنوك الاجنبية وما ينتج عن هذا من ترددات في مواقفها العامة ، تتفهم وتؤيد كل موقف تتخذه هذه الفئة من البرجوازية او بعض اقسام منها يؤدي موضوعيا الى تقليص المواقع السياسية والاقتصادية للاستعمار الجديد والطغمة المالية ويساعد على تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته ، وتعزيز استقلال لبنان السياسي .

لقد ارتبطت الطبقة العاملة منذ بدء تكوينها بنضال الشعب اللبناني ضد السيطرة الاجنبية وتعاظمت مشاركتها مع نموها وتكون حزبها السياسي في معركة الاستقلال والمعارك اللاحقة ضد الاستعمار والرجعية . كما خاضت الطبقة العاملة ، وبنوع خاص منذ العشرينات من هذا القرن ، نضالات مطلبية مستمرة ونظمت العديد من الاضرابات ، فتكونت تقاليدها الطبقية النضالية وحققت الكثير من المكتسبات بفضل ذلك ، كان أهمها قانون العمل الذي اقر عام ١٩٤٦ وقانون الضمان الاجتماعي والحد الادنى للاجور والعقود الجماعية الخ ... وقد لعب دوراً اساسيا في تحقيق هذه المكتسبات قيام الحركة النقابية . وقد اصبحت الطبقة العاملة بقيادة حزبها السياسي قوة اساسية في البلاد ، رغم حداثة تكوينها النسبية ورغم ارتباط فئات واسعة من العمال بالريف ، ورغم انشغال نسبة كبيرة منهم في مؤسسات حرفية وفي قطاع الخدمات . يضاف الى ذلك ان الرجعية قد نجحت في ضرب وحدة الحركة النقابية ، الامر الذي حد من امكانيات تطوير نضالاتها المطلبية والسياسية . وقد بات شعار وحدة الحركة النقابية الشعار الرئيسي للنقابات التقدمية واوسع الاوساط العمالية باعتباره يمكن الطبقة العاملة من ان تقوم بدورها السياسي والاجتماعي الطليعي على رأس الجماهير الكادحة . ان ذلك يتطلب من النقابات التقدمية ، السعي المتواصل لتحقيق أعمال مشتركة مع جميع المنظمات النقابية القائمة ، والتوجه الى العمال على اختلاف انتماءاتهم النقابية والسياسية في مراكز عملهم ووضع جميع الامكانيات في هذا السبيل .

ان الطبقة العاملة في سير نضالها من اجل انتصار الثورة الاشتراكية تعمل وتناضل من أجل تحقيق المطالب المهنية والمعيشية والاجتماعية والنقابية التالية :

اولا ـ الدفاع عن المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة وتوطيدها، والعمل من اجل مكتسبات جديدة .

ثانيا ـ النضال المتواصل لتحقيق زيادات على الاجور تتناسب وغلاء المعيشة وتطور متطلبات الحياة .

ثالثا ـ النضال المتواصل لتحقيق انشاء التعاونيات الاستهلاكية والتعاونيات الانتاجية ، وانشاء الاسواق الشعبية ، باعتبار ان ذلك يخفف من الاعباء التي تثقل كاهل الجماهير الكادحة .

رابعا ـ النضال المستمر والدائب لادخال تعديلات تقدمية على قانون العمل لصالح الطبقة العاملة وحركتها النقابية .

خامسا ـ النضال الدائم لتطوير الضمان الاجتماعي ليشمل كل فئات العمال والمستخدمين على ان لا يبقى مقتصراً على ميادين محدودة ، مثل تعويض نهاية الخدمة ، والتعويضات العائلية ، والمرض ، والامومة ، وطوارىء العمل ، بل يتجه ليشمل ميادين جديدة باستمرار كضمان البطالة ، والشيخوخة ، والطفولة ، مع العمل لرفع نسب العطاءات باستمرار في جميع الميادين والمراحل .

سادسا ـ النضال باستمرار لازالة القيود المفروضة على الحقوق والحريات النقابية والدمقراطية ، وفتح المجالات لممارسة الحياة النقابية والتنظيم السياسي ممارسة حرة للطبقة العاملة والجماهير الكادحة .

سابعا ـ تعديل قانون عقود العمل الجماعية لصالح الطبقة العاملة وحركتها النقابية ، والغاء المواد التي تقيد حرية الاضراب والتي تفرض قيودا وعقوبات على العمال والمنظمات النقابية .

ثامنا ـ النضال المتواصل لانشاء المساكن الشعبية في مختلف المناطق اللبنانية وتوسيعها ومكافحة الغلاء وتخفيض ايجارات السكن وثمن الدواء ، وتأمين التعليم المجاني على مختلف مراحله ، وتخفيض سعر الكتاب المدرسي وسائر نفقات التعليم .

الفئات المتوسطة في المدينة

تضم الفئات المتوسطة والصغيرة في المدينة الحرفيين وتجار المفرق الصغار في الاحياء واصحاب الاستثمارات الصغيرة في قطاع الخدمات والموظفين الصغار والمتوسطين في الادارات الرسمية والقطاع

الخاص . ويمارس جزء كبير منها العمل المأجور . وتعمل الطغمة المالية انطلاقا من ارتباط أقسام واسعة من هذه الفئات من حيث معيشتها ، بقطاع الخدمات لابقائها تحت نفوذها واستخدامها للوقوف بوجه الحركة العمالية والشعبية التقدمية .

ان هذه الفئات تعاني بأغلبيتها الساحقة استثمار الطغمة المالية وشركاتها الكبرى ، والوسطاء ، وترهقها سياسة الدولة في ميادين الاجور والضرائب والخدمات الاجتماعية .

ان الاستثمار الذي تعانيه هذه الفئات في لبنان والتمايز الحاد في الدخل الذي تشهده عن كثب بطبيعة عملها ومستواها العلمي وانفتاحها على الحياة الثقافية ، يدفعها موضوعيا للمشاركة في النضال ضد الطغمة المالية ، ويجعل العناصر المتقدمة منها ، في ظروف عصرنا ، أكثر تقبلا لافكار الاشتراكية .

ان الشعور القومي والتحرري لفئات واسعة منها ومناهضتها للاستعمار يدفعها اكثر فاكثر للوقوف بوجه سياسة الخيانة الوطنية التي تسلكها الطغمة المالية المرتبطة بالاحتكارات والاستعمار ، وينمي لدى قسم متزايد منها ، العداء للامبريالية والرأسمالية ، والاتجاه نحو افكار الاشتراكية العلمية . ان حزب الطبقة العاملة يدافع عن مصالح هذه الفئات المستثمرة ويعمل للتقرب منها وكسبها الى جانب القوى الثورية واشراكها في المعركة الاجتماعية ، وهو اذ يرفع شعار وحدة القوى الثورية يسعى للتحالف مع تنظيماتها الطليعية .

الطبقات والفئات في الريف

ينقسم الريف اللبناني الى طبقات وفئات مختلفة: الاقطاعيون وكبار الملاكين وفئات الفلاحين المختلفة. والفلاحون يتميزون بكونهم طبقة تشمل فئات متباينة اجتماعيا ، تجري بينها ، وبخاصة مع تطور الرأسمالية ، عملية تمايز مستمرة . وان تحديد فئات الفلاحين لا يستند فقط الى مساحة الارض المملوكة ، بل الى طريقة الاستثمار المتبعة فيها والى مردودها بالدرجة الاولى .

الاقطاعيون وكبار الملاكين

يشكلون الطبقة الرجعية الاساسية في الريف، ويرتبطون اقتصاديا وسياسيا بالطغمة المالية ، خاصة بعد تطور اسلوب الاستثمار الرأسمالي

في آلزراعة وازدياد توظيفات رأسماليي المدن في آلريف . وتعمل هذه الطبقة للابقاء على «الاقتصاد الحر» الذي يضمن لها مصالحها وامتيازاتها واستثمارها ـ بالاشتراك مع الطغمة المالية .

ان تحطيم آلسيطرة الاقتصادية والسياسية لتحالف الاقطاع وآلطغمة المالية هو هدف آلنضال الثوري للطبقة العاملة وحلفائها في الريف الذي يفتح الطريق امام آلتحولات الجذرية في المجتمع اللبناني .

الفلاحون الاغنياء (المزارعون)

هم مزارعون يملكون او يستأجرون اراضي كبيرة نسبيا ، ويستخدمون اليد آلعاملة المأجورة أساسا في استثماراتهم ، آلتي تدر عليهم دائما فائضا يحولونه الى رأسمال ، يستخدمونه في توسيع ملكياتهم او حيازاتهم او يستثمرونه في ميادين آخرى . وهؤلاء ، على قلتهم ، يتمتعون بقدرة اقتصادية كبيرة ، ويشكلون اساسا فئة معادية لجميع الفئات الكادحة في الريف وللطبقة العاملة ، وتقاوم الاصلاح الزراعي والتحولات التقدمية وتقف الى جانب كبار آلملاكين والطغمة آلمالية ، خاصة عند احتدام آلتناقضات الطبقية . آلا آن ذلك لا ينفي وجود تناقضات بينهم وبين الطغمة المالية وكبار الملاكين ، لذلك يسعى حزب الطبقة آلعاملة للافادة من هذه التناقضات وعزل هذه آلفئة عن آلطغمة المالية وتحييدها .

الفلاحون المتوسطون والميسورون

هم فلاحون يملكون او يستأجرون ارضا تكفيهم لتأمين معيشتهم بشكل مستقر نسبيا ، يستثمرونها بجهدهم وجهد افراد عائلاتهم ويستخدمون اليد العاملة المأجورة في نطاق ضيق، وخاصة في المواسم . ويحصل بعضهم من استثماراته على فائض يحوله الى رأسمال لتحسينها او لتوسيعها . وهم ، بوصفهم بورجوازية صغيرة ريفية مالكة ، فئة مترددة غير ثابتة في مواقفها .

ان حزب الطبقة العاملة يعمل لكسب الفلاحين آلمتوسطين والميسورين الى جانب سائر الكادحين ، فهو يبين لهم في الواقع تناقض مصالحهم مع مصالح كبار الملاكين وآلطغمة المالية ومع السياسة الاقتصادية آلتي تتبعها سلطة تحالف آلطغمة المالية والاقطاع ، وارتباطها بمصالح آلفئات الكادحة ، وهو يعمل لاقناعهم بأن الاصلاح الزراعي لا يمس

استثمارآتهم بل يحررها من طغيان كبار الملاكين والطغمة المالية ونهبهم ، ويؤمن لهم ظروفا افضل لتحسين أوضاعهم .

الفلاحون الصغـار

هم فئة قريبة من الفلاحين الفقراء من حيث وضعهم الاجتماعي . ويضطر معظمهم لاستئجار قطع ارض اضافية او اللجوء للمحاصصة . ويعاني فقراء الفلاحين وصغارهم أكثر من سائر فئات الفلاحين استثمار كبار الملاكين والطغمة المالية وجورهم ، ومن مصلحتهم اجراء اصلاح زراعي جذري وتحولات اجتماعية جذرية ، وهم يشكلون قوة ثورية هامة حليفة للطبقة العاملة في الريف .

الفلاحون الفقـراء

هم فلاحون محاصون محرومون من الملكية او ملاكون لقطع صغيرة من الارض لا تكفي لتأمين معيشتهم . وتتفاقم أوضاعهم الاقتصادية ويصيبهم الخراب بصورة متزايدة مع تطور اسلوب الانتاج الرأسمالي في الريف ، لذلك يلجأون للعمل المأجور . وهم اقرب فئات الفلاحين للبروليتاريا الريفية ، واكثرها استعداداً لخوض النضال في سبيل الاصلاحات الجذرية في الريف . وتعتبر هذه الفئة حليفا طبيعيا للطبقة العاملة في نضالاتها الاجتماعية والسياسية . لهذا يناضل حزب الطبقة العاملة دفاعا عن مصالح هذه الفئة ويعمل على تنظيمها في منظمات جماهيرية مختلفة ويعمل على جذب عناصرها الطليعية الى صفوفه وينشر الوعي الاشتراكي بينها .

العمال الزراعيون

مع تطور الرأسمالية في الزراعة أصبحت البروليتاريا الريفية فئة اساسية من العاملين في الريف . وهم من حيث وضعهم الاجتماعي اكثر فئات الريف ثورية ومصلحة في التحولات الاجتماعية الجذرية . وهم جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة .

المثقفـون

المثقفون فئة اجتماعية يتعاظم دورها في تحولات العالم المعاصر

الذي يشهد انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وتحرر الشعوب ، في ظروف تطور سريع للمعركة البشرية واتساع متطلبات الثقافة والعلوم والتكنيك ووسائلها .

ويضع النظام الرأسمالي في لبنان ، بارتباطه بالاستعمار الجديدة، القيود على تطور الثقافة ، ويضيق السبل على القوى الخلاقة لدى المثقفين .

ان النظام الرأسمالي الذي يستثمر الشغيلة ويبعدهم عن الثقافة، يبعد الثقافة عن الطريق الوطني والانساني ، ويدفعها نحو التفسخ، ويحد من قوة العلم والفن في تحرير الانسان وانطلاق مبادراته ، ويجعل من الثقافة سلعة وترفا .

ان المعركة السياسية والاجتماعية التي تجري في لبنان والمنطقة العربية والعالم تلقي على المثقفين مسؤولية الاسهام في صيانة التقاليد القومية لشعبنا وتطويرها وتحقيق مهمات تنمية لبنان وتطويره للقضاء على الجهل والتخلف ، وايجاد ظروف حياة انسانية لائقة ، والتصدي لعدوان الامبريالية المستمر على الارض العربية ، وتهديدها لحرية الشعوب العربية واستقلالها ، وتحديها للكرامة والمشاعر القومية .

والمثقفون الامناء لتراث شعبهم الثقافي ، حريصون ، في الوقت ذاته ، على الحضارة الانسانية وروائع الابداع البشري .

ان احتدام المعركة الاجتماعية في لبنان يظهر تعارض مصالح المثقفين مع « الاقتصاد الحر » ، يتجلى ذلك في عملية تحويلهم بصورة متسارعة الى اجراء ومستثمرين، يقتصر دورهم على تقديم خبراتهم التقنية والتنفيذ دون حق التقرير الذي يستأثر به الرأسماليون .

و « الاقتصاد الحر » ، بتبعيته للامبريالية ، وبهيمنة قطاع الخدمات عليه ومعارضته للتنمية ، يوجه التعليم والاختصاص باتجاه الفروع التي تخدم مصالح القيمين عليه . وهذا يؤدي الى عدم الانسجام والتوازن في تحضير الملاكات في جميع فروع العلم والتقنية من جهة ، والى فيض نسبي في عدد المثقفين في الميادين الادارية والعلوم الانسانية من جهة اخرى ، وهذا يخلق أزمة بطالة في صفوفهم ، ويضع قسما منهم على هامش عملية الانتاج .

واذ يعجز النظام القائم عن استيعاب الكفاءات الوطنية وتأمين فرص العمل لها، يدفعها الى الهجرة ، ويقطع امكانية الاستفادة من خبرتها لصالح المجتمع اللبناني، ويتبع في حقل التوظيف ، نهج التمييز السياسي والطائفي، ويقيم الحواجز بوجه حملة الشهادات من البلدان الاشتراكية.

والمثقفون ، العاملون في ميادين العلم والثقافة والفنون، يصطدمون، في ظل النظام القائم ، بايديولوجية الفئة المسيطرة المرتبطة بالامبريالية، وسمتها العامة : معاداة الدمقراطية والفكر العلمي .

وتخضع البرجوازية الادب والفن لعملية البيع والشراء ، وتمارس الضغط الاقتصادي على الادباء والفنانين بسيطرتها على دور النشر والعرض ومؤسسات السينما والتلفزيون والصحافة ، وتعمد الى تسخير كفاءاتهم لخدمة مصالحها ، ونشر مقاييسها الفنية والذوقية ، واغراق الجماهير وتسميمها بالمفاهيم الانهزامية والهروبية .

وتجهد البرجوازية لاخفاء التراث التقدمي للثقافة العربيةوتشويهه، لما يحمله من تقاليد عريقة في البحث والاستقصاء العلمي والفلسفي ، ومضامين معادية للظلم والاضطهاد والاستعمار ، وفصم العرى العضوية التي تشد شعبنا بها، والقضاء على الرابطة الطبيعية بين الثقافة المعاصرة وتراث الماضي التقدمي ، والحاق الثقافة الوطنية بفلك الفكر الاستعماري الغارق في أزمته .

ان عزل المثقفين اللبنانيين عن الثقافة التقدمية العربية يهدف الى تجزئة الجبهة الفكرية الموحدة للقوى الثورية في العالم العربي، واضعافها، في الوقت الذي تتسع فيه الجبهة المعادية لايديولوجية الاستعمارالجديد على امتداد البلاد العربية وتنفتح على ثقافات العالم الاشتراكي وابداع الفكر التقدمي العالمي .

ان الحزب الشيوعي الذي يبني سياسته وعمله على اساس النظرية العلمية الطليعية ، الماركسية ـ اللينينية ، يولي الثقافة والمثقفين اهتماما بالغا ، لانه يناضل في سبيل المجتمع الاشتراكي ، مجتمع الحرية والثقافة والعلم والابداع .

ان الماركسية ـ اللينينية ، التي تقوم على وحدة الفكر والعمل ، تقدر عاليا دور الثقافة والمثقفين في الحركة الاجتماعية . وفيما يضيق النظام الرأسمالي في لبنان علىالثقافةويحد من انطلاق المثقفين ودورهم يناضل الحزب الشيوعي لخلق افضل الظروف لعمل المثقفين وتفتح الثقافة، وتأمين سبل اسهامهم بالحركة الوطنية والدمقراطيةوالاجتماعية.

ان مستقبل الثقافة رهن بالدمقراطية وبالتحويل الاجتماعي ، وفي مجرى الحركة الاجتماعية خلال عشرات السنين الماضية ، وقفت اغلبية المثقفين تدافع عن كرامتها ، واسهمت في الحركة الوطنية والاجتماعية العامة واختارت جانب الدمقراطية والتقدم . ومع تصاعدالمعركة والصدام المباشر « بالاقتصاد الحر » والامبريالية ، لم تبق الادانة المعنوية للنظام

كافية ، فالدور النضالي الحقيقي للمثقفين يتحقق باسهامهم النشيط في الحركة التقدمية الثورية وفي طليعتها الطبقة العاملة التي تسير في الصفوف الامامية لمعركة الشعب والثقافة والانسان ضد الظلامية والرجعية والاستثمار .

ان الحزب الشيوعي ، بتقديره دور المثقفين الوطنيين والتقدميين وامكاناتهم ، واخذه بتقاليدهم النضالية ، يدعوهم لتحمل مسؤولياتهم في المعركة الكبرى الدائرة بين العالم الذي يتفسخ ويموت مع يأسه ، والعالم الذي يولد مع آفاقه واماله .

الطلاب

الحركة الطالبية الدمقراطية جزء من الحركة الوطنية العامة ، تستوحي اهدافها ومطامحها من تطلعات شعبنا وتساهم في معاركه الاجتماعية والدمقراطية من اجل بناء مجتمع افضل شغوف بالحرية والسلم والتقدم . وتكمل الحركة الطالبية الوطنية تقاليد نضالية راسخة وتفتخر بامانتها لقضية الذين وقعوا صرعى في غمار النضال من اجل استقلال بلادهم وحرية شعبهم وكرامته .

ويدرك الطلاب الديمقراطيون ان عزل الحركة الطالبية عن اطارها الاجتماعي يؤدي الى اضعافها وتنكرها لتقاليدها واهدافها ، وتخليها عن مسؤوليتها . لذا هم يضعون في صلب مهماتهم ، الاسهام في الجبهة الوطنية الديمقراطية المعادية لقوى الظلامية والاستثمار والاستعمار .

والوسط الطالبي ، بمراكز تجمعه وتقاليده ومستواه الفكري ، وانتشار افكار الاشتراكية بين صفوفه ، يتسم بخصائص مميزة تجعل منه قطاعا مؤهلا ليلعب دورا هاما في الحركة الديمقراطية الجماهيرية .

لقد ساعد انشاء الجامعة اللبنانية في دخول فئات طالبية من الفئات المتوسطة في المدينة والريف ، الى الوسط الجامعي ، وادى الى ارتفاع في مستوى العمل الطالبي وشعاراته ، وفتح انتشار التعليم الرسمي امكانية التحصيل لدى ابناء الفئات الكادحة ، وتراجع الدعوات الطائفية بين الطلاب . ان كل ما تحقق حتى الان في ميدان التعليم الجامعي الوطني لم يتحقق الا بنضالات واسعة خاضها الطلاب ولقيت تأييد جماهير شعبنا ودعمها .

ان المطالب الاجتماعية التي يرفعها الطلاب ، والحريات التي يطالبون بها هي جزء من قضية ديمقراطية التعليم المستعصية في اطار نظام الاقتصاد الرأسمالي القائم في لبنان .

وتتعدى هذه المطالب المرحلة الدراسية ، شاملة الافاق المقبلة

للطلاب كعاملين في المجتمع ، وتطرح قضية استيعاب حملة الشهادات الجامعية بالحاح بوجه تقاعس القائمين على النظام وعجز «الاقتصاد الحر» بتبعيته للامبريالية عن تأمين فرص العمل للخريجين وإطلاق مبادراتهم . وتلقي المطالب الملحة ، من توسيع الجامعة اللبنانية ، وتعزيز التعليم الرسمي ومجانية التعليم والزاميته في المرحلة الابتدائية ، والتحرر من الاستعمار الثقافي وتأمين الحريات النقابية للطلاب ، أوسع التأييد لدى جماهير الطبقة على اختلاف ميولهم .

لقد اضحت هذه المطالب الاساس لحركة طلابية ديمقراطية جماهيرية تعبىء الفئات الواسعة من الطلاب في النضال من اجل مطالبهم المشروعة وترفع الوعي الطالبي حول القضايا الاجتماعية والوطنية والقومية . ان تلاحم القوى التقدمية بين الطلاب يوسع قاعدة الحركة الديمقراطية الطالبية ويوثق صلاتها بالحركة الوطنية ويجعل اسهامها في هذه الحركة اكثر فعالية .

ان الحزب الشيوعي اللبناني، حزب الطبقة العاملة وسائر الكادحين، اذ يتوجه بالاساس الى جماهير الطلاب ، ابناء الفئات المستثمرة ، يعمل ، في ظروف ازدياد نفوذ افكار الاشتراكية ، لجذب كافة العناصر الطالبية التي ترى في الاشتراكية طريق تطور لبنان ومستقبله . ويضع الحزب في اساس مهامه ، في الوسط الطالبي ، ربط كافة النضالات المطلبية بالنضال السياسي العام ضد التبعية للامبريالية التي تمارسها الطغمة المالية المتحالفة مع الاقطاع ، وللسير بلبنان في طريق التقدم والاشتراكية .

الشبيبة

يتسم الشباب بالحيوية والنزعة للتجديد والتحرر ، ويؤلف الجيل الفتي اكثرية المجتمع اللبناني ، وهذا مما يؤهل الشبيبة لان تكون عنصرا فاعلا في الحياة الاجتماعية والسياسية ، ويجعلها موضع اهتمام مختلف القوى في لبنان .

ان حرص البرجوازية اللبنانية على تطويق حركة الشبيبة واقامة وصايتها عليها من خلال المؤسسات والجمعيات ، والادارات الحكومية ، مرده خوفها الدائم من نشاط الشبيبة المستقل الواعي . ويبذل الاستعمار الجديد والطغمة المالية المساعي لسلخ شبان لبنان عن مجتمعهم ، وطمس الصراع الطبقي تحت ستار « ازمة » الشباب المعاصرة ونزاع الاجيال ، وافساد الشباب واغراقهم فكريا وسياسيا بالدعاية والاعلام والمطبوعات.

ودفعهم نحو التفسخ الخلقي والجنسي واللامبالاة .

لقد نشأت ظروف جديدة في عالم اليوم ، فالرأسمالية بتناقضاتها وأزماتها وما تولده من حروب وآفات ، وعدوانها على الشعوب واستثمارها لملايين الشيغلة ، بتسخيرها الفكر لحماية مواقعها المتهاوية وقيمها البالية ، عاجزة عن اعطاء الحلول لقضايا الشباب والرد على تساؤلاتهم والاستجابة لامانيهم وتطلعاتهم .

وتعطي منجزات البلدان الاشتراكية في حقول التعليم والاعداد والعمل والثقافة والضمانات الاجتماعية دليلا على افضلية النظام الاشتراكي ، ومثالا عن الافاق الرحبة التي يفتحها مجتمع الشغيلة ، والثقة التي يوليها للشباب باطلاق مبادراتهم والاعتماد على طاقاتهم وتأمين افضل الظروف لتفتح مواهبهم في مختلف الميادين .

ويترسخ لدى الشبيبة ، من عاملين وطلاب ، اقتناع بأن مستقبلهم رهن بالتحويلات الجذرية للبنيان الاقتصادي والاجتماعي في لبنان ، وأن لا فعالية لنضالهم الا بالتحامه بمعارك الطبقة العاملة،قائدة عملية التحويل.

وتشارك اوساط واسعة من الشبيبة في نضالات الشعوب من اجل التحرر الوطني ، ولجم الاعتداءات الامبريالية ، وصيانة السلم والديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، الى جانب الطبقة العاملة وحلفائها .

وفي اطار النظام الاستثماري القائم في لبنان ، يتجلى موقف الدولة السلبي من الشباب بانعدام التشريع الخاص بهم ، وحرمانهم من أدنى الضمانات ، والتضييق على حقوقهم السياسية والديمقراطية . وتهدف سياسة الدولة التعليمية الى توفير يد عاملة رخيصة وبأقل كلفة لقطاع الخدمات المهيمن على الاقتصاد اللبناني ، واغراق سوق العمل بفائض دائم ، مما يؤدي الى البطالة المزمنة التي تعانيها الشبيبة في لبنان ، وبالتالي الى هجرة الكثيرين منهم .

ان حزب الطبقة العاملة ، اذ يطرح المطالب المطالب الاساسية للشباب من حق بالعمل والعلم والثقافة ومساواة بالاجور ، وتمتع بكافة الحقوق السياسية ، وبالاخص حق التنظيم الديمقراطي ، وتأمين الضمانات الاجتماعية ، يعتبر هذه المطالب قضية وطنية ، وجزءا مكونا من نضاله الديمقراطي العام . وفي هذا السبيل يعمل لجذب الشباب الى مواقع الطبقة العاملة ، ويساندهم في نضالهم لايجاد منظمات ديمقراطية جماهيرية توحد صفوفهم لمواجهة العدو المشترك : الطغمة المالية والاستعمار الجديد .

اشتركت المرأة في ظل العلاقات الاقطاعية والسيطرة العثمانية في الانتاج ، وعانت كالرجل استثمار الاقطاعيين واضطهادهم . وكانت التقاليد الاجتماعية قيدا زاد في صعوبة حياتها وحد من انطلاقها . واشتركت المرأة في جميع الانتفاضات والحركات الفلاحية .

ومع دخول الرأسمالية وتطورها اخذت ميادين نشاط المرأة تتسع اكثر فاكثر في حقل الانتاج ، وأخذت تعاني الاستثمار الرأسمالي . وقد زاد ظهور تناقضات الرأسمالية وازماتها في السنوات الاخيرة في تردي اوضاع الجماهير الكادحة ، لا سيما المرأة ، التي مارس الرأسماليون ضدها شتى انواع التمييز في قضايا الاجور وساعات العمل . كما ان العاملات الزراعيات ، كبقية شغيلة الريف ، يعانين الاستثمار المزدوج بدخول الرأسمالية في الزراعة وتشابكها مع اشكال الاستثمار شبه الاقطاعية .

وظلت المرأة ، رغم التقدم النسبي ، اسيرة التقاليد التي وقفت عائقا دون اطلاق حريتها ، ومنعها من الاسهام النشيط الواسع في النضال لتحسين حياتها في المجتمع وزيادة فعالية دورها في تقرير القضايا العامة . وأنشأت المرأة الجمعيات الاجتماعية في جميع مراحل تطورها لتحطيم القيود التي فرضتها التقاليد ، والقضاء على التمييز بين المرأة والرجل . وقد حقق هذا الشكل من التنظيم للمرأة بعض ما صبت اليه ، الا ان اهداف هذه الجمعيات بقيت سطحية وقاصرة عن تلمس قضايا المرأة الاساسية ، وظلت محدودة في نطاق النظام الاجتماعي ــ الاقتصادي ــ السياسي القائم ، وفي نطاق المفهوم البرجوازي للحرية . وصورت الرأسمالية دخول المرأة ميدان العمل ، ونيلها بعض الحقوق الاولية ، كما لو أنه حقق كامل الحرية لها .

ان الحرية الحقيقية للمرأة تكمن في تحررها الاجتماعي ، تحررها من نظام الاستثمار والاضطهاد الرأسمالي وشبه الاقطاعي . فقضية المرأة جزء من قضية تحرر جميع الفئات الكادحة التي لا يمكن ان تتحقق الا بالقضاء على الرأسمالية وبناء المجتمع الاشتراكي . وهكذا يندمج نضال المرأة لتحررها بالنضال العام لتحرير المجتمع ككل .

والحزب الشيوعي الذي ينطلق في نظراته الى قضية المرأة من هذا الموقف المبدئي ، يعمل لتنظيم النساء الكادحات ، وانضمامهن الى صفوفه للمشاركة الفعلية في النضال لتحويل المجتمع تحويلا ثوريا . وفي مجرى

هذا النضال ، يكافح الحزب لتحسين وضع المرأة في المجتمع وتحقيق مطالبها الديمقراطية العامة .وأهم هذه المطالب الاتية :

١ ــ الغاء جميع اشكال التمييز تجاه المرأة في ميدان العمل والاجور والحقوق المدنية .

ــ تحرير المرأة من كافة القيود الرجعية الي تنتقص من حقوقها ومساواتها بالرجل في قضايا الزواج والطلاق ، وحضانة الاطفال والارث.

٣ ــ تطبيق القوانين السارية على موظفات الدولة وعلى العاملات في القطاع الخاص .

٤ ــ شمول قوانين العمل جميع العاملات في مختلف المهن والقطاعات الصناعية والزراعية وشغيلات البيوت .

٥ ــ انشاء دور حضانة ورياض أطفال في المدينة والريف للعناية بالاطفال لتسهيل ظروف المرأة العاملة ، وخاصة الامهات العاملات .

٦ ــ فتح مدارس مهنية رسمية للبنات ، ومدارس ليلية لتثقيف العاملات مجانا .

٧ ــ منع اصحاب العمل من ضرب العاملات واهانتهن ، ومن فرض العقوبات المادية عليهن ■

الفصل السادس:
طبيعة الدولة

الدولة اداة سيطرة طبقة او اكثر على طبقات وفئات اخرى ، وليست حكما بين الطبقات . وهي دولة الطبقة السائدة اقتصاديا ، تستخدمها لتصبح الطبقة السائدة سياسيا كذلك . والدولة في لبنان بسائر اجهزتها اداة سيطرة سياسة للبرجوازية المتحالفة مع الاقطاع ، وبخاصة الطغمة المالية المرتبطة بالاحتكارات الامبريالية .

وتتجلى الطبيعة الطبقية للدولة اللبنانية في نهجها العام ، وفي التشريعات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسة ، وبالاخص الدستور القانون الاساسي ، التي تخدم بجوهرها مصالح الفئات البرجوازية المسيطرة وتعمل لتعزيز مراكزها الاقتصادية والسياسة .

لقد سن الدستور اللبناني باشراف السلطة الفرنسية المستعمرة والمتعاونين معها سنة ١٩٢٦ ، على غرار الدستور البرجوازي الذي فرضته الرجعية الفرنسية اثر سحق كومونة باريس المجيدة واغراقها بالدم عام ١٨٧٥ . آن خلو الدستور اللبناني من النص على الحقوق الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية واقتصاره على اعلان الحقوق السياسية دون تأمين الوسائل المادية لممارستها ، تنكر للسيادة الشعبية وللمساواة بين المواطنين . وهو يظهر مدى شكلية الديمقراطية البرجوازية ، ويكرس قانونيا مواقع الفئات المستثمرة وامتيازاتها ، ويضفي الصيغة الشرعية على الاستثمار الطبقي .

ويعكس النظام الضرائبي في لبنان صورة بنيانه الاقتصـــادي والاجتماعي ، وتركز التشريعات المتبعة على الضرائب غير المباشرة ، التي تثقل كاهل الفئات الشعبية ، في حين تبقى التشريعات الخاصة بالضرائب المباشرة مجزأة وضعيفة .

وتتجند الدولة لاصدار القوانين والمراسيم الخاصة لاعفاء الشركات الكبرى من الضرائب ، وتعطي بعض هذه التشريعات مفعولا رجعيـــا . وتكرس قوانين سرية المصارف والبورصة ، والحساب المشترك ، اولوية مصالح الطغمة المالية على الاقتصاد الوطني . وتعتمد الدولة موازنـــة غير انتاجية ، تهدرها على جهاز اداري يعبر ، تركيبه ونهجه العملي ، عن طبيعته كاداة تنفيذ لتحالف الرأسمال الاحتكاري والاقطاع في سعيه للوقوف بوجه الحركة الوطنية ولتعزيز مواقعه . ان تقليص الديمقراطيـــة وحصر ممارستها بالفئات البرجوازية ، نهج دائب للدولة ، في محاولاتهـــا كبح الحركة العمالية والشعبية . فمن اجل الحفاظ على نظام « الاقتصاد الحر » تسن القوانين وتصدر المراسيم المعادية للديمقراطية وتسخـــر اجهزة الدولة الزجرية للتضييق على الحريات العامة والعمل النقابـــي والشعبي ، ويحظر نشاط الاحزاب التقدمية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي.

ان مظاهر الانكماش تجاه البلدان الاشتراكية والمتحررة ، ومظاهر التحيز الى جانب الدول الامبريالية والدول الرجعية تفضح الاتجاه الذي تدفع الطغمة المالية سياسة الدولة الخارجية اليه ، باعتباره اتجاهـــا يتعارض مع مصالح الشعب اللبناني الوطنية واستقلاله السياسي ، ومع مصالح سائر الشعوب العربية وحركتها التحررية . ■

الفصل السابع :
برنامج الحزب الشيوعي اللبناني وطرق تحقيقه ووسائله

مع تطور الرأسمالية في لبنان وشمولها لمختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك قطاع الزراعة اصبح النظام الرأسمالي هو النظام الاجتماعي السائد في لبنان . وبهذا تحدد طريق التحول الثوري المقبل في لبنان بانه انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

والحزب الشيوعي يعتبر ، بالاستناد الى تحليله للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، آخذا بالاعتبار نسبة القوى الطبقية والسياسية وطبيعة هذه القوى ومستوى تنظيمها ووعيها وآفاق الصراع فيما بينها ، ان النضال الدمقراطي العام ـ في اطار النظام القائم ـ لا يبعد بل يقرب الثورة الاشتراكية التي تكفل وحدها تحرير بلادنا تحريرا كاملا في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويقضي على التخلف ، ويلغي امتيازات الطبقات المستثمرة، ويضع الخيرات المادية والروحية للمجتمع في ايدي خالقي هذه الخيرات. وهو يرى انه في خلال هذا النضال الدمقراطي العام يتكون ويشتد التحالف بين الطبقة العاملة وسائر الفئات الكادحة، ويرتفع وعي الجماهير السياسي . ويرى الحزب أن تضافر جهود كافة القوى والعناصر التقدمية والوطنية يستطيع ، في الظروف الراهنة ، انتزاع مكتسبات اقتصادية واجتماعية تؤدي بمجملها الى تحسين شروط حياة الشعب ، والى اضعاف الطغمة المالية اقتصاديا وسياسيا .

ويعبىء الحزب الجماهير الشعبية ويتعاون مع كافة الاحزاب والمنظمات والقوى الوطنية والمهنية في النضال من أجل الحصول على تنازلات سياسية لتوسيع الحريات الدمقراطية وتوطيدها ولضمان حرية العمل والتنظيم الحزبي والنقابي والجماهيري لكافة القوى الاشتراكية والوطنية ، وفي النضال لاضعاف مواقع الطغمة المالية وشل محاولاتها الهادفة الى تصفية الحريات النسبية وممارستها سياسة التمييز الفكري والسياسي .

وفي اتجاه توسيع الحريات الدمقراطية للجماهير الشعبية يعمل الحزب لفرض علنيته على اعتباره طليعة الطبقة العاملة وحزبها المسلح بالنظرية العلمية وبتجربة نضالية غنية وزاخرة اكتسبها عبر نضالات وطنية وجماهيرية واسعة ، تكدست على امتداد عشرات السنين . ان شرعية الحزب الشيوعي والغاء القوانين والتدابير الرجعية الكيفية التي تعوق نشاطه ونضاله ليست قضية هامة ومسألة رئيسية بالنسبة للطبقة العاملة وحلفائها الفلاحين والمثقفين الثوريين وغيرهم من الدمقراطيين ، وحسب ، بل هي الى ذلك ، وبالدرجة الاولى ، ضرورة وطنية ، وهي المسألة الرئيسية بالنسبة لآفاق كل تطور دمقراطي وطني في البلاد .

ويناضل الحزب بحزم في سبيل انتهاج سياسة خارجية مستقلة وحازمة ، تتفق ومصلحة لبنان الاقتصادية والسياسية، وتتوافق واتجاه حركة التحرر العربي في نضالها ضد الاستعمار ومؤامراته وقواعده وأداة عدوانه اسرائيل ، كما تتوافق ونضال الشعوب الطامحة الى التحرر والدمقراطية والسلام . وكذلك في سبيل تعزيز العلاقات مع الانظمة التقدمية العربية وبلدان المعسكر الاشتراكي .

ان الحزب اذ يناضل في سبيل الاصلاحات ذات الطابع الدمقراطي العام ، يرى أن ذلك ضرورة آنية لضمان سير لبنان في طريق الدمقراطية والتقدم . وهو يرى ان هذا النضال يستهدف انجاز جملة من المهام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهادفة بمجملها الى تحرير الاقتصاد الوطني من قيود التبعية للامبريالية ، وبناء اقتصاد مستقل متحرر ومتوازن ، يتوجه اساسا لخدمة أوسع طبقات الشعب وفئاته .

ان هذه المهام الوطنية والدمقراطية لا يمكن ان تحققها سلطة سياسية تهيمن عليها الطغمة المالية ، عميلة الاستعمار الجديد . ان الخطوة الاولى في هذا السبيل هي اسقاط حكم الطغمة المالية . والسلطة المؤهلة للقيام بذلك هي حكومة وطنية دمقراطية بديلة لسلطة الطغمة المالية ، مستندة الى أوسع تحالف وطني ، باشتراك ممثلي الطبقة

العاملة وسائر الكادحين ، تعمل لتنفيذ برنامج يخدم مصالح الطبقات والفئات المتحالفة ، ويرتكز على المبادىء التالية :

اولا ـ تصفية الشركات الاحتكارية الاجنبية لوقف نهب الثروة الوطنية .

ثانيا ـ تقليص مواقع الطغمة المالية اقتصاديا باتجاه تصفيتها نهائيا بتأميم مؤسسات التمويل والتأمين ، وحصر التجارة الخارجية ، أساسا ، في مؤسسة تابعة للقطاع العام .

ثالثا ـ اجراء اصلاح زراعي يتجه أساسا الى تصفية ملكية كبار الملاكين العقاريين والملكيات شبه الاقطاعية ، وتعيين حد أعلى للملكية ، وتوفير الاستخدام الكامل للامكانات الانتاجية ، وتحديث طرق الانتاج الزراعي وادواته .

رابعا ـ تقوية القطاع الصناعي بتوسيعه وتطويره وانشاء صناعات جديدة وتطوير شبكة التجهيزات والمرافق العامة وتوسيعها لخلق العوامل الملائمة لتصنيع البلاد ، وذلك يفترض برنامجا علميا يأخذ بعين الاعتبار امكانيات البلاد وآفاق تطور الصناعة من كافة الوجوه . وبالتالي فلا بد من تدخل مباشر من الدولة والاستناد في هذه العملية الى القطاع العام، والى انشاء المؤسسات المختلطة بين الدولة والرأسمال الخاص .

خامسا ـ اطلاق الحريات الديمقراطية الواسعة ، حرية الصحافة والمعتقد وحرية العمل والتنظيم الحزبي والنقابي والجماهيري ، وتحويل المؤسسات الدمقراطية الشكلية الى مؤسسات دمقراطية فعلا عن طريق الغاء القوانين التي تعوق ذلك . وبالدرجة الاولى ينبغي تعديل الدستور الذي وضعته سلطات الانتداب وتحويله الى دستور دمقراطي عصري يكفل للمواطن حريته وكرامته الانسانية . كما ينبغي وضع قانون انتخابي جديد على اساس النسبية والقائمة الوطنية الموحدة والغاء كافة القيود من مالية وغيرها ، واعتبار سن ١٨ سنة حداً لاصحاب الحق بالانتخاب، وضمان حرية الناخب وحقه عن طريق التطبيق الدقيق للغرفة السرية والبطاقة الانتخابية . وتحطيم المؤسسات الرجعية الاساسية في جهاز الدولة الذي نشأ في ظل السيطرة الاستعمارية وتطور في كنف حكم تحالف الاقطاع والطغمة المالية ، لانشاء جهاز دمقراطي عصري .

سادسا ـ تحقيق المطالب المعاشية والاجتماعية للطبقة العاملة وسائر الكادحين والفئات الشعبية الاخرى ، والعمل باستمرار لرفع مستواها المعاشي والثقافي، وحل مشكلة التعليم على مختلف المستويات، وتأمين التطبيب والضمانات الاجتماعية والصحية .

سابعا ـ تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصاديين بين لبنان والدول العربية بدخول السوق العربية المشتركة والعمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية .

ثامنا ـ انتهاج سياسة خارجية مستقلة معادية للامبريالية، سياسة تعاون وثيق مع الدول العربية المتحررة للوقوف بوجه المؤامرات والضغوط الاقتصادية والسياسية للدول الاستعمارية على البلدان العربية وتصفية النفوذ الاستعماري في سائر البلدان العربية ، ومن اجل تصفية آثار العدوان الاسرائيلي ومن اجل استعادة كامل الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . ان تحقيق هذه المهام لا تمليها المصلحة القومية المشتركة بين لبنان والبلدان العربية الشقيقة وحسب ، بل تمليها مصلحة ضمان سلامة الاراضي اللبنانية نفسها .

تاسعا ـ تحصين القرى الامامية وتسليح سكانها ، وأقرار التجنيد الاجباري وتدريب جميع أفراد الشعب ورفع القدرة الدفاعية للبنان بالاستناد الى مساعدة الدول الاشتراكية .

عاشرا ـ بغية تحرير الاقتصاد الوطني من قيود التبعية للامبريالية والافلات من ربقة الخضوع لنظام تقسيم العمل الدولي الذي تفرضه الاحتكارات الرأسمالية على العالم ، ينبغي توسيع التعاون وتطويره بين لبنان وبلدان المنظومة الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفياتي .

ان هذه المهام بطبيعتها ليست مهاما أشتراكية ، وان تحقيقها يتفق موضوعيا ليس فقط مع مصالح الطبقة العاملة وجماهير الكادحين والفئات المتوسطة في المدينة والريف ، بل يتفق كذلك مع مصالح فئات من البرجوازية المحلية المرتبطة بالانتاج الوطني والسوق المحلية والعربية. لذلك يعمل الحزب الشيوعي من اجل انشاء جبهة واسعة من جميع الفئات ذات المصلحة باسقاط سلطة تحالف الاقطاع والطغمة المالية ، وباستقلال اقتصادنا الوطني وتطوره ، وقيام صناعة وزراعة عصريتين متطورتين ، ومن اجل وصول هذه الجبهة الى السلطة واقامة نظام دمقراطي فعلي يعكس نسبة القوى الحقيقية في البلاد ويطلق الحريات العامة ويحرر بلادنا من سيطرة الاستعمار الجديد ، ويضمن سيرها في طريق التقدم الاجتماعي . والطبقة العاملة بوعيها لمصالح الوطن ، وبثوريتها وانسجامها وثباتها ، تستطيع ان تلعب دورا اساسيا في اطار هذه الجبهة .

الا ان الحزب الشيوعي ، آذ يأخذ بعين الاعتبار طبيعة البرجوازية المحلية وظروف تكونها التاريخي وتطورها وعلاقاتها ، وخاصة في ضوء

سمة العصر الراهن، عصر انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية، يرى ان هذه البرجوازية ليست فقط غير قادرة على قيادة مثل هذا النضال الدمقراطي العام ، بل هي لا تريد كذلك تحقيقها بصورة تامة وجذرية ، لتكون اساسا لتطور لاحق باتجاه الاشتراكية .

لذلك يعمل الحزب لتهيئة الطبقة العاملة وكادحي المدينة والريف وسائر القوى الثورية الطامحة الى الاشتراكية ، تنظيميا وسياسيا ، ويقودها لتحقيق هذه المهام بصورة تامة وجذرية عن طريق تسلم السلطة، وبذلك تتشابك مهام التحرر الوطني من الاستعمار الجديد بمهام الثورة الاشتراكية وتصبح جزءا منها .

والحزب الشيوعي اللبناني في سعيه لتحقيق مهام التحرر الوطني من الاستعمار الجديدة ولتحقيق التحويل الاشتراكي في لبنان ، يعتمد النضال الجماهيري ، الواعي والمنظم ، الاقتصادي والسياسي والفكري. وهو ، استنادا الى نظريته العلمية ومسؤوليته التاريخية الكبرى ، يعير اهمية بالغة لعملية توازن القوى الداخلية والعربية والدولية وللظروف الموضوعية والذاتية وللعلاقة فيما بينها . وهو يرفض الكلمة الثورية والميول اليسارية المغامرة والنزعات الرومنطيقية . كما يتمسك بوجهه المستقل كمعبر طليعي عن مصالح الطبقة العاملة وحلفائها ، ويفضح الميول التصفوية والذيلية والانتهازية اليمينية ، متمسكا بمواقفه الطبقية ، المبدئية .

ويستند الحزب الى هذا النضال لتوسيع قاعدته ، ولتعبئة جهود كافة القوى الثورية الاشتراكية وتنسيق العمل فيما بينها ، ولرفع درجة اليقظة الثورية في صفوفها .

وعن طريق ارتباطه الوثيق بحياة الجماهير ، يعمل الحزب لتعميق النضال الطبقي الذي يخوضه العمال وجماهير الفلاحين وسائر الكادحين، ويطور هذا النضال ، ويسعى لقيادته ، موضحا باصرار ، أن تحرر الطبقة العاملة والشعب بأسره بشكل ناجز ونهائي لا يتم الا بتسلم الطبقة العاملة وحلفائها السلطة السياسية ، باعتبارها المسألة الاولى والرئيسية في الثورة .

ان الحزب الشيوعي ، طليعة الطبقة العاملة ، اذ يفضل انتقال السلطة الى أيدي البروليتاريا وحلفائها بالطريقة السلمية لتوافق ذلك ومصالح الطبقة العاملة والشعب باسره ، يهيء الطبقة العاملة وحلفاءها الكافة

اشكال النضال ، بما في ذلك الرد على عنف الرجعية بالعنف لضمان انتصار الثورة الاشتراكية .

ان الحزب الشيوعي اللبناني سيواصل النضال ، بروح الثبات التي يزخر بها تاريخه النضالي الطويل ، وفي ضوء برنامجه ، من اجل مصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ، ومن أجل تحقيق الهدف الكبير : هدف تحرير الشغيلة جميعا من الظلم السياسي والاجتماعي ومن الاستثمار ، وتحقيق الثورة الاشتراكية ■

تقرير اللجنة المركزية امام المؤتمر الثاني للحزب

(أقر في المؤتمر الثاني للحزب)

مقدمـــة

الفصـــل الاول : الحزب في مرحلة النضال من أجل الاستقلال الوطني وجلاء الجيـــوش الاجنبية

الفصـــل الثـــاني : الحزب في مرحلة العمل السري : الانحراف اليساري والموقف من القضايا القوميـــة .

الفصـــل الثـــالث : الحزب في المعارك الوطنية والطبقية ضـــد الاحـــلاف الاستعمارية وللدفاع عن مطالب الجماهير .

الفصـــل الرابـــع : الحزب في المرحلة الجديدة من تطور حركة التحـــرر العربية بعد تأميم قناة السويس .

الفصـــل الخامس : الخطة الجديدة بعد ممارسة الاستقلال الفعلي للحزب.

مقدمة

ايها الرفاق الاعزاء ،

بافتتاح مؤتمرنا اعماله اليوم يدخل حزبنا مرحلة جديدة ، تاريخية، في حياته النضالية التي تمتد الى ٤٤ عاما خلت . فالمؤتمر الحالي تتويج للمسيرة المجيدة التي اجتازها الحزب خلال هذه الفترة الطويلة، والتي برهن فيها من خلال نضال الوف الشيوعيين وتضحياتهم ، انه الحزب الامين للمصالح القريبة والبعيدة للطبقة العاملة وجماهير الكادحين ، الحزب الامين والثابت في النضال دفاعا عن الاستقلال الوطني والديمقراطية والاشتراكية، الحزب الامين لراية الاممية البروليتارية والخط العام للحركة الشيوعية العالمية . وهذا ما جعله قوة طليعية فاعلة ، لها نفوذها وتأثيرها في الحياة السياسية اللبنانية ، ولها احترامها بين صفوف ابناء الشعب الكادحين عموما ، وبين فئات المثقفين التقدميين الذين يطمحون الى الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

واذا كنا ، نحن معشر الشيوعيين اللبنانيين ، فخورين بحزبنا وبنضاله وبسيرته الوطنية والثورية ، فاننا فخورون كذلك ، بانه من صفوف حزبنا برز مناضلون وطنيون وثوريون انفذاذ دخلوا في تاريخ الحركة الوطنية والثورية اللبنانية والعربية والعالمية ، من امثال قائد حزبنا الشهيد الرفيق فرج الله الحلو والرفيق الفقيد انطون تابت . ومن صفوفنا قدم مناضلون بواسل ارواحهم ، دفاعا عن استقلال الوطن وحريته بوجه تآمر الاستعمار والصهيونية والرجعية ، ودفاعا عن مصالح الجماهير الشعبية وسعيا لتحقيق مطامحها في حياة افضل ، من امثال الرفاق

ادوار الشرتوني ، وآتام يغيابان ، وبوغوص تاتاريان ، وسليمان علي الشريف ، وانور العش ، وجورج عرو ، وبابكين بوياجيان ، وجيراير ماداغجيان ، ومارديروس كشكريان ، وارتين كولبنكيان ، واكوب آداجيان ، وحنا زكريا ، وبدروس خاتشادوريان ، وطوروس دميرجيان ، والاخوان كجويان .

وخلال هذه الفترة جرت تطورات ايجابية ضخمة على الصعيد الدولي : فقد تشكلت المنظومة الاشتراكية العالمية بعد انتصار الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية ، وسحقه للهتلرية وحلفائها وانتصار الثورات الاشتراكية في مجموعة بلدان اوروبا واسيا ، كما نما نفوذ وتأثير الاحزاب الشيوعية في سائر البلدان ، وانخرط ملايين الشغيلة في النضال ضد الامبريالية والرأسمالية ، وتطورت حركة التحرر الوطني للشعوب المضطهدة تطورا عاصفا ادى الى تصفية نظام الحكم الكولونيالي . ومقابل هذه النجاحات قدمت الحركة الشيوعية تضحيات جساما . ومؤتمرنا يحيي ذكرى الوجوه الكبير التي توارت عن الحركة الشيوعية العالمية ، وذكرى الالوف من المناضلين الشيوعيين البواسل الذين سقطوا في المعارك الطبقية والوطنية ضد الامبريالية والرأسمالية ، دفاعا عن قضية الشيوعية وحرية الشعوب في كل بقعة من بقاع الارض .

الاهمية الخاصة لمؤتمرنا الحالي

ان الاهمية الخاصة لمؤتمرنا الحالي هي انعقاده بعد انقطاع طويل دام أكثر من ٢٤ عاما بعد المؤتمر الاول . فمما لا شك فيه أنه كان بالامكان تجنب الوقوع في مثل هذا التقصير الفادح الذي اثر سلبيا على مجمل سير حزبنا السياسي ، وعلى تطور حياته الداخلية . ولكن سيادة عقلية « التخوف » من عقد المؤتمر كانت العقبة الرئيسية في هذا السبيل .

لقد مرت فترات ملائمة ، خلال الـ ٢٤ عاما الماضية ، لعقد المؤتمر: مثلا في فترة ما بعد الاستقلال في سنة ١٩٤٧ ، او في ١٩٥٨ ، حين تقرر استقلال الحزبين اللبناني والسوري ، هذا الاستقلال الذي لم يمارس عمليا . كما كانت الظروف ملائمة الى حد ما في ١٩٦٤ — ٦٥ ، لعقد المؤتمر ، خاصة بعد الاخذ بالخطة الجديدة واقرارها . واليوم نلاحظ بوضوح ان ظروفنا ليست اكثر ملاءمة موضوعيا من السابق ، ولكننا ، رغم ذلك نتمكن من عقد المؤتمر فلو بقينا أسرى نفس العقلية السابقة لوجدنا المبررات الكافية لعدم عقده هذه المرة ايضا . ولكن الشيء الاساسي الذي ينبغي التأكيد عليه ان المؤتمر الحالي هو ثمرة موقف جديد ، نتيجة

عقلية جديدة ونظرة جديدة ، ماركسية لينينية ، الى الحزب ومسؤولياته، والى الوضع السياسي العام في لبنان والعالم العربي بخاصة والعالم بعامة. واثار هذه العقلية الجديدة بتنا نلمسها منذ فترة في سائر ميادين عملنا الحزبي . لقد جابهت الحزب صعوبات جدية ، خلقها حملة العقلية المتحجرة القديمة ، في طريق ارساء حياته الداخلية ، وسياسته العامة على اسس مبدئية سليمة ومتينة . فحين اخذ الحزب بممارسة استقلاله فعلا ، منذ اواسط عام ١٩٦٤ ، ووضع خطته السياسية الملائمة للاوضاع اللبنانية، جوبهنا بمعارضة وبكتلة انقسامية معادية هي كتلة اغباشيان ــ نسيب نمر ــ نخلة مطران ، إرادت منع سير الحزب الى امام . وفي المرحلة الاخيرة ، حين نضجت الظروف تماما للقطيعة النهائية مع العقلية البالية واساليبها ، برزت كتلة قريطم ــ صوايا لتكون سدا امام تطور الحزب . ولكن الحزب ، بجميع منظماته واعضائه ، وقف بوحدة متراصة بوجه المعارضة الجديدة ، وابدى ارادته الصريحة بضرورة القطيعة التامة مع جميع الاساليب والاتجاهات المعارضة والمخالفة للينينية ولروحها الحية . وبذلك يحق لنا ان نسجل ، بكل موضوعية ، الاهمية التاريخية لمؤتمرنا الحالي ، كتأكيد على انفتاح عهد جديد في حياة حزبنا ، وفي تطور الحركة الوطنية والديمقراطية والثورية في بلادنا .

ويضفي على مؤتمرنا اهمية استثنائية كبرى واقع اخر : هو اننا في المؤتمر الحالي نجابه قضية مناقشة واقرار وثيقتين اساسيتين في حياة حزبنا : النظام الداخلي والبرنامج السياسي . فلاول مرة في تاريخ الحركة الشيوعية في لبنان ، يوضع امام الشيوعيين وامام الطبقة العاملة اللبنانية ، والشعب اللبناني باسره ، برنامج متكامل ، قائم على اساس الماركسية اللينينية ، يوضح طريق التطور امام لبنان نحو الاشتراكية، ويحدد القوى الاجتماعية المدعوة لتحقيق ذلك . ان صدور البرنامج يكمل احد المقومات الاساسية لحزبنا اللينيني . ان البرنامج الحالي هو ثمرة العقل الجماعي للحزب كله ، وهو يوضح المرتكزات النظرية لخطة الحزب وستراتيجيته .

نظرة عامة على امتداد ٢٥ عاما

أيها الرفاق ،

لقد درجت العادة ان تكون مؤتمرات الاحزاب مناسباب لالقاء نظرة على الماضي ، وتقييم الاحداث خلال الفترة الفاصلة بين مؤتمرين . ولما كانت الفترة التي تفصلنا عن مؤتمرنا الاول تناهز الـ ٢٥ عاما ، فمن المتعذر ، واقعيا ، ان يتوقف التقرير عند تفصيلات كل الاحداث التي

جرت خلال هذه الفترة . وإذا كانت هذه الفترة الطويلة من الانقطاع عن عقد المؤتمرات الدورية ، بحد ذاتها ، تشير الى ان عملنا لم يكن قائما دائما على اسس سليمة ، فهذا السبب بالضبط ، يتطلب منا تقييما شاملا لعملنا السياسي ونهجنا التنظيمي ، استنادا على تحليل كبريات الاحداث التي وقعت سواء على الصعيد السياسي او في حياة حزبنا الداخلية .. اذن يمكن الاستنتاج : ان الروحية العامة للتقرير ستكون روحيةانتقادية، وذلك ليس فقط تعبيرا عن التمسك والحرص على مبدأ الانتقاد والانتقاد الذاتي كقانون ضروري في حياة الحزب الشيوعي،بل كذلك لان التطورات السياسية قد كشفت نواقص واعطاء ينبغي تحليلها بصورة موضوعية وعميقة واستخلاص الدروس النظرية والعملية اللازمة منها لصالح نشاطنا ونضالنا المقبلين .

ينبغي التأكيد اننا لن نتهرب ولن نتردد عن ممارسة الانتقاد الذاتي المبدئي ، الصريح والبناء ، وعن وضع القضايا كما هي ، وتحديد مسؤولياتنا بالذات ، في وقوع هذه النواقص والاخطاء ، امام الحزب وامام الجماهير . فليس لدينا ، في هذا الصعيد ، ما نخشاه ، ما دمنا نعمل ونسعى لمواصلة طريق النضال في سبيل مصالح الطبقة العاملة وجماهير الكادحين ، في سبيل الاشتراكية والتقدم والدمقراطية . ولكن الموقف العلمي الموضوعي لدراسة الاخطاء والنواقص هو ذاك الموقف الذي يأخذ بالحسبان ـ بالاضافة الى التقصيرات والاخطاء الذاتية ـ مجمل الظروف والعوامل التي سادت في فترة وقوع الخطأ المعين الملموس. فالضرب على الصدور وحده لا يكفي في ميدان النضال . فنحن لسنا في معرض « التكفير » ، بل بصدد اكتشاف الطرق والاساليب التي تساعد حركتنا على التقدم ، وتدفعها الى مزيد من القوة . نحن نعلم انه وجد اناس في الماضي ، وسيكون أمثالهم في المستقبل ، دأبوا ويدأبون لرصد اخطائنا ونواقصنا ، لا حرصا على مصالح تطور الحركة الثورية ، بل بهدف تشويه صفحة حزبنا ، انطلاقا من مواقف طبقية وفكرية معادية للشيوعية . ولكن ذلك لا يثنينا عن كشف أخطائنا وتحليل جذورها بجدية الحزب المسؤول أمام الجماهير . فنخز الابر ، وسيل الافتراءات لا يمكن ان تطمس الخط العام الوطني والطبقي الواضح الذي سار عليه حزبنا ، رغم الثغرات والتقصيرات والاخطاء . ونحن أمناء لتاريخ حزبنا الذي بناه رفاقنا بعرقهم ودمائهم ، في خضم النضال ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية ، واننا مصممون على مواصلة السير في نفس الطريق بقوة اكبر وحزم أشد ■

الفصل الاول :
الحزب في مرحلة النضال من اجل الاستقلال الوطني وجلاء الجيوش الاجنبية

ايها الرفاق ،

جرى مؤتمرنا الاول ، في اواخر ١٩٤٣ ــ أوائل ١٩٤٤، في ظروف دولية وداخلية ملائمة . فعلى الصعيد الدولي اخذت تلوح تباشير النصر على النازية الالمانية والفاشستية الايطالية والعسكرية اليابانية ، بانتقال الجيش الاحمر الى الهجوم الشامل على جميع الجبهات ، وتوجيهه الضربات الى فريق الصدام الاساسي للامبريالية العالمية ، وباشتداد معركة الشعوب ومقاومتها للغزاة الهتلريين وعملائهم في كل مكان . فحركات المقاومة المقاومة الفردية اتخذت صفة جماهيرية واسعة في البلدان الاوروبية المحتلة،وزادت الشعوب الاخرى من اسهامها في المجهود الحربي ضد الهتلرية وحلفائها . وقد تحطمت ، بعد معركة ستالينغراد ، الخرافة التي كانت تزعم بان « الجيش الهتلري لايغلب » ، وقد خلق كل ذلك مناخا دوليا جديدا ، اخذت تتضح فيه معالم وسمات العلاقات التي تريد الشعوب سيادتها بين الامم:علاقات السلم والحرية والاستقلال الوطني للبلدان الصغيرة منها والكبيرة . وقد كان نضال الشعوب ، الآخذ بالاتساع والتعاظم ، والموجه بصورة محددة ضد دول المحور الفاشستية، كان في الوقت نفسه ، موجها بصورة غير مباشرة ، ضد السيطرة الاستعمارية بصورة عامة . فقد ادركت الشعوب ، ومنها الشعوب المستعمرة والمضطهدة ، ان مكافحة الامبريالية الالمانية وحلفائها ، والقضاء

عليها ، هو الذي سيفتح امامها طريق الحرية والتقدم ، ويسهل عليها تحطيم جميع قيود العبودية التي تكبلها . وقد قيم المؤتمر الاول لحزبنا هذه المرحلة بأن : « نشاط الدوائر الرجعية العالمية يجري في اتجاهين : اولهما السعي لانقاذ المانيا الهتلرية من الانهيار ، ولكنها مساع فاشلة ... والاتجاه الثاني هو السعي منذ الان لحرمان الشعوب ثمرة الانتصار على الهتلرية ساعة اندحارها ، ثم محاولة انقاذ عملاء الهتلرية في اوروبا ، وفرض انظمة رجعية وحكام رجعيين على الشعوب الاوروبية ، ولكنها مساع فاشلة ايضا » . فقد جرت محاولات لتأييد القوى الرجعية بشخص دارلان في شمال افريقيا ، وبشخص ميخاتيلوفيتش في يوغوسلافيا ، وبأشخاص بعض العملاء المعروفين في لبنان . وقد اكد اجتماع اللجنة المركزية في ٢٣ تموز ١٩٤٤،الاشارة الى نفس الاتجاهين. اذ جاء في البيان الصادر عن الاجتماع : « بديهي أن النضال بين هذين الاتجاهين ، الاتجاه الشعبي الدمقراطي الذي يحارب اليوم المانيا الهتلرية، ويكرهها بكل قواه ، ويريد غداً تكنيس الفاشستية وعقليتها واساليبهامن على وجه الدنيا ، ثم الاتجاه الرجعي الاستعماري الذي يسعى لانقاذ الفاشستية اليوم ، ويرمي الى المحافظة على عقليتها واساليبها غدا ، ان النضال بين هذين الاتجاهين هو الذي يسيطر اليوم على الوضع السياسي ، وسوف يسيطر اكثر فأكثر كعنصر رئيسي في التطور الدولي كلما اقتربت الحرب من نهايتها » .

اما على الصعيد الداخلي ، فقد جاء المؤتمر الاول بعد فترة نضال شعبي عاصف اشترك فيها الحزب بصورة نشيطة فعالة ، ترأس فيها ، فعليا ، الجماهير في معركة الاستقلال التي انفجرت بكل قوتها في تشرين ١٩٤٣ ، اثر حل المجلس النيابي وتعليق الدستور واعتقال رئيس الجمهورية والوزراء ، اي ان نفس الاتجاهين العاملين اللذين يجري الصراع بينهما على النطاق العالمي كانت لهما انعكاساتهما في لبنان . فقد كان الحزب في قلب الاضراب السياسي العام والمظاهرات الشعبية التي شملت البلاد ضد اساليب السلطات الفرنسية . وقد فضح الحزب ،في نشاطه السياسي الدعائي والتحريضي هذه الاساليب ، وادان المستعمرين الفرنسيين ، الذين لجأوا الى استخدام العنف والتعسف ، غير آخذين بعين الاعتبار الاجواء التي اخذت تفتحها ظروف الحرب الجديدة بعد أن اخذت المانيا الهتلرية تعاني الهزائم الشنيعة في جبهات القتال . فالاستعمار الفرنسي كان يريد الحفاظ على مواقعه في لبنان ، وفي سوريا ، اولا ، بوجه الحركة الاستقلالية العارمة التي انفجرت ، وثانيا ،

بوجه المساعي الانكليزية التي كانت تعمل لبسط الهيمنة على هذين البلدين والحلول محل المستعمرين الفرنسيين استناداً الى القوات الانكليزية التي دخلت الى هذين البلدين اثناء الحرب . غير ان الفرنسيين لم يكونوا ، في الواقع ، لا سياسيا ولا عسكريا ، في وضع يستطيعون معه ان يحققوا ما رغبوا به . سياسيا ، كانت فرنسا نفسها لا تزال تعيش تحت الاحتلال الالماني . ولم تكن قوات فرنسا الحرة من القوة لتستطيع الحفاظ على المستعمرات الفرنسية كما كان الامر في السابق .. لذلك فان الحزب ، في الوقت الذي انغمر في النضال ضد الاستعمار الفرنسي وسار على رأس الجماهير ، وبخاصة على رأس الطبقة العاملة ، كان ينبه ويفضح مناورات الانكليز ومن لاذ بهم ، لابدال سيطرة استعمارية بسيطرة استعمارية جديدة . فقد جاء في المذكرة التي قدمها قائد حزبنا الرفيق الراحل فرج الله الحلو الى الجنرال كاترو في ١٥ ت ٢ سنة ١٩٤٣ ، بصدد احداث تشرين ١٩٤٣ .

« .. اننا لا نريد القاء بلادنا في مغامرات لا فائدة منها . اننا لا نريد ان تكون بلادنا بؤرة للتناحر الاستعماري ومسرحا للدسائس بين الطامعين . انما نريد حريتنا الوطنية واستقلالنا . وانه لافتراء ما تزعمه بعض الاوساط من أن الحركة الوطنية الشعبية التي تشترك فيها الجماهير اللبنانية الواسعة ، على اختلاف ميولها واديانها وعناصرها ، تستهدف استبدال نفوذ اجنبي بنفوذ اجنبي آخر . فان جميع الوطنيين الصادقين ليس لهم سوى هدف واحد هو استقلال لبنان وحريته وصون كرامته » .

بمثل هذا الادراك السياسي المسؤول الذي استرشد بمبدأ :

« ان طريق الاستقلال يمر عبر مكافحة الفاشستية عدوة الشعوب، وان الحرب لا يمكن ان توقف او تعيق النضال في سبيل الاستقلال والديمقراطية ، وان الحرب لا ينبغي ان تكون وسيلة لاثراء الاستعماريين والمحتكرين وتحميل الشعب اللبناني الاعباء المالية والمعيشية » .

ـ بمثل هذه السياسة اسهم حزبنا في الحركة الاستقلالية الشعبية، وشارك بنشاط في المؤتمر الوطني الذي انشيء ابان ثورة تشرين الثاني ١٩٤٣ ، وكانت اهدافه ، كما جاء في ميثاقه :

« استقلال لبنان استقلالا كاملا ناجزا ، ومقاومة كل تدخل او نفوذ من اية دولة اجنبية كانت » .

وهذه السياسة الواعية والحازمة اظهرت وجه الحزب الوطني ،

كقوة طليعية مناضلة في سبيل آستقلال ألوطن ، وضـــد كـل سيطرة استعمارية اجنبية .

المهام الاساسية بعد تحقيق الاستقلال

ان النضال آلشعبي ، في اوآخر عام ١٩٤٣ ، اضطـر المستعمرين الفرنسيين ، ومعهم المستعمرون الانكليز ، على آلتسليم باستقلال لبنان. غير آن حزبنا ، مع تقديره الموضوعي لاهمية هذا الانتصار الوطني الذي تمثل ببروز كيان لبنان على آلصعيد الدولي ، فقـــد رأى آن من واجبه التأكيد على اننا :

« لم نبلغ بعد امانينا ، واننا في بدء مرحلة جديدة ... فأمام البلاد **قضية الاستقلال السياسي الصحيح بمعناه التام الكامل** ، وامامها قضية بسط النفوذ آلوطني على جميع الميادين وآلمرافق آلوطنية ، امامها قضية آلصلاحيات وقضية المصالح المشتركـــة والجمارك ، ومراقبة آلشركات الاجنبية ، وغيرها من القضايا الهامة التي لا بد لها من حلول ويحتاج حلها الى يقظة وحزم ، وسهر وتعب ... » .

والتي هي من المقومات آلاساسية للدولة المستقلة . وقد بين آلحزب في تلك الفترة .

« آن العمل لاستتمام معالم الاستقلال لا ينفي ، بل يوجب السعي للاستفادة من كل امكان وكل فرصة وكل سانحة لتحقيق جميع الاصلاحات الوطنية ، الادارية والاقتصادية والمالية وآلتعليمية والصحية ، آلتـــي تقضي بها حالة البلاد : كفتح مدارس جديدة في المدن والقرى ، ومكافحة **الامراض والاوبئة ، ومعالجة آلفلاء ، وتوزيع الضرائب بعدل ...** » .

اي آننا نلاحظ ان الحزب في الوقت الذي كان يربط فيه مهـــام النضال الوطني بمهام تحقيق المطالب آلاجتماعية الاصلاحية ـ وهي الميزة آلتي ينفرد بها بين آلقوى والتنظيمات السياسية آلقائمة آنذاك ـ قد طرح **برنامجا نضاليا للمرحلة المقبلة . وقد طور هذا البرنامج واستكمل في** بنود الميثاق آلوطني الذي أقر في آلمؤتمر الاول لحزبنا . فقد دارت بنود الميثاق آلوطني حول الخطوط العامة آلتالية :

اولا ـ النضال في سبيل استكمال استقلال لبنان وتحرره الوطني **وتعزيز سيادته والحفاظ على كيانه الدولي** ، والعمل علـى توطيد آلنظام الجمهوري وآرسائه على أسس ديمقراطية صحيحة .

ثانيا ـ النضال في سبيل تأمين آلحريات الديمقراطية العامـــة والفردية والعمل على توسيعها ، وتصفية جميع آلقيود التـــي تعرقـل

تطورها ، وذلك بضمان حرية الكـــلام والصحافة والنشر والاجتماع ، وانشاء الجمعيات والنقابات والاحزاب ، على اساس المساواة التامة بين جميع اللبنانيين ، وتنظيـــم شؤون الادارة والقضاء بروح ديمقراطية ، وتطهير جهاز الدولة من العناصر المشبوهة غير الوطنية .

ثالثا ـ النضال في سبيل تمتين روابط التضامن الاخوي بين لبنان وسائر الاقطار العربية ، وتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية بينـــه وبينهـــا .

رابعا ـ النضال في سبيل رفع مستوى البلاد الاقتصادي ،بتطوير الصناعة والزراعة وتعميم الري وتحسين المواصلات ، وبســط السيادة الوطنية على المؤسسات المالية والصناعية والتجارية الاجنبية ، وحماية صغار المنتجين في المدينة والقرية ومساعدتهم ، واعادة النظر بتوزيـــع الضرائب باتجاه تخفيف الاعباء عن الجماهير الشعبية وصغار المنتجين .

خامسا ـ حماية العمال بوضع تشريع للعمل يحفظ حقوقهم وينظم العلاقات بينهم وبين اصحاب العمل . معالجة البطالـة ومكافحة البؤس والفقر واتخاذ التدابير لتأمين معيشة الجماهير الشعبية .

سادسا ـ النضال في سبيل القضايا المطلبية لمختلف فئات السكان، والمطالب الاجتماعية العامة (المدارس الوطنية والاكثار منها وتعميمها ، العناية بالتطبيب والصحة ، رفع مستوى الموظفين ورجال الفكر والعلـم والفن والاساتذة والمعلمين ...) .

لقد فتح المؤتمر الاول وقراراته امام الحزب آفاقا واسعة للنضال بنشاط اكبر على الصعيدين الوطني والعربي . فان تراجع المستعمرين، وعودة الحياة الدستورية ، واعتراف الاتحاد السوفياتي باستقلال لبنان وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين عزز مركز لبنان الدولي ، وفتـح المجال رحيبا امام الشعب اللبناني ـ وشقيقه الشعب السوري ـ للنضال المثمر المجدي في سبيل توطيد ما حصل عليه من حقوق وطنية واستكمالها وتوسيعها، والدفاع عن سلامة الارض اللبنانية بوجه كل مؤامرة استعمارية اجنبية .

مناورات المستعمرين لابقاء نفوذهم في البلاد

غير ان الامر الذي كان يعقد هذا النضال هـو الوجود الانكليزي ، العسكري والسياسي ، بالاضافة الى الوجود الفرنسي . فالمستعمرون الانكليز ـ آخذين بعين الاعتبار ضعف مواقع حلفائهم الفرنسيين ـ كانوا يعملون وفق مخطط مسبق « لتنظيم » اوضاع الشرق العربي لما بعـــد

الحرب بصورة يتعزز فيه نفوذهم ومواقعهم . وقد زاد في خطورة المخططات الانكليزية التبدل الذي حصل في صفوف البرجوازية اللبنانية اثناء سنوات الحرب . فان فئات من هذه البورجوازية قد انحازت الى الانكليز بدوافع سياسية ومصلحية (الارتباط بهم عن طريق التعهدات للجيش البريطاني ، وعن طريق الاجازات التجارية وغيرها ..) ، وهذه الفئات في الوقت الذي كانت تعمل فيه لاضعاف النفوذ الفرنسي،وتأخذ اعمالها بذلك صفة وطنية ، كانت تستصغر اخطار المشاريع الاستعمارية الانكليزية على استقلال لبنان ، مثل مشروع سوريا الكبرى . فقد فضح الحزب هذا المشروع الاستعماري الذي وضعه بعض عملاء الاستعمار بالاتفاق مع زعماء الصهيونية وناضل ضده منذ اللحظة الاولى . وكان الحزب ينطلق في موقفه هذا من تقديره للنتائج الخطيرة التي يجرها هذا المشروع الاستعماري على العرب . فقد اوضح بيان اصدرته اللجنة المركزية في اذار ١٩٤٥ مخاطر هذا المشروع الاستعماري ، الذي يخلق أولا : منطقة جديدة لنفوذ استعماري معين (بريطانيا) ، وهو يعني ، ثانيا، « الاعتراف الرسمي بالصهيونية وتشكيل دولة صهيونية على شاطىء فلسطين العربية تكون حصنا للاستعمار وخطراً على كل الشرق العربي» . ثالثا ، يؤدي الى تجزئة لبنان وخلق نقطة ارتكاز استعمارية فيه . رابعا، يؤدي الى الغاء النظام الجمهوري في لبنان ، وفي سوريا . خامسا ،تأليف كتلة خاصة ضمن المجموعة العربية ، بقيادة الهاشميين ولخدمة مصالح الانكليز ، وما يحمله ذلك من تكريس لسياسة المحاور في العالم العربي وتأجيج الاحتكاكات العربية .

ولكن المستعمرين الفرنسيين لم يشأوا الرضوخ بسهولة ، لا امام منافسهم الجديد وانحياز قسم من البورجوازية والاقطاعية اللبنانية الى هذا المنافس ، ولا امام الحركة الشعبية الاستقلالية . ففي اواسط أيار ١٩٤٥ استقدمت الحكومة الفرنسية قوات جديدة الى لبنان وسوريا على ظهر الدارعة « جان دارك » ، وقدم الجنرال « بينه » في ١٨ ايار مذكرة الى الحكومتين اللبنانية والسورية ، يحدد فيها الشروط التي ينبغي ان تقبلها الحكومتان لضمان مصالح فرنسا . فقد جاء في المذكرة ان الحكومة الفرنسية ترغب « في آن تؤمن صيانة المصالح الجوهرية التي تحتفظ بها فرنسا في سوريا ولبنان . ان هذه المصالح هي على ثلاثة انواع : ثقافية واقتصادية واستراتيجية . ان المصالح الثقافية التي تهم لبنان وفرنسا يمكن تحديدها وضمانتها باتفاق جامع . ويمكن تحديد الاوضاع الاقتصادية المتقابلة وضمانتها باتفاقات مختلفة ... أما الاوضاع الستراتيجية

فتتضمن قواعد تمكن من ضمانة طرق مواصلات فرنسا وممتلكاتها فيما وراء البحار .

« وعندما يتم التفاهم على هذه النقاط توافق الحكومة الفرنسية على نقل القطعات الخاصة الى الدولتين (سوريا ولبنان) مع الاحتفاظ بابقاء هذه الجيوش تحت القيادة العليا الفرنسية ما دامت الظروف لا تسمح بممارسة القيادة الوطنية ممارسة تامة » .

لقد كشفت المذكرة الفرنسية الاخطار الجسيمة التي تهدد ليس فقط قضية استكمال الاستقلال الوطني بجلاء القوات الاجنبية عن أرض لبنان، بل كذلك اصبحت المكتسبات المحققة حتى ذلك الحين على صعيد الحكم الوطني في مهب الريح . وكان من الطبيعي أن تثير هذه الاتجاهات الفرنسية الخطرة ، رد فعل عنيف في الاوساط الوطنية والشعبية بما فيها حزبنا . فعمت المظاهرات والاضرابات الشعبية جميع المدن اللبنانية والسورية مطالبة بالاستقلال التام وبجلاء القوات الاجنبية ، رغم استفزازات القوات الفرنسية ولجوئها الى القمع الدموي (وخاصة في سوريا) . كما رفضت الحكومتان اللبنانية والسورية المذكرة الفرنسية والشروط التي تضمنتها . وقد اضطرت فرنسا الى التراجع وعدم التمادي في أعمالها البربرية تحت ضغط ثلاثة عوامل : اولها ، الاجماع الشعبي والرسمي في لبنان وسوريا للوقوف بوجه الاطماع الفرنسية ، والتمسك بقضية الاستقلال والجلاء .

ثانيا ، ضغط الرأي العام العالمي واستنكاره الشديد لسياسة فرنسا تجاه البلدين العربيين . وقد تمثل ذلك ، خاصة ، في مذكرة الاحتجاج التي قدمها الاتحاد السوفياتي الى الجنرال بينه .

ثالثا ، الضغط الانكليزي على فرنسا . فقد ادركت بريطانيا منذ اللحظة الاولى ، ان نجاح فرنسا ، باستخدام العنف ، لتوطيد وابقاء سيطرتها ونفوذها في لبنان وسوريا ، سيقطع عليها الطريق لبسط هيمنتها هي على البلدين ، ويفسد مساعيها لتحقيق ذلك . لذلك صرح ايدن وزير الخارجية ، في مجلس العموم ، في ٣١ ايار ١٩٤٥ :

« ان الاضطرابات والقلق قد عما بلدان الشرق الاوسط ، واخذت المخاوف تساور الحكومة البريطانية حول حالة الهدوء التي يجب ان تسود تلك المنطقة لصيانة طرق مواصلات الشرق الاقصى . ولذلك لم يكن بامكان بريطانيا أن تقف على الحياد ... » .

وقد ارسل تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية ، مذكرة الى الجنرال ديغول يطلب فيها وقف اعمال العنف التي ترتكبها القوات الفرنسية ،

ويعلن فيها انه :

« ... وبعد استتباب الامن ، فـــان الحكومة البريطانية ستكون مستعدة أتم الاستعداد للشروع في محادثات ثلاثية (بريطانيا وفرنسا ، وسوريا ولبنان) ، هنا في لندن » .

اي ان بريطانيا تعلن صراحة ، من جهة : نواياها الاستعمارية ، ومن جهة ثانية ، تفرض نفسها طرفا في قضية لا تهـــم الا الشعبين اللبناني والسوري ، وتتعلق باعلان ارادتهما وحدهما . ومن جهة ثالثة ، لا تغلق الباب امام فرنسا لتحقيق بعض المكاسب الاستعمارية على حساب لبنان وسوريا ، بدعوتها الى التفاوض .

وقد أدركت فرنسا حقيقة المناورة البريطانية ، وقبلتها مضطرة . وهذا ما بينه الجنرال ديغول في شهر حزيران ١٩٤٥ ، في خطابه امـــام المجلس الاستشاري ، اذ قال :

« ان التفاوت العظيم في القوى (نقصد بـــين بريطانيا وفرنسا) ، واحتكار التجارة واستخدام جهاز الدعاية الضخم ، واستعمال مختلـف انواع العملاء ، كل هذه الامور مكنت الانكليز من القيام بضغط مستمـر هائل على الفرنسيين ... » . ثم يقول :

« ان الجهود كانت تبذل لاحلال المصالح البريطانية محل المصالـح الفرنسية في ميادين كان من المستحيل ان توضع فيه مشروعية هـــذه المصالح موضع الشك : كاستثمار حصة فرنسا في بترول الموصل مثلا ، واستثمار سكة حديد حيفا ـ طرابلس . صحيح انه كانت تلقى في لندن، بين حين وآخر ، تصريحات مبدئية ، ولكن فـــي الواقع ، وفـــي الميدان العملي ، كانت الجهود مبذولة لاجل تحقيق هدف واضح هو : طرد فرنسا، خلافا للاتفاقات ... » .

ثم يضيف ديغول :

« من السهل ان ندرك ان المصالح النفطية في بعض المناطق السورية، والفوائد الناشئة من الاشراف على انابيب البترول المؤديـــة الى البحر المتوسط ، والمصالح القائمة في نفط العراق ، بما في ذلك حصة فرنسا ـ وهي كل ما تملكه من هذه المادة في العالم ـ ان كل هذه الاشياء كان لهـا اثر في الموقف البريطاني هذا ، ولكن من المؤكد ان هنالك مؤثرات اخرى» .

وفي نفس الخطاب يستجيب ديغول ـ ولكن من مواقف ضعف ـ لاقتراح تشرشل ، فيقول :

« يمكن القول ان مصالح امتينا (ان المصالح الفرنسية والانكليزية) ومصالح الدول العربية تقضي بأن يكون لنا موقف متماثل في هذه القضية،

وأن تتبع سياسة موحدة . وقد حان الوقت لعقد اتفاق فرنسي ـ انكليزي يكرس هذه السياسة المشتركة حيال سوريا ولبنان » .

الحزب يعبر عن ارادة الشعب في رد المؤامرات الاستعمارية

وقد تصدى الحزب ، بوصفه قوة وطنيـــة طليعيـة ، للمناورات والمساومات التي كانت تجري بين الدول الاستعمارية على حساب مصالح الشعبين اللبناني والسوري ، والهادفة للحفاظ على نفوذها وتشويه معنى الاستقلال الذي يناضل في سبيله البلدان الشقيقان ، وجعلـه استقلالا شكليا ، صوريا . واشار الحزب الى خطورة المواقف المترددة والمائعة التي كانت تتخذها بعض فئات البورجوازية الوطنية ، سواء فـــي الحكم او خارجه . ففي مذكرة قدمها الرفيق الراحل فرج الله الحلو ، الى رئيس الوزارة اللبنانية ، يوضح الحزب بجلاء ارادة الشعب اللبناني . فقد جاء في هذه المذكرة :

« ... ان الشعب اللبناني اليوم قلق مما يجري من مساومات على استقلاله بين الحكومة الانكليزية والحكومة الفرنسية ، خصوصا بعـــد مؤتمر الممثلين البريطانيين في الشرق الاوسط ، والمفاوضات المستمرة بين وزارتي الخارجية ، الانكليزية والفرنسية ... فقد اصبح واضحا ان خطر هذه المساومات قد اخذ يشتد على بلادنا . ولا يسع الحزب الشيوعي اللبناني ، بهذه الحال ، الا أن ينبه الحكومة الجمهورية اللبنانية الى وجوب اتخاذ موقف حازم لقطع الطريق على هذه الاخطار التي تهدد قضيتنا ، وذلك :

١) بالعمل السريع لتعيين موعد قريب مع حكومتي انكلترا وفرنسا لجلاء جيوشهما جميعا عن الاراضي اللبنانية ، اذ لم يبق لوجودها مـــن مسوغ سوى ما يراد بنا من حد حرية وانتقاص استقلال ... » .

« ... أما الشعب اللبناني فقد اظهر بوضوح أن مطلب الجلاء هـو الحاجة الوطنية الاولى التي يطالب بسرعة تحقيقها . فقد وضع الحزب الشيوعي اللبناني ، وهو يستمد سياسته ونشاطه من صميم الجماهـير الشعبية ، بالاتفاق مع الحزب السوري الشقيق ، بيانا مشتركا في التاسع من آب ١٩٤٥ ، لاقى التأييد العام في أوساط العاملين فـــي الميـدان السياسي واوساط الجماهير اللبنانية والسورية الواسعة . وقـد ورد فيه : « أن وجود هذه القوات الاجنبية ، خصوصا بعد اقرار ميثاق الامم المتحدة ، وقرارات مؤتمر بوتسدام واعلان الاتحاد السوفياتي الحرب على

اليابان (وبعد اعلان اليابان قبولها بالاستسلام) لم يبق له مبرر على الاطلاق . وان جلاء جميع القوات الاجنبية الفرنسية والبريطانية ، عن سوريا ولبنان ، هو في رأس المطالب الوطنية التي سيناضل الشعبان اللبناني والسوري في سبيل تحقيقها دون هوادة » .

وتواصل المذكرة قولها :

« ان الشعب اللبناني يطلب أن يتسلم جيشه الوطني كل مركز عسكري وكل ثكنة وكل مطار وكل مرفأ في لبنان ، أنه يطلب جلاءحقيقيا عن كل نقطة ومركز في بلاده . فلا تسمح الحكومة الوطنيةببقاء اي وحدة عسكرية اجنبية ولا باتخاذ اي مركز ستراتيجي لاي دولة من الدول ، لان ذلك ينتقص من استقلالنا وحريتنا ويهددهما باستمرار ، ويفتح مجال التدخل الاجنبي في الشؤون التي يرجع الينا وحدنا امر معالجتها وممارستها ، ويعرقل نمو جيشنا الوطني وتطوره ، كما يعرقل تطور بلادنا الاقتصادي وتقدمها في طريق الديمقراطية ... » .

« ... ان لبنان يرفض التسليم بمركز ممتاز لاية دولة كانت ويريد اقامة علاقاته الدولية مع الامم الحرة الديمقراطية على قدم المساواة ، وفي نطاق الاحترام لسيادته واستقلاله . وكان موقع لبنان في الوضع الدولي قوي جدا : فهو مستقل استقلالا معترفا بهمن جميع الامم المتحدة، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، الدولة الاشتراكية العظمى التي تؤيد هذا الاستقلال دون قيد او شرط .

« ... لذلك يجب ويمكن أن تتخذ الحكومة اللبنانية موقفا حازما بقطع الطريق على أية مساومة وتفاهم يجريان على حساب قضيتنا الوطنية . فالتصريحات اللبنانية الرسمية ، رغم وضوحها ،لا تكفي.وهي بحاجة الى ارفاقها بعمل جدي في الميدان الدولي . اننا نطلب أن تقدم الحكومة اللبنانية ، بالاتفاق مع الحكومة السورية ، مذكرة رسمية الى وزراء خارجية الدول العظمى المجتمعين في لندن ، والى كل الممثلين للبلدان الاجنبية في لبنان ، توضح فيها ارادة الشعب اللبناني بطلب جلاء الجيوش الاجنبية ، واستنكاره وفضحه لما يجري من محاولات للانتقاص من استقلاله » .

٢) « اما المطلب الثاني ، وتقوم عليه دعامة قوية من دعائم استقلالنا، فهو العمل الجدي ، لفك جميع القيود التي فرضت على اقتصاديات لبنان خلال الحرب ، كحصر الاستيراد لبعض المواد الغذائية وغيرها (السكر والقمح والرز والورق ..) بالشركات الاجنبية وخضوع طلبات التصدير والاستيراد لمجلس تموين الشرق الاوسط ، وغيرها من القيود التي كانت

تبررها حالة الحرب ... ان وجود هذه القيود لم يبق له مسوغ بعد زوال مسبباته . وبقاؤها يشكل عاملا كبيرا من عوامل الغلاء والازمة ، ويعيق تقدم البلاد الاقتصادي ... » .

الحزب يفضح اتفاق بيفن ـ بيدو الاستعماري

وهكذا تبين بوضوح كلي ان الموقف البريطاني « المتصلب » تجاه فرنسا ، والموقف الفرنسي الذي تشوبه « المرارة » تجاه بريطانيا ، قد هيآ في الواقع ، الاجواء الملائمة لعقد صفقة بين الدولتين الاستعماريتين على حساب مصالح ومطامح وحرية لبنان وسوريا . وقد تكرست هذه الصفقة ، فعليا ورسميا ، في الاتفاق الانكليزي ـ الفرنسي المعقود في ١٣ كانون الاول ١٩٤٥ ، والمعروف باسم اتفاق بيفن ـ بيدو . وقد جاء في هذا الاتفاق انه :

« سيجتمع في بيروت في ٢١ ك ١ سنة ١٩٤٥ خبراء عسكريون بريطانيون وفرنسيون لوضع تفاصيل برنامج للجلاء على مراحل متعاقبة مع ما يوافق ذلك من اعادة جمع وترتيب القوى ... » .

« ... سيوضع برنامج الجلاء بشكل يؤمن الاحتفاظ بقوى كافية في الشرق لضمان الامن الى الحين الذي تكون هيئة الامم المتحدة قد اتخذت قرارها بشأن تنظيم السلامة الجماعية في هذه المنطقة . والى ان تتم هذه الترتيبات تحتفظ الحكومة الفرنسية بقوى معادة الجمع والترتيب في لبنان » .

«ان حكومة جلالته في المملكة المتحدة والحكومة الفرنسية ستخبران الحكومتين اللبنانية والسورية عن تفاصيل الجلاء وستدعوان هاتين الحكومتين لان تعينا ، عندما يصبح ذلك ممكنا ، ممثلين ذوي صلاحية لبحث التدابير التي سيتفق عليها بالاشتراك كنتيجة لهذه المقررات ..».

فيلاحظ اولا ، أن الدولتين الاستعماريتين قد بحثتا وحددتا الموقف من قضية مصيرية بالنسبة للشعبين اللبناني والسوري، وفرضتا وصايتهما عليهما ، من وراء ظهر الشعبين، ودون اعلام ومشاورة مع حكومتي البلدين العربيين . بل اكتفتا بالقول انهما :

« ستخبران الحكومتين اللبنانية والسورية ... عندما يصبح ذلك ممكنا ... » .

ثانيا ، ان الاتفاق الانكليزي ـ الفرنسي ينفي عمليا مطلب الجلاء التام الناجز الذي يتمسك به الشعبان اللبناني والسوري ، ويقرر « الاحتفاظ بقوى كافية في الشرق ... » ، وان كان يربط ذلك بحجة

مصطنعة لم تكن ، وما كان بالامكان أن تكون ، مطروحة ،مثل حجة «تنظيم السلامة العامة في المنطقة » من قبل الامم المتحدة .

ثالثا ، يربط الاتفاق مسألة الجلاء ، من جهة أخرى ، بشروط اضافية تفرض على لبنان وسوريا ، بتأكيده على « التدابير التي سيتفق عليها بالاشتراك كنتيجة لهذه المقررات » ، وهي الصيغة المعماة للمطالب الثقافية والاقتصادية والستراتيجية التي وردت في مذكرة الجنرال بينه في ١٨ أيار ١٩٤٥ ، مع تعديل بسيط ان هذه المطالب تقدم باسم الدولتين الاستعماريتين ، لا باسم فرنسا وحدها .

وإذا كانت أحداث ايار ١٩٤٥ قد فتحت معركة الجلاء ، فان اتفاق ١٣ ك ١ سنة ١٩٤٥ ، قد أوضح بشكل كامل تام ، جميع معالم هذه المعركة ، وبين الاخطار الجسيمة التي تهدد استقلال وحرية لبنان وسوريا ومطامح شعبيهما ازاء تضافر جهود المستعمرين الانكليز والفرنسيين . فكيف كانت مواقف مختلف الاطراف ؟

فقد حاولت القوى البورجوازية والرجعية ــ بما فيها بعض المراجع الرسمية في لبنان وسوريا ــ ان تساعد على تغطية المناورة ، وتمثيل الاتفاق « كانتصار » للبلدين ، بدعوى انه يحقق « الجلاء » ! وقد اشارت جريدتنا « صوت الشعب » في حينه الى الأسباب العميقة التي كانت في اساس موقف هذه القوى ، فكتبت تقول :

« آن عام ١٩٤٦ ... يطل على سوريا ولبنان كعام نضال مستمر عنيد في سبيل الجلاء التام والاستقلال ،وفي سبيل مبادىء الديمقراطية والدستور والحرية التي يريد بعض الاوساط الرجعية السورية واللبنانية خنقها وطمسها حتى يسهل على هذه الاوساط تنفيذ ما تميل اليه من الاتفاق مع الاجنبي بمعزل عن مراقبة الرأي العام ، وحتى يتيسر لها ، بالاعتماد على تأييد الاجنبي ، تخليد جماهير شعبنا تحت نير البؤس والقلة والاضطهاد والحرمان والتأخر .. » .

وقد تجد كل ذلك في مواقف التردد التي اتخذتها الحكومة اللبنانية سواء في التأخر في عرض قضية الجلاء على مجلس الامن ، ام في سياستها القائمة على عدم اغضاب الانكليز ، وميلها للقبول بالتفاوض مع الدولتين الاستعماريتين انكلترا وفرنسا على أسس غير واضحة ، بل على أسس مستوحاة من مبادىء اتفاق بيفن ــ بيدو .

اما موقف الشعب اللبناني ، وقواه وتنظيماته الوطنية والتقدمية ، فقد كان واضحا منذ اللحظة الاولى . فقد أعلن موقفه المعادي للاتفاق الانكليزي ــ الفرنسي الاستعماري ، واظهر بقوة تمسكه بحريته وبمطالبته

بالجلاء دون شروط ودون أعطاء اي مركز ممتاز لاية دولة أجنبية في وطنه . وتعبيراً عن هذه الارادة انفجر الاضراب الشامل والمظاهرات الصاخبة في ٢ كانون الثاني ١٩٤٦ تلبية لنداء لجنة الطوارىء المؤلفة من الاحزاب اللبنانية ، بما فيها حزبنا . وقد شمل الاضراب المدن كلها من صور وصيدا الى النبطية ومرجعيون ، والى زحلة وطرابلس وبيروت .

فكان هذا الاضراب الشامل الذي عم لبنان كله ، هو « التفسير » الصحيح لذلك « الغموض » الذي ارادت ان تفسره الفئات الرجعية وبعض الرسميين بأنه « جلاء » ، ففسره الشعب اللبناني بأنه استمرار للاحتلال المزدوج الانكليزي والفرنسي ، واستمرار لسلب لبنان حقه في الاستقلال والسيادة ، واستمرار للتدخل في شؤونه الوطنية السياسية والادارية .

لقد اسهم حزبنا بكل قوته ، الى جانب القوى والفئات الاخرى ، في تنظيم وقيادة هذا الاضراب الشامل . وقد كان لمساهمة الحزب الفعالة في هذه المعركة الكبرى اثرها ليس فقط بين الجماهير العربية ، بل في اوساط الجماهير الارمنية التي شاركت الى جانب اخوانها العرب في معركة الجلاء كما سبق لها وان شاركت في معارك الاستقلال وكافة المعارك الوطنية التي خاضها مجموع الشعب اللبناني . وفي هذه المعركة طرح الحزب الشعارات الرئيسية التالية :

١ ــ لبنان بأسره لا يريد احتلالا عسكريا انكليزيا فرنسيا لاراضيه!
٢ ــ لبنان لا يريد تدخلا انكليزيا فرنسيا في شؤونه !
٣ ــ لبنان يريد الجلاء التام لجميع الجيوش الانكليزية والفرنسية ويرفض منح مركز ممتاز لاية دولة .

اما بالنسبة لموقف الدول الكبرى ، ما عدا انكلترا وفرنسا ، فان موقف الولايات المتحدة كان يحدده سعيها للافادة من الوضع لتعزيز مواقعها اكثر فاكثر في الشرق الاوسط بصورة عامة ، وفي لبنان وسوريا بصورة خاصة ، على حساب « حلفائها » الانكليز والفرنسيين من جهة ، وعلى حساب مصالح شعوب المنطقة من جهة اخرى . فهي في الوقت الذي اعلنت فيه عدم موافقتها على الاتفاق البريطاني الفرنسي لتقاسم مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا في لبنان وسوريا واحتكار السيطرة على البلدين العربيين الشقيقين ، كانت تسعى بكل جهودها لعرقلة وصول البلدين العربيين الى تحقيق آمالهما الوطنية بالجلاء والاستقلال التام . وهذا ما يفسر تقديم مندوبها في مجلس الامن ستاتينيوس مشروعه الغامض .

اما الاتحاد السوفياتي فقد اعلن بوضوح وجلاء معارضته للاتفاق الانكليزي الفرنسي . فقد نشرت الصحف ، في حينه، نص مذكرة شفهية قدمها الاتحاد السوفياتي الى الحكومة اللبنانية ، ومما جاء فيها :

« ١ ـ ان الاتحاد السوفياتي يحافظ على اعترافه بسيادة لبنان واستقلاله .. ٢ ـ وان الاتفاق البريطاني الفرنسي قد وضع بدون اشتراك الاتحاد السوفياتي.. ٣ ـ لا تستطيع الحكومة السوفياتية نصح الحكومة اللبنانية ولا الشور عليها ، ولكن اذا قررت الحكومة اللبنانية معارضة الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي فالحكومة السوفياتية ستؤيدها».

قضية الجلاء امام مجلس الامن الدولي وانتصار الشعب اللبناني في هذه المعركة الكبرى

في هذا الجو الشعبي العام المعارض والمقاوم بصورة قاطعة للمناورات الاستعمارية ، وفي الظروف الدولية الملائمة ، عرضت الحكومة اللبنانية والحكومة السورية ، بعد تردد طويل ، قضية الجلاء على مجلس الامن ، الذي اجتمع لبحث القضية في ١٤ و ١٥ و ١٦ شباط ١٩٤٦ . غير ان الحزب قد نبه ، في البيان الذي صدر عن الاجتماع المشترك للحزبين الشيوعيين اللبناني والسوري ، في اوائل شباط : «الى ان كل فكرة ترمي الى اعتبار عرض قضية الجلاء على مجلس الامن تدبيراً كافيا للنضال ضد المساومات والاتفاقات الاستعمارية ، او وسيلة كافية وحدها لاجل تأمين جلاء القوات الاجنبية ، هو توجيه خاطىء وخطر على قضية البلدين . فنضال الشعوب لاجل التمتع باستقلالها وحريتها هو الضمانة الكبرى لاستفادتها من حقها الدولي ، ومن تأييد الرأي العام الديمقراطي العالمي لها في نضالها ... » .

وكان رد الفعل لدى الدولتين الاستعماريتين فرنسا وانكلترا عنيفا لعرض القضية امام مجلس الامن ، لان ذلك قد اربك مشاريعهما . فقد ابدى بيدو دهشته لكون سوريا ولبنان قد عرضتا القضية على مجلس الامن ، وحاول تبرير وجود الجيوش الاجنبية في البلدين بقوله ان مرحلة الحرب لم تصل بعد الى نهايتها ، وانكر وجود خلاف من شأنه ان يهدد السلام كما جاء في خطابي رئيسي وفدي لبنان وسوريا ، وخلص الى القول : « ان الاتفاق الفرنسي البريطاني لا يتضمن اية نية في ابقاء الجيوش في المشرق الى ما لا نهاية . وفي حال عدم اتخاذ مجلس الامن قرارا ، فان حكومتي مستعدة لبحث الحالة مع سوريا ولبنان لتعيين ترتيبات حل المسألة ، واني اطلب من المجلس ان يعطي فرنسا وانكلترا

ثقته لتأمين تصفية هذه القضية » .

وقد أيد المندوب البريطاني كادوغان اقوال زميله الفرنسي . وبذلك كشفت الدولتان الاستعماريتان عن نياتهما ، من جديد ، لفرض ارادتهما وشروطهما الاستعمارية على البلدين العربيين ، مقابل الجلاء . الا ان المندوب السوفياتي فضح هذه المناورات ، وبين ان بيدو يعلن عن الاستعداد « للبحث عن شروط لحل المسألة ، ولكن ما هي هذه الشروط؟ ان شروط ١٨ آيار (مذكرة بينه) هي اعتداء على سيادة سوريا ولبنان واستقلالهما ، اذن فالاتحاد السوفياتي لا يمكن ان يوافق على الصيغة التي يقدمها السيد بيدو » . اما بصدد الاتفاق البريطاني الفرنسي ، فقد برهن المندوب السوفياتي عدم شرعيته لانه جرى بمعزل عن لبنان وسوريا، وبذلك كان تجاوزا للمادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة التي تنص على المساواة بين جميع الدول الاعضاء في المنظمة الدولية . وقال المندوب السوفياتي : « ان السيد كادوغان قد اعترف حين تكلم عن هذا الاتفاق بأنه غير مثالي . ويبدو ان كادوغان كثير التساهل ! لان الاتفاق في الواقع غير شرعي وينقض سيادة سوريا ولبنان ، ولا مجال هنا للكلام عن المثالية ... ان سوريا ولبنان لا يقدمان التماسا ، بل يقدمان مطلبا يلحان في تحقيقه . ويجب تلبية هذا المطلب . ان مجلس الامن اذا اراد ان يتصرف كهيئة مسؤولة عن الميثاق عليه ان يلبي مطالب سوريا ولبنان التي يؤيدها الوفد السوفياتي تأييدا تاما » .

وبذلك قوضت الاسس التي قامت عليها الادعاءات الفرنسية والانكليزية . غير ان قضية الشعبين اللبناني والسوري تعرضت لمناورة استعمارية جديدة كان بطلاها هذه المرة مندوب هولندا ومندوب الولايات المتحدة . فقد اقترح الاول على مجلس الامن انه « يجب ان تمنح فرنسا وانكلترا الثقة التي طلبتاها » ، دون ان يوضح الاسس والوسائل التي تضمن الجلاء دون شروط ، مازجا بين مبدأ الجلاء الذي لم يعد بالامكان انكاره او معارضته وبين قضية تحديد موعد هذا الجلاء والترتيبات العملية التي يتطلبها تنفيذه . اما المندوب الاميركي فقد قدم اقتراحا غامضا الهدف منه فتح مجالات جديدة امام المستعمرين الانكليز والفرنسيين لفرض شروطهم على لبنان وسوريا . فقد جاء في الاقتراح الاميركي : « ان مجلس الامن بعد تسجيل تصريحات مندوبي سوريا ولبنان وفرنسا وانكلترا ، واعضاء المجلس الاخرين ، يعتمد على ان الجيوش الفرنسية والانكليزية ستنسحب من اراضي سوريا ولبنان في اقرب وقت ممكن ، وان مفاوضات بشأن هذا الامر ستقوم بين فرنسا

وانكلترا من جهة ، وسوريا ولبنان من جهة اخرى . ويطلب المجلس من المتفاوضين اطلاعه على هذه المفاوضات » .

وقد انكشف الموقف الاميركي على حقيقته المعادية لاماني الشعبين اللبناني والسوري حين عارض المندوب الاميركي التعديلات التي اقترحها المندوب اللبناني باضافة كلمة « فنية » بعد كلمة مفاوضات ، وباضافة كلمة « فقط » بعد جملة « بشأن هذا الامر » ، وباضافة عبارة « وعلى تاريخ انسحاب الجيوش » في اخر المشروع الاميركي . كما انكشفت طبيعة المناورة الاميركية بالتأييد الكامل الذي حظي به الاقتراح الاميركي من قبل مندوبي انكلترا وفرنسا . غير ان المندوب السوفياتي فضح اللعبة الاميركية وتواطؤ الولايات المتحدة مع الدولتين الاستعماريتين : انكلترا وفرنسا . وبين ان الاقتراح الاميركي يعني ، في الواقع ، « بأن هناك نوعين من المفاوضات : مفاوضات فنية حول كيفية الجلاء ، ومفاوضات اخرى حول جوهر القضية . ولكن جوهر القضية هو جلاء الجيوش لا غير . ولذلك فلا موجب لمفاوضات غير المفاوضات الفنية ... وكل اقتراح اخر معناه انه ستجري مفاوضات فنية للجلاء ، ومفاوضات اخرى حول الشروط التي يراد فرضها على سوريا ولبنان مقابل سحب الجيوش ، وهو شيء غير مقبول » . وعلى هذا الاساس ابطل المندوب السوفياتي الاقتراح الاميركي باللجوء الى حق « الفيتو » الذي يتمتع به. وبفضل ذلك ـ كما جاء في البيان المشترك للحزبين الشيوعيين اللبناني والسوري في ٢٤ شباط ١٩٤٦ ـ « بقي المجال مفتوحا امام ممثلي سوريا ولبنان للتصرف بحرية ، واتخاذ موقف حازم في مفاوضات الجلاء مع انكلترا وفرنسا ، والاصرار على ان تكون هذه المفاوضات محصورة في ترتيبات الجلاء الفنية طبقا لروح مناقشات مجلس الامن ، ورفض كل ضغط وكل محاولة يراد بها تعليق الجلاء بشروط او قيود سياسية او استراتيجية او اقتصادية او باتفاقات تنافي سيادتنا واستقلالنا وتناقض مصلحتنا الوطنية » .

ورغم بعض المواقف المترددة التي وقفها الوفد اللبناني ـ والوفد السوري ـ في مجلس الامن ، التي اتسمت بصورة واضحة بعدم اغضاب انكلترا ، بل وتبرير السياسة الانكليزية ، ورغم موافقة الحكومة اللبنانية على الدخول في المفاوضات مع فرنسا وانكلترا على اساس الاقتراح الاميركي ، رغم كل ذلك ، فان مناقشات مجلس الامن والموقف السوفياتي ، واستمرار النضال الشعبي في لبنان وسوريا وتصاعده من اجل الجلاء الناجز بدون قيد ولا شرط ، قد حسم الموقف نهائيا ، ولم يعد امام

الدولتين الاستعماريتين انكلترا وفرنسا الا التسليم بالجلاء والتراجع ، وقد اضطرت الدولتان ، كل واحدة على حدة ، علـــى أجراء مفاوضات مباشرة مع البلدين العربيين الشقيقين لوضع ترتيبات الجلاء النهائية ، حيث خرجت القوات الانكليزية في تشرين اول ١٩٤٦ والقوات الفرنسية في ٣١ كانون اول ١٩٤٦ .

نضـــال الحـــزب فـــي سبيـــل مطالب الجماهير والحريات الديمقراطية

واذا كان محور نشاط الحزب قد دار ، بصورة اساسية ، في هذه الفترة ، حول قضية الجلاء ، بوصفها القضية الرئيسية التي يجابههـــا الشعب والوطن ، وما رافق ذلك من عمل تنظيمي ، خاصة فـــي صفوف الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة ، فانه ، فـــي الوقت نفسه ، اعار اهتماما كبيراً لميادين النضال الاخرى ، الاقتصادية والاجتماعية . وكان الحزب ينظر الى هذه النضالات ، اولا ، بوصفها جزءا مـــن المعركة الرئيسية ضد النفوذ الاجنبي ، وخاصة الانكليزي ، الذي كـــان يسيطر عن طريق « مركـــز تموين الشرق الاوسط » وتحكمه بالقطـــع النادر ، والسيطرة على سياسة الاستيراد والتصدير في المواد الرئيسية (بمـــا فيها المواد الغذائية الاساسية : السكر ، والرز ، والقمح) ، الامر الذي كان يحول دون تطور البلاد الاقتصادي سواء من حيث وتائر التطور ، أم من حيث اتجاه هذا التطور . ثانيـــا ، بوصفها ضرورة لتحقيق مطالب الشعب الحيوية الملحة بمكافحة الغلاء ، وتنظيم شؤون الاعاشة ،ومعالجة البطالة ، وتحقيق مطالب العمال في تحديد ساعات العمل بثمان وحماية اجورهم من خطر التخفيض ، وتحقيق مطالب الفلاحين بحمايتهم مـــن استبداد الدرك والاقطاعيين ، وتحسين شروط المحاصصة التي يفرضها كبار الملاكين عليهم ، والاهتمام بأحوال صغار التجار وبمطالب صغـــار الموظفين ، وتخفيض الضرائب عن جماهير الشعب بصورة عامة .

وقد بين الحزب ، في بيان مشترك مع الحزب الشيوعي السوري في اوائل اذار ١٩٤٦ ، ان الحكومتين اللبنانية والسورية تحملان قسطا كبيراً من المسؤولية في تفاقم حالة الحرمان التي تعانيها اكثرية الشعبين اللبناني والسوري ، منذ ابتداء الحرب ، وفي استمرار هـــذه الحالة ، « وان من واجب المسؤولين ، وفـــي امكانهم ، السعي الجدي لمكافحـــة البطالة وحماية صغار التجار ومحاربة الغلاء والغاء القيود الاقتصاديـــة الاستعمارية التي تطوق بلادنا ، وتفرض على الجماهير الشعبية الحرمان

والفقر ، في سبيل تأمين مصالح الشركات الاجنبية الاستعمارية وبعض شركائها من كبار المحتكرين الجشعين » .

وكان هذا الخط الذي اخذ به الحزب عن اندماج قضايا التحرر الوطني بالنضال الاقتصادي والاجتماعي واضحا في جميع مراحل النضال . فقد كتب الرفيق فرج الله الحلو منذ تموز ١٩٤٤ يقول : لن ميزة الشيوعيين « انهم لا يفصلون النضال الوطني للتحرر من النفوذ الاجنبي عن النضال الشعبي من اجل تحسين حياة الشعب ورفع مستواه المادي والثقافي ... وقد برهن الشيوعيون منذ ان وجدوا في هذه البلاد ، انهم يجيدون النضال في الدفاع عن خبز الشعب ومعيشته كما يجيدون النضال من اجل الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية » . وقد بين الحزب مثلا ، في اواخر عام ١٩٤٥ ، على اساس الدراسة العلمية ، هذا الترابط العضوي ، واظهر انه ، رغم انتهاء الحرب ، فان اسعار البضائع في لبنان قد حافظت على مستواها العالي الذي بلغ خمسة اضعاف ما هو عليه في بريطانيا والولايات المتحدة . وكان السبب الاساسي للغلاء هو تضخم النقد . وطالما لا يعالج هذا التضخم ، ولاتنقص كمية النقد الكبيرة المطروحة في التداول ، فكل الاجراءات التي تتخذ لمحاربة الغلاء ليست الا تخديرا للاعصاب . فكانت اوراق النقد اللبناني السوري المتداولة قد زادت عشرة اضعاف منذ ابتداء الحرب . فارتفعت من ٤٠ مليون ليرة تقريبا الى ٤٠٢ مليون في اخر ايلول ١٩٤٥ وسبب هذه الزيادة الكبيرة في كمية النقد المتداول هي النفقات الكبرى التي تنفقها قوات الاحتلال البريطاني والفرنسي . وهذا يبين ان احتلال الجيوش البريطانية والفرنسية للبنان وسوريا يحملهما عبئا اقتصاديا ثقيلا ، فضلا عن الانتقاص من استقلالهما السياسي . ان هذه الجيوش كانت تستهلك من ثروة البلاد ما تدفع ثمنه اوراقا نقدية ما كان بالامكان استعمالها ، في تلك الظروف في شراء البضائع من الخارج . فان العملية التي كانت تمكن سلطات الاحتلال من اصدار نقدنا بدون حد وانفاقه في شراء بضائعنا وخدماتنا ، كان لها اثر مضاعف في زيادة مستوى الاسعار . فمن جهة كان يزداد النقد المتداول وتزداد القوة الشرائية في يد الشعب ليستعملها في طلب البضائع ، وبازدياد الطلب تزداد الاسعار . ومن جهة اخرى تنقص كمية البضائع في البلاد بسبب استهلاك قسم منها من قبل سلطات وقوات الاحتلال ، فتزداد اسعار البضائع بسبب قلتها ... ولمعالجة هذه الحالة قدم الحزب جملة من المقترحات ، اهمها : ايقاف اي اصدار جديد من النقد ، منع تصدير

البضائع اللبنانية والسورية الى الخارج الا مقابل بضائع اجنبية تستوردها ، السعي للحصول على كميات اكبر من البضائع الانكليزية والفرنسية بالفرنكات والليرات الاسترلينية وبأسعار معقولة ، استبدال قسم من الفرنكات والليرات التي يملكها لبنان وسوريا بالعملات الحرة ليصبح ممكنا استيراد البضائع بواسطتها وتخفيف التضخم النقدي .

وبموازاة نضال الحزب ونشاطه في سبيل القضايا الوطنية ، والمطالب المعاشية والمهنية المطلبية للجماهير الشعبية ، كان الحزب يعمل بدأب لتوسيع الامكانيات والاجواء التي تستطيع فيها الجماهير التعبير عن ارادتها بحرية وبجلاء . فمن المعروف ان طبيعة الحرب وانتهائها بسحق المحور قد خلق جوا عاما ملائما لانطلاق الجماهير الشعبية في لبنان . فلم يكن من السهل لا على سلطات الاحتلال ولا على الحكومة اللبنانية ان تعارض ، بصراحة وبصورة مباشرة ، ممارسة الجماهير والقوى الوطنية والتقدمية لحرياتها العامة . كما لعب في خلق هذه الاجواء التناقض الذي كان قائما بين دولتي الاحتلال نفسيهما ، مضافا اليه موقف البورجوازية المحلية والمسؤولين اللبنانيين انذاك ورغبتهما في الاستناد الى القوى الشعبية لتعزيز مواقعهما في السلطة ولمجابهة قضية الجلاء ومتفرعاتها . ولكن ثمةتغيرات طرأت على هذا الوضع العام، حين اخذت البورجوازية تسعى لتثبيت مواقعها واستكمال تنظيم جهاز دولتها ، وتعمل للحد من ضغط القوى الشعبية .

وقد تجلى هذا الميل في عدة مظاهر اتسمت فيها سياسة الدولة في تلك الحقبة . فقد فتحت الدولة اولا ، المجال امام نشاط عصابة القوميين السوريين ، واعطتهم ترخيصا رسميا لقيام حزبهم . وفي الوقت الذي عارض فيه حزبنا اعطاء الترخيص لهذه العصابة ، وفضح ماضيها وعمالة زعمائها للنازية والفاشيستية وما يشكلونه من اخطار على المكتسبات الوطنية ، استنكر بقوة سياسة الدولة التي اعطت عملاء الفاشيستية الاذن بالعمل . وقد بين الحزب النتائج الخطيرة لهذا النهج الذي اخذت تسلكه الدولة على مصالح الشعب اللبناني ومستقبل حرياته .

ثانيا ، خنق حرية الصحافة والنشر واستغلال ظروف الحرب والمراقبة لمنع اصدار كل جريدة ديمقراطية وكل مجلة حرة ، ومنع انتقاد سياسة الحكومة ، واستعمال السلطة التي يمنحها للحكومة احتكارها للورق لمحاولة اجبار الصحافة لاتخاذ مواقف معينة .

ثالثا ، قمع نضالات العمال في سبيل مطالبهم المختلفة (كما جرى في اضراب عمال الريجي في ١٩٤٦) ، والعمل لتقليص الحريات النقابية

وتصفيتها ، واقتحام بيوت الفلاحين من قبل الدرك وارهابهم ، وتشكيل مجلس الامن الداخلي للحد من الحريات الديمقراطية والعامة عن طريق اجراءات ادارية .

رابعا ، الميل لاحلال مبدأ التعيين ، بدل الانتخاب ، في تشكيل المجالس التمثيلية كالبلديات والمختارين ... الخ . فقد قدم وزير الداخلية يوسف سالم في أوائل ١٩٤٦ مشروعا لتعيين أعضاء البلديات والمختارين ، وتأجيل البت في قانون الانتخابات لهذه المجالس الذي كان معروضا على المجلس النيابي . وقد فضح الحزب هذا الاتجاه غير الديمقراطي ، وأعلن بقوة وحزم « ان مبدأ التعيين يجب أن يعدل عنه وينبذ نهائيا ... ويجب أن يتاح للشعب اللبناني بأسرع ما يمكن اختيار هيئاته الشعبية بالطرق الديمقراطية الصحيحة » .

الاسس الثلاثة لخط الحزب التنظيمي

حول هذه المحاور الثلاثة الرئيسية : النضال في سبيل الجلاء وتوطيد الاستقلال ، النضال في سبيل المطالب المهنية والمعاشية للطبقة العاملة والجماهير الكادحة في المدينة والريف ، النضال في سبيل الديمقراطية وتوسيع نطاقها ، دار نضال الحزب في السياسة الداخلية. وقد كان خط الحزب التنظيمي ، التعبوي ان صح التعبير ، يعتمد بالدرجة الاولى على :

اولا ـ تنظيم الطبقة العاملة والشغيلة في حركة نقابية موحدة . وقد تجسد ذلك في انشاء « اتحاد النقابات » ، وكان المركز النقابي الاول والوحيد في البلاد آنذاك . وقد ترأس نضال الطبقة العاملة وقادها في نضالاتها في سبيل وضع حد أدنى للاجور وزيادتها وتحسين ظروف العمل ، كما وضع امام العمال ضرورة النضال في سبيل قانون العمل . وبفضل نضال العمال تحت قيادة الاتحاد العام صدر اول قانون للعمل في البلاد سنة ١٩٤٦ .

ثانيا ـ بتقوية وتعزيز منظمات الحزب نفسها ، بضم العمال والمثقفين الثوريين والشغيلة عموما في المدينة والريف الى صفوفه . وبفضل سياسة الحزب الوطنية . ودفاعه عن المطالب الشعبية والديمقراطية ، في جو دولي ملائم ، ازداد عدد اعضاء الحزب بصورة هائلة . ففي حين كان عدد اعضاء الحزب في لبنان صبيحة القضاء على حكم الفيشيين ، حوالي ١٥٠٠ عضو ، اصبح عددهم حوالي ضعفي هذا الرقم اثناء انعقاد المؤتمر الاول في اواخر ١٩٤٣ واوائل ١٩٤٤ . وقفز

هذا العدد الى ١٥٠٠٠ عضو في اواخر ١٩٤٥، ثم الى ٢٠ الفا في اواسط ١٩٤٧ ، منتشرين في سائر الانحاء اللبنانية .

ثالثا ـ سلك الحزب ، لتحقيق شعاراته الوطنية والديمقراطية ، سياسة التعاون والتنسيق مع جميع القوى والعناصر المستعدة للنضال في سبيل هذه الاهداف ، رغم ما كان يشوب موقف هذه القوى والعناصر في هذه المرحلة أو تلك ، من تردد وعدم حزم . فهكذا اسهم الحزب في المؤتمر الوطني الذي انعقد في اواخر عام ١٩٤٣ ، في معمعان معركة الاستقلال ، واشترك في لجنة الطوارىء المؤلفة من ممثلي الاحزاب اللبنانية في اواخر عام ١٩٤٥ ، لمكافحة الصهيونية ولمقاومة الاتفاق الانكليزي الفرنسي لتقاسم مناطق النفوذ في لبنان وسوريا ، ولتحقيق جلاء الجيوش الاجنبية عن أرض الوطن .

نهوض الحركة العمالية وبلوغها مستوى جديدا

وكان الجو العام الفكري والسياسي بين صفوف الطبقة العاملة ملائما لنشاط الحزب ونضاله في هذه الاتجاهات الثلاثة . فقد شهدت هذه المرحلة نهوضا واسعا في الحركة العمالية التي كانت تستجيب للشعارات التي تتفق مع مصالحها المباشرة ومع مصالح لبنان الوطنية . فان اكثرية الاضرابات التي قامت بها الطبقة العاملة اللبنانية ، وكافة نضالاتها الاقتصادية قبل الاستقلال ، كانت تتركز على مطالب اساسية هي : تحديد ساعات العمل ، وضع حد ادنى للاجور ، زيادة الاجور ، تعويض الصرف من الخدمة والشيخوخة ، ضد التسريحات ... عطل سنوية ، انشاء دائرة للعمل ، السماح بانشاء النقابات والجمعيات ، الاعتراف بحق العمال في الاضراب ...وغير ذلك من المطالب الاقتصادية والنقابية .

وبعد الاستقلال تابعت الطبقة العاملة اللبنانية نضالاتها المطلبية والنقابية بعزم اقوى وامكانيات اوفر . وشهدت الحركة العمالية والنقابية نهوضا سريعا ملموسا لعبت فيه عدة عناصر ادواراً رئيسية :

اولا ـ اثناء فترة الحرب تطورت الصناعة اللبنانية الخفيفة (وخصوصا السلع الاستهلاكية) بشكل ملحوظ . فالارباح التي تحققت من التوفير الاجباري اثناء الحرب توجهت بصورة عامة الى الصناعة نظرا لانقطاع طرق المواصلات وفقدان السلع الصناعية وتزايد الطلب عليها سواء في السوق الداخلي أو من قبل الجيوش الاجنبية المعسكرة في البلاد ، او في الاسواق المجاورة .

ثانيا ـ المد الوطني والثوري الذي أحدثه الانتصار في معركة الاستقلال .

ثالثا ـ **اندحار الفاشستية في الحرب وانتصار الاتحاد السوفياتي**، اول دولة للعمال والفلاحين ، وقيام المعسكر الاشتراكي .

رابعا ـ حالة التخلف والفقر التي عاشتها الطبقة العاملة اثناء الحرب مقابل الارباح الكبرى والمداخيل العالية لاصحاب الاعمال والرأسماليين.

خامسا ـ العنصر الذاتي الذي توفر في التركيز الذي اولاه الحزب للعمل في أوساط العمال .

في هذا الوضع واجهت الطبقة العاملة مهمتين اساسيتين الى جانب النضال الوطني لاستكمال الاستقلال وتحقيق الجلاء : مهمة اعادة تنظيمها النقابي وتوسيعه . ومهمة الحصول على تشريع عمالي ينظم علاقاتها بأصحاب العمل .

وفي عام ١٩٤٥ أسست كل من جمعية عمال الافران ، ونقابات عمال المطابع ، النجارين، البناء ، الاحذية ، التنجيد الافرنجي ، والخياطين، اسست « الاتحاد العام لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان » (بقيادة الشيوعيين) . ثم انضمت اليه جمعيات سواقي السيارات الخصوصية ، معاوني الصيادلة ، عمال الحلاقة ، عمال الدباغة ، عمال وموظفي شركة الكهرباء والترامواي، مستخدمي الفنادق والمطاعم والمقاهي، الطهاة ، وعمال الدباغة في البقاع (مشغرة) .

وتفرعت عنه لجان عمالية للعمال الذين لم يكن عندهم جمعيات مثل عمال النسيج والبور والميكانيك ... وغيرهم .

وتجمعت جمعيات مستخدمي التجارة ، وموظفي المصارف، وموظفي شركة المرفأ ، والسواقون العموميون ، مع عمال ومستخدمي سكة الحديد في اتحاد اخر تحت اسم « جبهة العمل » . وقام بين الاتحادين اتفاق تام على المطالب العمالية ، كما كانا في اول نشاطهما دون ترخيص رسمي رغم مطالبتهما والحاحهما المستمرين .

وفي عام ١٩٤٥ قامت أهم الاضرابات العمالية في الشركات الاجنبية، مثل سكة الحديد ، الكهرباء والترامواي ، الريجي ... فجوبه الكثير منها بقمع شديد وباطلاق الرصاص ... وبسقوط ضحايا .

وفي عام ١٩٤٦ اعلن اضراب عام شمل المناطق اللبنانية بقيادة « الاتحاد العام » وبالتعاون مع « جبهة العمل » كان من نتيجته الانتصار الهام في انتزاع اول تشريع عمالي هو قانون العمل اللبناني (وهو اول قانون للعمل في البلاد العربية) .

وقد ضمن القانون مكتسبات كثيرة أهمها :

٨ ساعات عمل ، اجازة سنوية ١٥ يوما مدفوعة الاجرة ، تعويض صرف من الخدمة شهر عن كل سنة ، التعويض العائلي ، تعويض عن ايام المرض بعد انقضاء سنتين على العامل في الخدمة ، تعويض طوارىء العمل ، ايام الاعياد الرسمية ، حق العامل في تعطيل يومين في حال وفاة امه او ابيه او اخيه الخ ...

غير أنه تضمن عددا من النواقص الاساسية ، منها : حرمانه العمال الزراعيين وخدم البيوت من حق الاستفادة منه ، كما حرم على هؤلاء وعلى مستخدمي الدولة والبلديات حق التنظيم النقابي . وافسح المجال امام تأسيس اكثر من اتحاد نقابي وحتى اكثر من نقابة واحدة لعمال المهنة الواحدة في المحافظة الواحدة . هذه النواقص الرئيسية التي ، بالاضافة لما فرضه القانون من حل للنقابات القائمة وضرورة اعادة الطلب لانشائها ، استخدمت سلاحا رئيسيا في مقاومة نضالات الطبقة العاملة وضرب وحدتها وحركتها النقابية التقدمية في المراحل اللاحقة .

وفي هذه الفترة ، خرجت الطبقة العاملة اللبنانية ، بشخص « الاتحاد العام » ، الى النضال على الصعيد النقابي العالمي . فانضم « الاتحاد العام » الى « الاتحاد النقابي العالمي » وحضر مؤتمره التأسيسي في تشرين اول ١٩٤٥ . وقد كان لهذه الخطوة اهمية كبرى بالنسبة لنضال الطبقة العاملة اللبنانية ، ان من حيث اكتساب الخبرة ، ام من حيث تقوية وتعزيز التضامن القائم بينها وبين سائر فصائل الطبقة العاملة العالمية .

الحزب يفضح اخطار المشاريع والاحلاف الاستعمارية

وكما رأينا البورجوازية الحاكمة تكيف سياستها ، وخاصة بعد الجلاء ، بحيث تستطيع توطيد حكمها بتقليص مجالات الحركة الشعبية وبالسعي لتفتيتها ، اخذت الدول الاستعمارية ، بعد فشل مناوراتها لابقاء نفوذها المباشر في البلاد ، تكيف سياستها وفق الاوضاع الجديدة. فالمستعمرون الفرنسيون ، الذين كانوا ينطلقون من مواقف الضعف ، حاولوا التشبث بكل قواهم ، بابقاء ما يمكن ابقاؤه من مصالحهم الاقتصادية والثقافية ، مستخدمين في ذلك عملاءهم المحليين . وكانت تهمهم بالدرجة الاولى قضية الحفاظ على مركز بنك سوريا ولبنان في حياة البلاد الاقتصادية وابقاء ارتباط النقد اللبناني بالفرنك الفرنسي . كما سعوا للحفاظ على امتيازاتهم في شركة الريجي ومرفأ بيروت وعلى

حقهم في شركة كهرباء وترامواي بيروت ...

أما المستعمرون الانكليز فقد سعوا لملء « الفراغ » الذي حصل نتيجة سحب جيوش الاحتلال من لبنان وسوريا ، وتوطيد مواقعهم والحصول على مواقع جديدة . وكان المستعمرون الانكليز ينطلقون من مواقع اقوى من مواقع زملائهم الفرنسيين . فقد كانوا يعتمدون في ذلك على توازن القوى الذي هو في صالحهم في المنطقة . فهم اصحاب النفوذ والحل والربط في كل من مصر والعراق والاردن وفلسطين بصورة خاصة . كما ان عناصر من البورجوازية اللبنانية والسورية التي عارضت السيطرة الفرنسية ، اخذت تميل الى الانكليز وتعمل لانجاح مخططاتهم في لبنان وسوريا ، وفي المنطقة . ففي هذه الفترة بالضبط نشطت بقوة مساعي بريطانيا وعملائها واصدقائها لتحقيق مشروع « الكتلة الشرقية» ومشروع « سوريا الكبرى » . وكان واضحا ان هدف المستعمرين الانكليز من هذه المشاريع ، بالاضافة الى اعادة وتمكين سيطرتهم على البلدين العربيين اللذين اجليا قوات الاحتلال عن اراضيهما، مجابهة نهوض الحركة الوطنية في البلدان العربية الاخرى بعد الحرب العالمية الثانية . لهذا السبب توجه نشاط السياسة البريطانية في صيف ١٩٤٦ لاقامة «مجلس الدفاع المشترك » الذي نص عليه اتفاق بيفن ـ صدقي . ولكن وعي الشعب المصري ونضاله العنيد من أجل الجلاء ورفض الارتباط بالمشاريع الاستعمارية أدى الى اخفاق الجهود البريطانية لتثبيت السيطرة الاستعمارية على كل الشرق العربي بالتعاون مع مصر . فقطعت المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، تحت ضغط النضال الشعبي ، واستقال رئيس الوزراء اسماعيل صدقي . ولكن بريطانيا لم تتخل ـ امام هذا الفشل ـ عن السعي وراء هدفها المرسوم لتثبيت سيطرتها السياسية والعسكرية على الشرق الاوسط ، فاتجهت السياسة البريطانية من جديد الى مشروع « الكتلة الشرقية » و « سوريا الكبرى » ، وارادت ان تحقق ما فشلت في تحقيقه بواسطة مصر ، عن طريق الاعتماد على الملك عبد الله في الاردن ونوري السعيد في العراق ، والرجعية التركية . فكانت رحلة الملك عبد الاله الى انقرة وعقده المعاهدة الاردنية ـ التركية ، التي سبقتها زيارة نوري السعيد الى تركيا وعقده سرا المعاهدة التركية ـ العراقية ، كتمهيد لضمان « سلامة الشرقين الادنى والاوسط » ، و « تحقيق فكرة التعاون مع جميع البلدان المجاورة » ، كما جاء في البلاغ الرسمي عن عقد المعاهدة الاردنية ـ التركية . وقد افصح عملاء الانكليز بصراحة عن الاهداف الكامنة وراء هذه الاجراءات التمهيدية . فقد صرح الملك عبد الله في

تركيا : « ان تركيا والبلدان العربية شعوب جارة وشقيقة ، وستجتمع من جديد في الكتلة الشرقية » . كما أشار الى الصلة الوثقى بين مشروع الكتلة الشرقية ومشروع « سوريا الكبرى » بقوله : « ان جميع البلدان التي تؤلف سوريا الكبرى تشكل وحدة كاملة . وانا في وضعية من يحاول تحقيق صلة موجودة » . أي أن المشروعين الاستعماريين كانا حلقتين متكاملتين في سلسلة مشاريع التآمر الاستعماري : فمشروع « سوريا الكبرى » ، وقد وضعه نوري السعيد بالاتفاق مع الزعيم الصهيوني الدكتور ماغنيس ، كان يهدف ضم الاردن والعراق وسوريا والقسم العربي من فلسطين (وفق المشروع الاستعماري لتقسيم فلسطين) او فلسطين كلها ، ولبنان في كتلة واحدة تحت زعامة الاسرة الهاشمية وربط هذه المجموعة بكتلة تركيا وايران وأفغانستان وحتى باكستان «لانها جميعا تؤلف عائلة واحدة » على حد تعبير الملك عبد الاله نفسه .

وقد جابه الحزب هذه المشاريع الاستعمارية وفضح اهدافها ومخاطرها على لبنان وسوريا وعلى مجموع حركة التحرر الوطني العربية. ففي بيان صادر عن المكتب السياسي في ١٣ كانون الثاني ١٩٤٧ ، جاء ما يلي : « ان لبنان ، ومعه سوريا ، يواجهان اليوم خطرا كبيرا ، يزداد تفاقمه ويشتد تهديده لكيانهما الحاضر ولاوضاعهما في المستقبل ، وهذا الخطر هو مشروع «الكتلة الشرقية» الذي تعمل له الاوساط الاستعمارية البريطانية لتثبيت سيطرتها في الشرق العربي ، والذي يرمي الى خنق الحركة الوطنية المتصاعدة في سائر الاقطار العربية الطامحة الى الجلاء العسكري عن أراضيها والى تحررها واستقلالها التام ، وعزلها عن القوى الديمقراطية في العالم . وتلجأ تلك الاوساط الانكليزية الى استخدام عملائها ، في عمان وانقرة ، للترويج لهذا المشروع وتهيئة قواعده ،كمقدمة لجر الاقطار العربية اليه بأساليب المناورة والضغط والاكراه . وقد اتضح ذلك بجلاء كلي بعد معاهدة « الصداقة » التي وقعت منذ ايام في انقرة بين حسين سقا وملك الاردن » .

ويؤكد البيان : « ان هذه المؤامرة تستهدف لبنان كما تستهدف سوريا ، مباشرة،وخطرها عليهما يفوق اليوم كل خطر آخر يهدد القطرين الشقيقين . فلبنان وسوريا اللذان جلت عنهما الجيوش الاجنبية فخرجا بذلك من نطاق الاحتلال العسكري البريطاني ، يتمتعان الان باستقلال وسيادة لا وجود لهما في سائر الاقطار العربية الرازحة حتى الان تحت السيطرة الاستعمارية البريطانية . ولبنان وسوريا اللذان يعيشان في ظل نظام جمهوري ... يعرقل مجرد وجودهما في هذا الوضع الممتاز ،

مشاريع السيطرة الانكليزية ، ويكون حافزاً للشعوب العربية في مختلف ديارها لمتابعة النضال بجرأة وعزيمة وأمل من اجل الجلاء والتحرر والاستقلال » .

« ... ان تنفيذ مشروع « الكتلة الشرقية » بالنسبة الى لبنان ، معناه نسف كيانه الراهن والقضاء على كل أثر للنظام الجمهوري ... فضلا عن ارجاع الاحتلال الى ربوعه وسيطرة الحراب الاستعمارية البريطانية والتركية على موآقعه الستراتيجية ، واخضاع جيشه لهيئة اركان الحرب التركية الخاضعة هي نفسها للقيادة العسكرية البريطانية» .

ثم يفضح البيان مساعي المستعمرين البريطانيين في داخل لبنان ، تمهيداً لانجاح مشاريعهم المجرمة ، فيشير الى : « ان مساعي التدخل البريطاني في شؤون لبنان الخاصة التي تفاقمت خصوصا في عهد الوزارة السابقة ، وجهوده المتنوعة لاثارة التفرقة بين اللبنانيين وايجاد حالة عدم استقرار وقلق واضطراب في البلاد ، وعرقلة تضامنه مع سوريا ، هدفها الرئيسي الضغط على لبنان الجمهوري المستقل وخلق شتى الصعوبات لارغامه مع سوريا على القبول بمختلف المشاريع الاستعمارية الانكليزية ... » .

وقد كان لهذا القلق الذي نبه اليه الحزب ما يبرره في بعض مظاهر السياسة اللبنانية الرسمية نفسها . فقد انفرد لبنان الرسمي ، دون سائر البلدان العربية ـ عدا العراق طبعا ـ في ارسال وفد لحضور تتويج الامير عبد الله ملكا على الاردن . كما لوحظ من جهة اخرى ، انه في الفترة التي نشطت فيها المساعي الاستعمارية ومساعي الملك عبد الله لتحقيق مشروعي « سوريا الكبرى » و « الكتلة الشرقية » قام رئيس الجمهورية اللبنانية بزيارة تركيا . ومهما قيل عن « الدوافع البريئة » لتلك « المجاملة » ولهذه الزيارة ، لم يكن بالامكان اغفال مغزاها السياسي في ذلك الظرف الذي تميز بالنشاط المحموم للاوساط الاستعمارية وعملائها في المنطقة . فقد كان يراد أن يؤدي هذا التصرف اللبناني الى اظهار « تعاطف » لبنان مع الملك الاردني ، بطل المشاريع الاستعمارية ، ومع حكومة انقره الرجعية .

اتساع نشاط الاستعمار الاميركي في المنطقة

وقد كان واضحا ان المشاريع الاستعمارية التي عملت لها بريطانيا كانت تحظى بتأييد الولايات المتحدة ومباركتها. فقد كتبت جريدة «الديلي هيرالد » الانكليزية في أواسط أيار ١٩٤٧ « عن الميل الذي تبديه الاوساط

السياسية الاميركية « لتسوية » مشاكل البلاد العربية خاصة ، والشرق الاوسط عامة » . وتوضح الجريدة :

« ان التسوية التي تراها الولايات المتحدة « عادلة » هي ضم القسم الاكبر من فلسطين الى مملكة شرق الاردن والاعتراف بملكية عبد الله على هذه البلاد ، واجراء استفتاء في سوريا لضمها الى مملكة شرق الاردن ، وتأليف حكومة يهودية في القسم الباقي من فلسطين وجعل منطقة القدس دولية ... »

واذا كان هذا التأييد من قبل الولايات المتحدة قد أملته عليها وحدة مصالحها الاستعمارية مع بريطانيا في خنق حركة التحرر العربية وتثبيت السيطرة على بلدان المنطقة ، وكذلك وحدة المصالح الاستراتيجية للدولتين الاستعماريتين لتطويق القسم الجنوبي من الاتحاد السوفياتي ، فقد جاء هذا التأييد ، من جهة أخرى ، بعد وقوع تطورات سياسية معينة في المنطقة لصالح الامبريالية الاميركية ، وفي مقدمتها بروز ميل تركيا الى جانب الولايات المتحدة وتعاظم النفوذ الاميركي ، السياسي والاقتصادي والعسكري ، في تركيا ، بعد اعلان مبدأ ترومان الشهير (أواسط اذار ١٩٤٧) الذي حددت فيه الامبريالية الاميركية برنامجها لبسط السيطرة على منطقة الشرقين الادنى والاوسط وعلى العالم . اي ان تأييد الولايات المتحدة للمشاريع البريطانية ما كان ليخفي المصالح الخاصة التي كانت تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها عن طريق هذه المشاريع بالذات، وبكلمة، ان التعاون ووحدة المصالح بين اللصوص الاستعماريين ما كان لينفي التناقضات الاخذة في التفاقم فيما بينهم . فمنذ أيار ١٩٤٦، كتبت « وول ستريت جورنال » تقول : « ان الشرق الاوسط أخذ اليوم يسترعي انتباه المشاريع الاميركية كما لم يسبق من قبل » . وكتبت جريدة « بالتيمور صن » في أوائل ١٩٤٧ : « يظهر بصورة جلية وواضحة أن سياسة الولايات المتحدة الاميركية ترتكز على اعتبار أن اليونان وتركيا وايران هي الباب الذي يؤدي الى الاستيلاء على منابع بترولية على جانب عظيم من الاهمية » . وصرح « موفيت » الرئيس السابق لشركة « ستاندرد أويل » في نفس الفترة في مجلس الشيوخ : « ان شركات الاستثمار البترولية في أميركا تسعى لابعاد انكلترا عن منابع البترول في المملكة العربية السعودية » . وقد أثار الموقف الاميركي في التدخل القوي والعنيف في بلدان الشرق الاوسط قلق الامبرياليين الانكليز الذين كانوا يعتبرون المنطقة منطقة نفوذ لهم . فقد نشرت جريدة « واشنطن ستار » في أيار ١٩٤٧ ، حديثا لمراسلها في استنبول جاء فيه : « ان بعض ممثلي الحكومة الانكليزية

في تركيا يعتبرون أن أميركا قد تجاوزت حدود اللياقة بتدخلها في منطقة النفوذ الانكليزية في الشرق الاوسط » .

صحيح ان الولايات المتحدة بدأت بتغلغلها الاقتصادي في الشرق الاوسط ، وجذبتها رائحة البترول في المنطقة منذ الثلاثينات . وقد عززت مواقعها حتى في سني الحرب العالمية الثانية ، سواء عن طريق الاستناد الى وجود قواتها في ايران وبلاد المغرب ، أم عن طريق اسهامها مع انكلترا في « مركز تموين الشرق الاوسط » حيث كانت لها الكفة الراجحة فيه ، هذا المركز الذي اضطلع بمهمة تنظيم تموين القوات الانكليزية والاميركية وسكان المنطقة بالمواد الاستهلاكية الضرورية ...

غير ان الحرب عدلت تعديلا جوهريا في ميزان القوى بين الدولتين الاستعماريتين لصالح الولايات المتحدة على الصعيد العالمي . ومما لا شك فيه ان الولايات المتحدة استفادت الى أقصى حد من الصعوبات المالية العظيمة التي كانت تتخبط فيها انكلترا ومن حاجتها الملحة لقروض جديدة، لكي تضغط عليها لتحصل منها على تنازلات في ميدان الامتيازات البترولية في الشرق الادنى . فبعد أن وضعت الحرب أوزارها توصلت الشركتان الاميركيتان الكبيرتان « ستاندرد أويل أوف نيو جرسي » و « سوكوني فاكوم » الى المشاركة في استغلال البترول الايراني . فقد تم عقد اتفاق ، في ٢ كانون أول ١٩٤٦ ، بين هاتين الشركتين وبين الشركة الانكليزية الايرانية ، ينص على أن المؤسسات الاميركية ستحصل في مدى عشرين عاما على حصة مهمة من البترول الايراني . وفي اذار ١٩٤٧ أنشئت شركة « ميدل أيست بايب لاين » لمد أنابيب نقل البترول من الخليج العربي الى البحر المتوسط . وكانت أسهم هذه الشركة مناصفة بين الشركة الانكليزية الايرانية من جهة ، وبين الشركتين الاميركيتين « ستاندرد أويل ووف نيو جرسي » و « سوكوني فاكوم » . وفي أثناء الحرب استطاعت شركة « البتروليوم ريزرف » ، وهي مؤسسة تابعة للحكومة الاميركية ، ان تبدأ في تنفيذ مشروع لمد أنابيب البترول عبر البلاد العربية . وبعد انتهاء الحرب استأنفت تنفيذ هذا المشروع « شركة خطوط الانابيب العربية » بعد ان نالت موافقة الحكومتين اللبنانية والسورية ، المبدئية ، منذ عام ١٩٤٦ .

ان المطامع الاستعمارية الاميركية في الشرق العربي باتت واضحة. حتى أن السناتور الاميركي تايلور صرح في ٤ نيسان ١٩٤٧ يقول : « ان مشروع ترومان لمساعدة تركيا واليونان لا يرمي الى اغاثة شعوب هذين البلدين بقدر ما يهدف الى ضمان البترول للشركات الاميركية في البلاد الواقعة في شرق اليونان وتركيا مباشرة ». غير ان خطورة التوسع الاميركي

تتضح بصورة أقوى وأشد ، حين ينكشف ان الامبريالية الاميركية في سعيها لنهب ثروات الشرق العربي كانت تفكر بمشاريع بعيدة المدى لاحتلال المنطقة عسكريا ، أو « اثبات وجودها » العسكري فيها . فقد كتبت مجلة « هربر مكازين » في عام ١٩٤٤ تقول : « من الجنون مد أنابيب للنفط في الشرق الادنى بدون قواعد عسكرية ، جوية وبرية ، لحمايتها . وبدون أخذ الاستعدادات الكاملة لمجابهة كل تحد بالقوة » .

وهذه الوقائع بالذات تفسر ، من حيث الاساس ، ليس فقط الموقف العدائي الذي وقفته الولايات المتحدة من قضية الجلاء عن سوريا ولبنان (مشروع ستاتينوس) ، ومن قضية مصر ومطالبتها بسحب الجيوش البريطانية ، بل تفسر أيضا الاسباب الحقيقية التي حددت خط السياسة الاميركية المقبل في المنطقة حتى يومنا هذا .

في هذا الوضع المحموم الذي أخذت تتكالب فيه قوى الامبريالية ، خاصة الانكليزية والاميركية ، لبسط السيطرة المطلقة على العالم العربي وخنق حركة التحرر الوطني العربية الناهضة في كل أرض عربية والمطالبة بالاستقلال والجلاء ، ولربط المنطقة بسلسلة التحالفات العسكرية العدوانية التي أخذ المستعمرون ينشئونها حول الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية ، مع بدء الحرب الباردة والمساعي لتهيئة الحرب الساخنة ، وفي ظروف خوف البورجوازية الحاكمة في لبنان وسوريا من نهوض الحركة الشعبية ، وميلها المتزايد للتفاهم مع الاستعمار ومع الرجعية العربية العميلة ، وخاصة في الاردن والعراق ، كان من الطبيعي أن تعمل هذه القوى مجتمعة لضرب الديموقراطية وتصفيتها نهائيا . وقد تجلى ذلك في لبنان بصورة صارخة في انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧ الشهيرة حيث استخدمت جميع وسائل التزوير والضغط للاتيان بمجلس مطواع. كما لجأت هذه القوى الى سياسة الارهاب والقمع ضد الحركة الشعبية ، وخاصة ضد قوتها المنظمة الرئيسية : الحزب الشيوعي . وقد استغلت الاوساط الرجعية والدوائر الاستعمارية وعملاؤها انفجار القضية الفلسطينية في أواخر ١٩٤٧ وأوائل ١٩٤٨ ، لتوجيه الضربة الى حزبنا الشيوعي . وبذلك دخل الحزب مرحلة جديدة في نضاله الوطني والطبقي ، مرحلة النضال السري .

فما هي حصيلة الفترة الماضية من نضال الحزب ؟ ■

الفصل الثاني:
الحزب في مرحلة العمل السري:
الانحراف اليساري والموقف من القضايا القومية

ان نضال الحزب ، في الفترة السابقة ، سواء على الصعيد السياسي أو الشعبي ، واسهامه الفعلي النشيط في معارك الاستقلال والجلاء وضد مشاريع الاستعمار وتآمره لاعادة نفوذه ، وفي سبيل المطالب المهنية والمعاشية للطبقة العاملة والجماهير الكادحة في المدينة والريف ، أبرز بوضوح وجهه الوطني والطبقي ، وأصبح قوة سياسية في حياة البلاد لا يمكن تجاهل رأيها ونشاطها . وعلى أساس هذه السياسة الوطنية الصحيحة ، وبفضل انتصارات الاتحاد السوفياتي في الحرب وفي سحق الفاشستية ، وبفضل خطة العمل القائمة على أساس تعاون وتحالف القوى المعادية للاستعمار ، استطاع الحزب توطيد مواقعه في الحركة الوطنية ، ومكنه هذا من لعب دوره في دعم نضال الشعوب العربية الشقيقة في العراق ومصر وغيرها من البلدان العربية من أجل الاستقلال وجلاء الجيوش الاجنبية عن أراضيها . وقد أدى ذلك كله الى نمو صفوفه واتساعها بألوف الشيوعيين الجدد . غير أن هذه القوة السياسية والشعبية التي كان يتمتع بها الحزب تضعضعت بصورة جدية مع بدء الهجوم الرجعي والاستعماري على الحزب والشيوعية في سنة ١٩٤٨ . كان من الطبيعي أن يخسر الحزب ، أمام هذا الهجوم الشرس ، والانتقال الى مرحلة العمل السري ، بعض قواه ، وأن تتخاذل بعض العناصر في صفوفه وتترك النضال . غير انه من غير الصحيح مطلقا ، في معرض تقييم تلك الفترة ،

ان تعزى هذه الظاهرة الى الظروف الموضوعية الخارجية فقط . فينبغي الاعتراف انه الى جانب الجوانب الايجابية في نشاطنا ، ارتكبت أخطاء ووقعت نواقص خطيرة ، لعبت هي الاخرى دورها ، في اللحظة الحرجة مع بدء الهجوم الهستيري على الحزب ، في تفكيك بعض المنظمات وفي خلق البلبلة والارتباك في بعضها الاخر .

لقد تأخر الحزب في دراسة هذه المرحلة وتقييمها . فقد جرت مثل هذه المحاولة بعد حوالي السنة من دخول الحزب في العمل السري ، أي على وجه الضبط في شهر أيلول ١٩٤٨ ، وذلك في ضوء قرار مكتب الانباء (الكومنفورم) ، الذي تشكل في أواخر عام ١٩٤٧ ، حول الوضع في الحزب الشيوعي اليوغوسلافي . وقد وضع الحزب يده على بعض الاخطاء والنواقص ، في انتقاده الذاتي ، الذي صدر عن القيادة المركزية بوثيقة خاصة تحت عنوان : « الحزبان الشيوعيان السوري واللبناني وقرار مكتب الانباء عن الحالة في الحزب الشيوعي اليوغوسلافي — المهمات السياسية والتنظيمية الموضوعة أمام الحزبين — والاخطاء والنواقص في عملهما ... » . فقد أشارت هذه الوثيقة الى أن القيادة المركزية لم تلاحظ في الوقت المناسب « ان أساليب العمل الماضية (الدعاية السياسية ، البيانات والاجتماعات الشعبية) التي أدت الى توسيع الحزب ونموه ، لم تعد وحدها كافية ... اذا هي لم تقترن بانعطاف حاسم نحو توسيع النشاط التنظيمي والتثقيفي ، مع استعظام شأن العمل السياسي من فوق ، أي مع الشخصيات وقادة الاحزاب الاخرى ، دون الاستفادة من كل هذا النشاط السياسي لتقوية أسس الحزب التنظيمية وقاعدته المنظمة وخصوصا بين العمال والفلاحين ... » . كما أشير ، في جملة الاخطاء والنواقص ، الى « عدم الاهتمام الكافي بالدفاع عن مطالب الجماهير الشعبية المباشرة ... وعدم وضع مطلب الفلاحين الرئيسي ، أي مطلب الارض ، بصورة واضحة وصريحة » .

أما بالنسبة لحياة الحزب الداخلية ، فقد أشارت الوثيقة الى انه « نشأ في الحزب ، وفي لجنته المركزية ، ميل واضح الى المغالاة في دور قادة الحزب ، واستصغار دور جمهور أعضاء الحزب من حيث انهم القوة الحاسمة للحزب . وقد انعكس هذا الاتجاه الخاطىء الخطر في قلة اهتمامنا بتطوير منظمات القاعدة وتقويتها ورفع مستواها السياسي والنظري ... » ، « ... واستعظام دور القادة كان من جملة نتائجه ، فقدان ممارسة الانتقاد والانتقاد الذاتي من حيث أنهما قانون لتطور الحزب » .

لكن هذه الوثيقة اتسمت بطابع عام ، رغم لمسهـــا لبعض جوانب الاخطاء والنواقص في عمل الحزب . لذلك لم تشر الى الاسباب العميقة التي ادت الى وقوع هذه الاخطاء والنواقص ، والتي تكمن بصورة اساسية في تركيب بنية منظمات الحزب ، من القاعدة الى القمة ، التي طغت فيها العناصر البورجوازية الصغيرة وعقليتها على العناصر العمالية ، والشغيلة عموما . فمثل هذا التركيب الهش ــ في ظروف فقدان او ضعف العمل السياسي والفكري لتحسين التكوين الشيوعي للمنظمات ــ جعل هـــذه المنظمات لا تقوى بصورة عامة ، على الصمود بوجه حملة الارهاب ، ولا أن تتحمل الصعوبات المتزايدة في ظروف العمل السري .

الانحراف اليســـاري وآثاره الخطـــيرة

وأحد الانعكاسات الرئيسية لطغيان العقلية البورجوازية الصغيرة تجلت حتى في الوثيقة نفسها ، حين تناولت تحليل الاخطاء السياسية للحزب في فترة النضال العلني . فهذه العقلية التي فوجئت بلجوء البورجوازية الحاكمة الى سياسة التضييق على الحزب ومطاردة نشاطه ، لم تستطع ان تدرك بصورة موضوعية وهادئة ،أن هذا النهج الذي تسلكه البورجوازية هو التطور الطبيعي لسعيها لتثبيت حكمها ووضع حد لنمو الحركة الشعبية باتجاه يتعارض مع اهدافها ، ولجعلها أكثر حرية في « الاخذ والعطاء » ، أو المساومة، مع الدول الاستعمارية والطبقات الحاكمة في البلدان العربية. لذلك دفعت هذه العقلية تحت تأثير الصدمة والانفعال ، سياسة الحزب الى التطرف اليساري ، « فحسمت» الامر بالتقرير الاعتباطي « ان الحكام ساروا في طريق الخيانة التامة » . فان مثـــل هذا الاطلاق والتعميـــم ، بالاضافة الى كونه لا ينطبق على الواقع ، ما كان ليساعد الحزب علـــى تقوية مواقعه ، ومنع عزله . بل بالعكس فان مثل هذا الاتجاه اليساري الطفولي ، أدى الى ابعاد كثير من الاصدقاء والمؤيدين والحلفاء عنا . وكان من مستلزمات هذا النهج اليساري ادانة الخط السياسي العام الســـابق للحزب ادانة لا تستند الى مبررات وأقعية وجدية . فالخط العام للحزب في المرحلة العلنية كان صحيحا بصورة عامة . فمع انتهاج الحزب سياسة تحالفات واسعة مع مختلف القوى الوطنية ، بما فيها فئات من البورجوازية المناضلة في سبيل الاستقلال والجلاء ، كان ينطلق من مواقع سياسيـــة مستقلة ، ينتقد منها مواقف التردد والاحجام التي كانت تتسم بها القوى البورجوازية على اختلافها . وكان اتساع نفوذ الحزب السياســـي بين الجماهير ، والاحترام الذي فرضه حتى على القوى البورجوازية ، وازدياد

عدد أعضائه بشكل هائل ، علامات على صحة هذا الخط السياسي العام.

غير أن أضرار هذا الانحراف « اليساري » لم تقف عند حد ادانة الخط العام الصحيح السابق ، بل كانت أساسا لخطة انعزالية في سائر ميادين عمل الحزب في الفترة اللاحقة .

ففي الميدان العمالي والنقابي تركز الجهد لا على صيانة قوى الحزب ونفوذه في هذا الميدان والاستناد عليها لخوض النضالات العلنية وقطع الطريق على الرجعية من النجاح في عزل الحزب ، بل تركز الجهد بصورة خاصة لمحاربة ما سمي « بالتيار الاقتصادي » في الحركة النقابية ، ورفع « الروح الكفاحية » بين العمال . صحيح ان بعض العناصر العمالية التي هالها وأفزعها الهجوم الرجعي على الحزب رفعت شعار « الاكتفاء بالنضال المطلبي» ، وصحيح ايضا ان ينتبه الحزب لمثل هذه الظاهرات ، ويحول دون تفشيها وسيادتها في الحركة العمالية ، ولكن ينبغي النظر الى كل ذلك بصورة حسية وملموسة . فالنظرة الدوغماتية ، والمقارنات الميكانيكية بين ظاهرات متشابهة من حيث المظهر ولكنها مختلفة جد الاختلاف من حيث الظروف الملموسة التي برزت فيها كل منها ، والعوامل المتباينة المؤثرة عليها ، لا يمكن أن تؤدي الى وضع خطة عملية صحيحة . فالتيار الاقتصادي الذي برز في لبنان في ١٩٤٨ لا يمكن تشبيهه بالتيار الاقتصادي الذي برز في روسيا في ١٩٠١ — ١٩٠٢ ، والذي حاربه لينين . فالتيار الاقتصادي في روسيا برز في فترة نهوض الثورة والحركة العمالية ، في فترة كانت الطبقة العاملة فيها تتقبل تدريجيا شعارات نضالية أعلى فأعلى ضد الاوتوقراطية القيصرية . ففي مثل هذه الظروف كان التيار الاقتصادي عائقا في طريق الثورة . في حين أن التيار الاقتصادي في لبنان ظهر في فترة جزر في الحركة العمالية والثورية . الامر الذي كان يقتضي من الحزب نفسه أن يطرح بصورة واسعة وقوية المطالب الاقتصادية المعاشية والمهنية للطبقة العاملة ليكون ذلك أولا ، وسيلة للحد من الهجوم الرجعي ومنعه من شمول ميادين جديدة ، وثانيا ، للحفاظ على أوسع ما يمكن من القوى العمالية في جبهة النضال ، وتدريبها خلال المعارك لتقبل الشعارات الاعلى، ثالثا ، قطع الطريق على تصفية مواقع الحزب في الحركة العمالية وعزله أكثر فأكثر . فبدلا من انتهاج خطة مرنة في الحركة العمالية ، تأخذ بعين الاعتبار ظروف الانحسار في الحركة العمالية والشعبية ، والمستوى الواقعي ، السياسي والتنظيمي ، للطبقة العاملة ، اعتمدت أساليب « ثورية » مزعومة « لرفع » الكفاحية وروح النضال ، ولسحق « التيار الاقتصادي » ! أولا ، جرى بصورة متسرعة واعتباطية في كثير

من الاماكن حل المنظمات الحزبية المهنية وربط أعضائها في منظمات الاحياء. وقد أدى هذا الاجراء الى تبعثر عـــدد كبير من الرفاق وعدم التحاقهـــم بمنظمات الاحياء . كما أدى ذلك الـــى ضرب شكل أساسي من أشكـــال التنظيم الحزبي على أساس المهنة والمؤسسة ، وضياع الرفاق العمال بين رفاق من أجواء مختلفة (طلاب ، أساتذة ...) ، مما أثر تأثيرا سلبيا على فعالية نضالهم ، وعلى تطورهم السياسي والفكري .

ثانيا ، جرى ابعاد و « تشحيل » عدد من الرفاق العاملين في الوسط العمالي والنقابي بحجة النضال ضد التيار الاقتصادي الانتهازي . فخطة « التصفية » و « التطهير » التي انتهجت ،كانت في الواقع ، هي عكس الخطة التي كان يتطلبها الوضع انذاك ، أي ضرورة الحفاظ على أكبر ما يمكن من القوى ، وعدم فسح المجال لضغط الرجعية وارهابها وهجومها الدعائي والفكري لسلبنا بعض قوانا في ميدان هام كالميدان العمالي .

ان مثل هذا النهج الانعزالي قد جر على الحركة العمالية والنقابيـــة أضرارا فادحة ظلت تعاني منها خلال سنوات طويلة لاحقة ، ولا تزال . وقد اتخذت العناصر الانتهازية والقيادات اليمينية في الحركة النقابية ، من كـــل ذلك ، حجة لتقوية أعمالها الانقسامية في الحركة النقابية وبسط هيمنتهـــا عليها . ان النتيجة العملية لمثل هذه السياسة العمالية الانعزالية التـــي اعتمدها الحزب كانت اخلاء الساحة ، وترك الحركة العمالية اما للتطور العفوي ، أو لقيادة العناصر الانتهازية والعدوة . ولم يغير من هذه النتيجة المؤسفة تأكيدنا المتكرر ـــ كما جاء في وثيقة الانتقاد الذاتي ـــ على ضرورة « تنوير » الطبقـــة العاملة عن دورهـــا الطليعي في النضال الوطنـــي الديموقراطي ، ما دمنا لم نستطع أن نجـــد الخطة العملية التي تجـــذب جماهير العمال الى النضال ، وتسهل عملية تنظيمهم سواء على أساس مهني نقابي ، أم عن طريق ضم العناصر الطليعية منهم الى صفوف الحزب.

أما بالنسبة للفلاحين ، فمما لا شك فيه أن القاء شعار الاصـــلاح الزراعي و « الارض للفلاحين » الذي ظل غائبا في فترة النضال العلني ، كان خطوة هامة في ميدان الدعاية الحزبية في الريف . ولكن ينبغي الاعتراف أن القاء هذا الشعار لم يقم ، في الواقع ، على أساس دراسة علمية ، شاملة للاوضاع الزراعيـــة والعلاقات الاجتماعيـــة في الريف ، ولا على دراسة الخصائص المحلية المميزة لكل منطقة من مناطق الريف . ولهـــذا السبب بالضبط ، لم يستطع الحزب ، ولا مناضلونا في الريف ، أن يدركوا ما هي طبيعة هذا الاصلاح الزراعي ، وما هي سماته وخصائصه ، ولا أن يستخلصوا بالتالي خطة عمل ملموسة في الميدان الفلاحي . فظل العمل

الحزبي في هذا الميدان أسير التوجيهات العامة ، وغير الملموسة في الميدان التطبيقي ، كالقول « فقد كان ولا يزال من الممكن القيام بعمل واسع جدا في هذا الميدان ، وكذلك في ميدان تكوين وتثقيف الكادر اللازم لمنظمات الحزب في الارياف » ، أو التأكيد على عبارات عامة ومبهمة غير قابلة للفهم لدى السواد الاعظم من الفلاحين ، كالقول « ان مسألة الاصلاح الزراعي ... هي مسألة وطنية ديموقراطية يهم تحقيقها الشعب بأسره » . فمن المعروف أن القاء أي شعار — حتى ولو كان هذا الشعار نتيجة دراسة علمية موضوعية — لا يمكن أن يؤدي وحده الى تحريك الجماهير ودفعها الى النضال بدون عمل تنظيمي وسياسي مبرمج ومثابر من قبل الحزب . وهذا ما لم يحدث . ويمكن القول اننا اكتفينا في تلك الفترة بنقل الافكار والتحليلات العامة الكلاسيكية التي أتت بها الماركسية اللينينية في القضية الزراعية ، دون أي جهد خاص لفهم أوضاع الريف في بلادنا نفسها بصورة ملموسة . ولهذا السبب ولدت « خطتنا » في القضية الزراعية مشلولة منذ البداية . وقد كان الانحراف اليساري في الخطة العامة ، هو ، في الواقع ، في أساس اختيار شعار « الارض للفلاحين » بوصفه الشعار الاقصى والاكثر يسارية وحسب .

ان فقدان خطة العمل الصحيحة والدقيقة الايجابية والمبادرة في الريف ، أدت الى ضعف صلتنا بجماهير الفلاحين ، والى تصفية كثير من مواقعنا تدريجيا في القرى ، حيث كان للحزب في الفترة السابقة نفوذ كبير بفضل تعاطف الفلاحين ، بالدرجة الاولى ، مع شعارات الحزب (السياسية) ونضالاته في سبيل الاستقلال والجلاء .

وقد ترك الانحراف اليساري في خط الحزب العام اثاره السلبية الثقيلة على ميدان العمل بين المثقفين كذلك . فجو التشكيك بقدرات المثقفين النضالية وطاقاتهم الثورية هو الذي ساد في تلك الفترة . ومن الغريب أن ذلك كله قد جرى باسم التمسك بالروح الثورية للطبقة العاملة والحرص عليها ، وباسم الامانة اللينينية . وليس ثمة حاجة للقول بأن مثل هذا الاتجاه الطفولي لا يجمعه جامع لا بالروح الثورية البروليتارية ، ولا باللينينية . انه ابتذال وتشويه للمفهوم الطبقي الذي تقول به الماركسية اللينينية . ولم ينج من التشكيك حتى المثقفون الشيوعيون أنفسهم ، فأخذوا ، بصورة عامة « بجريرة » ثقافتهم ، وانتماءاتهم البورجوازية الصغيرة . وهناك حادثة لها دلالتها ومغزاها البعيد . في أوائل العهد السري يذهب مندوب عن المركز الى مسؤول احدى المنظمات الرئيسية في الحزب ، حاملا معه قائمة بأسماء عدد من الرفاق المثقفين ، طالبا من المسؤول اهمالهم ،

وعدم اشراكهم في العمل الحزبي . فلما استفسر المسؤول عن أسباب ذلك ، قال له المندوب : لانهم مثقفون وبورجوازيون صغار ! ولكن مسؤول المنظمة أبدى استغرابه وأوضح أن هؤلاء الرفاق لا زالوا يعملون بنشاط : فهم يحضرون الاجتماعات الحزبية بانتظام ، ويقومون بالدعاية السياسية، ويجمعون التبرعات والمساعدات للحزب ... الخ . فكان الجواب بسيطا وقاطعا : ولو كان ..!! ومن البديهي انه في ظل مثل هذه المفاهيم ما كانت لتطرح قضية الاعمال الجماهيرية بين المثقفين ، ولا التفكير بأشكال تنظيمية تناسب الظروف السياسية آنذاك ، وآخذة بعين الاعتبار أوضاع المثقفين ومستواهم السياسي .

ففي هذا الميدان ، كما في ميادين العمل الجماهيري الاخرى ، أخذت تستخدم معايير مشددة الى أقصى حد في تقييم الاشخاص ، معايير « شيوعية صرفة » تتطلب منهم التحلي بصفات وامكانات لا يمكن ان يتحلى بها الا الشيوعيون المتكونون (الكادر) . وبذلك غابت في عملنا الطبيعة الحقيقية للعمل الجماهيري ، وساد الاتجاه لتقليص صفوف الحزب ، والابقاء فقط على من يبدي استعداده لعمل كل شيء ، وتقبل أي تضحية . صحيح انه ينبغي أن يتحلى عضو الحزب الشيوعي بهذه الصفات ، ولكن ينبغي أولا ، أن لا يجري المزج بين صفات العضو الشيوعي ، وبين الصديق والمحبذ والمؤازر . ثانيا ، حتى العضو لا يمكن التطلب منه ، وبالتالي الحكم عليه ، دون تهيئة الظروف لتكونه الفكري والسياسي ، ودون تقديم المساعدة اللازمة له في هذا السبيل . وهذا الاتجاه الانعزالي كان ينم عن عدم فهم لاهمية التربية الحزبيةوضرورتها لتحسين نوعية الشيوعيين . وقد جرى كل ذلك تحت شعارات رنانة : كضرورة النضال ضد مظاهر الانتهازية ، واعادة الثورية والكفاحية الى صفوف الحزب .

ان الانحراف الكلي والتام في خط الحزب السياسي والفكري الى مواقع اليسارية الطفولية ، جرى بصورة مفاجئة وقوية ، دون أن تسبقه مناقشة واسعة في منظمات الحزب . فقد تقرر هذا الانعطاف في داخل القيادة المركزية ، بل نكاد أن نقول بادارة ومبادرة فرد واحد ، أو بضعة أفراد فقط . وبسبب هذه الطريقة الغريبة ، في تقرير القضايا الاساسية ، سادت صفوف المنظمات أولا ، حالة من الفوضى والبلبلة الفكرية والسياسية ، وثانيا ، خنقت أية امكانية للمناقشة أو اعطاء الرأي في صحة أو عدم صحة الخط الجديد أو بعض جوانبه ، نظرا للادانة المسبقة لكل رأي يتعارض مع الخط الجديد ، واتهامه بالانتهازية وفقدان الثورية .

ان هذا الوضع الجديد الذي أدى عمليا الى خنق الانتقاد والانتقاد

الذاتي ، قد أخل بصورة خطيرة بالتوازن الضروري واللازم بين عنصري مبدأ المركزية الديموقراطية . فالانحراف في الميدان السياسي نحو اليسار، نجم عنه ، في ميدان التنظيم ، مركزية قوية وتقليص للديموقراطية . وهذا ما فسح المجال في الفترة اللاحقة لاجراء عمليات التصفية والتطهير التي تناولت عددا من قادة الحزب وكوادره . كما مهد لتفاقم ظاهرة عبادة الفرد في حزبنا .

انفجار القضية الفلسطينية وانتقال المؤامرة الاستعمارية الصهيونية الى مرحلة جديدة

في هذه الفترة الزمنية انفجرت القضية الفلسطينية بكل قوتها ، ودخلت مرحلة جديدة في تطورها : فانتقلت فلسطين رسميا من مرحلة الخضوع المباشر للانتداب الى مرحلة التقسيم وقيام اسرائيل على جزء من الارض الفلسطينية . فكيف جابه الحزب هذه القضية الخطيرة ؟ من المعروف انه كان للحزب موقف واضح من القضية الفلسطينية ، ومن مشاريع التقسيم واقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين . ففي البيان المشترك الذي أصدره الحزبان الشيوعيان اللبناني والسوري بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٤٥ ، بمناسبة ذكرى وعد بلفور ، يعلن الحزبان موقفهما من قضية اقامة الوطن القومي . فقد جاء في هذا البيان : « ... واليوم تحاول الصهيونية من جديد أن تبني دولتها في فلسطين الشقيقة . ولكن السوريين واللبنانيين والعرب في جميع أقطارهم متضامنون كل التضامن مع شعب فلسطين في مقاومة هذا المشروع الاستعماري البغيض ، ويعتبرون قضية فلسطين قضيتهم . فان قيام دولة صهيونية في فلسطين يجعل تحت تصرف الاستعمار الاجنبي في قلب البلاد العربية نقطة ارتكاز عسكرية وسياسية واقتصادية تمكنه من متابعة الاشراف والسيطرة على هذه البلاد واستغلال خيراتها وعرقلة تقدمها ورقيها وابقائها في مهاوي التأخر والجهل والضعف تحت نير السيطرة الاجنبية » . وانطلاقا من هذا الموقف نظم الحزب في نفس هذا اليوم مظاهرة شعبية في بيروت هاجمتها عصابة القوميين السوريين بالسلاح ، فسقط الرفيق ادوار الشرتوني شهيد النضال ضد الاستعمار والصهيونية وعملائهما عصابة القوميين السوريين الفاشيستية .

وفي بيان مشترك اخر (صادر في ١٥ تشرين الاول ١٩٤٥) حدد الحزبان رأيهما في الحل الذي يريانه مناسبا للقضية الفلسطينية، اكد فيه: « ان حل قضية فلسطين حلا صحيحا هو في الغاء الانتداب عن فلسطين

واعلان استقلالها التام ومنحها حريتها وسيادتها الوطنية ووقف الهجرة الصهيونية اليها مع السماح لليهود الذين يرغبون في ذلك بالرجوع الى أوطانهم المحررة في أوروبا ... واقامة حكم وطني ديموقراطي في فلسطين يؤمن الحرية والحقوق الديموقراطية العامة لجميع المواطنين ».

وقد ظل الحزب متمسكا بهذه المواقف . ففي بيان مشترك عن الحزبين صادر في ١٧ تشرين الاول ١٩٤٧ ، يؤكد الحزبان من جديد ، انهما يعتقدان اعتقادا جازما بأن قضية فلسطين هي قضية حرية وجلاء واستقلال ، وهما واثقان من انهما يعبران عن رأي جميع الوطنيين الديموقراطيين العرب في التأكيد بأن حل قضية فلسطين هو في الجلاء والاستقلال والغاء الانتداب ورفض مشروع التقسيم رفضا باتا ، كما يعتقدان بأن من الممكن ان يعيش العرب واليهود في فلسطين في ظل دولة ديموقراطية مستقلة وواحدة » .

لقد كان الحزب ينطلق ـ في تحديد موقفه من القضية الفلسطينية ـ من ادراكه بأن السياسة البريطانية ، ومعها السياسة الاميركية ، هي المسؤولة عن تفاقم الخطر الصهيوني في فلسطين . فخلال سنوات الانتداب والاحتلال العسكري البريطاني ، اتبعت انكلترا سياسة اضطهاد وتنكيل وتقتيل تجاه السكان العرب ، في حين غذت الهجرة الصهيونية وحمتها ، وأعطت الصهيونيين احسن الاراضي وكتلتهم في خير المناطق . اي ان بريطانيا بدأت في وضع مشروع التقسيم وفي تنفيذه ، حتى قبل اقرار ذلك رسميا في الامم المتحدة .

وقد انكشف التآمر البريطاني الاميركي على فلسطين بصورة فاضحة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة في صيف ١٩٤٧ ، لدرس القضية الفلسطينية . فقد حاولت الدولتان الاستعماريتان بكل طاقتهما منع مناقشة اساس القضية الفلسطينية : أي الغاء الانتداب واقرار استقلال فلسطين . فانكلترا ما كانت لترغب في التخلي عن فلسطين لاهمية الموقع الستراتيجي الذي تحتله ، ولكونها مركز مرور وتكرير للبترول . اما الولايات المتحدة فلم تكن اقل رغبة من حليفتها الاستعمارية في بسط نفوذها على فلسطين شيئا فشيئا ، تمشيا مع سياسة التوسع النشيطة التي اخذت تتبعها في اعقاب الحرب العالمية الثانية .

الا ان المندوب السوفياتي ، غروميكو ، تصدى لهذه المناورة الانكلو اميركية فأعلن تأييد بلاده لمطلب الغاء الانتداب واستقلال فلسطين . وعاد فأكد من جديد موقفه ، في نفس الدورة ، عند بحث

صلاحية اللجنة الخاصة التي شكلتها الجمعية العامة لدرس القضية الفلسطينية والاعمال التي يجب ان تقوم بها . فقد كان هناك مشروع اقتراح يرمي بلباقة الى تحاشي التحدث عن الاتجاه السياسي لاعمال هذه اللجنة ولا سيما قضية استقلال فلسطين . ولكن الوفد السوفياتي اقترح تعديلا يقضي بأن على اللجنة ان تهيىء وتعرض على الامم المتحدة في دورتها العادية المقبلة مقترحات لتسوية القضية الفلسطينية ، ومن ضمنها اقتراح بانشاء دولة فلسطينية مستقلة . وكان هذا الاقتراح السوفياتي الذي يتفق ومصلحة الشعوب العربية ، قد جاء مقابل الصيغة الاميركية القائلة « باستقلال سكان فلسطين » . الا أن الاوضاع في فلسطين قد تأزمت بصورة خطيرة في الفترة الفاصلة بين الدورة الاستثنائية والدورة العادية في خريف ١٩٤٧ ، نتيجة الدسائس الاستعمارية الانكليزية والاميركية وازدياد أعمال العنف من قبل المنظمات الارهابية الصهيونية ، خوفا من اعلان استقلال فلسطين . وازاء هذا الوضع اضطر الاتحاد السوفياتي ان يتخذ موقفا يفسد ، من حيث الاساس ، المؤامرة الاستعمارية الصهيونية على استقلال فلسطين . فأعلن المندوب السوفياتي تسارابكين امام لجنة فلسطين بالامم المتحدة في جلسة ١٤ تشرين اول ١٩٤٧ ، أن « الحوادث التي وقعت في فلسطين حتى الآن كانت نتيجة فشل نظام الانتداب » . ثم وافق على توصيات اللجنة القاضية بانهاء الانتداب بأقرب وقت ، وتقرير استقلال فلسطين . ثم قال : « ان لمشروع الاقلية بطبيعة الحال مزاياه ، لانه يقوم على فكرة اقامة دولة واحدة في فلسطين . على انه من الواضح انه لا يمكن تنفيذ مقترحات الاقلية في الظروف الحاضرة التي وصلت فيها العلاقات السيئة بين العرب واليهود الى درجة من التوتر يستحيل معها التوفيق بينهم . لذلك فلا بد لنا من ان نلجأ الى مشروع الاغلبية الذي يقضي بتقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين ، اذ ان هذا المشروع يعد في الظروف الحاضرة خير مشروع يمكن ان يوضع موضع التنفيذ » . ثم عرض المندوب السوفياتي اقتراحه الخاص بالوحدة الاقتصادية في فلسطين ، مشيرا الى أن هذه الوحدة ، برأي الوفد السوفياتي ، تتفق مع مصالح الحياة الاقتصادية في فلسطين ، وستكون وسيلة لتمهيد السبيل لتوثيق العلاقات السياسية .

أما بريطانيا فقد تظاهرت « بالحياد » ـ أثناء بحث القضية الفلسطينية في الامم المتحدة وتأزم الوضع في فلسطين ـ بأمل ان يساعدها هذا الموقف على انساء العرب جرائم الاستعمار البريطاني في

فلسطين وصرف أنظارهم عن مسؤولياته في ايصال فلسطين الى محنتها . وحاول الرجعيون و « أصدقاء » بريطانيا وعملاؤها المكشوفون والمتسترون ان يتذرعوا بما ادعته بريطانيا من « الحياد » الكاذب للتغرير بالشعوب العربية ، وتبرير السير في ركاب الاستعمار ، وتنفيذ مشاريعه وأهدافه ، وخيانة البلاد وبيع استقلالها وحريتها وسيادتها للاستعمار البريطاني وشريكه الاكبر : الاستعمار الاميركي ، بحجة العمل « لانقاذ » فلسطين .

لقد أراد الاستعمار البريطاني أن يشتري « بحياده » المزيف في قضية فلسطين معاهدات ومحالفات جديدة مع الدول العربية ، توطد أقدامه في الشرق العربي ، وتمكن قبضته على ثرواتنا ومرافقنا ، وتوجيه سياسة بلادنا الداخلية والخارجية . ووافقت الفئات الحاكمة في الاقطار العربية ، وعلى رأسها نوري السعيد والملك عبد الله وفاروق ، بهذا الشكل او ذاك ، على الانجرار في هذه الطريق .

ولكن هذه المؤامرة لفرض اتفاقات ومعاهدات مشبوهة على الدول العربية لم تنجح امام يقظة الشعوب العربية ومقاومتها ، والتي تجلت بصورة خاصة بالانتفاضة المجيدة للشعب العراقي الشقيق في كانون الثاني ١٩٤٨ ، ضد معاهدة بورتسموث الاستعمارية . وأزاء هذا الوضع ، دخلت الولايات المتحدة بنشاط اكبر في التآمر الاستعماري على بلدان المنطقة لتنفيذ أهدافها الاستعمارية الخاصة ، ولانقاذ مصالح ومرتكزات السيطرة الاستعمارية بصورة عامة . فقدمت اقترأحها المعروف بوضع فلسطين تحت الوصاية ، وعرض قضيتها من جديد على الامم المتحدة .

وبالرغم من أن الرئيس الاميركي آنذاك ترومان والمسؤولين الاميركيين الاخرين قد أعلنوا أن مشروع الوصاية الذي يقترحونه لا يعني عدول أميركا عن تقسيم فلسطين ، وبالرغم من ان الوطنيين العرب المخلصين والواعين لم يؤخذوا بالخدعة الاميركية المفضوحة ، فان الاوساط الحاكمة في العواصم العربية اعتبرت موقف أميركا « الجديد » رجوعا الى طريق « الصواب والحق والعدل ... » .

وقد فضح الحزب اللعبة الاميركية وبين مراميها الخطرة . فقد كتب الرفيق فرج الله الحلو في أوائل ١٩٤٨ يقول : « ان وضع فلسطين تحت الوصاية معناه منع الجلاء عن فلسطين ، وفرض السيطرة الاميركية البريطانية عليها ، وجعلها مركزا عسكريا أميركيا بريطانيا موجها ضد الشعوب العربية وضد الاتحاد السوفياتي . وهذا معناه ، بعبارة اخرى،

تمهيد السبيل لدخول قوات الاحتلال العسكرية الاميركية الى الشرق العربي الى جانب القوات البريطانية ، بدلا من جلاء جميع الجيوش الاجنبية عن أراضي أوطاننا . فالبلاد العربية الرازحة الان تحت احتلال دولة استعمارية واحدة ، سترزح تحت احتلال دولتين استعماريتين ... » .

ويضيف الرفيق فرج الله الحلو فيقول : « أما التقسيم فيصبح أسهل تنفيذ حين توضع فلسطين تحت الوصاية ، أي تحت الاشراف الاميركي البريطاني ، اذ يجري عندئذ هذا التقسيم كما يريده الانكليز والاميركيون ، أي مع بقائهم وبقاء جيوشهم وسلطتهم وسوف تفتح أبواب الهجرة الصهيونية واسعة في فترة الوصاية » .

وقد أظهرت الحرب الفلسطينية في عام ١٩٤٨ أن المستعمرين الانكلو أميركيين والصهيونيين وحكام بعض البلدان العربية ، انما كانوا ينفذون مخططا للتقسيم خاصا بهم . وقد جاءت نتيجة الحرب لتضم جزءا اضافيا من الارض العربية الى الدولة الصهيونية ، الى جانب الجزء الذي تحدد للدولة الصهيونية وفق قرار التقسيم . ورغم ذلك فقد اعتبر بعض الحكام العرب الرجعيين ان دخولهم الى الارض الفلسطينية ، حتى مع فشلهم في الحفاظ على كامل الجزء المخصص للعرب حسب قرار التقسيم ، اعتبروا ذلك نصرا كبيرا للعرب !

حول موقف الحزب من القضية الفلسطينية

في هذا الاطار السياسي العام ، وتحت ضغط تطورات الاحداث المعقدة ، جابه الحزب قضية فلسطين . فنظر اليها من زاوية المساعي الاستعمارية المحمومة لابقاء فلسطين في حالة التبعية، واستغلال القضية الفلسطينية لتثبيت مواقع الاستعمار في الشرق العربي وربطه بالمشاريع العدوانية ، وخصوصا من زاوية المساعي لنسف استقلال لبنان وسوريا واعادة النير الاجنبي الى عنقهما ، وكانا حتى ذلك الحين البلدين العربيين الوحيدين اللذين تمكنا من تحقيق الاستقلال السياسي وجلاء الجيوش الاجنبية عن أراضيهما . وأدى بروز تواطؤ بعض الحكام العرب ومسايرة البعض الاخر للدول الاستعمارية ، والاستعداد للعمل لتنفيذ مشاريعها ، الى انعكاسات قوية في سياسة الحزب ونشاطه مضادة للمشاريع الاستعمارية بوصفها الخطر الاكبر والداهم . ومن البديهي ان هذا الاتجاه العام لسياسة الحزب كان صحيحا وضروريا . ويمكن القول ، دون ادعاء او تفاخر ، ان حزبنا ، والاحزاب الشيوعية العربية

الشقيقة ، كانت القوى السياسية المنظمة الوحيدة الثابتة الى النهاية التي ادركت خطورة الهجوم الاستعماري وأبعاده ، وفضحته ، وعملت على تعبئة القوى الوطنية والشعبية لرده واحباطه . ولكن هذا الجانب ما كان ينبغي له ان يحجب الوجه الاخر للقضية الفلسطينية ، الوجه القومي .

وفي الحقيقة ، لقد نظر الحزب الى القضية الفلسطينية والى التآمر الاستعماري الصهيوني عليها نظرة ضيقة . ولم يفطن الحزب الى ان فلسطين وان كانت في المرحلة الاولى هدفا بذاته في خطط الاستعمار والصهيونية ، فالمراد من وراء تحقيق هذا الهدف بالدرجة الاولى ، اتخاذ قضية فلسطين منطلقا للجم وضرب حركة التحرر الوطني العربية التي انطلقت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية ، وأخذت تهدد مواقع السيطرة الاستعمارية في بقعة يختزن جوفها اكثر من نصف احتياطي البترول المكتشف في العالم ، وتشكل موقعا ستراتيجيا هاما لوصل الغرب الاستعماري بآسيا الجنوبية الشرقية والشرق الاقصى ، وتحد الاتحاد السوفياتي من الجنوب . أي أن الحزب لم يستطع ان يقدر ، كما ينبغي ، الابعاد الحقيقية السياسية والقومية ، التي يمكن ان يؤدي اليها ، على المدى البعيد ، نجاح المؤامرة على فلسطين ، بانشاء كيان مصطنع على أرضها .

النظرة الدوغماتية للقضايا القومية

وينبغي الاعتراف بصراحة ان مرد ذلك وأساسه هو استصغار وأهمال القضايا القومية ، وعدم فهمها بشكل موضوعي ، لمرحلة طويلة ، وعدم رؤية طبيعتها الثورية . وكان ذلك ناتجا من النظرة الخاطئة ، النظرة من الخارج ، الى القضايا القومية ، واعتبارها قضية البورجوازية وحدها ، كأنما العمال والفلاحون والجماهير الشعبية لا تتحسس بالمشاعر القومية ، ولا تحركها القضايا القومية . حتى في بعض محاولاتنا الاولية والسطحية لفهم وتفسير ظاهرة القومية العربية ، وقعنا في الدوغماتية وأسرى الصيغ الجاهزة . فعقدنا مقارنات غير صحيحة ، وغير علمية ، بين نشوء وتطور القوميات في اوروبا ، وبين نشوء وتطور القومية العربية . في حين انه حتى الدراسة الاولية تظهر الفروق الجوهرية بين تطور القومية الاوروبية والقومية العربية . فاذا كانت القومية الاوروبية نشأت وتطورت كتعبير عن مطامح البورجوازية الصاعدة واكتسبت بذلك طابعا تقدميا ، أخذ هذا الطابع التقدمي

يتضاءل ويتحول الى عكسه مع تحول الرأسمالية من مرحلة المزاحمة الحرة الى مرحلة الاحتكار والامبريالية ، وأصبحت القومية السلاح الايديولوجي لقهر واضطهاد الشعوب الاخرى ولتبرير الفتوحات الاستعمارية والالحاق . بينما نشأت الافكار القومية في العالم العربي في ظروف خضوع الشعوب العربية للنير الاجنبي واضطهاده ، وبذلك اكتسبت ، منذ نشأتها ، طابعا تقدميا ، وأصبحت الرأية التي يناضل في ظلها الوطنيون العرب في سبيل حرية أوطانهم واستقلالها . ومن الطبيعي أنه لا يمكن اخفاء او انكار الجوانب السلبية في المفاهيم القومية في الفترة الاولى (في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي)، الناتجة من سيطرة العناصر الاقطاعية وشبه الاقطاعية والبورجوازية على الحركة القومية والفكرية ، وتأثرها بالمفاهيم القومية الاوروبية التي اخذت تبرز صفاتها الرجعية . ولكن الاتجاه العام لتطور الحركة القومية في العالم العربي كان يسير صعدا ، مبعدا في طريقه بأستمرار ، العناصر والقوى الرجعية اليمينية عن مراكز القيادة . ولكننا في ممارستنا العملية لم نعر انتباهنا الى ذلك . فعندما جوبهنا بقضية اساسية ذات طابع قومي ، كالقضية الفلسطينية ، تجسدت القضية أمامنا من خلال وجوه نوري السعيد والملك عبد الله وفاروق وغيرهم من العملاء ، ولم نر التيار الشعبي العميق الذي كانت تحركه الدوافع القومية بقوة ، والذي أدى في آخر المطاف الى تكنيس هؤلاء العملاء والى تصفيتهم بهذا الشكل او ذاك . ولا يمكننا من جهة اخرى ، ان لا نذكر بعض المظاهر الشوفينية التي كانت تسود في أفكار ومفاهيم بعض التنظيمات القومية، والاتجاهات المعادية للشيوعية التي كانت تبديها ، مما أسهم في تفاقم مواقفنا الانفعالية في القضية القومية .

الموقف المبدئي للاتحاد السوفياتي من القضية الفلسطينية

ومما لا شك فيه انه لو أتيح لنا آن نحلل القضية القومية في ضوء المعطيات العلمية التي لمسناها اليوم ، لما اتخذنا الموقف الخاطىء المعروف في القضية الفلسطينية . قد يقال : ولكن الموقف الاخر يتعارض مع موقف الاتحاد السوفياتي ! آن وضع القضية بهذه الصورة غير صحيح مطلقا ، وهو ينم عن عدم فهم عميق للموقف السوفياتي من القضية الفلسطينية . فالموقف السوفياتي المبدئي من القضية هو الوصول الى استقلال فلسطين ضمن دولة موحدة . ولكن ملابسات القضية وتفاقم

الوضع وتآمر المستعمرين المتواصل كان يهدد بنسف تحقيق هذا الهدف من الاساس ، فاضطر لاتخاذ موقف عملي يفوت على المستعمرين مؤامراتهم ويضمن الاستقرار والسلام في المنطقة ، مشيرا في الوقت نفسه الى ضرورة العمل من أجل الدولة الموحدة . أما النكسات التي تتالت على الشعب الفلسطيني بعد ذلك ، وكذلك على الشعوب العربية ، فسببها استمرار التدخل الاستعماري وضلوع الرجعية العربية في تنفيذ المخطط الاستعماري . وفي مثل هذا الوضع لم يكن من المفروض علينا ، نحن الشيوعيين اللبنانيين ، أن نتخذ اي موقف تفرضه الضرورات العملية ، لا من الناحية التكتيكية ، ولا من الناحية المبدئية ، حيث ان ارضنا كانت موضع اغتصاب . فالموقف الوحيد الصحيح الذي كان ينبغي ان نتمسك به هو الموقف المبدئي الذي سبق وأن أعلناه برفض التقسيم والنضال في سبيل الدولة الموحدة ، من جهة ، والتصدي للاتجاهات الغريبة عن المشاعر والمصالح الحقيقية للشعوب العربية لتحوير جوهر القضية وتحويلها من نضال ضد الاستعمار الى صراع عنصري بين العرب واليهود .

هناك من يحاول تبسيط الامور ، ويسعى لتصوير الامور كما لو أن خطأ الحزب يكمن في عدم تبنيه لمواقف التنظيمات والاحزاب البورجوازية في القضية الفلسطينية .

وفي الحقيقة أن وضع القضية بهذا الشكل يغفل أمراً أساسيا هو ان تحديد الموقف من اية قضية قومية انما يجري دائما من مواقع طبقية . والانتقاد الذاتي الذي نقوم به تجاه موقفنا من هذه القضية يتركز لا على عدم توافق موقفنا مع مواقف الاحزاب البورجوازية ، بقدر ما يتركز على عدم صياغتنا لموقف خاص للحزب الشيوعي ، لحزب الطبقة العاملة ، في ضوء الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية تجاه القضايا القومية ، وبالدرجة الاولى تجاه القضية الفلسطينية .

ان سبب البلبلة التي تظهر في مواقف بعض الرفاق ناجم ، من جهة ، من انعدام هذا الموقف الخاص لحزبنا واتخاذ موقف سلبي تجاهها ، وناجم ، من جهة اخرى ، من أهمالنا معالجة هذه القضية في أبحاثنا وكتاباتنا ، في الوقت الذي كانت فيه القوى السياسية الاخرى البورجوازية ، وخاصة قوى البورجوازية الصغيرة ، تركز على هذه القضية التي كانت تشكل بالنسبة اليها البلاتفورم الاساسي ، بل والوحيد ، في عملها السياسي ، مما أدى الى ترسيخ بعض مفاهيم هذه القوى غير البروليتارية في عقول عدد من رفاقنا .

وقد استغلت القوى الرجعية العميلة موقفنا الخاطىء من القضية الفلسطينية لتشديد ارهابها وقمعها ضدنا ، ولتشويه تاريخنا النضالي وتسويد صفحتنا الوطنية لعزلنا عن الجماهير . ولا حاجة للقول بأن موقف هذه القوى لم يكن بدوافع قومية او بدوافع الحرص على القضية الفلسطينية التي خانتها ، بل بدافع تحطيمنا واخراجنا من الساحة بوصفنا احدى اصلب القوى الوطنية المعادية للاستعمار ، ليخلو لها الجو ، ورأء حملة الدعاية الصاخبة ضد الشيوعية والاتحاد السوفياتي ، لتنفيذ المخطط الستراتيجي العام لاسيادها المستعمرين سواء من جهة تخليد العبودية الاستعمارية على بلداننا ، أم لربط المنطقة بسلسلة المحالفات الحربية المعادية للاتحاد السوفياتي ، ولتشديد حملة الدعاية المعادية للسوفيات التي تتطلبها الحرب الباردة التي كانت تتصاعد في تلك الفترة .

غير اننا لم نبد ـ امام هذه الصليبية الاستعمارية الرجعية ضد الشيوعية ـ روح المبادرة الكافية ، ولم نستطع ان نرى ان سياسة الرجعيات العربية وخياناتها ، حتى في القضية الفلسطينية بالذات ، اخذت تثير ضدها نقمة متزايدة ، وان فئات شعبية واسعة اتجهت نحو التفتيش عن طرق للتخلص من هذه الرجعيات . ولم يكن من المستغرب ان يستغل حسني الزعيم عواطف الجماهير المستاءة وأن يقوم بانقلابه في سوريا في اذار ١٩٤٩ تحت شعار غسل العار في فلسطين وتخليص البلاد من العناصر التي كانت مسؤولة عن كارثة فلسطين . كما كانت حملة الاغتيالات التي تفاقمت في تلك الفترة ، وذهب ضحيتها احداها الملك عبد الله ، احد اشكال التعبير عن النقمة الشعبية على القوى الرجعية . وقد بات معروفا اليوم أن كارثة فلسطين في ١٩٤٨ وخيانة فاروق والرجعية المصرية كانت احد الدوافع القوية لثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ في مصر التي كنست الملكية والاستعمار من ارض الكنانة ...

ان عدم رؤيتنا تطور ونمو هذه النقمة الشعبية منعنا من القيام بواجبنا في تعبئة هذه القوى الوطنية والتعاون معها . فقد غاب في هذه الفترة من سياستنا شعار الجبهة الوطنية غيابا تاما ، ولم نعمل بسبب اتجاهنا اليساري وهجومنا الاتهامي على جميع القوى دون تمييز ، لايجاد الاشكال السياسية الملائمة للعمل المشترك مع القوى الوطنية للاسهام في توجيه الضربة للقوى المفرقة في رجعيتها والمتآمرة . وكان من نتائج هذه العزلة والبقاء على الهامش ، اننا لم نستطع ان نؤثر في

سير الاحداث التي وقعت فيما بعد تأثيرا فعالا . ولا بد من القول ان مثل هذا الاتجاه الانعزالي كان غريبا حتى عن الاتجاه العام الذي كانت تقول به الحركة الشيوعية آنذاك عبر مكتب الانباء للاحزاب الشيوعية ، والداعي الى « أن على الشيوعيين أن يدعموا جميع العناصر الوطنية حقا التي لا تقبل بأن يمس وطنها ، وتريد ان تناضل لاجل صون سيادة بلادها الوطنية ، وضد استعباد الرأسمال الاجنبي لوطنها ... » . ورغم حراجة تلك الظروف وتهويش الدوائر الاستعمارية والرجعية ضد الشيوعية ، كان بامكان حزبنا لو سلك خطا سياسيا مرنا وصحيحا ، أن يلف حوله جميع القوى المناضلة في سبيل استقلال بلادها وسيادتها الوطنية وحريتها ، ضد محاولات وخطط الاستعمار لاستعبادها سياسيا واقتصاديا ، وان يقف في مقدمة القوى المستعدة للدفاع عن قضية الشرف الوطني والاستقلال الوطني ، خاصة وانه في تلك الفترة ، اي الفترة التي أعقبت المؤامرة الاستعمارية الصهيونية على فلسطين وضلوع الرجعية العربية فيها ، شدد المستعمرون ، وخصوصا الاميركيون ، هجومهم السياسي والاقتصادي في المنطقة وفي لبنان .

احتدام التناقضات الاستعمارية في المنطقة

والسمة التي ميزت هذا الهجوم الاستعماري ـ الى جانب الاتفاق العام بين الامبريالية الانكليزية والاميركية لسحق حركة التحرر العربية وتحويل المنطقة الى موقع استراتيجي ضد الاتحاد السوفياتي ـ هي احتدام التناقضات الانكلو اميركية حول الحصول على الموقع الاقوى في المنطقة . وقد انعكست هذه التناقضات بين الدولتين الاستعماريتين في العلاقات بين الفئات الحاكمة والجماعات الموالية لهذه الدولة الاستعمارية أو تلك . فقد احتدم الصراع بين الاحتكارات الانكليزية والاميركية حول البترول والمواد الاولية الاخرى في العراق ومصر وسوريا ولبنان ، ولم تتورع اي من الدولتين عن اللجوء الى أشنع وأسفل الوسائل لتحقيق أهدافها . ففي عام ١٩٤٨ حين أظهر الامام يحيى ملك اليمن رغبته في تلبية المطالب الاميركية قتله عملاء الانكليز من الاخوان المسلمين ، فرد عليهم الاميركيون بان اطاحوا بعملاء الانكليز على أيدي مناصري الامام المقتول .

وقد وعدت الولايات المتحدة حكومة فاروق في مصر بالمساندة ان هي وقفت بوجه بريطانيا ، وذلك لقاء حصول الاحتكارات الاميركية على مواقع اقتصادية واستراتيجية . وكانت سوريا آنذاك موضع صراع

عنيف بين المستعمرين الانكلو أميركيين . فقد آستغل المستعمرون الاميركيون الانقلاب العسكري الذي قام به حسني الزعيم في آذار ١٩٤٩ ، لتسهيل تحقيق بعض أغراضهم . فدفعوا حسني الزعيم الى توقيع آتفاقية مد خط أنابيب لنقل البترول السعودي عبر الاراضي السورية (التابلاين) ، هذه الاتفاقية التي لم يستطع البرلمان السوري تصديقها من قبل . وأزاء هذا الانتصار الاميركي نشط عملاء الانكليز في المنطقة ، وعلى رأسهم نوري السعيد والملك عبد الله ، نشاطا محموما، فأخذوا يعملون بقوة على تحقيق مشروع «سوريا الكبرى» ، ولكن بصيغة جديدة هي « أتحاد الهلال الخصيب » الذي خطط له بأن يضم كلا من العراق وسوريا وشرق الاردن والقسم العربي من فلسطين . غير ان عملاء الانكليز اصطدموا فورا بالمقاومة الاميركية . وكان البرنامج الاميركي يقضي بانشاء كتلة مناوئة للهاشميين يقودها البلاطان الملكيان في مصر والسعودية . ولم يكن سرا على أحد ، في ذلك الوقت ، ان وزارة الخارجية الاميركية كانت تحاول أن تجعل من هذه الكتلة السلاح الاول للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط ، مستفيدة من التنافس والاحتكاكات بين الهاشميين والبلاطين المصري والسعودي . وقد «نصح» السفير الاميركي في السعودية ، المستر شيلدز ، الملك عبد العزيز آل سعود بعقد اتفاق تحالف عسكري وسياسي سري مع مصر وسوريا ، لقاء وعد السفير الاميركي لحكام السعودية بدعم مطالبهم في الاراضي الواقعة بين معان والعقبة الداخلة في نطاق مملكة شرق الاردن .

ولكن هذا النشاط والصراع الاستعماري على النطاق العربي العام لم يمنع الانكليز من تدبير مؤامرات « جزئية » بعد العزلة التي أصيب بها عملاء الانكليز في الاردن وتعاظم مقاومة مصر والسعودية لهم ومطالبتهما بطردهم من الجامعة بحجة آستيلائهم على القسم العربي من فلسطين . فبايعاز من الاستخبارات الانكليزية وبدعمها قام سامي الحناوي بانقلاب جديد في سوريا في ١٤ آب ١٩٤٩ ، وبادر الى الغاء الاتفاق المعقود مع « التابلاين » ، وأعلن تأييده لاتحاد سوريا مع العراق . وكان من شأن هذا المشروع ان يضع الشواطيء السورية المحاذية للمتوسط في ايدي الهاشميين ، أي ، في النهاية ، بأيدي الاحتكارات البترولية الانكليزية . فاتحاد سوريا والعراق كان من شأنه ان يخلق دولة كبيرة خاضعة للانكليز تمتد من المتوسط الى الخليج العربي وتعد حوالي تسعة ملايين نسمة ، الامر الذي كان يغير ميزان القوى لصالح الانكليز والبيت الهاشمي . وقد أفسد هذا المشروع

الانكليزي الانقلاب الاول الذي قام به الشيشكلي وسلو في ١٩ كانون الاول ١٩٤٩ بوحي اميركي ، هذا الانقلاب الذي أعلن انه مستعد لتنفيذ اتفاقية التابلاين التي الغاها الحناوي .

تغلغل الاستعمار الاميركي في لبنان والنضال الشعبي ضده

أما في لبنان ، فكان التغلغل الاميركي واسعا وسريعا . فبالاضافة الى امتياز التابلاين وانشاء مصفاة الزهراني ، الذي نالته الاحتكارات الاميركية ، فتحت البلاد امام تدفق البضائع الاميركية ، وشركات الطيران والبنوك الاميركية ... وأبرمت اتفاقية النقطة الرابعة . ومن المعروف ان الولايات المتحدة كانت قد باشرت منذ ١٩٤٦ ، بمحادثات مع الحكومة اللبنانية لعقد اتفاق واسع سياسي واقتصادي وعسكري . وقد استمرت هذه المفاوضات الى أوائل ١٩٥٠ ، حتى تم أخيرا وضع مشروع معاهدة أميركية لبنانية ، سميت بمعاهدة « صداقة وتجارة وملاحة » . ولكن ما تسرب عن طبيعة هذه المعاهدة كان يشير الى خطورة الهاوية التي يراد جر لبنان اليها . فقد رشح الى الاوساط السياسية والى الصحافة في حينه ، ان احد بنود هذه المعاهدة يلزم الطرفين المتعاقدين ان « يتشاورا حول جميع القضايا ذات الاهمية الحيوية بالنسبة للبلدين » ، وأن « يتعاونا في ايجاد الحلول الملائمة » . ومن البديهي ان هذه التعهدات الواسعة التي اضطلعت بها الحكومة اللبنانية كان من نتائجها المحتومة وضع السياسة الخارجية والداخلية في لبنان تحت اشراف الولايات المتحدة .

وكان من الطبيعي ان يثير نبأ عقد المعاهدة أستياء فرنسا وانصارها في لبنان . فأبدت الاوساط السياسية الفرنسية شكها في ان تكون للمعاهدة صفة تجارية بحتة ، واشارت هذه الاوساط إن لهذه المعاهدة « ملاحق سرية ذات طابع عسكري » .

أما بريطانيا ، التي كانت تصارع الولايات المتحدة في اطار أوسع : اطار المشرق العربي كله ، فكانت نظرتها للتغلغل الاميركي وقضية عقد المعاهدة نظرة أخطر . فالى جانب محاولاتها ، عن طريق « اصدقائها » اللبنانيين ، لوضع ملفات المباحثات حول المعاهدة في «الجارور» ، لجأت الى أسلوب العنف بان دفعت عصابة القوميين السوريين الى القيام بمحاولة انقلاب فاشيستي في صيف ١٩٤٩ تمكنهم من ايصال عملائهم المباشرين الى الحكم . وبذلك يوقفون تزايد النفوذ الاميركي في لبنان ويخلقون وضعا عاما ملائما في المنطقة لانجاح مشاريعهم كسوريا

الكبرى والهلال الخصيب ...

ومما يثير الانتباه انه في الفترة التي سبقت فتنة القوميين السوريين جرت مباحثات في لندن ، بدعوة من الانكليز ، بين ممثلي الاحتكارات الانكليزية والفرنسية لتنسيق جهود الدولتين بالنسبة للشرق العربي ولبنان وسوريا . وقد سعت بريطانيا من دعوتها هذه الى اجتذاب باريس الى جانبها وفكها عن واشنطن ، للوقوف سوية بوجه الاجتياح الاميركي لمصالحهما الاستعمارية في المنطقة . وهذه الخطة الانكليزية لاقت القبول لدى الفرنسيين ، لانها تفتح امامهم امكانات جديدة للحفاظ على بعض مواقعهم في لبنان وسوريا . ولذلك لم يكن مستغربا ان يبدي انصار فرنسا التقليديون في لبنان تأييدهم لمشاريع الدمج الانكليزية في المنطقة ، خاصة وان هذه المشاريع قد تفتح امامهم فرصة انشاء « الوطن القومي المسيحي » المرتبط بفرنسا .

أما على صعيد لبنان الرسمي ، فان البورجوازية الحاكمة في الوقت الذي كانت تفتح فيه أبواب البلاد امام الاستعمار الاميركي ، القوي والغني ، كانت لا تقطع علاقاتها مع المستعمرين الانكليز وعملائهم الهاشميين . ونظراً لهذا التوازن على صعيد الحكم ، اتسمت سياسة لبنان العربية في تلك الفترة ، بمحاولات لارضاء الجميع ، والتوفيق بين مصالح الهاشميين من جهة ، ومصالح البلاطين المصري والسعودي من جهة اخرى . أي بالتالي بين مصالح الانكليز والاميركيين . وقد تجلت هذه المحاولات بالزيارات العديدة التي قام بها المسؤولون اللبنانيون الى كل من بغداد وعمان والقاهرة وغيرها من العواصم العربية ، وبمساعي « التهدئة » التي قاموا بها في اجتماعات الجامعة العربية في تلك الآونة. فالبورجوازية اللبنانية الحاكمة ، مدفوعة بمصالحها الطبقية (الاقتصادية والسياسية) ، ما كانت لتعير اهتماما كبيراً للاخطار الجسيمة التي كانت تشكلها المشاريع الاستعمارية الاميركية والانكليزية على استقلال لبنان وسوريا ، البلدين العربيين الجمهوريين الوحيدين المتحررين آنذاك . بل بالعكس ، فبدلا من مجابهة هذه الاخطار ومقاومتها ، سلكت سياسة تخاذل وتردد تجاهها ، ان لم نقل سياسة تشجيع لها .

وكان لهذه السياسة الخارجية انعكاساتها في السياسة الداخلية ايضا . فبعد المؤامرة التي أوعزت بها الدوائر الاستعمارية بوقف نشاط حزبنا العلني بقرار اداري في أوائل ١٩٤٨ ، وبعد شن حملة من الاعتقالات ضد الشيوعيين وحجزهم في بعلبك ، سنت الحكومة قانونا رجعيا كيفيا لتقييد حرية الصحافة والنشر ، وعدلت قانون العقوبات

فحشته بمواد تقيد الحريات الديموقراطية العامة للشعب ، واخذت تلجأ أكثر فأكثر الى قانون الطوارىء الذي بقي ساريا بحجة الحرب الفلسطينية ، ومنعت جميع الاجتماعات الشعبية .

وقد تركز ثقل الهجوم الرجعي ، بصورة خاصة ، على الطبقة العاملة وحركتها النقابية . ففي أوائل تشرين الثاني ١٩٤٩ ، أرسلت الحكومة شرطتها للهجوم على دار اتحاد النقابات ، فأقفلتها واعتقلت جميع من كانوا فيها . وكان واضحا أن هذا الهجوم كان تمهيدا لهجوم اوسع على حقوق العمال ومكتسباتهم وأجورهم ، كان تمهيدا بالدرجة الاولى ، لتعديل قانون العمل وفق مصالح كبار اصحاب العمل والشركات الاجنبية ، والتخلص بأي شكل من تعويضات العمال عند الصرف من الخدمة . وقد تتالت بالفعل ، بعد ضرب اتحاد النقابات ، مظاهر الهجوم على حقوق الطبقة العاملة . فقد خفضت معامل جبر ومعامل الغزل في الحدث أجور عمالها ، وطردت الذين تمسكوا بحقوقهم وأصروا على رفض قبول التخفيض . واذاعت هذه الشركات مع الحكومة بيانات تقول بان هؤلاء العمال قد طردوا « لانهم من الشيوعيين » . وعمدت الشركات الاجنبية الى تسريح عمالها القدماء وألقت بهم الى الشارع ، واستبدلتهم بعمال جدد بأجور منخفضة . وزادت معامل الغسيلي ساعات العمل من ٨ الى تسع ساعات ونصف الساعة في اليوم دون زيادة في الاجور .

وقد حاول أصحاب العمل تبرير الهجوم على أجور العمال ، بحجج واهية ، كالزعم بأن ما كانت تعانيه الصناعة من أزمة خانقة سببه أرتفاع أجور اليد العاملة . وحتى بالنسبة لكساد المحصولات الزراعية ألقيت المسؤولية على الشغيلة . فقد زعم اقطاعي من آل السكاف ، بلا حياء ، ان « سبب كساد المحصولات الزراعية في لبنان يعود الى غلاء أجور اليد العاملة ، التي تسبب غلاء الانتاج الزراعي ، وتمنع التصدير » . فالرأسماليون لم يشاءوا أن يروا الاسباب الحقيقية لازمة الصناعة المتمثلة بسياسة الاغراق التي تتبعها الاحتكارات الاجنبية ، أو لم يستطيعوا مجابهة جبروت هذه الاحتكارات وقوة عملائهم المحليين من كبار المستوردين ، فأرادوا أن يحافظوا على ارباحهم على حساب العمل ومستوى معيشتهم . اما الاقطاعيون وكبار المزارعين فلم يستطيعوا تبرير « نظريتهم » عن مسؤولية الشغيلة و « أرتفاع » اجورهم في كساد المحصولات الزراعية ، امام واقع صارخ هو أنه في عام ١٩٤٩ انخفضت أسعار المنتجات الزراعية (البطاطا والبصل والخضار والفاكهة) الى الحد الادنى، ولكن مع ذلك بقيت في أرضها ولم تجد سوقا للتصدير . .

الفصل الثالث :
الحزب في المعارك الوطنيّة والطبقيّة ضدّ الأحلاف الاستعماريّة وللدفاع عن مطالب الجماهير

أيها الرفاق ،

مع احتدام الصراع بين المستعمرين وتفاقم النشاط الرجعي في لبنان وفي العالم العربي ، نشأت اوضاع تطلبت من الحزب الاضطلاع بمسؤوليات كبرى في مجال الدفاع عن الاستقلال الوطني والنضال على رأس الجماهير الشعبية في سبيل مطالبها الحيوية .

وقد تحمل حزبنا هذه المسؤوليات الوطنية والشعبية بشرف . فتصدى للاخطار الاستعمارية الداهمة على سلامة الوطن واستقلاله ، وكشف تخاذل البورجوازية الحاكمة تجاهها ، وفضح السياسة الرجعية التي تسلكها على الصعيد الداخلي . ويمكن التأكيد أن حزبنا كان القوة السياسية الوحيدة في البلاد التي استطاعت أن تحدد جميع أبعاد المؤامرات والمشاريع الاستعمارية ، سواء من حيث هي مشاريع تهدف الى تحويل بلادنا الى محتشد للاسلحة والى ساحة حرب ضد الدول المحبة للسلام ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، أم من حيث هي مشاريع تهدف لنسف استقلال لبنان وتثبيت وتوسيع السيطرة الاستعمارية فيه ، ضد ارادة ومصالح الجماهير الشعبية . وقد اتخذت النضالات التي نظمها الحزب ، في هذه الفترة ، أشكالا مختلفة من الاضرابات والمظاهرات الشعبية ضد مشاريع الحرب والمعاهدات الاستعمارية ، ومن اجل زيادة الاجور وتحسين الاحوال المعاشية

للشعب ، والدفاع عن الحريات الديموقراطية والنقابية ، الى الاسهام في انشاء المنظمات الديموقراطية الجماهيرية ، كمنظمة أنصار السلم ، والحقوقيين الديموقراطيين ، والشباب ، والطلاب ، والمنظمات النسائية ، والمؤتمرات الفلاحية ، الى تنظيم حملات توقيع العرائض في سبيل السلم وتحريم الاسلحة الذرية ، وفي سبيل المطالب الشعبية ... الخ ، والقيام بأعمال الدعاية السياسية عن طريق توزيع المنشورات واصدار الصحف السرية .

فقد نظم الحزب مثلا ، في أوائل عام ١٩٥٠ وكذلك بمناسبة احتفالات أول أيار ، مظاهرات شعبية عديدة اشترك فيها العمال والطلاب والنساء في بيروت وطرابلس والنبطية وزحلة وأنحاء أخرى من لبنان لمقاومة مشاريع المستعمرين الانكلو أميركيين الحربية والعسكرية ، تحت شعارات النضال في سبيل السلم ، و « ضد المعاهدة الاميركية ـ اللبنانية ، معاهدة الاستعباد والبطالة والحرب » ، وشعار « التضامن مع معسكر السلم والاشتراكية وطليعته الاتحاد السوفياتي » ، وشعار « وحدة الطبقة العاملة في سبيل خبزها وحقوقها وتحقيق ضمان اجتماعي عادل للعمال والمستخدمين » . وفي احدى هذه المظاهرات (مظاهرة بـ.وت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٠) سقط العامل الشيوعي الرفيق سليمان على الشريف ، شهيدا برصاص الشرطة .

وأسهم الحزب في أواخر اذار ١٩٥٠ في تنظيم الاضراب الكبير الذي قام به عمال شركة البترول (الاي بي سي) في طرابلس ، البالغ عددهم ثلاثة الاف عامل . وقد كانت أهم مطالب المضربين : وقف التسريح ، وارجاع العمال المسرحين ، تنظيم ساعات العمل ودفع بدلات الساعات الاضافية للمياومين والشهريين على السواء ، التطبيب المجاني للعمال وعائلاتهم ، نقل العمال من مراكز العمل واليها بواسطة الشركة . ومن السمات الخاصة لهذا الاضراب اعتصام العمال في أماكن العمل . وقد بذل الحزب نشاطا كبيرا ، على النطاق الوطني كله ، لتنظيم حملة تضامن واسعة مع المضربين بين أوسع فئات العمال والشغيلة . واتخذت حملة التضامن أشكالا نضالية جديدة . فبالاضافة الى برقيات التأييد وارسال الوفود الى المسؤولين للمطالبة بتلبية مطالب المضربين ، شكلت لجان مساعدة خاصة لجمع التبرعات النقدية والعينية للمضربين وعوائلهم .

مساعي المستعمرين للتوفيق بين مصالحهم ومشاريعهم

ان نضال الجماهير الشعبية المتعاظم في لبنان ضد مشاريع الحرب

والاستعباد، وفي سبيل المطالب المعاشية والديموقراطية ، تجم البورجوازية الحاكمة وحد من انزلاقها في ركاب المشاريع الاستعمارية ، بصورة مكشوفة . وكان لهذه الحالة في لبنان ما يشابهها في البلدان العربية الشقيقة الاخرى ، وخاصة في سوريا . ومن جهة أخرى ، فان الصراع بين الدول الامبريالية نفسا دخل في مرحلة من الركود النسبي ، بعد أن أيقنت بريطانيا أن طريق المجابهة المكشوفة مع الولايات المتحدة يؤدي الى خسارة مواقعها واحدا بعد الاخر ، خاصة وان الاميركيين استطاعوا أن يخلقوا وضعا أكثر مؤاتاة بالنسبة اليهم في سوريا بفضل الشيشكلي ، وفي لبنان بعد فشل محاولة الانقلاب السورية القومية واغتيال رياض الصلح ... وقد ارتأت بريطانيا أن السياسة « الحكيمة » هي في قبول الامر الواقع، والرضا بدور الشريك الاصغر للاستعمار الاميركي ، للحفاظ على المصالح الاستعمارية المشتركة أمام النهوض الوطني في المنطقة . واضطرت فرنسا — وهي الاضعف — أن تحذو حذو بريطانيا . أما بالنسبة للولايات المتحدة — وقد حققت الكثير من المكتسبات في المنطقة — فان مثلها « كالتفاهم » مع حليفتيها كان يمليه — بالاضافة الى ضرورة مجابهة الحركة الوطنية العربية — حرصها بالاستعجال لاستكمال سياستها الستراتيجية العامة لتطويق الاتحاد السوفياتي بانشاء « الحزام الجنوبي » ! في اطار هذه الظروف أصدرت الدول الامبريالية الثلاث : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بيانها المشترك في ٢٥ أيار ١٩٥٠ (المعروف بالبيان الثلاثي)، والذي تعلن فيه « تنسيق » سياستها نحو البلدان العربية واسرائيل . فقد أعلنت الدول الامبريالية في بيانها بصراحة بأنها اتفقت على التدخل في الشرق الاوسط — في نطاق الامم المتحدة أو خارجها — بحجة « المحافظة على الاوضاع الحاضرة وتأمين الاستقرار » . ويعلن البيان أيضا ان الدول الثلاث قررت تزويد الدول العربية واسرائيل بالسلاح ، على أن تتعهد هذه الدول بأن لا تستعمل هذه الاسلحة ضد بعضها البعض .

وقد فضح الحزب، دون تأخر ، هذه المؤامرة الاستعمارية الجديدة وأخطارها على لبنان والبلدان العربيةا لاخرى . ففي بيان مشترك مع الحزب الشيوعي السوري ، صدر في أوائل حزيران ١٩٥٠ ، يبين الحزب « ان البيان الثلاثي يشكل اعتداء فظيعا على شعوب الاقطار العربية ، وتدخلا استعماريا سافرا وقحا في شؤونها ، وخرقا مباشرا مفضوحا لحقها في السيادة الوطنية والاستقلال ، فضلا عن انه استهتار مجرم بمبادىء هيئة الامم المتحدة وانتهاك صريح لميثاقها .. » . ويضيف البيان المشترك: « ان المستعمرين لم تعد تكفيهم وسائل التدخل المقنع ، وأساليب اللف

والدوران التي استعملوها حتى الان لاستعباد بلادنا ونهبها ، فقرروا نزع الاقنعة تماما ونهائيا عن وجوههم الاستعمارية الكالحة ، وأماطوا اللثام عن مشاريعهم العسكرية والتوسعية بكل وقاحة ، واتفقوا على التدخل السافر المباشر وفرض سيطرتهم بالقوة والعنف ... ان للبيان الثلاثي معنى واحدا هو انه فاتحة هجوم جديد واسع النطاق على كل أقطار الشرق العربي من جانب المستعمرين المحرضين على الحرب . ان هذا البيان يدل على أن المستعمرين الاميركيين والانكليز والفرنسيين ، رغم التطاحن الاقتصادي والسياسي بينهم ، قد اتفقوا على التعجيل في تهيئة هذه البلدان للحرب ... التي يريدون اغراق الانسانية في نيرانها ، ولاستخدامها ، بوجه خاص ، في العدوان على الاتحاد السوفياتي ، بلد الاشتراكية الظافرة ، وصديق العرب وجارهم ونصيرهم العظيم » .

ثم يدعو الحزبان « جميع السوريين ، وجميع اللبنانيين ، الى العمل لتوطيد التضامن بين الشعبين الشقيقين للنضال ضد مشاريع المستعمرين الحربية والاستعبادية ، وضد التدخل الاستعماري والسياسي والاقتصادي والعسكري ... » .

الموقف المتخاذل للجامعة العربية

وأخذا بعين الاعتبار للظروف التي نشأت في المنطقة — والتي كيفت فيها الدول الاستعمارية سياستها — فان الحكومات العربية فضلت أن تعلن موقفها من البيان الثلاثي بصورة مشتركة . ففي دورة الجامعة العربية في مصر في حزيران ١٩٥٠ ، حددت دول الجامعة هذا الموقف . وكان « رد » الدول العربية يحوي تسعة بنود ، وليس في أي بند منها كلمة واحدة تنم عن احتجاج أو استنكار ، بل هناك افصاح عن قبول ضمني . ففي البنود (٢ ، ٣ ، ٤) تعلن الحكومات العربية استعدادها لطلب السلاح « لحفظ أمن بلادها وحياضها والامن الداخلي » . وهذه العبارة العامة المطاطة يزول عنها الغموض اذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة أكثر الحكومات العربية التي كانت قائمة آنذاك . فهي تعني أولا ، القبول بالشروط التي فرضتها الدول الامبريالية الثلاث بالتعهد بعدم استخدام السلاح ضد اسرائيل . ثانيا ، ان أخذ السلاح كان جزءا من الاستعدادات الحربية للدول الاستعمارية في المنطقة لتحويلها الى قاعدة هجوم على الاتحاد السوفياتي . ثالثا ، تسليح الرجعيات العربية للوقوف بوجه حركة الجماهير الشعبية .

أما في البند الخامس من الرد فان الحكومات العربية تحاول التخفيف

والتهوين من أخطار البيان الثلاثي ، فهي تؤكد « اعتقادها » بأن الدول الاستعمارية الثلاث ، بتصريحها عن المحافظة على الوضع القائم تقصد فقط « اظهار معارضتها للالتجاء الى القوة أو الاعتداء على خطوط الهدنة الحاضرة » . وتتطوع حكومات الجامعة في تبرئة الدول الاستعمارية وفي تبرير أعمالها والدفاع عنها . فهي تؤكد (في البند السادس) أن هذا البيان لا يعني أبدا تقسيم الاقطار العربية الى مناطق نفوذ . أما الرد على ما أعطته الدول الامبريالية لنفسها من حق التدخل في شؤون البلدان العربية، فتكتفي الحكومات العربية بالقول أن العمل وحده كفيل بتبديد « الشكوك» التي ثارت من هذه الناحية (البند ٨) . أي ان الحكومات العربية لم تر موجبا لاعلان معارضتها لاتجاه الدول الامبريالية العدواني ، بل تعد باتخاذ موقف بعد وقوع التدخل والعدوان !!

وإلى جانب الفضح السياسي لمؤامرات الدول الاستعمارية، وتخاذل حكومات الجامعة العربية ، قام الحزب بأعمال شعبية (مظاهرات ، احتجاجات ...) متعددة للتعبير عن الرفض لهذه المشاريع والاستعداد لمقاومتها . وكانت الاعمال الجماهيرية موجهة أيضا ضد الزيارات المتزايدة للاسطول السادس الاميركي للمرافىء اللبنانية ، وضد زيارة رسل الاستعمار من أمثال الجنرال الانكليزي روبرتسون وغيره ...

واذا كانت احدى الغايات التي رمت اليها الدول الامبريالية الثلاث من وراء اصدار « بيانها الثلاثي » ، هي التغلب على الصعوبات التي تخلقها العلاقات المتوترة وحالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل ، التي تعوق ربط المنطقة كلها في سلسلة المشاريع الستراتيجية العدوانية ، فان هذه الدول الامبريالية كانت تجهد الى ايجاد صيغة ملائمة لتنفيذ مشاريعها حتى قبل نجاح مساعيها في عقد الصلح بين البلدان العربية واسرائيل . وهكذا عقد لهذا الغرض مؤتمر عسكري أميركي بريطاني في أوائل ١٩٥١، في مالطا ، وبعده بفترة عقد مؤتمر ديبلوماسي عسكري بين الدولتين الاستعماريتين ، بالاشتراك مع تركيا ، في انقره . وبعد هذه المؤتمرات أخذت تتصاعد في الابواق الاستعمارية والعميلة نغمة « تنظيم كتلة البحر المتوسط » وضرورة « حماية مؤخرة تركيا » وسد « الثغرة » التي فتحها الجلاء عن لبنان وسوريا في الموقف الستراتيجي لما يسمى بالعالم « الحر»!

وقد تبلورت هذه المساعي المحمومة في المذكرة المشتركة التي قدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا في ١٤ تشرين الاول ١٩٥١ الى حكومات مصر ولبنان وسوريا والعراق والعربية السعودية واليمن وشرق الاردن واسرائيل ، حول انشاء ما يسمى بالقيادة الحليفة لشرق الاوسط

(الدفاع المشترك) . وقد تضمنت المذكرة اقتراحات بمرابطة قوات مسلحة أجنبية (أميركية وانكليزية وفرنسية وتركية ...) في أراضي مصر والبلدان الاخرى في الشرقين الادنى والاوسط . وتنص المقترحات أيضا على أن هيئة أركان حرب هذه القيادة سوف تقيم في مصر ، وان على بلدان المنطقة أن تضع قواتها المسلحة والقواعد العسكرية ووسائل المواصلات والمرافىء ومنشآت أخرى تحت تصرف هيئة الاركان هذه . ولا تخفي المذكرة ان قيادة الشرق الاوسط سوف تكون مرتبطة بمنظمة كتلة الاطلسي .

وقد انكشفت في هذه المذكرة بصورة سافرة وفاضحة أهداف الدول الامبريالية ، وأسقط في يد العملاء المحليين الذين كانوا يدعون الى عقد روابط « الصداقة » مع هذه الدول . فبدل الاحتلال الانكليزي الذي كان يفرض ظله الثقيل على أرض مصر والسودان والاردن والعراق ، والذي كانت مقاومته وتكافحه الشعوب الشقيقة في هذه البلدان ، أرادت الدول الاستعمارية أن تكرس عبودية الاحتلال وتجعل منه احتلالا جماعيا ، وأن توسعه ليشمل لبنان وسوريا ، ويؤدي الى ارجاع هذين البلدين العربيين الى نير العبودية الاستعمارية من جديد .

وقد انفجرت موجة من السخط والاستنكار الواسعة في لبنان ، وفي سائر البلدان العربية ، ضد هذه المشاريع الاستعمارية . فأبدت أوسع الجماهير الشعبية عزمها على مقاومة هذا المشروع العدواني ، منذ البوادر الاولى لتهيئة الجو له . وكان الحزب في طليعة القوى المناوئة والمكافحة . ففي النضال ضد هذا المشروع الاستعماري الذي استمر منذ أوائل ١٩٥١ الى أواخر ١٩٥٣ ، وضد الاعمال والزيارات التي قام بها المستعمرون وأعوانهم وعملاؤهم لطبخ واخراج المشروع ، من روبرتسون الانكليزي الى ارناخو الفرنكوي الى دالز ، سقط العاملان الشيوعيان الرفيقان محمد أنور العش وجورج عرو شهداء في المظاهرات الشعبية والطلابية : الاول برصاص الشرطة ، والثاني بخناجر عصابة القتل والخيانة الفاشيستية : عصابة الطاشناق العميلة ! واقتيد العشرات من رفاقنا الى المحاكم والى السجون .

وأسهم الحزب في تحويل المعركة ضد مشروع « الدفاع المشترك » أو « العدوان المشترك » ، كما سمي آنذاك ، الى معركة شعبية وطنية واسعة جرت الى صفوفها ، الى جانب الطلاب والعمال والشغيلة عموما ، الكثير من الشخصيات السياسية البورجوازية من نواب وغيرهم .

الاتحاد السوفياتي يدعم نضال الشعوب العربية ضد الاحلاف الاستعمارية العدوانية

وقد دعم نضال الشعب اللبناني ، ونضال الشعوب العربية الشقيقة ، ضد مشروع « العدوان المشترك » وفي صده ، الموقف الحازم الذي اتخذه الاتحاد السوفياتي من هذا المشروع الاستعماري العدواني . فقد فضح الاتحاد السوفياتي ، سواء في المذكرات العديدة التي قدمها في أواخر ١٩٥١ وأوائل ١٩٥٢ للدول الاربع صاحبة المشروع ، أم في المذكرات التي قدمها الى الحكومات العربية ، الطبيعة الحربية لهذا المشروع والمعادية لمصالح شعوب الشرقين الادنى والاوسط . فقد بين الاتحاد السوفياتي « ان كل تعلل بمصالح الدفاع عن بلدان الشرقين الادنى والاوسط ليس ، في الحقيقة ، سوى ستار لاخفاء الواقع . وهو دفع بلدان الشرقين الادنى والاوسط الى الاشتراك في التدابير العسكرية لكتلة الاطلنطي الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي وبلدان الديموقراطية الشعبية ». ثم تفند مزاعم المستعمرين عن « الخطر الشيوعي » على هذه المنطقة فتقول : « ففيما يتعلق بهذا ، ترى الحكومة السوفياتية من الضروري الاشارة الى الواقع المعروف لدى الجميع ، وهو ان موقف الحكومة السوفياتية ، منذ الايام الاولى لوجود الدولة السوفياتية ، كان موقف تفهم وعطف على الاماني الوطنية لشعوب الشرق ، وعلى نضال هذه الشعوب في سبيل الاستقلال الوطني والسيادة . وخلافا للدول التي من عادتها اعتبار بلدان الشرقين الادنى والاوسط كمستعمرات لها ، فان الاتحاد السوفياتي ، الامين على سياسته التي لا يحيد عنها ، سياسة مساندة المطالب الوطنية العادلة للشعوب الكبيرة والصغيرة ، قد ساند ، كما هو معلوم ، في ١٩٤٦ في مجلس الامن ، مطالب سوريا ولبنان المشروعة لجلاء القوات الاجنبية عن أراضي هذين البلدين ، وفي عام ١٩٤٨ ، ساند الاتحاد السوفياتي في مجلس الامن مطالب مصر المماثلة . ان سياسة الاتحاد السوفياتي هذه متفقة ليس مع المصالح الوطنية الاساسية لشعوب الشرقين الادنى والاوسط وحسب ، بل هي متفقة أيضا مع مصالح السلم العالمي » . وتضيف المذكرة : « ... كل ذلك يبين الى أي حد هي حمقاء جميع أنواع التصريحات عن أي خطر مزعوم يهدد بلدان الشرقين الادنى والاوسط ، هذا الخطر الذي يتعللون به في محاولتهم ابراز ضرورة انشاء ما يسمى بقيادة الشرق الاوسط » .

في غمرة هذا النضال المحتدم أخذ الحزب يخرج من عزلته .

اولا ــ لان طبيعة المعركة اضحت اكثر وضوحا: فقد تفاقمت بصورة مسعورة مساعي الدول الاستعمارية لابقاء سيطرتها في أعناق الشعوب العربية ، وازداد انفضاح قوى الرجعية المحلية الاساسية كعميلة وخائنة لمصالح استقلال أوطانها وشعوبها . ولم يعد بامكان هذه القوى أن تستغل، كما في ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ ، المشاعر القومية المشروعة لدى الجماهير لتوجيهها لا ضد اعدائها الحقيقيين بل ضد الاحزاب الشيوعية والاتحاد السوفياتي!

ثانيا ــ لان ضغط الاحداث السياسية وتطوراتها ادخلت بعض التعديل على نظرتنا السياسية نفسها ، حتى في القضية القومية . فازاء مساعـــي المستعمرين لربط البلدان العربية واسرائيل معا في كتلهم الحربية ، رفعنا شعار « لا صلـــح ولا تعاون مـــع دولة الصهاينـــة ! » ، أي أن العامل السياسي (النضال ضد مشاريع الاستعمار) الذي حجب عن أنظارنا في سنوات ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ رؤية الجانب القومي أو التقليل من شأنه، هـــو نفسه في ظروف ١٩٥١ــ١٩٥٣، جعلنا نرى بعض جوانب القضية القومية.

ثالثا ــ لان نظرتنا الى القوى السياسية قد تعدلت بعض الشيء ، أمام تعاظم المخاطر على الاستقلال الوطني وسلامة الشعب ، وعلى السلم العالمي . فبدل خطة مهاجمة الجميع ووضع الجميع في كيس واحد ، بدأنا بنوع من الحـــوار والتعاون مع بعض الفئـــات والعناصر الوطنية مـــن البورجوازية .

بهذه النظرة المنفتحة الى حد ما ، أخذ الحزب يوجه سياسته العامة. وينبغي أن نذكر أهمية الدور الذي لعبته تجربة الحركة الثورية والتقدمية العالمية في ايجاد وخلق هذه النظرة في حزبنا . فقد تبين لنا ــ في ضـــوء تجارب حركة السلم العالمية مثلا ــ انه يمكن التعاون على الصعيد الوطني والخارجي ، مع فئات واسعة من الناس ، حول مسألة أو مسائل محـــددة بالذات ، لنا فيها مصلحة مشتركة ، حتى ولو كانوا لا يتفقون معنا ، أو يعارضوننا ، في قضايا أساسية أخرى .

وقد انعكست آثار هذه النظرة المنفتحة على سائر ميادين نشاطنـــا السياسي والجماهيري . وقد أثمرت نتائج لا يمكن نكران أهميتها .

فقد استطاع الحزب أن ينظم حملة شعبية ، لم يسبق لها مثيل في لبنان ، لتأييد قضية الســـلم . فقد استطـــاع أنصار السلم ــ وكـــان الشيوعيون هم القوة المحركة الاساسية بينهم ــ أن يجمعوا ٢٧٥ ألـــف

توقيع على بيان تحريم الاسلحـــة الذرية .

كما نجح الحزب الى حد بعيد في تحويل المعارك الانتخابية التي جرت في عام ١٩٥١ (آخر عهد بشارة الخوري) ، وفي عام ١٩٥٣ (في أوائل عهد شمعون) الى معارك سياسية وطنية ، وأخرجها عن اطار الطابع التقليدي الذي أريد حصره ضمنها . ففي البيان الانتخابي الذي نشره الحزب في ١٩٥١ ، توجه الحزب الى « جميع الديمقراطيين الذين سيتحدون لاحباط مؤامرة الحكام ، ولجعل الانتخابات النيابية معركة شعبية كبرى في سبيل السلم والاستقلال الوطني والحرية والديموقراطية ... » . وقد أوضح البيان طبيعة المعركة الانتخابية والاسباب التي دفعت الحزب لخوضها ، وجاء في البيان : « ان الحزب الشيوعي يخوض هذه المعركة الانتخابية لكي يبرهن للمستعمرين وعملائهم أنهم ، مهما زوروا وأرهبوا ، ومهما فرضوا على الامة نوابا مزيفين ، فان الشعب اللبناني لن يسير في مشاريعـــهم الحربية العسكرية ولن يسمح باستخدام اراضيه ومرافقه ودماء شبابه في حروب الاميركيين والانكليز والفرنسيين العدوانية » .

« ... أن المستعمرين الاميركيين والانكليز والفرنسيين الذين يريدون مجلسا يستطيع تنفيذ مشاريعهم الحربية والباسها لباسا شرعيا، يحاولون أن يسبغوا علـــى الانتخابات صبغة ديموقراطيـــة مزيفة » ، غير انهـــم « يجهدون أنفسهم لكي يبعدوا عن المجلس كل عنصر وطني وديموقراطي يقاوم مشاريعهم ويفضحهم أمام الشعب . لذلك وضعوا في قانون الانتخاب ضمانة الخمسة الاف ليرة ... ولذلك يحتفـــظ الحكام بقانون الطوارىء ويخنقون كل مظهر من مظاهر الحريات الديموقراطية » .

وقد كانت الشعارات الاساسية في سياسة الحزب فـــي المعركة الانتخابية ، وطوال المرحلة الممتدة من ١٩٥١ الى نهاية ١٩٥٣ ـــ بالاضافة الى مقاومة مشروع « الدفاع المشترك » وسائر المشاريع الاستعمـــارية الحربية والاحتلالية ـــ هـــي :

١ ـــ التضامن مع الشعـــوب العربيـــة الشقيقة في نضالها ضـــد الاستعمار وفي سبيل الجلاء والاستقلال .

٢ ـــ النضال ضد الاقطاعية وفي سبيل الاصلاح الزراعي .

٣ ـــ مصادرة الشركات الاجنبية الكبرى وبسط اشراف الدولة عليها .

٤ ـــ مكافحة الغلاء والبطالة وزيادة أجور العمال .

٥ ـــ النضال في سبيل الحريات الديموقراطية (حرية الاجتمـــاع والصحافة والتنظيم النقابي والحزبي) .

٦ ـــ حماية الانتاج الوطني ، الصناعي والزراعي ، من مزاحمـــة

البضائع الاميركية والانكليزية والفرنسية .

٧ ــ مد الطرقات الى القرى وايصال الماء والكهرباء اليها .

٨ ــ القضاء على الامية ، وفتح المدارس في القرى ، والنضال في سبيل تحسين أوضاع المعلمين .

وتحت هذه الشعارات خاض الحزب مختلف المعارك الاضرابية والجماهيرية (تأييد اضرابات العمال في شركات الترامواي وسكة الحديد والتلفون والمطار والميكانيك والافران واضرابات المعلمين والطلاب خاصة في ١٩٥٣) ، وتحت هذه الشعارات خاض بنشاط المعركة الاضرابية الوطنية الشاملة ضد عهد بشارة الخوري في ١٥ ــ ٢٢ أيلول ١٩٥٢ ، وأسهم بالاطاحة بحكمه الذي كان انتصارا كبيرا للشعب ، رغم ان القوى الشعبية ــ نظرا لعدم كفاية التنظيم ومستوى النضج السياسي العام ــ لم تستطع أن تقيم حكما جديدا وطنيا ديموقراطيا يحقق أهداف الشعب ومطالبه ، بدل عهد بشارة الخوري ، فتمكنت البورجوازية والاقطاعية أن تحتفظ بسلطتها وأن توطدها وتعززها بوصول شمعون الى سدة الرئاسة!

الحزب يعمل لتحريك وتنظيم الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين وجميع الكادحين

اما على صعيد العمل الجماهيري التنظيمي ، فقد كان من ابرز الاعمال التي قام بها الحزب ــ بواسطة الرفاق النقابيين ــ تنظيم وعقد مؤتمر للعمال في بيروت وضواحيها في ٢٣ كانون الاول ١٩٥١ ، ومؤتمر اخر لعمال طرابلس وشمالي لبنان في اوائل كانون الثاني ١٩٥٢ . وقد جرى المؤتمران تحت شعار وحدة الطبقة العاملة اللبنانية للدفاع عن حقوقها وتنظيم العمال غير المنظمين وتوحيد الحركة النقابية ، ومن أجل النضال في سبيل السلم ! وقد حضر المؤتمرين ممثلون عن عمال الشركات الاجنبية والمصانع الوطنية الكبرى (النسيج ، الميكانيك ...) وممثلون عن العمال الزراعيين وعمال البلديات والمصالح العامة . وقد اتخذ المؤتمران قرارات متشابهة عن العمل من اجل وحدة الطبقة العاملة وتوحيد الحركة النقابية ، مكافحة الغلاء والبطالة والتسريح الكيفي ومساعدة العمال العاطلين عن العمل ، تنفيذ مطلب ثماني ساعات عمل والاجازات السنوية والمرضية وتعويضات الصرف من الخدمة ، والنضال من اجل تحقيق ضمان اجتماعي يساعد العمال اثناء البطالة والمرض والعجز والشيخوخة . وقد نصت القرارات كذلك على عزم الطبقة العاملة للوقوف الى جانب سائر الفئات في النضال من اجل السلم وضد

مشروع الدفاع المشترك ، وفي تأييد شعبي مصر وايران في نضالهما ضد الاستعمار .

وبمبادرة من الحزب ، وبجهود الفلاحين الشيوعيين ، عقدت ثلاثة مؤتمرات فلاحية ، في سنة ١٩٥٢ ، في البقاع والجنوب وعكار ، ضمت ممثلي اكثر من عشرة آلاف فلاح من مختلف قرى هذه المناطق الريفية ، ومن مختلف الاتجاهات السياسية والعقائدية والدينية . وقد تركزت مقررات هذه المؤتمرات على مطالب اساسية تهم سائر الجماهير الفلاحية، ومنها زيادة حصة الفلاح المحاصص الى ٧٥ بالمئة من المحصول على ان يكون التبن والحشيش كله للفلاحين ، الغاء امتياز الريجي دون تعويض واباحة حرية زراعة الدخان ، ايجاد بنك زراعي للفلاحين الفقراء والمتوسطين يمدهم بالتسليفات لشراء البذار والاسمدة والادوية ، الغاء ضريبة الاعشار عن الفلاحين الفقراء وتخفيضها على المتوسطين ، زيادة الاجرة للعمال الزراعيين وتحديد ساعات العمل اليومي لهم ولسائقي التراكتورات بثماني ، شمول قانون العمل العمال الزراعيين وتحقيق ضمان اجتماعي عادل لهم . وبالاضافة الى هذه الشعارات أدرجت جملة من المطالب لتحسين احوال القرى الاجتماعية والصحية (مستشفى ، طريق ، ماء ، كهرباء ، مدارس ... الخ) .

كما عقدت سلسلة اخرى من المؤتمرات والاجتماعات ، منها مؤتمر الدفاع عن الطفولة الذي انعقد في ٢٣ آذار ١٩٥٢ ، واشتركت فيه بعض الجمعيات النسائية والعديد من الشخصيات التي تهتم بشؤون الطفولة وخاصة الاطباء والمربين والمحامين والمثقفين . وعالج المؤتمر قضايا هامة لتحسين تغذية الاطفال والحفاظ على صحتهم ، وتأمين الظروف الملائمة لتربيتهم وتنشئتهم وحمايتهم من الحروب .

ومنها ايضا المؤتمر الوطني للدفاع عن حقوق الشبيبة الذي انعقد في ١٥ اذار من نفس السنة ، وحضره حوالي ٢٠٠ مندوب يمثلون مختلف الهيئات الوطنية والنقابات ورجال الدين ومنظمات الشباب والنساء والنوادي الرياضية واتحادات الفلاحين ،وعدد من الشخصيات والمربين. وقد بحث المؤتمر القضايا الرئيسية التي تهم الشبيبة في ميدان التربية والرياضة (محو الامية ، فتح مدارس مهنية ، تأمين التعليم الثانوي المجاني ، فرض منهاج تربوي وطني) ، وفي ميدان العمل ايجاد مشاريع صناعية وعمرانية تفتح مجالات العمل للشبيبة .

هذا النشاط الواسع والمتعدد الجوانب الذي اخرج الحزب من حالة العزلة التي كان فيها ، فتح امكانيات كبيرة امام جميع الشيوعيين

لتوسيع صفوف الحزب ولتوطيد مكانته في الحركة الوطنية وزيادة تأثيره ونفوذه في الحياة السياسية للبلاد . ولكن عند التقييم الموضوعي ، نجد انه الى جانب هذا الوجه الايجابي المشرق لنشاط الحزب ، وقعت اخطاء ونواقص كبيرة ينبغي عدم اخفائها وطمسها ، ليس فقط لفهم الاسباب التي أدت الى عدم الافادة بشكل كاف من الجهود الجبارة التي بذلها الوف الشيوعيين في نضالهم وتضحياتهم ، بل كذلك لتحديد بذور النواقص والاخطاء في نشاط الحزب السياسي والتنظيمي في الفترة اللاحقة .

اعتماد خط يساري انعزالي في تطبيق شعارات الجبهة الوطنية

سبق وأشرنا ان خطنا السياسي الانعزالي ، اليساري المتطرف ، في سنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ خصوصا ، ادى الى غياب شعار الجبهة الوطنية غيابا تاما . غير ان تطور الاحداث ، عربياً ودأخليا ، ادخل بعض التعديل في خطنا السياسي نحو الاحسن . ورأفق ذلك عودة الى شعار الجبهة الوطنية تارة ، والى شعار الجبهة الشعبية تارة اخرى . فلا حاجة للقول ان شعار الجبهة الشعبية كان شعارا خاطئا ، وهو يتنافى حتى مع المرحلة الستراتيجية التي كان الحزب قد حددها بصورة صحيحة في وثائقه العديدة آنذاك : وهي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية . فكيف عملنا لتنفيذ شعار الجبهة الوطنية ؟ لقد ظل اتجاهنا العام يتسم بالهجوم الاتهامي لجميع القوى السياسية المنظمة دون استثناء ، وبنفس القوة والعنف . فقد وضع في كيس واحد عبد الحميد كرامي ورياض الصلح وبشارة الخوري وكمال جنبلاط وحتى نسيب المتني مع كميل شمعون واميل البستاني وريمون اده والمطران مبارك وبعض زعماء الكتائب العملاء. لقد استخدم معيار واحد ، معيار سطحي ، وكان يقال انهم جميعا بورجوآزيون !! وكان تحديد الموقف منهم لا يجري ، عمليا ، وفق المواقف السياسية التي يتخذها كل منهم والنتائج الموضوعية التي تؤدي اليها هذه المواقف ، بل وفق اتفاقهم او عدم اتفاقهم مع خطنا السياسي نحن . وكان من الطبيعي ان يسقط الجميع في مثل هذا الامتحان العسير ، الذي كنا نصر على التمسك به باسم المواقف الطبقية ، وهو ، في الحقيقة والواقع ، مفهوم مثالي لا يمت الى اللينينية بأية صلة ، بل هو تشويه لها. فبمجرد تحديدنا للمرحلة على انها مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية كان يعني اننا سلمنا بداهة ، بأن طبقات اخرى ، غير العمال والفلاحين ، لها دورها في النضال الوطني الديمقراطي . ومن الطبيعي ان يتحدد عند

ذلك موقف كل فئة او طبقة في هذه المرحلة واسلوب نضالها ، وفق مصالحها الطبقية. أي كان ينبغي أن نتوقع وأن نقبل تعدد الاراء والمواقف وتذبذب هذه الفئة او تلك وعدم حزمها وثباتها ... الخ . وبالتالي ، فان مواقفنا بتوزيع اتهامات « الخيانة » و « خدمة الاستعمار » على الجميع دون استثناء : على « الموالين » جميعهم ، وعلى « المعارضين » جميعهم ، ما كانت لتمت الى اللينينية بصلة ، بل كانت مظهراً من مظاهر الطفولة اليسارية الجامحة . لا جدال أنه كان من الممكن ، بل من الواجب ، انتقاد العناصر والفئات البورجوازية حتى أكثرها تقدما للتخفيف من الاثار السلبية لتذبذبها . ولكن الخطيئة الكبرى في خطتنا هي تخويف كل فئات البورجوازية ودفعها للتماسك والتفاهم فيما بينها ، مما أدى عمليا الى التأخر في كشف الفئات العليا منها الرجعية والعميلة . وينبغي الاعتراف ان التمايز الذي اخذ يتضح أكثر فاكثر فيما بعد بين فئات البورجوازية بتأثير التطور الموضوعي ، السياسي والاقتصادي ، في البلاد ، كانت خطتنا اليسارية تعيقه بدل ان تسهله .

ومما لا شك فيه ان العواقب السلبية لمثل هذه الخطة في اهمال التعاون مع الاحزاب والعناصر الوطنية من البورجوازية كان يمكن ان تكون اقل ضرراً واخف اثراً، لو أن الحزب عوض عن ذلك بتنظيم الجماهير الشعبية غير الحزبية في اطار المنظمات الجماهيرية والمهنية. ولكن ذلك لم يحصل. فحركة السلم مثلا ، التي اسهم فيها الحزب ، وشارك بنشاط في حملات جمع التواقيع على نداءات السلم ، سمحت لفئات الشيوعيين أن يدخلوا كل قرية في لبنان ، كل حي ومؤسسة في المدن ، وحققوا ، في اطار حركة السلم وشعاراتها ، نتائج طيبة ، ولا جدال في اهميتها الوطنية والسياسية . ان يكتفي الشيوعيون بهذه النتائج فقط ؟ صحيح تماما انه ما كان ينبغي أن نقوم بأي عمل يعيق اتساع حركة السلم . ولكن الصلة الواسعة والحية التي قام بها الشيوعيون ، والتي شملت اكثر من ربع مليون انسان في لبنان ، ما كان ينبغي أن تبقى بدون ان تعطي ثمرات اكبر في اتجاه تعبئة وتنظيم اوسع القوى في المعركة الكبرى ضد الاستعمار ومشاريعه ، وضد خطر الحرب والاحلاف ، أي كان ينبغي أن يفيد الشيوعيون من هذه الصلة لخلق قواعد في كل مكان زاروه ، او لتجديد الصلة والمحافظة عليها في المستقبل ، ولاقامة تنظيمات ملائمة وموافقة لكل مكان (هنا منظمة فلاحية جماهيرية ، وهناك نواة لمنظمة حزبية ، وفي مكان ثالث ناد او جمعية للشباب والنساء او للرياضة ... الخ) . غير ان مثل هذه المهمة لم تطرح اصلا . فانطلاقا من المبدأ

الصحيح القائل بأن حركة السلم هي حركة غير حزبية انتهينا الى تطبيق عملي أدى فعليا الى شل النشاط الحزبي لمئات الرفاق الذين انغمروا في نضال حركة السلم ، والى اذابة عمل الشيوعيين في حركة السلم الجماهيرية . وفي الحقيقة ان هذا الاتجاه كان شكلا جديدا ، مظهرا مقنعا، لخطأ سابق في عملنا ، ولقد طالما اشرنا اليه ، ألا وهو الهروب من العمل التنظيمي البنائي للحزب ، والاكتفاء بنشر الدعاية واثارة الضجة . وقد كانت حركة السلم وسيلة مثالية لاثارة ضجة كبرى .

عدم تقدير لدور الطبقة العاملة في النضال الوطني والاجتماعي

اما في الميدان العمالي ـ ودون التقليل من اهمية التقدم الذي حققه نضال الحزب في هذه الفترة ـ فقد ترك الاتجاه اليساري آثاره السلبية الجلية عليه ايضا . لقد كانت المهمات الاساسية في هذا الميدان واضحة ومحددة . وتتلخص في الاتجاه بحزم نحو العمال ، وفي العمل لتوحيد الحركة النقابية والعمالية . غير أن هذا الاتجاه الصحيح ظل في اطار التوجيهات العامة ، ولم تتخذ تدابير تنظيمية ملموسة ، لا على نطاق المركز ، ولا على نطاق المنطقيات ، لجعل هذا الاتجاه العام قضية عملية يومية في نضال المنظمات الحزبية ونضال الشيوعيين. وفي رأس التدابير التي كان يقتضيها العمل بنجاح في هذا الاتجاه ، انشاء مكتب عمالي تحت اشراف الهيئات القيادية ، تكون له مكاتب فرعية مشابهة في نطاق المنطقيات ، تكون مهمته درس الوضع العمالي العام في البلاد ووضع سياسة عمالية عامة وتفصيلية ، وايجاد الوسائل والاشكال للدخول في المؤسسات العمالية ، وخاصة الكبيرة منها ، وفق برنامج محدد موضوع سلفا على اساس تلك الدراسة. على ان يجري تتبع سير العمل باستمرار، عملا بمبدأ مراقبة التنفيذ ،لتفادي النواقص وتصحيح الاخطاء اولا بأول. وبدون اتخاذ هذه الخطوات والتدابير التنظيمية الضرورية يظل الاتجاه العام الصحيح ، وقد ظل فعلا ، عديم الفائدة . ويبقى التأكيد على مبدأ الاتجاه بحزم نحو العمال ، نوعا من المواعظ « لتبرئة الذمة » لا اكثر ولا اقل ، ووسيلة لالقاء تبعات الفشل والنواقص في الميدان العمالي اما على الرفاق العاملين في هذا الميدان وأما على الظروف الخارجية . وفي الحقيقة ، فان عدم اتخاذ التدابير التنظيمية اللازمة للعمل الجدي في الميدان العمالي ، كان يتم ، رغم جميع المظاهر الخارجية والدعائية ، عن عدم تقدير فعلي لدور الطبقة العاملة والمسؤوليات الكبرى التي تتحملها كطبقة في النضال الوطني والاجتماعي في البلاد . ان هذه النظرة أدت

ليس فقط الى ترك الحركة العمالية بصورة عامة أسيرة التطور العفوي، بل أن نشاط الحزب نفسه ظل اسير هذا التطور العفوي في الوسط العمالي . هذا في ميدان العمل الحزبي .

الاتجاهات الاصلاحية في الحركة النقابية تستمد القوة من النظام الرأسمالي في البلاد ومن مساندة الاحتكارات الامبريالية

اما في ميدان العمل النقابي العام فان اساس الخطأ في سياستنا يكمن في عدم تقديرنا تقديرا صائبا وكاملا للتبدلات التي حدثت في البلاد بعد ١٩٤٧ ، من حيث وصول البرجوازية الى الحكم وبدء سير البلاد بوتائر أسرع في طريق التطور الرأسمالي ، ومن حيث التغلغل القوي والسريع للاحتكارات الامبريالية في البلاد ، وتأثيرات الضغط السياسي للدول الامبريالية على نهج البورجوازية الحاكمة والانجرار في الحرب الباردة ... الخ . وبالتالي عدم تقديرنا لفعل هذه العوامل في الحركة النقابية وانعكاساتها على مجمل الحركة العمالية . وعلى هذا الاساس كان ينبغي ان ندرك أن الانقسام في الحركة النقابية ، وبروز الاتجاهات الاصلاحية لم يكن مجرد ظاهرة آنية عابرة ، يمكن التخلص منها بتركيز نار الهجوم الدعائي فقط على القادة اليمينيين في الحركة النقابية. فما كان يبدو من قوة هؤلاء القادة لم يكن يعود الى قوتهم الذاتية ، ولم يكن بسبب انخداع فئات من العمال بهم ، بل كان يعود الى قوة المساندة التي يلقونها من النظام الرأسمالي ، الاخذ بالتطور ، وقوة المساندة من قبل الاحتكارات الاجنبية والاوساط الامبريالية . فالاصلاحية لم تكن ناتجة عن وجود بعض العناصر العميلة ، المرتبطة مباشرة بأرباب العمل والحكومة ، وبالدوائر الاستعمارية، بل كانت ثمة عناصر في قيادة النقابات ذات ميول اصلاحية ، ولكنها لم تكن ، بالضرورة ، عميلة للاعداء . كان ينقصها الوعي الطبقي ، وكانت اسيرة المفاهيم البورجوازية للعمل النقابي، بحكم كونها من الفئات العليا ، المميزة ، من العمال وهذا الامر يصح ايضا الى حد ما على جماهير العمال أنفسهم ، الذين كانوا لا يستطيعون أن يروا الابعاد الحقيقية لسياسة القادة النقابيين العملاء ، والاصلاحيين ، خاصة وان بعض المشاكل الجزئية والصغيرة التي كانوا يعانونها كانت تجد الحل لها بواسطة هؤلاء القادة ، نظراً لان الدولة كانت تسهل لهؤلاء القادة امكانية تقديم بعض الخدمات لكي يحافظوا على مكانتهم بين العمال .

فلو أخذت هذه الظروف كلها بعين الاعتبار ، لما كانت رآودتنا ،

وحددت كل نشاطنا في ميدان العمل للوحدة النقابية ، فكرة بناء الوحدة على اساس العودة الى انشاء الاتحاد العام الذي ظل قائما حتى ١٩٤٨ تحت قيادتنا ، ولعملنا بخطة مرنة ، بعيدة عن الانفعال ، انطلاقا من الوضع الجديد في الحركة النقابية ، للاعمال المشتركة ، ولو على اساس مطلب واحد ، مع النقابات القائمة . ولتجنبنا المحاولات غير الناضجة التي اظهرت كما لو اننا نسعى للسيطرة على قيادة النقابات كهدف بذاته ، ولتجنبنا ، من جهة اخرى ، سياسة السب والشتم التي لم تميز بين بعض القادة العملاء المباعين ، وبين القادة الاخرين ذوي الميول الاصلاحية دون سوء نية . ان ضرر سياسة السب والشتم لم يكن في وضع الجميع، السيئين وذوي النيات الحسنة ، في كيس واحد فقط ، بقدر ما خلقته هذه السياسة من جو غير ملائم ، بين العمال انفسهم ، من اجل العمل للوحدة النقابية . ومما زاد في الطين بلة ، اننا لم نكتف بمحاولة فرض اتجاهنا النقابي الانعزالي على الحركة النقابية ، بل حاولنا فرض اتجاهنا عليها ، دون ان نأخذ بعين الاعتبار مدى تقبل جماهير العمال آنذاك لمثل هذا الاتجاه . ولا شك ان خطة « تسييس » النقابات بصورة مفتعلة ، ودون نضوج الظروف ، ادت الى بقاء العديد من النقابات بعيدة عن الجماهير العمالية الواسعة في المهن التي تمثلها .

واخيراً حد من فعالية نشاط الحزب في الوسط العمالي ، ابعاد عناصر عمالية ونقابية معروفة عن العمل في هذا الميدان ، لهذا السبب او ذاك ، ودون مبررات كافية في اغلب الاحيان . وهناك اكثر من مثل على ذلك ، يعرفه الحزب كله ، وخاصة رفاقنا العاملون في الميدان العمالي والنقابي .

فقدان سياسة متكاملة للعمل في الريف وعدم تخصيص كوادر فعالة لتنظيم الفلاحين

اما في ميدان العمل بين الفلاحين فكانت النواقص والاخطاء افدح . فقد كان هناك اهمال يكاد ان يكون تاما في العمل في هذا الميدان . فشعارات النضال في سبيل الاستقلال والجلاء قبل ١٩٤٦ ، التي مكنت الحزب من الدخول الى الريف بقوة ، لم ترفق في المرحلة الجديدة بشعارات جديدة ملموسة تساعد على الحفاظ على قواعد الحزب ونفوذه في الريف ، وعلى تطويرها وتوسيعها . صحيح اننا قد القينا شعار « الارض لمن يزرعها » . ولكن هذا الشعار العام ، لم يطور ليكون اساسا لسياسة مفهومة من جماهير الفلاحين ، بحيث تلمس ان الحزب يدافع عنها فعلا . فهذا الشعار بصورته الضبابية الغامضة ما كان بمقدوره ان

يحرك جماهير الفلاحين ، حتى أكثرها فقرا وعوزا ، لا سيما في لبنان ، الذي يتفاوت فيه وضع القضية الزراعية من منطقة الى اخرى ، بحيث يقتضي دراسة الاوضاع الخاصة بكل منطقة من اجل بلورة سياسة صحيحة للحزب في الريف .

وحين بدأ الحزب ، في ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ ، بوضع بعض الشعارات الملموسة ـ كما تبين سابقا ، استطاع ان يخلق تجاوبا بينه وبين الفلاحين، سواء في المؤتمرات الفلاحية التي سبق ذكرها، أم في الحملات والتجمعات دفاعا عن مزارعي التبغ في البترون أو الجنوب . ولكن النقص الاساسي في عمل الحزب في هذا الميدان ، هو ان جميع النشاطات والاعمال الحزبية في هذا الميدان ظلت ذات طابع حملات طارئة ، تبدأ بتعبئة وحشد القوى وتركيز النشاط لانجاحها ، دون ان يعقبها ، فيما بعد، عمل تنظيمي لبناء منظمات (جماهيرية او حزبية) ثابتة في الارياف ملاحقة مطالب الفلاحين من جهة ، وللعمل السياسي والتنظيمي بينهم من جهة اخرى . وكما في ميدان العمال ، كذلك في ميدان الفلاحين ، لم يتوجه الحزب لايجاد هيئات تنظيمية خاصة مكلفة بالعمل بين الفلاحين ، يفرد لها الكادر الحزبي اللازم في نطاق المنطقيات ، وبتوجيه من المركز وبمراقبته الدائمة لسير العمل .

وينبغي القول ان تركيب منظمات الحزب في الريف التي ورثها الحزب من العهد العلني ، والتي كانت بأكثريتها مؤلفة من العناصر البورجوازية الصغيرة ومن ميسوري الريف قد سهل تفكك هذه المنظمات وعدم صمودها ، وبالتالي عدم تمكنها من مواكبة سير الحزب ، وعدم قدرتها على التحسس بحاجة سكان الريف الفقراء ، وعدم مساهمتها في دفع الحزب الى صوغ سياسة عملية ، متكاملة ، لقضايا الريف .

ان النواقص والاخطاء في الميدانين الرئيسيين لنشاط الحزب : ميدان النضال بين العمال وبين الفلاحين ، كانت هي نفسها في أساس ضعف العمل في الميادين الجماهيرية الاخرى : مثل ميادين الطلاب والشباب والنساء ... الخ . فهنا ايضا لم تتخذ تدابير تنظيمية محددة، ولم يجر تتبعها بروح المثابرة والاصرار ، والمراقبة الدائمة . وهنا ايضا برزت ظاهرة العمل الموسمي ، ظاهرة العمل في الحملات الطارئة (أيام الاضرابات في الجامعة ، مهرجانات الشباب وتحضيرها ، أو مناسبات مثل ٨ آذار عيد المرأة العالمي او الاول من حزيران يوم الطفل العالمي...الخ). لذلك كانت النتائج : عدم ثبات في منظماتنا وفي تركيبها البشري ، وعدم الاستمرارية في نشاطها .

تفاقم تفشي العقلية البيروقراطية في حيـــاة الحزب الداخلية

ايها الرفاق ،

ليس من شك ، أن هذه الظاهرات السلبية في سياسة الحزب ، وفي خطه الجماهيري ، ما كانت لتقع ـ او على الاقل ما كانت لتصل الى هذه الدرجة من الخطورة ـ لو كانت حياة الحزب الداخلية قائمة على أسس مبدئية سليمة لو لـــم تكن تنتاب حيـــاة الحـزب الداخليـــة نواقص جدية وثغرات على جانب كبير من العمـــق . فظاهرة الانحراف اليساري في الميدان السياسي ، اي رسم خط سياسي دون اعتبـــار لامكان توافقه مع الظروف الموضوعية السائدة في البلاد ، ودون حساب النتائج التي قد يولدها بالنسبة للحزب من حيث تعقيد ظروف نضالـه دون سبب مبرر ، ومن ثم الاصرار على هذا الخط ، لا يمكن ان تكون الا ثمرة عقلية بيروقراطية . وظاهرة الانفصال بين الخط السياسي والعمل التنظيمي ، التنفيذي ، التي اشرنا اليها ، تدل بدورها على وجود نفس العقلية البيروقراطية .وفي الواقع فان اصدار «الاوامر» و «التوجيهات» اصبح الاسلوب السائد في تسيير أعمال الحزب ونشاطه . فبالاوامر كان يطلب تنظيم المظاهرات الانتحارية المتتالية بقوى الحزب وحدها ، بـــل وبقوى الكادر وحده ، في ظروف انطلق فيها ارهاب الرجعيةواستشرى. وقد ادى ذلك الى تصفية فعلية لقسم لا يستهان به مـــن قوى الحزب النشيطة والفعالة . وما كان من السهل مجابهة هذا الاتجاه غير المسؤول مخافة الاتهام بالانهزامية في وقت يبدي فيه رفاق الكادر والقاعدةبطولات خارقة تصل الى درجة الاستشهاد . وقد قمعت فعلا جميع الاراء التي كانت تبدي عدم موافقتها ، بهذا الشكل أو ذاك ، على هذا الاتجاه ، او لا تنسجم معه ، تارة باسم « مكافحة الانتهازية »وتارة باسم « تصفيةالميول الكوسموبوليتية» في الحزب !! وقد أبعد من جراء هذه الحملة«الصليبية» كثير من رفاق الكادر ، وشمل « التطهير » حتى بعض قادة الحزب ،وعلى رأسهم الرفيق الشهيد فرج الله الحلو . صحيح أن الرفيق فـــرج الله الحلو قام بانتقاد ذاتي مكتوب قدمه للحزب ، ولكن نظرة واحدة الى هذه الرسالة تبين ان الرفيق فرج قد حدد الكثير من النواقص والثغرات في عمل الحزب العام ، ولكنه عزى مسؤولية كل ذلك الى سلوكه نفسه .غير ان استمرار هذه النواقص والثغرات ، بل وتفاقمها أكثر فاكثر ، حتـى بعد ابعاد الرفيق فرج الله عن القيادة ، يظهر بصورة جلية الجو الخانق الذي اضطر فيه الرفيقالشهيد تحمل كاملالمسؤولية عن قضايا لا يمكن

ان يكون ـ في أسوأ الاحتمالات ـ وحده مسؤولا عن وقوعها . وأخذا بهذه الاعتبارات جميعا ، قررت اللجنة المركزية في اجتماعها في شباط ١٩٦٥ ان وضع قضية الرفيق فرج الله الحلو وأتخاذ التدابير ضده ،كان نتيجة حالة غير طبيعية في الحزب ، ولم يكن ثمة ما يبرر ، من وجهة نظر مصالح الحزب ، اتخاذ اي تدبير ضده .

ظاهرة « عبادة الشخصية » وآثارها الوخيمة على حياة الحزب الداخلية

في هذا الجو انتعشت وتفاقمت بصورة خطيرة ميول « عبادة الشخصية » . ان ظهور « عبادة الشخصية » اذا كان من جهة تعبيراً عن خرق مبدأ تنظيمي اساسي في اللينينية ، هو مبدأ القيادة الجماعية، فهو من جهة اخرى ، تعبير عن مستوى غير كاف من النضوج السياسي والنظري لدى كوادر الحزب التي تقلبت هذه الظاهرة الغريبة عن المبادىء اللينينية وسمحت باستمرارها . وكانت عواقب ظهور «عبادة الشخصية» وخيمة على تطور الحزب كله . فقد انفتحت المجالات لخرق الشرعية بصورة متمادية . فالهيئات القيادية المسؤولة (المكتب السياسي ،واللجنة المركزية) كانت في حالة تغيير وتبديل مستمرة ، وفق ارادة فردية . وابعدت اللجنة المركزية عن الاضطلاع بواجباتها ومسؤولياتها شيئا فشيئا وبصورة اعتباطية . وقد مرت فترة من الزمن لم يعتبر من المحرج أن يقال بأن الخط العام للحزب قد تقرر « بالتشاور مع اعضاء اللجنة المركزية»، أو « مع اخذ رأي اعضاء اللجنة المركزية » ، ولم يكن يعتبر ذلك محرجا الى درجة انه كان يثبت ويعلن في الوثائق الرسمية . ومن الطبيعي أن يستتبع الاتجاه لتصفية دور اللجنة المركزية كهيئة قيادية ، اتجاه آخر خطير هو عدم امكان ربط المنطقيات بالمركز عن طريق العلاقة بين هيئة وهيئة،واستبدال هذه العلاقة الصحيحة بعلاقة بين فرد وفرد.

وفي مثل هذا الجو تعطل عمليا ، مبدأ لينيني اخر في حياة الحزب الداخلية هو مبدأ الانتقاد والانتقاد الذاتي . واذا كان هذا المبدأ لم يغب عن وثائق الحزب ابدا ، لكن العبرة ليست في ذكره ، بل في ممارسته ممارسة صحيحة . فالانتقاد والانتقاد الذاتي ، في ظروف « عبادة الشخصية » لم يبق سلاحا جديا لكشف النواقص والاخطاء في عمل الحزب والعمل على تصحيحها ، بل تحول ، بصورة أساسية ، الى وسيلة للتشهير الشخصي ، ولالقاء مسؤولية النواقص والاخطاء على الاخرين . فاذا وقع خطأ في الميدان العمالي فالرفاق العمال وحدهم المسؤولون . واذا شكا الحزب من قلة الكادر فالمنطقيات وحدها مسؤولة . وهكذا

اصبح هذا المبدأ ـ القانون ، مع الاسف الشديد ـ اداة لتكريس وتثبيت « عبادة الشخصية » . وكان من متطلبات « عبادة الشخصية » من جهة ثانية ، ضرورة التأكيد الدائم على ان الاتجاه العام كان صحيحا باستمرار، رغم الموقف الغريب والخطير في القضية الفلسطينية مثلا ، ورغم الموقف اليساري الصبياني من قضية الجبهة الوطنية والاضطرار الى تغييره بالتدريج تحت ضغط الاحداث نفسها .

وفي مثل هذا الجو ، لا يمكن الكلام جديا عن تقديم الكوادر ورعايته وتطويره ، وفق السيماء السياسية والذاتية للرفاق المناضلين ، بل ساد، في ظروف « عبادة الفرد » ، معيار غريب عن اللينينية في اختيار الكادر، فكان يقال : هذا المناضل ممتاز لانه امين للرفيق السكرتير العام للحزب. ومن الطبيعي ان لا يساعد هذا الاتجاه على خلق جو من المناقشة الحرة والضرورية لفهم وتطوير سياسة الحزب من جهة ، ولا على ايجاد الظروف لتطوير الكادر الحزبي ونمو روح المبادرة والابتكار لديه . بل كان يتحول الى عنصر تنفيذي عادي ، لا الى قائد فعلي للجماهير . وفي الحقيقة انه من الاصح ان توضع القضية ، عند تقييم تلك الظروف ، لا على أساس البحث عن كمية الزيادة في عدد الكادر ونموه وتطويره ، بل على اساس كيف جرى ضرب الكادر ومنع تطوره السليم وتشويه هذا التطور . يكفي ان نشير ، في هذا الصدد ، الى انه لم يبق عضو واحد من اعضاء اللجنة المركزية لم يلحقه « الحساب » ولم تتخذ بحقه اجراءات بهذه الدرجة من القسوة أو تلك ، لهذه الفترة الزمنية او تلك . حتى الذي كان يعود منهم الى العمل ـ بعد تنفيذ « العقوبة » ـ كان يعود « مكسورا » !! واذا كان بعض أعضاء اللجنة المركزية وبعض أعضاء الكادر قد ارتكبوا فعلا اخطاء كانت تقتضي مصلحة الحزب أن يتخذ مقابلها بعض الاجراءات . فان شمول الحملة لكل اعضاء اللجنة المركزية لا يمكن الا ان يلقي ظلالا كثيفا على مشروعية هذه الحملة !!

وقد جر هذا السلوك الى ارتكاب تجاوزات جدية . فقد جرى ـ باستمرار ـ « تجديد » اللجنة المركزية عن طريق الضم ، حيث كان يزعم ان عقد المؤتمر متعذر ، ولا يطالب به الا كل من يسعى لكشف الحزب أمام العدو ، ويسهل ضربه !! بهذه الحجج خرقت الشرعية وارتكبت المخالفات لمبادىء المركزية الديمقراطية اللينينية بصورة فظة .

غياب المفهوم الماركسي اللينيني للثقافة والتثقيف الحزبي

اما في ميدان التثقيف النظري للكادر ولاعضاء الحزب فيمكن القول

انه كان يشكو من نواقص جدية ،رغم بعض التدابير الايجابية التي اتخذت في هذا الميدان في تلك الفترة ، كتنظيم دورتين مدرسيتين للمناضلين ، واصدار ترجمة جريدة « في سبيل سلم دائم ، في سبيل ديمقراطية شعبية ! » لسان حال مكتب الانباء للاحزاب الشيوعية . وقد لعبت هذه الجريدة دورها في سد ثغرة كبيرة في عمل الحزب التثقيفي ، وترجمة بعض الكراريس الماركسية ـ اللينينية .

ولكن العمل التثقيفي ، بصورة عامة ، كان يتسم بصفته « الاكاديمية » ان صح القول . فقد اقتصر فقط على دراسة بعض المواد المقتبسة من المؤلفات الكلاسيكية ، ومن كتاب « موجز تاريخ الحزب الشيوعي البلشفي » . وكان يجري تدريسها بصورة جامدة دون المقارنة مع ظروف بلادنا ، ان من حيث التشابه أو الاختلاف . وكان الهم الرئيسي هو تسهيل حفظها وترددها حرفا حرفا ، أو فكرة فكرة ، كما وردت في النصوص . ولا جدال أن هذه الطريقة الجامدة كانت تحطم الغاية الاساسية من الثقافة الماركسية اللينينية كدليل للعمل بيد المناضلين لحل المشاكل والقضايا التي تجابههم في نشاطهم الجماهيري والسياسي .

ويمكن القول أن مفهوم الثقافة والتثقيف الماركسي اللينيني كان غائبا حتى عن القيادة نفسها . ليس فقط بدليل انها لم تسع لتغيير الاسلوب الجامد المتبع ، بل بدليل انها لم تقم بدراسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والسياسية في البلاد دراسة معمقة في ضوء الماركسية اللينينية . ولو فعلت ذلك لقدمت لرفاق الحزب مواد تساعدهم فعلا على تحسين دعايتهم ، وعلى حل مهمات النضال بصورة أفضل . وعن طريق هذه الدراسات واقتراحات الحلول التي كان يمكن استخلاصها واستنتاجها منها ، كان رفاق القاعدة أكثر قدرة على جذب الجماهير نحو الحزب ونحو سياسته بلغة تفهمها هذه الجماهير ، وأقرب اليها من ترداد الصيغ الجاهزة في الكتب . وعندها ، مع هذه الدراسات لاوضاع البلاد بصورة معمقة ، تصبح الدراسة للمراجع الكلاسيكية أكثر جدوى وتصبح عنصرا في تمتين المواقف المبدئية لدى الشيوعيين .

ومن جهة ثانية، فقد أنتاب عمل التثقيف نقص اخر، من حيث تنظيمه والمثابرة عليه . فقد ظل العمل التثقيفي هو الاخر عملا موسميا ، ينشط تارة ويخبو تارة . الا أن العمل في هذا الميدان اتسم بصورة عامة بعدم الاهتمام الجدي من قبل القيادة المركزية .

أيها الرفاق ،

هذه أهم النواقص والاخطاء التي أعاقت تطور الحزب في الفترة

ما بين ١٩٤٩ ــ أواخر ١٩٥٣ ، وقد عرضناها بايجاز . واذا كانت ظروف الحزب الداخلية لم تسمح في حينه أن توضع بالصراحة المطلوبة من الحزب الشيوعي لتحسين عمله وللتغلب على العقبات الذاتية التي كانت تحول دون لعبه دوره بصورة كاملة ، فان التطورات السريعة لاحداث السياسة في المنطقة وفي لبنان ، وانغمار الحزب في النضال ضد الاخطار الاستعمارية الجديدة التي أخذت تهدد البلدان العربية ، بما فيها لبنان ، بصورة جدية ، حالت دون وضع بحث قضية حياة الحزب الداخلية في المقام الاول .

معركة حلف بغداد وضلوع حكم شمعون مع المخطط الاستعماري

فمنذ أوائل عام ١٩٥٤ بدأت الهجمة الاستعمارية الجديدة لربط بلدان المنطقة بذيل التكتلات الاستعمارية العدوانية ، بعد أن فشلت المشاريع السابقة ، وخصوصا مشروع « الدفاع » عن الشرق الاوسط . وقد بدأ الهجوم الجديد بانشاء الحلف التركي الباكستاني ليكون نواة لتحقيق الكتلة الحربية الجديدة . وكان واضحا منذ البداية أن العراق الملكي كان ضالعا في العمل لهذا المشروع ، الذي سمي فيما بعد بحلف بغداد بعد انضمام العراق وايران وبريطانيا والولايات المتحدة اليه . وسرعان ما برز نوري السعيد وفاضل الجمالي على مسرح الاحداث لجر البلدان العربية الاخرى ، وخاصة سوريا ولبنان ، الى شباك التبعية من جديد . وقد كان الجو الرسمي في لبنان ــ في ظل حكم كميل شمعون العميل ــ محبذا ومؤيدا للخطوات التي كان يقوم بها الساسة الاتراك والعراقيون لصالح الحلف الجديد . بل ان السياسة اللبنانية الرسمية أخذت تمهد ، تدريجيا، لاعلان موقفها الصريح في تأييد الحلف . فجرى تبادل الزيارات بين كميل شمعون وبايار ومندريس وغيرهما من الساسة الاتراك . وصدر بلاغ عن زيارة شمعون يؤكد فيه على ضرورة انماء الصداقة « المتينة » بين البلدان العربية وتركيا ، وعلى الدعوة الى « تعاون عملي بين جميع البلدان المسؤولة عن رفاهية الشرق الاوسط ... ويجب ان يبقى مجال هذا التعاون متاحا لجميع الدول التي تعترف بها الحكومات الآنفة الذكر، والتي تعتبر أهلا للمساهمة في سلامة الشرق الاوسط وأمنه ورفاهيته » .

وتبين من نص البلاغ نفسه أن زمرة كميل شمعون كانت ضالعة في المؤامرة ، وكانت تعمل بوعي ومثابرة للدخول مع تركيا في اتفاق ، بعد توقيع الاتفاق التركي العراقي ، وانها التزمت بفتح الباب لدخول كل من

الولايات المتحدة وبريطانيا في الحلف . وفي نفس هذه الفترة تجددت المفاوضات بين الحكومة اللبنانية والحكومة الاميركية لعقد معاهدة ثنائية تربط السياسة اللبنانية مباشرة وبصورة تامة ونهائية بسياسة هذه الدولة الامبريالية .

غير أن الاوضاع العربية والداخلية كانت أكثر ملاءمة للنضال ضد هذه الاخطار الجدية ، عما كانت عليه في أعوام ١٩٥١ — ١٩٥٤ . فمصر الثورة ، مصر الجمهورية ، هي غير مصر فاروق ، مصر الملكية . وقد فرضت الجمهورية الفتية على بريطانيا القبول بالجلاء . كما أن الشعب السوري قد تمكن منذ عام ١٩٥٤ من الاطاحة بديكتاتورية الشيشكلي وأخذ يوطد دولته المستقلة . وكان النهوض الوطني العام في العالم العربي من أقصى المغرب الى أقصى المشرق ، في تصاعد مستمر . وكانت الشعوب العربية تزيد من التفافها حول مصر وسوريا اللتين أعلنتا صراحة وقوفهما ضد الحلف الاستعماري الجديد ، رغم مناورات زعماء حزب الشعب والحزب الوطني وزعماء العشائر العملاء من فيضي الاتاسي الى مخايل اليان الى هايل سرور الذين عملوا — بالاتفاق مع نوري السعيد ودوائر الاستخبارات الانكليزية والاميركية — لدفع سوريا للانضمام الى هذا الحلف .

مقاومة الشعب اللبناني لحلف بغداد

وفي لبنان تصاعدت الحملة الشعبية والسياسية ضد المشروع الاستعماري ، خاصة بعد انفضاح المواقف المضللة التي اتخذها شمعون وزمرته والسياسيين الرجعيين من ريمون اده الى اميل البستاني وسواهما . فمنذ اذار ١٩٥٤ اتخذت الحملة طابعا جماهيريا واسعا . فقد جرت مظاهرات طلابية كبرى في بيروت — رغم منع السلطات للمظاهرات والتجمعات — انطلقت من الجامعة الاميركية تهتف ضد الحلف التركي — الباكستاني — العراقي ، وضد المعاهدة الثنائية مع اميركا . فجابهتها حكومة شمعون باطلاق الرصاص ، فسقط حسان أبو اسماعيل شهيدا . فكان استخدام العنف والارهاب والاعتقال من قبل الدولة بداية لتصاعد هائل في الحركة وفي النقمة ضد الاستعمار ومشاريعه ، وضد الحكومة السائرة في طريق الاحلاف وتحاول فرضها بأية وسيلة على الشعب اللبناني . فانفجرت المظاهرات والاضرابات في الجامعات والمدارس في سائر أنحاء لبنان . وأصدر المثقفون بيانا يستنكرون فيه اعتداء السلطات على الطلاب ويستهجنون العدوان التعسفي على الحريات العامة وحقوق المواطنين بالتظاهر السلمي دفاعا عن القضايا الوطنية . وسادت البلاد من

أقصاها الى أقصاها حملة احتجاج وتوقيع عرائض وبيانات من الجماهير الشعبية والنقابات والطلاب باستنكار موقف السلطات وبرفض سائر المشاريع والتكتلات الاستعمارية التي يجري طبخها . وأصدر أنصار السلام عدة بيانات ضد الحلف . كما أعلن الحزب موقفه الصريح بمعارضة الحلف سواء في الصحافة ، أم في تصريحات الرفيق فرج الله الحلو باسم الحزب، أم بمشاركته الفعلية في المظاهرات والاضرابات والحملات الشعبية ، وفي تنظيم سائر أشكال العمل الجماهيري .

وفي ذلك الحين ، ومع تصاعد الحركة الوطنية والشعبية ، تداعت الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية ، بمبادرة من حزبنا ، الى اجتماع كبير انبثق عنه « المؤتمر الوطني للاحزاب والهيئات والشخصيات » الذي لعب دورا كبيرا في قيادة المعركة ضد حلف بغداد والمشاريع الاستعمارية عموما. وقد أصدر المؤتمر في أوائل ١٩٥٥ بيانا يطالب فيه «بوضع سياسة لبنانية صريحة ... على أساس خدمة القضايا العربية ...» و « يستنكر سياسة الاحلاف العسكرية ... » . وأعلنت أحزاب وطنية عديدة، كالحزب التقدمي الاشتراكي ، وحركة القوميين العرب ، وحزب البعث ، موقفها الحازم ضد الحلف والمؤامرات الاستعمارية وانجرار السلطات في طريق تنفيذ ارادة المستعمرين . وكان لهذه الحملة الشعبية العارمة أثرها وصداها في داخل المجلس النيابي . فأعلن العديد من النواب معارضتهم للحلف ولسياسة لبنان الرسمية تجاهه .

وقد أعلن المؤتمر الوطني في مقرراته « معارضته للحلف التركي العراقي ومطالبة الحكومة اللبنانية باتخاذ موقف صريح بعدم الدخول في هذا الحلف وغيره من الاحلاف العسكرية الاجنبية وذلك محافظة على سيادة لبنان وأستقلاله وللحؤول دون عودة الاحتلال الاجنبي » .

وقد فضح الحزب الموقف الديماغوجي للحكومة ولزمرة الانعزاليين الذين أخذوا في تغيير تكتيكهم بتأييد الحلف ، بعد موجة المعارضة والمقاومة الشعبية ، هذا الموقف الذي تستر « بالحياد » المزعوم بين الدول المعارضة للحلف (مصر وسوريا) ، وبين العملاء من أمثال نوري السعيد . فبين الحزب أن النتيجة العملية لموقف الحياد المزعوم هي انقاذ نوري السعيد وأسياده المستعمرين من العزلة وفسح المجال أمامهم لانجاح مشاريعهم .

العوامل التي أدت الى احتدام المعركة ضد حلف بغداد

ان طابع العنف الذي اتسمت به المعركة ضد حلف بغداد ، واتساع نطاق الفئات الشعبية التي خاضتها ، وامتدادها طيلة فترة زمنية كبيرة

(من ١٩٥٤ الى ١٩٥٦) ، يعود الى عدة عوامل وتطورات جرت في المنطقة : أولها، شعور المستعمرين الانكلو أميركيين — بعد فشل مشاريعهم السابقة — ان التطور يجري أكثر فأكثر ضدهم . فقد انبثقت في المنطقة دولتان عربيتان (هما مصر وسوريا) تقفان بقوة ضد مشاريعهما . وقد نجحت مصر في تحرير أرضها من قوات الاحتلال البريطاني ، وفقد المستعمرون بذلك قاعدة السويس الستراتيجية . وكان حلف بغداد — في حساب المستعمرين — الاداة الصالحة لاستعادة هذا الموقع الاستراتيجي ولارجاع مصر وسوريا الى حظيرة التبعية .

ثانيا — دخول العراق رسميا الى الحلف ، وتأييد حكم شمعون عمليا له ، خلق مضاعفات خطيرة جديدة . فأصبح الحكام العملاء في العراق ولبنان أدوات لتنظيم المؤامرات والانقلابات والفتن في سوريا ، لتغيير الاوضاع فيها لصالح الاستعمار والرجعية السورية ، مما فضح بصورة تامة ، الاهداف الاجرامية للحلف ، الامر الذي أثار ضد الحلف وأنصاره (وخصوصا في لبنان والعراق) حملة شعبية لا نظير لها من قبل .

ثالثا — انكشاف ضلوع حكام اسرائيل — بالاضافة الى حكام تركيا — في مؤامرة انجاح الحلف ، الذي تجلى بازدياد الاستفزازات والاعتداءات على الحدود العربية ، وخاصة على الحدود السورية ، كوسيلة ضغط على سوريا لفرض الاستسلام عليها .

رابعا — اتجاه مصر وسوريا نحو التعاون القوي والجدي مع بلدان المنظومة الاشتراكية ، وخاصة مع الاتحاد السوفياتي ، والذي تجلى بصفقات الاسلحة الشهيرة . فالمستعمرون وعملاؤهم كانوا يدركون النتائج الخطيرة التي يجرها هذا التعاون على مصالحهم ونفوذهم في المنطقة . فهو ، بالدرجة الاولى ، يحطم جميع ادعاءاتهم عن وجود « خطر » سوفياتي مزعوم لتبرير مشاريعهم الحربية العدوانية في المنطقة وبين السياسة السلمية للاتحاد السوفياتي . وهو ، بالدرجة الثانية ، يحطم اطار الاحتكار (العسكري والسياسي والاقتصادي) الذي فرضوه على العالم العربي لابقائه في وضعية التبعية ، ويفتح أمامه طريقا جديدة للتطور الحر والمستقل بفضل المعونات والمساندة السوفياتية والاشتراكية .

خامسا — دخول الشعوب العربية التي كانت تحت السيطرة المباشرة للاستعمار وعملائه (الاردن) في معركة الحلف بقوة ، ليس فقط بهدف احباط المؤامرة الاستعمارية المتمثلة بالحلف بوصفه قيدا جديدا في عنقها ، بل لتجاوز ذلك بتحرير نفسها من العبودية الاستعمارية . وكانت وثبة الشعب الاردني الرائعة في أواخر ١٩٥٥ تعبيرا جليا عن ذلك .

سادسا ــ التبدلات التي حدثت في نطاق بلدان « العالم الثالث » وانعقاد مؤتمر باندونغ في نيسان ١٩٥٥ ، وبروز ارادة الشعوب الاسيوية الافريقية ، في هذا المؤتمر ، بعدم الانضمام الى التكتلات العسكرية العدوانية ، وظهور وتبلور سياسة « الحياد الايجابي » و « عدم الانحياز »، مما قوى موقف البلدان العربية المعادية لحلف بغداد ، وعزز مواقف جميع الشعوب العربية في نضالها ضد سياسة المستعمرين وأحلافهم .

لقد طوق نضال الشعوب العربية مساعي المستعمرين وعملائهم لفرض حلف بغداد . فلم يستطع المستعمرون جر أي بلد عربي الى الحلف غير عراق نوري السعيد وعبد الاله . حتى الطغمة الحاكمة في لبنان، طغمة كميل شمعون ، أسقط في يدها ، ولم تجرؤ اعلان انضمامها الى هذه الكتلة العدوانية ، رغم مناوراتها ومؤامراتها سواء على الصعيد الداخلي أم العربي .

وهذا السلوك المناوىء للحلف الذي سلكته طغمة شمعون كان نتيجة منطقية لطبيعتها الطبقية والسياسية . وكان استمرارا طبيعيا لنهجها السياسي الداخلي . وقد حدد الحزب بصورة واضحة طبيعة هذه الطغمة في بيانه الصادر باسم القيادة منذ أوائل ١٩٥٤ . فقد جاء في هذا البيان انه قد « سيطرت على الحكم في لبنان فئة لا تمثل أهداف البلاد الوطنية ومصالح الشعب ، بل تمثل فقط مصالح قبضة من وكلاء وعملاء الرأسمال الاجنبي ومن كبار الماليين المساهمين في الشركات الاستعمارية والبنوك الاستعمارية، ومن كبار محتكري تجارة الاستيراد ، فئة مصالحها وشؤونها الاقتصادية والمالية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصالح الرأسمال الاجنبي الاستعماري ، ومنفصلة عن مصالح الانتاج الوطني الصناعي والزراعي ، ولا تجد هذه الفئة حليفا لها الا في أشد العناصر الاقطاعية اغراقا في الرجعية » .

ويشير البيان الى انه « بنتيجة سياسة هذه الفئة لم يقتصر الامر على أن ركائز الاستعمار السابقة ظلت قائمة في لبنان ، وازدادت رسوخا واتساعا ، بل فتحت أبواب لبنان أمام طغيان استعماري اخر ... هو الطغيان الاميركي الاقتصادي والسياسي » . وفي الواقع ، فالى جانب الشركات الاجنبية الاستعمارية كشركة المرفأ والكهرباء ، وشركة سكة الحديد والريجي والاي بي سي ، وشركة السيرياك ، والبنوك الفرنسية والانكليزية العديدة ، أخذ يتسرب الرأسمال الاميركي الى البلاد بسرعة هائلة . فأصبح له أسهم في بنك سوريا ولبنان الى جانب الرساميل الفرنسية والانكليزية . وبعد امتياز التابلاين ومصفاة الزهراني ، أسس الاميركيون شركات النقل الجوي والبنوك وشركات التأمين العديدة ،

والكوكاكولا والبيبسي كولا . وتكفي الاشارة الى أن توظيفات الرساميل البنكية في لبنان ، وأكثرها أجنبي ، ارتفعت من ٢٧ مليون ليرة في ١٩٣٩ الى أكثر من ٤٢٠ مليون ليرة في أوائل عام ١٩٥٥ . وكان قانون اعفاء الرساميل الاجنبية من الضرائب ، التعبير الجلي على زيادة تغلغل الرساميل الاجنبية ، وخاصة الاميركية ، في البلاد ، ومصلحة الفئة الحاكمة في ذلك . وقد استنتج بيان الحزب المذكور : « ان لبنان أخذ ينقلب اقتصاديا وسياسيا ، الى شبه مستعمرة أميركية » .

وقد حاولت الطغمة الحاكمة في هذه الفترة أن تشدد على الحركة الشعبية الخناق وأن تكبح تطورها ، فأخذت تلجأ أكثر فأكثر الى خنق الحريات الديموقراطية العامة ، وسعت الى محوها تماما بواسطة مشروع قانون الاحزاب الرجعي الذي أرادت اقراره ، وعملت للحد من الحريات النقابية تمهيدا لتعديل قانون العمل تعديلا رجعيا ضد مصلحة العمال ، ووقفت ضد تحقيق قانون الضمان الاجتماعي الذي طالبت به النقابات التقدمية ، واستخدمت العنف والقوة ضد المعلمين المطالبين بحقوقهم المشروعة ، ولم تلب مطالب المستأجرين بتخفيض الايجارات الباهظة ... الخ . ■

الفصل الرابع :
الحزب في المرحلة الجديدة من تطوّر حركة التحرّر العربية بعد تأميم قناة السويس

في ضوء الاحداث التي تتالت على لبنان والعالم العربي ، عمل الحزب لربط النضال ضد المشاريع الاستعمارية وضد سياسة الطغمة الحاكمة المؤيدة لها ، بنضالات مختلف الفئات الشعبية في سبيل مطالبها وحريتها . فالطغمة العميلة للاستعمار الاجنبي هي السبب في اشتداد الاخطار على استقلال لبنان وسيادته ، وهي السبب والعقبة في طريق تحقيق مطالب الشعب الحيوية . وكان من جراء هذه النضالات الجزئية والعامة ان شهد لبنان في سنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ نهوضا وطنيا عاما . وقد ساعد على هذا النهوض وزاد من اتساعه تصاعد الحركة الوطنية العربية بصورة عامة ، والتطورات الايجابية التي كانت تحدث في كل من سوريا ومصر .

وقد أثار تأميم شركة قناة السويس في مصر في ٢٦ تموز ١٩٥٦، موجة من الحماسة الشعبية الشاملة في لبنان ، كما في سائر البلدان العربية ، وأظهر بصورة قوية وعفوية قوة ومتانة الروابط الاخوية المصيرية التي تشد الشعوب العربية بعضها ببعض ، بوجه الاستعمار وأعداء حريتها واستقلالها وتقدمها . وكانت المظاهرات الشعبية والاجتماعات والبيانات التي تنظمها وتصدرها مختلف القوى الوطنية والتقدمية تعبيراً جليا ليس فقط عن مشاعر التأييد والتضامن مع مصر الشقيقة البطلة ، بل كذلك تعبيرا عن العزم في تشديد النضال ضد

مواقع الاستعمار وركائزه وعملائه في داخل لبنان ايضا . وقد عبر حزبنا ، في بيان شامل للجنة المركزية ، عن ارادة كادحي بلادنا ، من العمال والفلاحين وسائر الشغيلة ، بالوقوف صفا واحدا متضامنا مع الشعب المصري البطل . وبين الحزب « ان تأميم شركة قناة السويس الذي أعاد للشعب المصري حقا سليبا اغتصبه الرأسمال الاستعماري الاحتكاري طيلة عشرات السنين ، كان عملا عادلا ومشروعا قامت به مصر في حدود سيادتها . فبعد تحرر مصر من الاحتلال العسكري الاجنبي ، كان تأميم شركة قناة السويس تدبيرا ضروريا لتعزيز سيادة مصر القومية واستقلالها الوطني ، السياسي والاقتصادي ... ان تأميم شركة قناة السويس قد وجه ضربة قوية الى مواقع الاستعمار ، لا في العالم العربي والشرق الادنى والاوسط فقط ، بل على النطاق العالمي . فتأميم شركة قناة السويس هو مساهمة كبرى في تفكيك نظام الاستعمار العالمي وتعجيل تصفيته ، وهو بالتالي ، يعزز قضية السلم العالمي » .

ان المستعمرين الانكليز والفرنسيين والاميركيين قد اصيبوا بنوبة من الجنون امام الخطوة الجريئة التي خطتها مصر . فأخذوا يهددون باستخدام القوة المسلحة ضدها . وأخذت كل من انكلترا وفرنسا بحشد قواتها وأساطيلها . وأثاروا ضجة صاخبة تزعم بأن التأميم موجه ضد حرية الملاحة في القناة ، قاصدين من ورآء ذلك خداع الرأي العام العالمي وعزل مصر وتبرير العدوان المسلح عليها . وفي سبيل هذه الغاية دعوا الى مؤتمر لندن ، وتعمدوا أن يحشدوا فيه أكثرية زائفة من الدول الدائرة في فلكهم ، وان يستبعدوا ، بصورة كيفية ، عدداً كبيرا من الدول التي تستخدم القناة . وكان واضحا انه ليس مصير الملاحة في القناة هو الذي أقلق المستعمرين . فهذه الحرية لم يهددها احد . وقد أعلنت مصر حرصها على صيانتها، ولان لمصر نفسها مصلحة حيوية في استمرار الملاحة وتنشيطها . فالحقيقة ان المستعمرين قد رأوا في تأميم شركة قناة السويس نذيراً جديدا خطيرا بانهيار مواقعهم الاستعمارية في العالم العربي من مشرقه الى مغربه . ومما هو ذو مغزى ان وزير الخارجية الفرنسية قد صرح في تلك الآونة بأن انتصار مصر في معركة القناة معناه القضاء على السيطرة الفرنسية في الجزائر . كما ان ضربة قناة السويس ادت الى زعزعة مواقع جميع العملاء في الشرق العربي ، وعلى رأسهم حكم عبد الاله ــ نوري السعيد في العراق .

ولكن مصر لم تؤخذ بتهويل المستعمرين وضغطهم . وأمام صمود

مصر والتفاف الشعوب العربية حولها ، وأمام تأييد الرأي العام العالمي ، وخاصة بفضل دور الاتحاد السوفياتي في مؤتمر لندن ، فشل المستعمرون في ما كانوا يريدون ان يؤدي اليه مؤتمر لندن من اقرار الاشراف الدولي (او الاستعمار المشترك) على قناة السويس . غير أن حزبنا قد حذر في بيانه الصادر في ٢٩ آب ١٩٥٦ من « أن فشل المستعمرين في مؤتمر لندن ليس معناه أن المعركة قد انتهت . فالمستعمرون لن يتخلوا بسهولة عن حلمهم بالعودة الى القناة ، وهم لن يتوانوا حتى عن اللجوء الى أساليب العدوان والتدخل المسلح » .

وقد قيم الحزب ، في نفس البيان ، المغزى القومي والعالمي لانتصار العرب في معركة القناة بقوله : « ان انتصار العرب في معركة القناة معناه توطيد استقلال مصر وسوريا ولبنان على أسس أقوى ، وفتح طريق أوسع وارحب امام البلدان العربية الاخرى لتحقيق استقلالها وتحررها .

« ان انتصار العرب في معركة القناة معناه بالتأكيد تقريب هزيمة الاستعمار في الجزائر الباسلة وتحقيق الحرية والاستقلال لهذا البلد العربي الذي يضرب للعالم بأسره مثالا رائعا في البطولة والشجاعة وأيمانه بعدالة قضيته .

« أن انتصار العرب في معركة القناة معناه تعزيز دعائم السلام في العالم ، وتوجيه ضربة قاصمة الى حلف بغداد ، وتحرير الشعب العراقي من سلاسل هذا الحلف الثقيلة ، وتمكين العراق من العودة الى السير مع شقيقاته في طريق السياسة العربية التحررية » .

العدوان الثلاثي المجرم ، والموقف السوفياتي الحاسم في لجم المعتدين

وقد كان تقدير الحزب وتحذيره في محلهما . فالدول الاستعمارية بعد أن فشلت في فرض التراجع على مصر ، أوعزت الى عميلتها واداتها المجرمة اسرائيل ببدء العدوان على مصر في ٢٩ تشرين اول ١٩٥٦ ، ومن ثم تدخلت كل من انكلترا وفرنسا بقواتهما وطيرانهما في الحرب العدوانية ضد مصر . والى جانب الشعب المصري البطل الذي قاوم المعتدين ببسالة ، وقف العرب جميعا ، وشملت المنطقة العربية موجة من الحقد والغضب على المستعمرين . وهب الرأي العام العالمي كله ضد المعتدين ، واثبت الاتحاد السوفياتي ، في وقت الشدة ، من جديد انه صديق ثابت مخلص للشعوب العربية ، ونصير قوي لقضية الحرية

والنضال ضد الاستعمار والعدوان . وكان لموقف الاتحاد السوفياتي بالذات الاثر الحاسم في لجم المعتدين البرابرة وفي كبح جماحهم الوحشي وفي وقف العدوان. ففي الانذار الشهير الذي وجهته الحكومة السوفياتية الى دول العدوان تتجلى كل قوة وبأس الدولة الاشتراكية العظمى وحرصها على الحفاظ على السلم وأمن الشعوب . يقول البيان : « ماذا كان موقف انكلترا لو هاجمتها دولة أقوى منها تملك جميع أسلحة التهديم الحديثة ؟ والحال ان هذه البلدان يمكنها الان عدم ارسال قواتها البحرية او الجوية نحو الشواطىء البريطانية ، ولكنها تستطيع استخدام وسائل اخرى ، كالقذائف المسيرة مثلا ... » . ثم يقول البيان : « أن الحرب المصرية قد تمتد الى بلدان اخرى ، وتتحول الى حرب عالمية ثالثة . اننا مصممون كل التصميم على اللجوء الى القوة لسحق المعتدي واعادة السلام الى ربوع الشرق » .

وقد كان لهذا الانذار الخطير الحازم من جانب الاتحاد السوفياتي اثره الكبير الحاسم في لجم المعتدين وارغامهم على وقف العدوان ، وسحب قواتهم من الاراضي المصرية .

خطة واقعية مرنة للحزب وقطيعة مع الخطة الانعزالية

أيها الرفاق ،

ان الاحداث الكبيرة التي وقعت في لبنان والعالم العربي خلال سنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ ، والنضالات التي خاضها شعبنا الى جانب الشعوب العربية الشقيقة ضد حلف بغداد والتآمر الاستعماري بما فيها العدوان الثلاثي ، تستدعي توقفنا لنلقي نظرة الى الحصيلة التي خرج بها الحزب من هذه المعارك والنضالات .

تبنغي الاشارة أولا ، الى الدور الايجابي الكبير الذي لعبه بيان القيادة الذي صدر في أوائل ١٩٥٤ ، في توضيح الخط السياسي والجماهيري لعمل الحزب . ويمكن القول ان هذا البيان كان نقطة انعطاف في سياسة الحزب ، واخراجه من الخط الانعزالي الذي ساد مرحلة ٣٩ـ٥٣ . فلأول مرة يبين الحزب ان العدو الرئيسي الذي يقف في وجه تطور المجتمع اللبناني وتقدمه هو الطغمة المالية وفئة كبار المستوردين المرتبطين بالاحتكارات الاجنبية اقتصاديا ومصلحيا ، وبالاستعمار ، وخاصة الاستعمار الاميركي ، سياسيا . وأظهر البيان ان مصالح هذه الفئة تتعارض مع مصالح الشعب كله ، بمن فيهم

البورجوازيون المرتبطون بالانتاج الصناعي والزراعي المحلي . وقد وضع البيان امام الحزب مهمة اقامة التعاون مع جميع القوى التي تتضرر من طغيان وسيطرة الطغمة المالية .

وبفضل هذه الخطة المرنة ، وفي ظروف سياسية ونضالية مؤاتية، استطاع الحزب ان يضرب قيود العزلة التي كانت تكبله ، بالدرجة الاولى ، نتيجة خطه السياسي السابق الخاطىء . فاتسع نطاق الاعمال المشتركة بين الحزب ومختلف القوى الوطنية الاخرى ، سواء على صعيد النضال السياسي العام ضد الاحلاف الاستعمارية وضد سياسة الدولة الرجعية : الداخلية والخارجية ، أم على صعيد النضالات المطلبية: في النقابات، بين الطلاب، في لجنة المستأجرين، بين الحقوقيين ...الخ.

وقد تعزز هذا الاتجاه المرن في القرارات الصادرة عن دورة اللجنة المركزية في نيسان ـ أيار ١٩٥٦ ، والتي تؤكد « ان مصلحة لبنان الوطنية العليا تقضي بقيام جبهة وطنية تشمل جميع القوى الوطنية والديموقراطية . وهذه القوى هي : العمال والفلاحون بجميع فئاتهم بما فيهم البورجوازية الريفية ، والمثقفون الوطنيون والطبقات الوسطى والصناعيون ، وسائر فئات البورجوازية ـ الوطنية ... والخطوة الاولى نحو الجبهة الوطنية الشاملة في ظروف لبنان الحاضرة هي تعاون الاحزاب الوطنية وجميع المنظمات والهيئاتوالشخصيات الديموقراطية: الشيوعيين والاشتراكيين التقدميين والنجادة والبعثيين وجماعة حزب التحرر الوطني في طرابلس والعناصر التقدمية من الندائيين والدستوريين وسائر العناصر الوطنية المستقلة » .

ومن الجلي ان الدعوة لمثل هذه الجبهة الواسعة هي قطيعة تامة مع الخط السابق الذي كان يوزع الاتهامات والسباب لجميع القوى غير الشيوعية . واذا كانت العودة الى النظرة الواقعية الموضوعية للاوضاع الداخلية وللقوى السياسية في لبنان نفسه هي أحد الاسس التي ارتكز اليها الخط الجديد ، فان الاوضاع العربية وتطورها وخاصة مع قيام الحكم الوطني في كل من سوريا ومصر كان لها أيضا أثرها الكبير في وضع خطة الجبهة الوطنية الواسعة على أسس واقعية .

وكان للقرار عن القضية الفلسطينية ، الذي صدر عن نفس الدورة للجنة المركزية ، دوره في تبديد الغموض الذي لا بس موقف الحزب من هذه القضية طيلة سنوات عديدة ، وما بني عليه من افتراءات ضد الحزب من قبل الدول الاستعمارية والاوساط الرجعية ، وبذلك فتحت مجالات أوسع للحوار مع القوى القومية الشريفة وللتعاون معها .

فالقرار يؤكد : « أن فكرة ايجاد الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، الذي تحول فيما بعد الى دولة اسرائيل ، كانت من اساسها فكرة استعمارية عدوانية ، مجافية للعدالة ، ومنطوية على مؤامرة سافرة ضد شعب آمن لا ذنب له » . كما يؤكد هذا القرار ان اسرائيل « قامت من أساسها على العدوان والاغتصاب وبقوة حراب الاستعمار » .

كما ان القرار عن قضية الوحدة العربية قد ادخل الحزب الى موضعه الطبيعي في حركة التحرر القومية ، وأزال عوامل الحذر والريبة التي نشرها الاستعمار حول مواقف الحزب من القضايا القومية ، لخلق الانقسام والتباعد بين الفصائل المختلفة في حركة التحرر الوطنية . فقد أعلن البيان بعبارات واضحة : « أن انتصار عدد من البلدان العربية في معركة التحرر من نير الاستعمار وفي الحصول على استقلالها ، وانتهاج هذه البلدان ، وفي طليعتها مصر وسوريا ، سياسة تحررية قوامها ممارسة السيادة الوطنية والنضال ضد التدخل الاجنبي وضد الاحلاف الاستعمارية ، كل ذلك أدى الى انتقال شعار الوحدة العربية الى الصعيد العملي كشعار واقعي ملموس » .

وقد خلقت مواقف الاتحاد السوفياتي ، سواء في مساندته للشعوب العربية في نضالها ضد الاحلاف الاستعمارية ، أم في تقديمه السلاح الى الدول العربية المتحررة ، وقبوله بمد يد المساعدة لمصر لبناء السد العالي بعد رفض الدول الغربية ، أم في موقفه النبيل أثناء العدوان الثلاثي ، جوا ملائما جدا لتوثيق التعاون بين حزبنا والقوى الوطنية والقومية الاخرى .

ولكن رغم ذلك ، رغم جميع الظروف السياسية والشعبية المؤاتية ، لم يستطع الحزب ان يوسع صفوفه ، بانتماءات جديدة ، بصورة تتناسب مع النهوض الوطني العارم في البلاد . ومن الطبيعي ان عدم نمو الحزب عدديا انعكس ايضا على التطور البطيء لنمو الكادر الحزبي . وفي الحقيقة ان السبب الاساسي لهذا الوضع كان عدم تخصيص قوى كافية من الكادر الحزبي للعمل في لبنان . ففي النضالات الشعبية ، السياسية والمطلبية ، كانت منظمات الحزب ، والشيوعيون في القاعدة ، تخوض المعارك بقوة ونشاط ، وكانت تثبت وجودها ووجود الحزب . ولكن لقلة الكادر ، كان هذا النشاط يقتصر على العمل السياسي وحده ، دون الالتفات الى ضرورة البناء التنظيمي وجذب العناصر الجديدة الى صفوف الحزب . فالكادر الرئيسي للحزب ، وخصوصا قادة الحزب ، لم يكن يعمل في لبنان ، بل نقل للعمل في سوريا .

كما ان عدم استمرار عدم الاهتمام بقضايا الريف وبالعمل بين الفلاحين حال دون نمو صفوف الحزب بين هذه الفئة الاساسية من الشعب ، واحدى القواعد الرئيسية التي ينبغي ان ترتكز عليها منظماتنا الحزبية . كما ظلت النواقص والانحرافات في حياة الحزب الداخلية وفي اساليب العمل ، التي اشرنا اليها سابقا ، ولم يجر اصلاحها والتخلص منها . بل ان العمل الفردي وضعف المراقبة على التنفيذ او في احيان كثيرة انعدامها التام ، قد تفاقما بصورة خطيرة .

عدم الافادة بالشكل المطلوب من قرارات المؤتمر العشرين التاريخية في عملنا

صحيح ان قرارات المؤتمر العشرين التاريخية للحزب الشيوعي السوفياتي قد استقبلها حزبنا بتأييد وحماس منقطعي النظير . وصحيح ان هذه القرارات سواء تلك التي تعالج الوضع السياسي الدولي العام، أم التي تعالج القضايا النظرية الكبرى ، كان لها اثرها في سياسة الحزب وفي تحسين عمله وتوضيح آفاق التطور المقبلة امامه ، وجعلته يتلمس بصورة أكثر واقعية القضايا والمسائل السياسية التي يجابهها . وصحيح ايضا أن الحزب قد استقبل بارتياح تأكيدات المؤتمر العشرين على المبادىء اللينينية الاساسية لعمل هيئات الحزب وأساليب نشاطها، كالتأكيد على القيادة الجماعية وتعزيز ممارسة الديموقراطية داخل الحزب وتوسيعها ، وشجب عبادة الفرد . ولكن ينبغي الاعتراف بصراحة ، انه هنا بالضبط ، في قضايا الحزب الداخلية ، لم تتجاوز مواقفنا حدود التأييد الكلامي وحسب . بل ان قرارات دورة اللجنة المركزية في نيسان ـ أيار ١٩٥٦ ، قد تضمنت مع الاسف الشديد ، نواقص خطيرة وانحرافات جدية . فبدلا من ان تنطلق اللجنة المركزية من قرارات المؤتمر العشرين المبدئية اللينينية بشجب عبادة الفرد ، لاصلاح الوضع في حزبنا بالذات باعادة مبدأ القيادة الجماعية فعلا الى التطبيق في نشاط الحزب ، والتخلص من المظاهر الصارخة لعبادة الفرد ، نرى اللجنة المركزية تحمل نفسها ، بجميع اعضائها ، مسؤولية عدم ممارسة القيادة الجماعية لان لديهم ـ كما جاء في القرار ـ « اتجاه قوي للتهرب من المشاركة الفعالة في معالجة المهمات الرئيسية القيادية الكبرى ، السياسية والتنظيمية . فالطابع الذي يميز اكثر اعمالهم ومواقفهم ـ يؤكد القرار ـ هو عدم التقدير لمسؤولية العمل القيادي ، وميلهم في اكثر الاحيان الى العمل الهين وتصريف الاعمال الروتينية

اليومية التي لا تتطلب الجهد والابداع والمبادرة . وهم يفضلون انتظار التوجيهات والحلول دون التفكير بها والمساهمة في وضعها . ولا يعيرون قضية رفع مستواهم النظري الاهتمام الجدي المطلوب . ان هذا الاتجاه أدى ويؤدي الى القاء تبعات العمل القيادي والتوجيهي في الحزب ، في جميع الميادين ، على عاتق شخص واحد في القيادة هو الامين العام للحزب » (انتهى الاستشهاد بنص القرار) .

من المسؤول عن ظاهرة « عبادة الشخصية »

اذن هناك اعتراف بوجود ظاهرة « عبادة الشخصية » في حزبنا أيضا ، رغم ان هذا الاعتراف صيغ بعبارات ملتوية . ولكن المسؤولية في وجود هذه الظاهرة لا تلقى على القائد الفرد ، بل على أعضاء اللجنة المركزية . طبعا نحن هنا في المؤتمر لا ينبغي ولا يمكن ان نسعى لتبرئة أعضاء اللجنة المركزية من مسؤوليتهم في هذا الصدد . فمجرد موافقتهم على هذا القرار بالصيغة التي جاء فيها تؤكد هذه المسؤولية . ولكن الامر الخطير ان هذا القرار الذي صدر بعد المؤتمر العشرين ، وفي مجال تأييد مقرراته ، يعزو « الجهد والابداع والمبادرة » في نشاط الحزب الى شخص واحد . ويشير الى ان جميع « تبعات العمل القيادي والتوجيهي في جميع الميادين » يقوم بها شخص واحد . أي ان جميع نجاحات الحزب كانت من صنع وبتوجيه هذا الشخص الواحد ! حقا انه أمر خطير : في معرض شجب « عبادة الشخصية » جاء القرار يبرر هذه الظاهرة في حزبنا ويكرسها شرعيا .

مبدأ ايزنهاور مرحلة جديدة في الهجوم الاستعماري

أيها الرفاق ،

ان النهوض الوطني العام ، وآسهام الحزب النشيط في النضالات الوطنية والشعبية ، سواء في مرحلة النضال ضد حلف بغداد أم في مرحلة النضال ضد العدوان الثلاثي ، حالا مرة اخرى ، دون رؤية العواقب الوخيمة على تطور الحزب ، وبقاء النواقص في حياته الداخلية وفي أساليب عمله . ومع بداية عام ١٩٥٧ بدأت معركة وطنية كبرى جديدة تطلبت من الحزب تعبئة قواه لخوض غمارها ، هي معركة « مبدأ ايزنهاور » .

فبعد أن أخفق المستعمرون في تحقيق أهدافهم حتى عن طريق

اللجوء الى العدوان المسلح المباشر ، وما آدى اليه فشل العدوان الثلاثي من انهيار شنيع لمواقع بريطانيا وفرنسا في العالم العربي ، خرجت الامبريالية الاميركية بمبدأ ايزنهاور لسد ما سمي « بفراغ القوة » في المنطقة ، للوقوف بوجه تفتح الامكانيات الجديدة امام العالم العربي للسير في طريق التحرر والاستقلال واستكمال أسباب القوة والمنعة . فهذا المبدأ يخول الرئيس الاميركي صلاحية استخدام القوات المسلحة ، في الشرق الاوسط ، كلما رأى ذلك ضروريا ، بدون أن يرجع الى الكونغرس . لقد كان مبدأ ايزنهاور التعبير الافظع لطبيعة الامبريالية الاميركية في انكار حقوق الشعوب العربية وفي احتقار سيادتها واستقلالها . ولقد زعم المستعمرون الاميركيون وعملاؤهم المحليون ان هدف مبدأ ايزنهاور هو « الدفاع » عن منطقة الشرق الاوسط ضد ما سمي « بعدوان الشيوعية الدولية المباشر وغير المباشر » . ولم يكن خافيا على أحد من الوطنيين العرب ، في حينه ، أن حجة « الدفاع » ضد العدوان المباشر وغير المباشر كان المقصود منها تبرير التدخل لقلب انظمة الحكم الوطنية في كل من سوريا ومصر ، وخاصة في سوريا ، كخطوة أولى لخنق كل حركة التحرر العربية في كل قطر عربي . فقد بلغ التهويش الاستعماري حول سيطرة الشيوعية المزعوم في سوريا ، أوجه في تلك الآونة . وكان كل نشاط الاستعمار الاميركي وعملائه في تركيا واسرائيل والعراق ولبنان منصبا لمساعدة الخونة والمتآمرين في داخل سوريا لقلب نظام الحكم ، واقامة حكم عميل يأتمر بأوامر الاستعمار .

مبدأ ايزنهاور في خدمة مصالح الصهيونية

وبالاضافة الى المسعى الاميركي لضرب حركة التحرر العربية وفرض السيطرة المباشرة للامبريالية الاميركية على المنطقة ، بعد انهيار مواقع الانكليز والفرنسيين فيها ، كان مبدأ ايزنهاور ـ كما أعلن رسميا في حينه ـ يهدف الى « حل » القضية الفلسطينية بصورة تتنافى مع المصلحة العربية ، وفق تصريح دالز الصادر في ٢٦ آب ١٩٥٥ ، وهو التصريح الذي يتلخص بتطبيق مشروع جونستون وحمل العرب على قبول الامر الواقع فيما يتعلق بالحدود ، وبعدم السماح بعودة اللاجئين . كما ينص التصريح على أجبار العرب على عقد « معاهدة رسمية » مع اسرائيل « وتشترك فيها الولايات المتحدة ـ كما جاء في التصريح المذكور ـ لمنع أو احباط أي مسعى يقوم به اي من الجانبين لتغيير

الحدود القائمة بين اسرائيل والبلدان العربية بالقوة » . وهكذا سعت الامبريالية الاميركية من وراء مبدأ ايزنهاور الى ربط اسرائيل والدول العربية « بعد تسوية النزاع بينها » بنفس سلسلة التبعية ، وبسياسة التكتلات العدوانية الاستعمارية .

لقد جاء مبدأ ايزنهاور لتدعيم النفوذ الاستعماري ولتوسيعه في المنطقة ، لتثبيت حلف بغداد وتعزيزه ولكن بزعامة أميركية مباشرة ، لمساندة الانظمة الرجعية العميلة في المنطقة ، وخاصة الحكم الملكي في العراق ، لحماية اسرائيل وتأييد أطماعها ومشاريعها العدوانية .

والامر الخطير ان حكومة شمعون ـ مالك سارعت بأعلان تأييدها لمبدأ ايزنهاور والقبول به ، متحدية بذلك ارادة أكثرية الشعب اللبناني التي ادركت منذ البداية الاخطار الجسيمة التي يحملها هذا المشروع الاستعماري على استقلال لبنان وسلامته . وقد أعلنت موافقة الحكومة اللبنانية على هذا المشروع في البلاغ المشترك الذي صدر في ١٦ اذار ١٩٥٧ بعد مباحثات المسؤولين اللبنانيين مع السفير ريتشارد ، المساعد الخاص للرئيس الاميركي . وقد جاء في البند الرابع من البلاغ المشترك : « ترى الحكومتان ان الشيوعية الدولية تتنافى مع الاستقلال القومي وتكون سببا للاضطراب الدائم في سلم العالم وأمنه » .

وفي البند السادس يقول البلاغ : « ترى الحكومتان انه يجب على بلديهما ان يعملا بواسطة الامم المتحدة وبأية وسيلة سلمية اخرى ، في سبيل الوصول الى حلول عادلة لمختلف القضايا التي تحدث توترا في داخل المنطقة » .

« وترى الحكومة اللبنانية أن مقترحات رئيس الولايات المتحدة تساعد على تقريب الاهداف المبينة سابقا ... » .

ان حكم شمعون قد تبنى رسميا ، بموافقته على مبدأ ايزنهاور ، الاتجاه العام للسياسة الاميركية ، ليس فقط في الشرق الاوسط ، بل على الصعيد العالمي . فاتخاذ هذا الموقف أولا ، من « الشيوعية الدولية » يعني الانحياز العلني والتام الى جانب السياسة الاستعمارية ، ومناصبة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية العداء ، في الوقت الذي تقف فيه هذه البلدان موقف التأييد والدعم لقضايا العرب وقضايا نضالهم التحرري ، كما يعني تحويل لبنان الى قاعدة ومستعمرة للقوات الاميركية ، وتعريض شعبه وسلامته الى خطر الافناء في الحروب التي كان يهيؤها المستعمرون الاميركيون . كما ان هذا الموقف يعني ، ثانيا ، مناصبة حركة التحرر العربية العداء العلني والتام : اي الوقوف رسميا

ضد سوريا ومصر والعمل للتآمر عليهما . وهذا الموقف يعني ، ثالثا ، الموافقة على « تسوية » القضية الفلسطينية بالتعاون مع اسرائيل وفق النظرة الاميركية ، أي « تسوية » لصالح اسرائيل والسياسة الاميركية وضد مصالح الشعوب العربية . هذا بالاضافة الى ما يلحق لبنان من أضرار نتيجة مثل هذه التسوية ، نظرا لشمول المشروع الاميركي « لتسوية » قضية فلسطين اعادة تنظيم التصرف والافادة من موارد المياه (الليطاني وغيره) لصالح اسرائيل ، واجراء تعديلات معينة في الحدود الجنوبية .

الحزب في غمرة النضال ضد مبدأ ايزنهاور وزمرة شمعون الخائنة

وكان جليا أن سياسة شمعون هذه، كانت سياسة الخيانة الوطنية لمصالح الشعب اللبناني والشعوب العربية ، وكانت هذه السياسة نتيجة طبيعية لمجمل النهج الذي اتبعه شمعون . ان تأييده لحلف بغداد لم يكن أمرا مستورا ، رغم سياسة التضليل التي اتبعها تحت اسم « الحياد » بين نوري السعيد من جهة ، وبين مصر وسوريا من جهة أخرى . وكان موقفه ضد مصر أثناء تأميم قناة السويس ثم أثناء العدوان ينسجم مع موقف زميله في العمالة « للانتلجانس سرفيس » نوري السعيد . وكان هناك توافق في الافكار والاعمال بينه وبين نوري السعيد والقوميين السوريين للتآمر على سوريا . وعندما فشلت كل مساعيه ومساعي زميله نوري السعيد وأسيادهما المستعمرين ، لم ير بدا من الارتماء في أحضان الاميركيين. وكان طبيعيا ان يثير مثل هذا النهج اوسع مقاومة وأعنفها ضد شمعون وزمرته . وفي الحقيقة لم يشهد لبنان ، منذ معارك الاستقلال ، حركة شعبية وأسعة كتلك التي أثارها نهج شمعون في السير في ذيل السياسة الاميركية . وقد جذبت الحركة الى صفوفها أكثرية رجال السياسة البارزين في البلاد من الوزراء ورؤساء الوزراء السابقين ، والنواب ورجال الدين والمثقفين من مختلف الميول والاتجاهات . وفي خضم هذه المعركة الكبرى التي تخللتها المظاهرات الدامية والاجتماعات الشعبية الكبرى في سائر انحاء لبنان ، أزداد التقارب بين القوى الوطنية ، وأخذ ينتظم التعاون السياسي والتنسيق في الاعمال . وقد عمل الحزب في هذه الفترة على اساس التعاون الواسع مع جميع القوى والعناصر المستعدة للنضال ضد حكم شمعون الرجعي العميل وضد مبدأ أيزنهاور الاستعماري . ففي البيان الانتخابي

الذي أذاعه الحزب في أواخر اذار ١٩٥٧ ، يدعو الحزب جميع القوى الوطنية لجعل المعركة الانتخابية ، بالدرجة الاولى ، معركة ضد مبدأ ايزنهاور وضد الارتباط بأي اتفاق من نوعه ، يعطي مركزا ممتازا لاية دولة كانت ، ويجر لبنان الى سياسة الانحياز الى الدول الاستعمارية ، وضد البلدان العربية الشقيقة . وقد جاء في البيان المذكور : « ان مصلحة الوطن العليا تقضي بالتعاون الوثيق بين جميع القوى والشخصيات الوطنية مهما كانت أحزابها واتجاهاتها ، وبصرف النظر عما هناك من خلافات بينها في الماضي أو الحاضر حول الشؤون الداخلية ، في سبيل انتشال لبنان من الهاوية الخطرة التي يجره اليها المسؤولون الكبار ... ينبغي أن يتحقق هذا الاتحاد الوطني أيضا في المعركة الانتخابية المقبلة » . ويؤكد البيان ان الشيوعيين اللبنانيين سيؤيدون تأييدا كاملا كل مرشح يعمل في سبيل تحقيق هذه الاهداف (أي مقاومة مبدأ ايزنهاور ، التضامن العربي ، اقامة حكم وطني معاد للاستعمار والتبعية ، اطلاق الحريات الديموقراطية وتحسين أحوال الجماهير الشعبية) ، مهما كان حزبه ، واتجاهه ، وطبقته الاجتماعية ، ومهما كان بينهم وبينه من خلاف حول هذه او تلك من المسائل الداخلية، او حول هذا او تلك من النظريات الفلسفية او الآراء في هذا النظام الاجتماعي او ذاك . ان المعركة في نظرنا هي معركة وطنية كبرى ضد الاستعمار وليست معركة حزبية » .

وقد أدت هذه السياسة الوطنية الواضحة التي انتهجها الحزب ، والخط المرن الذي اتبعه للتعاون مع القوى الوطنية الاخرى ، الى تعزيز مكانة الحزب في صفوف الجماهير الشعبية، وزادت من نفوذه واحترامه بينها . وقد انعكس ذلك أثناء المعركة الانتخابية بالتفاف الجماهير حول الحزب وحول مرشحيه . فقد نال الرفيق انطون تابت في بيروت أكثر من ١١ الف صوت رغم جميع أساليب الضغط والتزوير واعتقال الرفاق الذين كانوا يقومون بالحملة الانتخابية .

زمرة شمعون تستند الى الحراب الاميركية لمواجهة الشعب اللبناني

ان سياسة الخيانة الوطنية التي أمعنت فيها زمرة كميل شمعون ، وما رافق ذلك من اتجاه رجعي سافر في السياسة الداخلية ، تمثل في اثارة النعرات الطائفية ، وقمع الحريات الديموقراطية ، وتعطيل الصحافة ، وتزوير الانتخابات بصورة فاضحة ، وانتشار الرشوة والسرقات في جهاز

الدولة ابتداء من شمعون نفسه ، واللجوء الى القمع واغتيال المعارضين. ان كل هذا جعل حكم شمعون في جهة تلفه العزلة ، وجمع في الجهة الاخرى أكثرية الشعب اللبناني وجميع قواه الوطنية والتقدمية . وقد انفجرت النقمة الشعبية حين تبيّنت نيات شمعون الواضحة لتجديد ولايته . وعندها أدركت جميع القوى الوطنية المخاطر الكبيرة التي يجرها على لبنان نجاح مخطط شمعون في التجديد . فاندلعت نيران المقاومة المسلحة في أيار ١٩٥٨ ، للاطاحة بحكم الخيانة ، حكم مبدأ أيزنهاور وحلف بغداد ، حكم العداء للشعب اللبناني والشعوب العربية الشقيقة .

وعندما أيقن شمعون ، منذ الايام الاولى للانتفاضة ، أن استناده الى فلول القوى الرجعية والعميلة ، وفي مقدمتهم عصابة القوميين السوريين، لا يمكن أن ينقذه من مصيره المحتوم أمام هبة الشعب اللبناني ، أخذ يمهد الجو لتبرير طلب التدخل الاجنبي واستعداء قوى الاستعمار على الشعب. فلجأ الى اتهام العربية المتحدة بالتدخل في شؤون لبنان وقدم شكوى بهذا المعنى الى الجامعة العربية والى مجلس الامن الدولي . وحين لم يستطع نوري السعيد والحكم الملكي العميل في العراق أن ينجد شمعون بالقوات المسلحة ، بالاضافة الى الاموال والسلاح ، حيث أن هذا الحكم نفسه قد سحق بثورة ١٤ تموز الظافرة ، استنجد شمعون بأسياده الاميركيين الذين قاموا بانزال قواتهم على الشواطىء اللبنانية في الخامس عشر من تموز ١٩٥٨ . وبذلك تكررت على أرض لبنان نفس فصول مسرحية الخيانة الوطنية التي قام بها اميل اده الذي استند الى المصفحات والدبابات الفرنسية للبقاء في الحكم عام ١٩٤٣ .

الحزب يخوض المعركة المسلحة ، ويعلن رأيه في الاتجاه العام الذي ينبغي أن يتخذه النضال المشترك ضد المعتدين الاميركيين وعملائهم في الحكم

وقد قام حزبنا بواجبه الوطني في هذه الفترة العصيبة ، بشرف ، بمشاركته الفعلية النشيطة في الانتفاضة وبالوقوف بوجه الاحتلال الاميركي . وكان له مراكزه ومخيماته الخاصة للمقاومة في مختلف المناطق، رغم جميع الصعوبات التي كانت تجابهه في ميدان تدبير السلاح والعتاد. كما انه عمل للتعاون مع قوى المقاومة الاخرى . ولم يتردد لحظة في تقديم أي نوع من المساعدة يستطيعها لرفاق السلاح من الفصائل الوطنية الاخرى. وهذا ما عزز مكانته ونفوذه واحترامه بين سائر القوى الوطنية والشعبية.

ولقد حدد الحزب ، في بيان له صادر في حزيران ١٩٥٨ ، أهداف

الانتفاضة الوطنية كما يراها الشيوعيون . فقد جاء في هذا البيان : « ان أهداف شعبنا واضحة . انه ينشد تحرره الوطني والقضاء على أي تدخل استعماري في شؤونه الداخلية . وهو لا يفك الاضراب ولن يترك السلاح ما لم يطح بحكم شمعون ، ويتوصل الى تأليف حكومة وطنية ديموقراطية تعيد الثقة الى النفوس ، وتعمل على اخراج لبنان من مبدأ أيزنهاور ، وتنتهج سياسة وطنية تحررية قوامها المحافظة ، بروح ميثاق ١٩٤٣ ، على استقلال لبنان وسيادته وكيانه ، واقامة علاقات ود وصداقة وتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة ، تساعد على دعم استقلال لبنان وتعزيز كيانه، وتقف حاجزا في وجه مؤامرات الاستعمار على سيادته وسيادة الدول العربية المستقلة ، وجعل علاقات لبنان مع جميع الدول قائمة على أساس الند للند ، دون منح أي مركز ممتاز لاية دولة ، ودون السماح باقامة أية قاعدة لاية دولة على اراضيه ، ودون الانضمام الى الاحلاف والتكتلات العسكرية العدوانية ، والمساهمة في حفظ السلام والامن في هذه المنطقة وفي العالم ، واعادة الاستقرار الى البلاد ، واشاعة الحريات واحترام الدستور وتوثق روابط الاخاء بين اللبنانيين » .

غير أن المستوى السياسي المحدود لقسم كبير من الجماهير التي اشتركت في الانتفاضة وعدم وضوح الاهداف أمام الحركة بصورة كافية ، وتبعثر قوى الانتفاضة بين قيادات مختلفة دون أن يجمعها تنظيم واحد ممركز (وليس بالضرورة تحت قيادة فئة واحدة بل كان يمكن انشاء قيادة عليا موحدة تضم ممثلي جميع التيارات) ، ووجود عناصر بورجوازية واقطاعية على رأس بعض جبهات المقاومة ، والضعف النسبي لقوى الحزب سواء في أعمال المقاومة أم على الصعيد الجماهيري ، ودخول الجيوش الاميركية، والطابع الطائفي الذي أخذت تعطيه زمرة شمعون وسائر القوى الرجعية للانتفاضة ، وبعض الملابسات في الوضع العربي ، أدى الى اقرار التسوية المعروفة ، والتي تكرست تحت شعار « لا غالب ولا مغلوب » !

ولكن رغم ذلك لا يمكن تجاهل النتائج الايجابية الكبيرة التي أدت اليها الانتفاضة . فقد برهنت أن الشعب اللبناني لا يسمح لاية فئة رجعية جره في سياسة ممالئة للاستعمار ومخالفة لمصالحه الوطنية ومعادية للشعوب العربية الشقيقة . وحكم شهاب الذي أعقب حكم الطاغية شمعون سلك سياسة تنسجم الى حد ما مع الاتجاهات العامة التي يطالب بها الشعب، سواء في ميدان السياسة العربية ، أم في ميدان الاصلاحات الاجتماعية الداخلية ، رغم جميع النواقص والشوائب التي يمكن أن تنتقد عليها السياسة الشهابية كتيار سياسي بورجوازي اصلاحي .

أيهـــا الرفـــاق ،

هذا النهوض السياسي والجماهيري ، وهذا النفوذ الكبـــير الذي أحرزه الحزب والالتفاف الشعبي الواسع ، لم يتسن لنا الاستفادة منـــه لتقوية صفوف حزبنا ، وبناء منظمات جديدة . وذلـــك بسبب الانعطاف المفاجىء والسريع في خطنا السياسي نحو الانعزالية من جديد حال قيـــام الوحدة بين سوريا ومصر . لقد أشرنا سابقا ، الى موقفنا المبدئي الصحيح من الوحدة العربية الذي اتخذته اللجنة المركزية في اجتماعها في نيسان — أيار ١٩٥٦ . ولكن ما أن أصبحت الوحدة حقيقة واقعة فان ثمة تبـــدلات أجريت على هذا الموقف . ينبغي القول أن موقفنا ظل سليما حتى بعـــد اجتماع اللجنة المركزية في كانون الثاني ١٩٥٨ ، حيث أيدنا اقامة اتحـــاد فيدرالي بين سوريا ومصر ، ورأينا في ذلك خطوة تقدمية . ولكن ما أن أعلنت الدولة الموحدة وليس الاتحاد الفيدرالي ، حتى أخذ يتسرب الـــى موقفنا الحذر . فقد رأينا في صيغة الوحدة ، وما رافقها من دعوات لخلق « التماثل » بين اقليمي الجمهورية المتحدة ، عاملا لكبح التطور الديمقراطي السريع الذي كان يجري في سوريا آنذاك . وقد تحول هذا الحذر الـــى مخاوف جدية حين اتخذت في الاقليم السوري بعض التدابير المتسرعة دون أخذ الظروف الموضوعية في الاقليم بعين الاعتبار ، كوقف نشاط الاحزاب السياسية الوطنية والتقدمية ، وبعض التدابير الاقتصادية . وهنا لم نوجه انتباهنا الا الى النتائج السلبية التي تولدها هذه التدابير ، ولم نسع الى تفسيرها بصورة موضوعية وبهدوء أعصاب . فلو فعلنا ذلك لتبين لنا أن ثمة اتجاهين وراء هذه التدابير : اتجاه رجعي في كل من مصر وسوريا لا زال له نفوذ في الدولة . فالجناح الرجعي في مصر كان يسعى لاعطـــاء الوحدة طابع السيطرة والالحاق وكان يعادي كل حركة أو اتجاه ديموقراطي وكان زميلـــه الجناح الرجعـــي في سوريا يؤيد تقييـــد وضرب الحريات الديموقراطية والشعبية . أما الاتجاه الثاني الوطني الوحدوي الذي كان يتمثل خصوصا بعبد الناصر ،فكانت نظرته السياسية والاجتماعية العامة (بما فيها النظرة الى الوحدة) غير متكاملة وغير واضحة . وكان لدى أنصار هذا الاتجـــاه طموح غامض لقيـــام الوحدة دون أخذ الصعـــوبات والفروقات الموضوعية القائمة أمام قيام الوحدة وتطورها . وبكلمة ، كان هذا الاتجاه الوطني الوحدوي ينظر الى قضية الوحدة نظرة مبسطة ، نظرة غير طبقيـــة . وكان خطأنا أننا مزجنا بين هذين الاتجـــاهين لنستخلص استنتاجا سلبيا عن الوحدة ، مخالفين بذلك موقفنا المبدئي الصحيح الذي

أعلناه في أيار ١٩٥٦ ، غير ملتفتين الى أن تطورات هامة جرت في مصر منذ ذلك التاريخ ، أولها تأميم قناة السويس ، وثانيها العدوان الثلاثي على مصر وما نجم عنه من تقوية لمواقف مصر المعادية للاستعمار على الصعيد السياسي ، وثالثها تمصير المؤسسات والشركات الاستعمارية الكبرى ، ورابعها بدء مخاوف البورجوازية الكبرى في مصر من التطورات الجارية فيها ، وخامسها اتجاه مصر لانشاء قطاع الدولة وتطويره ، وسادسها اتساع تعاون مصر على الصعيد السياسي والاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي ، وخاصة بعد عقد اتفاقية بناء السد العالي .

وينبغي القول أن في أساس موقفنا هذا كان التفسير القديم لحركة التحرر الوطني ، اذ أننا لم نستطع أن نرى الملامح الجنينية للطابع الجديد الذي أتخذته حركة التحرر الوطني المعاصرة ، في ظروف تصفية نظام الحكم الكولونيالي ، في مرحلة انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية . ومما زاد في تفاقم موقفنا السلبي والانفعالي الاخطاء والنواقص الطبيعية التي أخذت تبرز في تجربة الوحدة . ومع انتصار ثورة ١٤ تموز في العراق، والطابع الديموقراطي العميق الذي اتسمت به الفترة الاولى لحكم الثورة، أخذنا نعقد المقارنات بين الوضع الجديد في العراق وبين الوضع في العربية المتحدة ، مما أدى بصورة عفوية الى تشجيع شكل جديد من أشكال « سياسة المحاور» السيئة الصيت بين دولتين عربيتين متحررتين شقيقتين.

لقد ظل المحور الاساسي لخطنا السياسي النضال ضد « الاخطار » المزعومة التي توادها سياسة الجمورية العربية المتحدة في المنطقة على مصير حركة التحرر الوطني العربية . ولا شك أن الاخطاء التي ارتكبت في سياسة العربية المتحدة ، سواء على الصعيد العربي أم الداخلي ، وتصاعد موجة « العداء للشيوعية » ، التي جرت بالدرجة الاولى بتأثير العناصر والقوى الرجعية ، وحملات الاعتقال والقمع والارهاب التي ذهب ضحيتها العديد من الرفاق الشيوعيين الشهداء ، وعلى رأسهم الرفيق البطل فرج الله الحلو ، زاد في تفاقم الوضع بصورة خطيرة .

مواقف انفعالية في سياسة لا أساس واقعيا لها

وكان الصدام بين القوى الوطنية والتقدمية سواء على الصعيد العربي ، أم اللبناني الداخلي ، يلاقي ارتياحا وتشجيعا من الاوساط الرجعية والعميلة في لبنان . ولم تستوقفنا ، في سورة الانفعال ، لماذا يؤيدنا في خطنا السياسي هذا أناس من أمثال الاديين والكتائبيين وسائر القوى الرجعية في البلاد ؟ وفي الحقيقة ، اننا بدأنا ، تدريجيا ، نردد بعض

شعارات هذه القوى نفسها مع الاسف الشديد ، باثارة « الخوف » على « الكيان اللبناني » من « الطامعين » الجدد . فقد وضعنا ، بصورة اعتباطية ، فصيلة هامة من فصائل حركة التحرر العربية في صفوف أعداء الثورة ، بل اتهمناها بالعمالة للاستعمار . وهكذا قمنا بالمعركة الانتخابية (في عام ١٩٦٠) تحت شعار سياسي رئيسي هو الحفاظ على « الكيان» بوجه هؤلاء « الطامعين » المزعومين . وقد بلغ بنا الامر في اطار هذا الخط السياسي وفي نطاق التحالفات الجديدة أن أيدنا بعض أقطاب الرجعية والطغمة المالية من أمثال ريمون اده لعدائه للجمهورية المتحدة .

وانطلاقا من نفس المواقف المنفعلة لم نستطع أن نقيّم بصورة موضوعية التدابير التاريخية التي اتخذت في العربية المتحدة بتأميم البنوك سنة ١٩٦٠ ، والتأميمات الكبرى التي شملت بعض المؤسسات الهامة للبورجوازية الكبرى في كل من مصر وسوريا في سنة ١٩٦١ . وقد أعتبرنا هذه التدابير نوعا من رأسمالية الدولة الاحتكارية . وكان واضحا أن الموقف من التأميمات لم يأت نتيجة دراسة علمية للاسباب التي أدت الى هذه التدابير وتأثيرها على التطور اللاحق في العربية المتحدة . بل جاء نتيجة موقف سياسي سلبي مسبق من العربية المتحدة . فان نظرة علمية أولية كانت تظهر بصورة واضحة انه لا يمكن الكلام عن رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وهي مفهوم علمي محدد الصفات الاقتصادية والتاريخية ، بالنسبة لدول كمصر وسوريا لا زالت الرأسمالية فيها في درجات متدنية في تطورها ، ولا زالت لم تستكمل تطورها الرأسمالي ، ولا زالت خاضعة للاستثمار الامبريالي . كما ان النظرة العلمية الاولية كانت تظهر أن التأميمات لا يمكن أن تسمى برأسمالية الدولة الاحتكارية لانها موجهة بالضبط ضد الرأسمالية الكبرى نفسها ، وكانت ضربة في أساس قوتها الاقتصادية . وقام بهذه الخطوة تحالف الطبقات الوسطى والبورجوازية الصغيرة ، مؤيدة من أوسع جماهير الفلاحين والعمال . وبهذا كانت تدابير التأميم ذات طابع تقدمي وثوري كبير ، وهي احدى العلامات الجديدة للطابع الاجتماعي المعادي للرأسمالية الذي بدأت تأخذه حركة التحرر الوطني .

وانسجاما مع هذا الخط الفظيع أيدنا الانفصال المجرم الذي وقع في ٢٨ أيلول ١٩٦١ ، والذي قامت به القوى اليمينية في سوريا مدعومة من الرجعية الاردنية والدوائر الاستعمارية .

ضعف نشـــاط الحزب الجمـــاهيري ، وانكماش في نمـــو صفـــوف الحـــزب

وفي مثل هذه الظروف لا يمكن حتى الكلام عن النشاط الجمـــاهيري للحزب ، ولا عن سياسة تحالفات جدية مع القوى الوطنية الاخرى ، ما دمنا قد عزلنا أنفسنا عن القوى الوطنية الاساسية التي كنا نعمل معها ، وحطمنا بأيدينا التحالفات التي أنشأناها طيلة سنوات ، سواء في الحملات النضالية العامة ضد مشاريع الاستعمار والرجعية ، أم أثناء المقاومة المسلحة والوقوف جنبا الى جنب مع القوى الوطنية خلف نفس المتاريس في الانتفاضة ضد مبدأ أيزنهاور والاحتلال الاميركي وعهد شمعون في سنة ١٩٥٨ .

صحيح لقد قمنا ببعض الجهود في ميدان النضال المطلبي ، وفي الميدان العمالي من أجل الوحدة النقابية في سنوات ١٩٦٠ و ١٩٦١ ، ولكن هـــذه الجهود ظلت قليلة المردود ، أولا ، بسبب الاعمال التخريبية للقادة النقابيين الرجعيين المرتبطين بالاتحاد « الحر » والسفارات الاستعمارية ، وبسبب تأييد الدولة لهم لعرقلة وضرب الوحدة النقابية ، وثانيا ، بسبب ما جرته عزلتنا السياسية من عزلة في الميدان النقابي والعمالي والشعبي بصورة عـــامة .

وصحيح أيضا اننا عملنا بنشاط ضد مؤامرة الانقلاب الفاشلة التي قام بها القوميون السوريون المدعومون من الطغمة المالية والمستعمـــرين الانكلو أميركيين في صبيحة الاول من كانون الثاني ١٩٦٢ . ولكن هـــذا النشاط ظل محدودا ، وكانت له صفة مؤقتة .

وفي مثل هذه الظروف لا يمكن حتى الكلام ، بالتالي ، عن توسيع صفوف الحزب بصورة جـــدية .

لقد تكررت ولكن بصورة أفظع مأساة الانعزال عن الجماهير كما حدث بعد عام ١٩٤٨ . فكما تحطمت آنذاك جماهيرية الحزب التي بناها طيلـــة العهد العلني السابق ، بسبب الخط اليساري ، تحطمت جماهيرية الحزب وتحالفاته ، التي بناها طيلة الفترة ما بين ١٩٥٤ ـــ ١٩٥٩ ، بسبب الخط اليساري الانفعالي ذاته ، مع فارق أساسي أن عدونا في سنة ١٩٤٨ كانت الرجعية الخائنة ، أما « خصمنا » في معركة ١٩٥٩ فكان فصيلة وطنيـــة معـــادية للاستعمـــار .

فما هي أسباب هذا الانحراف الخطير ؟

السبب الاول ، هو نفس السبب الاساسي الذي جرنا الى الموقف من القضية الفلسطينية في عام ١٩٤٨ . أي الانقطاع عن القضية القومية

في بلادنا ، وعدم التحسس بقوتها الثورية . لذلك تركنا المغزى التاريخي لقيام الوحدة ، ولم نر التأثير الايجابي الكبير الذي سيلعبه في نضال جميع الشعوب العربية ضد الاستعمار والرجعية ، في سبيل الاستقلال والتقدم الاجتماعي ، وحصرنا أنفسنا في اطار ضيق ، للتفتيش عن السلبيات التي كانت متوقعة في كل تجربة كبيرة ، بسبب طبيعة القوى الفاعلة في هذه التجربة ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدين والفروقات القائمة بينهما .

السبب الثاني ، عدم فهمنا للتبدلات التي أخذت تحدث في حركة التحرر الوطني بصورة عامة ، وفي حركة التحرر العربية بالذات في الظروف الجديدة . وبقينا أسرى الصيغ والتفسيرات القديمة ، ورأينا وصول قوى اجتماعية غير بروليتارية الى السلطة بعد الاستقلال السياسي وقيامها ببعض الاصلاحات التقدمية التي كنا نطالب بها نحن ، كما لو انه اجهاض لمسيرة العملية الثورية ، لان هذه الاصلاحات — حسب رأينا — لا تتصف بالجذرية المطلوبة . وقد استمر موقفنا السلبي هذا رغم الوضوح الذي أتى به اجتماع الاحزاب الشيوعية والعمالية في سنة ١٩٦٠ حول الطبيعة الجديدة لحركة التحرر الوطني المعاصرة ، ورغم التأكيدات على هذه الطبيعة الجديدة في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، وفي البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي . ولم نر كذلك السلوك العملي ، سلوك التأييد والدعم والمساندة المطلقة التي كان يقدمها الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى الى العربية المتحدة ودول التحرر الوطني .

السبب الثالث ، هو أن حزبنا لم تكن له سياسة مستقلة خاصة به . فلم تجر اعادة النظر في وضع الحزب ، وفي خطته السياسية بعد اقرار استقلال الحزبين اللبناني والسوري رسميا في عام ١٩٥٨ . فقد بقينا مستمرين في التمسك بخطة موضوعية لحزب آخر ، غير آخذين بعين الاعتبار ظروفنا الداخلية في لبنان ، كما لم نعر انتباها الى أننا لسنا طرفا مباشرا في قضية الوحدة . فكان ينبغي عدم الانجرار في خط الاخرين ، بل ان ندرس نحن الوضع بصورة موضوعية ومستقلة ، ونقرر الموقف الذي نراه صالحا لتطور الحركة في لبنان، وأن نقدم المساعدة الضرورية لاشقائنا الشيوعيين، وللقوى الوطنية الاخرى ، في اتجاه تجنب الاصطدام بين القوى الوطنية والتقدمية ، أو التخفيف من حدة هذا التصادم !! ■

الفصل الخامس :
الخطة الجديدة بعد ممارسة الاستقلال الفعلي للحزب

ان النتائج الخطيرة التي أدى اليها خطنا الانعزالي كانت تهدد بصورة جدية بتصفية الحزب وشله نهائيا ، اذا لم تتخذ تدابير جذرية لاعادة النظر في الخطة السابقة . خاصة وان التطورات التي كانت تجري في الجمهورية العربية بالذات وفي سوريا ، كانت تؤكد الطابع التقدمي للتدابير التي كان يتخذها القادة الوطنيون الثوريون ، وتظهر التأثير الكبير الذي تمارسه هذه التطورات على مجمل حركة التحرر الوطني العربية . كما تبين بصورة لا لبس فيها تعارض خطنا السابق (١٩٥٩ — ١٩٦٣) مع خط الحركة الشيوعية العالمية .

غير ان الانجرار في الخط الانعزالي في الميدان العربي لم يؤد فقط الى ضرب صلات الحزب بالجماهير الوطنية والقومية على صعيد النضال الوطني العام ، بل ان انغماسه في المعركة ضد عبد الناصر بذاك الشكل القوي والحاد ، منعه من الالتفات الى درس الاوضاع اللبنانية الداخلية نفسها دراسة جدية ، وحال دون وضع خطة ملائمة لاوضاع لبنان الخاصة .

فاذن كان لا بد من اعادة النظر بصورة جذرية في الخطة السابقة التي يمكن تسميتها « باللا خطة » ، واعتماد الاتجاهات التي تتفق مع التحليل الذي تعطيه الماركسية اللينينية للظاهرات الجديدة لحركة التحرر المعاصرة، ومع الظروف الموضوعية القائمة فعلا في العالم العربي وفي داخل لبنان ،

دون أي اعتبار اخر . خاصة وان مثل هذا الاتجاه كان يؤدي الى العودة الى الانسجام مع خط الحركة الشيوعية العالمية . وقد قام بهذا الانعطاف التاريخي الهام اجتماع اللجنة المركزية في اذار ١٩٦٥ . وفي الحقيقة ، ان اعادة النظر في الخطة لم يجر فجأة في الاجتماع . بل يمكن القول بأن هذا الاتجاه بدأ ، في الخطوط العامة ، يوجه نشاط الحزب منذ أواسط ١٩٦٤ . في هذه الفترة صدر بيان عشية الانتخابات النيابية ، حيث جرى تمرير بعض القضايا الجديدة ، التي كانت تثير اهتمام منظمات الحزب ، وكانت تجابه هذه المنظمات في نشاطها العملي ، خاصة فيما يتعلق بالقضايا اللبنانية الداخلية . وقد توضحت هذه القضايا وتبلورت خلال الانتخابات النيابية ومعركة رئاسة الجمهورية (١٩٦٤) وخلال النقاشات الواسعة التي نظمت للكوادر الاساسية للحزب . في هذه الفترة (شباط ــ اذار ١٩٦٤) برزت في الحزب كتلة انقسامية تتألف من عناصر مهترئة أو مشبوهة أو موتورة (كتلة أغباش ــ مطران ــ نمر) . وكان بروز هذه الكتلة وسعيها للاستيلاء على قيادة الحزب ، تعبيرا عن عدم موافقتها على الخط السياسي الجديد الذي أخذ الحزب يتبناه . فقد ظلت هذه الكتلة تدعو الى البقاء في أسر الخطة الانعزالية السابقة ، سواء في الميدان العربي أو الداخلي . أي انها كانت تعارض الاخذ بالاتجاه الجديد لفهم الظاهرات الجديدة في حركة التحرر الوطني العربية ، وصياغة خط الحزب السياسي وفق هذا الوضع الجديد . ولكن هذه الكتلة سرعان ما فضحت وعزلت في الحزب ، ولم تستطع أن تعيق سير الحزب الى أمام . فلجأت الى العمل من خارج الحزب للتشويش على خط الحزب الجديد ، ولخلق البلبلة حوله . وهنا أيضا أخفقت جهودها . وبدا واضحا أن سلوك أفراد هذه الكتلة لم يكن ليعبر عن ارائهم وقناعاتهم الشخصية : فقد تكشفت الصلات المشبوهة لنسيب نمر وسرقته الجريدة الاسبوعية ونصف الجريدة اليومية . ولم تعد سرا أمام الحزب كله الجهات التي كانت توشوش في اذن نخلة مطران وتشجعه في أعماله التخريبية ضد الحزب .

لقد انطلق اجتماع اللجنة المركزية في اذار ١٩٦٥ من أن الاستقلال السياسي الذي ناله لبنان لم يتطور ، نتيجة وجود قوى طبقية معينة (تحالف البورجوازية الكبرى والاقطاع السياسي) في الحكم ، بشكل يؤدي الى الاستقلال الاقتصادي . بل بالعكس فان مواقع المستعمرين الاقتصادية والسياسية ازدادت واتسعت ، بدل أن تضعف . لذلك استنتج الاجتماع بأن النضال في سبيل الاستقلال الاقتصادي هو المحتوى الاساسي لاستمرار معركة التحرر الوطني ، وان العدو الرئيسي بالنسبة للبنان هو

الاستعمار الجديد والامبـــريالية والطغمة المالية المرتبطـــة به اقتصاديا والمتعاونة معه سياسيا . وهذا يتطلب تشديد الحملة والنضال ضـــد الاحتكارات الاستعمارية وعملائها ، بوالتالي ضد نظام « الاقتصاد الحر » .

وقد أشارت اللجنة المركزية الى أن النضال الوطني وحده ، في مثل هذه الظروف ، لا يكفي ، اذا لم يكن مرتبطا بنضال اجتماعي واقتصادي. كما ان مقاومة الطائفية والقضاء عليها لا يمكن أن يجري بنجاح بالنضال السياسي وحده . فقط عندما يرافق النضال السياسي ، نضال اقتصادي اجتماعي ، مطلبي ، يمكن حصر الطائفية وتقليص مجالات تأثيرها ، مـــع تصاعد النضال المطلبي الذي يجمع الجماهير من مختلف الاديان والطوائف. فتشديد النضال المطلبي هو الذي يؤدي الى أحلال واظهار الانقسام الطبقي للمجتمع بدل الانقسام على أسس طائفية . وعندما تنجح القوى التقدمية بتوجيه ضربة جدية الى الطائفية ، فانها بذلك تنجح بضرب قواعد النظام الاقتصادي ـــ الاجتماعي القائم ، الذي يسند نفسه بقاعدة جماهيرية لا يستهان بها ، يشدها اليه بالاضاليل الطائفية .

ولاول مرة في هذا الاجتماع بعد انقطاع دام حوالي الثلاثين عاما يعاد ذكر الاشتراكية كهدف للحزب . وقد كان ذلك ضروريا بعد التحـــولات العاصفة في العالم العربي والميل القوي نحو اليسار ، نحو الاشتراكية . فلم يعد من الطبيعي أن يتجنب حزبنا شعار الاشتراكية ، وهو أول مـــن رفعه وقام بالترويج لفكرة الاشتراكية في لبنان ، في حين أخذت فئـــات وأحزاب أخرى تتبنى « الاشتراكية » ، وتناضل في سبيلهـــا باخلاص ، في ضوء مفاهيمها هي للاشتراكيـــة .

نظرة جديدة الى قضيـــة التحالفات

استنادا الى هذه المنطلقات الاساسية الجديدة نظر اجتماع اللجنـــة المركزية بصورة جدية الى قضية تحالفات الحزب مع القوى الاخرى . فرأى الاجتماع ان « قضية الحلفاء في ظروف لبنان لها أهمية استثنائية ، حيوية ومصيرية بالنسبة للحزب ، ولا يجوز تركها للعفوية ، وينبغي أن لا نضع شروطا ثقيلة تجعل تحقيقها قضية مستحيلة » (محضر اجتماع اللجنة المركزية اذار ١٩٦٥) . وقد نبهت اللجنة المركزية الى انه «سنجد صعوبات في اعادة العمل المشترك ، اذ يجب أن لا ننسى أن وراءنا ارثا ثقيلا يضغط على العلاقات المشتركة . ولكن ينبغي تذليل كل ذلك « (نفس المصدر) .

وعلى هذا الاساس جرت اعادة الاتصالات مع الحـــزب التقدمـــي الاشتراكي ، ومع القوميين العرب ، وجرت مناقشات واسعة معهم ، تبين

خلالها وجود نقاط اتفاق عديدة حول الكثير من المسائل الاساسية سواء على الصعيد الداخلي أو العربي . وقد اتضح من اللقاءات الاولية ان فكرة التعاون وجدت في وقت واحد عند الفرقاء الثلاثة . وتنبغي الاشارة الى أن مواقف القوميين العرب بتأييد انشاء الجبهة جاءت نتيجة ضغط قواعدهم التي كانت لها صلات مع منظمات حزبنا (الطلاب مثلا) ، ولكن هذا التأييد كانت تشوبه من حين لاخر مواقف المقاومة . فقد كان من رأيهم بأن تحل الاحزاب الثلاثة نفسها ويتكون حزب جديد . ومن الطبيعي أن حزبنا قد رفض مثل هذا الاتجاه . فحل الاحزاب أو دمجها لا يمكن أن يكون وليد رغبة ذاتية لاي كان . فما دامت تمثل من حيث الاساس طبقات وفئات اجتماعية متباينة ، وتسترشد بايديولوجيات ومفاهيم مختلفة ، فان توحيدها بصورة اعتباطية لا يمكن أن يكون في صالح الحركة الثورية في البلاد ، ولا يمكن أن يؤدي الدمج الى منظمة كفاحية موحدة فكريا وسياسيا وتنظيميا . وقد تم التغلب على هذه العقبة عن طريق الاتصال المباشر بين قيادتي الحزبين . أما التفاهم مع جنبلاط فقد كانت له أسس سابقة من التعاون سواء أثناء أحداث ١٩٥٨ وما قبل ، أم في معركة رئاسة الجمهورية في ١٩٦٤ .

قيام جبهة الاحزاب انعطاف هام في الحركة الوطنية

ان بدء التعاون بين الاحزاب الثلاثة ، وقيام جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية ، كان انعطافا هاما في الحركة الوطنية اللبنانية في ظروف كانت تتجمع فيها ــ نتيجة نشاط الرجعية الداخلية والعربية والاستعمار ــ البوادر على وقوع أحداث كبرى ، وكان مظهرا قويا على الخط الجماهيري الجدي الذي أخذ يسلكه حزبنا . وانطلاقا من الخطة الجديدة للحزب ، تمكن الحزب من أخذ المبادرة في خوض النضالات الشعبية بقوة أكبر ، وباطار أوسع . واستطاع أن يؤثر بخطه هذا على القوى الحليفة الاخرى .

نضال الحزب في الميدان الداخلي في ضوء الخطة الجديدة

لقد خاض الحزب في هذه الفترة نضالات عديدة . ومن السمات المميزة لهذه النضالات انه كان ، الى حد كبير ، مخططا لها مسبقا ، ولم تنفجر بصورة عفوية ، كالماضي ، حيث كان يضطر الحزب للحاق بها . وفي

رأس هذه المعارك التي تجند الحزب كله لخوضها ، وعمل لجر أوسع الفئات الشعبية اليها ، بالاضافة الى الحلفاء ، معركة اتفاقية ضمان الرساميل الاميركية التي حاولت حكومة الليونيرية أن تفرضها على البلاد في تموز ١٩٦٥ ، ولكنها تحت ضغط النضال الشعبي ردت ، ولحقتها حكومة الليونيرية . وقد كانت هذه المعركة ، التي توجت بمهرجان بيبلوس الاول، من أولى نشاطات الجبهة والعمل المشترك . وقد وجه هذا الانتصار ضربة قوية ، سياسية واقتصادية ، لمخططات الطغمة المالية عميلة الاستعمار الجديد ، وأقام سدا بوجه أية محاولة لتمرير مثل هذه الاتفاقيات أو المشاريع .

وقد خاض الحزب النضالات المطلبية بشكل واسع، وخاصة النضالات العمالية ، أيام حكومة الليونيرية ، التي أرادت أن تسحق هذه النضالات. ولكن المستوى المرتفع للنضال كسر هجوم الحكومة وزاد في فضحها و « شرشحتها » . وقد لعب مؤتمر النقابات المنفردة المنعقد في ١٩ أيلول ١٩٦٥ دوراً كبيرا في تنشيط النضال المطلبي للعمال برفعه شعارات ملموسة تحرك أوسع فئات العمال كالمطالبة بزيادة الاجور ، وانشاء التعاونيات الاستهلاكية ، وانشاء المساكن الشعبية ، وازالة القيود المفروضة على الحريات النقابية ... وكان من تأثير هذا المؤتمر أن العناصر الرجعية في النقابات اضطرت في مؤتمرها لاتخاذ قرارات مشابهة أو قريبة من قرارات النقابات التقدمية ، وفيها أشياء كثيرة تدين الاقتصاد الحر . وهذا الواقع كان يوضح انه لم يعد بامكان النقابات الرجعية الدفاع صراحة عن مواقفها القديمة . وكانت معركة الضمان الاجتماعي هامة بصورة خاصة . وقد لعبنا فيها دورا بارزا ، حين بدأ أصحاب الاعمال والحكومة في المماطلة في تطبيقه ، أو في تعديله لغير صالح العمال بحجة الاكلاف الكبيرة . وكان من صعوبات هذه المعركة ، بالاضافة الى الجهود الكبيرة المعاكسة التي بذلها الرأسماليون والحكومة ، موقف الحرفيين من قانون الضمان الاجتماعي . وفي الحقيقة فان قانون الضمان الاجتماعي قد وضع قصداً بصورة تدفع الحرفيين للوقوف بوجه الطبقة العاملة . لان القانون لا يميز كثيراً بين الالتزامات التي يلقيها على الحرفيين وعلى أصحاب العمل الكبار . وقد فضحت النقابات التقدمية ذلك ، وأعلنت ضرورة تخفيف التزامات الحرفيين وزيادة التزامات اصحاب العمل الكبار ، كي لا يلحق الغبن عمال المؤسسات الحرفية ، من جهة ، ولكي لا يتحمّل الحرفيون أعباء اضافية .

كما نظمت في هذه الفترة حملات شعبية واجتماعات ومظاهرات لتخفيض الايجارات ورفض او تعديل قانون الايجارآت الرجعي ، ومن اجل ايجاد مدارس جديدة وتخفيض الاقساط المدرسية واسعار الكتب، وتعديل البرامج ، وتخفيض اسعار الادوية . وكان مؤتمر بتخنيه حدثا سياسيا واجتماعيا هاما في حياة البلاد ، لانه طرح قضية الانتاج الزراعي والازمات التي يعانيها في ميدان التصريف خصوصا ، وبين مسؤولية « الاقتصاد الحر » في ذلك ، مقدما المقترحات العملية الملموسة والقابلة للتحقيق ، لحل مشاكل الانتاج الزراعي وتلبية مطالب المزارعين .

مجابهة جديدة مع تحالف الامبريالية والرجعية على الصعيد العربي

وفي الميدان العربي سلك الحزب سياسة نشيطة في ضوء خطته الجديدة. فبالنسبة لقضية فلسطين أسهم الحزب بالمظاهرات التي قامت ضد بورقيبة وتصريحاته للقبول « بالامر الواقع » و « بالتفاهم » مع اسرائيل، كما أسهم في الحملات التي جرت ضد مشروع اسرائيل لتحويل الروافد . وكان الحزب من المبادرين الاوائل في التصدي للحلف الاستعماري الرجعي المسمى « بالحلف الاسلامي » الذي دعت اليه الرجعية السعودية في أواخر ١٩٦٥ وأوائل ١٩٦٦ ، وبين أخطاره الكبرى على حركة التحرر الوطني العربية كمحاولة لربط العالم العربي بسياسة الدول الاستعمارية ، وخاصة الولايات المتحدة ، ونسف المكتسبات التقدمية التي حققتها الشعوب العربية والانظمة التقدمية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقد برزت سريعا الاهداف الحقيقية لانصار « الحلف الاسلامي » في محاولات السعودية للتدخل في الشؤون اللبنانية وضغطها على لبنان لجره الى جبهة القوى الرجعية العربية وارغامه على اتباع سياسة العداء للجمهورية العربية المتحدة . كما برزت في صفقات الاسلحة الاميركية الكبرى للسعودية ، وفي الزيارات التي قام بها ملك السعودية فيصل الى واشنطن والى العديد من دول المنطقة وتصريحاته المتكررة بضرورة اقامة سد بوجه « الشيوعية الدولية » واقامة صندوق مشترك أميركي ـ سعودي رأسماله مئة مليون دولار « لمكافحة الشيوعية » في المنطقة . وقد كان واضحا أن مشروع « الحلف الاسلامي » هو نسخة جديدة منقحة لمبدأ ايزنهاور .

وفي الحملة ضد « الحلف الاسلامي » تمكنا من تقوية تعاوننا مع

الحلفاء ، والوصول الى فئات شعبية واسعة ، وجذبها الى المعركة ، رغم الصعوبات الكبيرة التي خلقها انصار وعملاء « الحلف الاسلامي » المرتبطين بايران والسعودية ، في بعض المناطق وذلك باللجوء الى استغلال العواطف الدينية عند بعض الفئات .

انطلاقا من مصالح الحركة الشيوعية العالمية ومصلحة حركة التحرر الوطني العربية ينبغي فضح انحرافات القادة الصينيين

ولم يقتصر نشاط الحزب ونضاله على القضايا الداخلية والعربية. فقد كان القوة الرئيسية التي بادرت وخاضت حملات التضامن مع الشعب الفيتنامي البطل ضد العدوان الامبريالي الاميركي البربري . ونظم الحزب حملات عرائض واحتجاجات على الفظاعات الاميركية التي ترتكبها القوات الاميركية ضد فيتنام ، وعمل على تعبئة قوى شعبية وسياسية كبيرة للمطالبة بوقف العدوان على فيتنام وسحب قوات المعتدين واحلال السلام . كما وقف الحزب بقوة بوجه التدخل الاميركي في الدومينيك، والمؤامرات والتدخل التي تعرض لها الكونغو . ومن أبرز المعارك التي خاضها في هذه المرحلة والفترة التي سبقتها مباشرة ، على الصعيد العالمي ، كانت معركة التصدي الحازم للانحرافات الخطيرة التي أخذت ترتكبها قيادة الحزب الشيوعي الصينيعن الخط العام للحركة الشيوعية العالمية الذي أقر بصورة اجماعية في اجتماعي ١٩٥٧ و ١٩٦٠ العالميين للاحزاب الشيوعية ، وانتهاجهم لخطهم الخاص المختلف جذريا عن النهج العام للحركة الشيوعية . وكان من نتيجة هذا الخط « الخاص » انهم عملوا على تحريف أحكام ومبادىء الماركسية اللينينية في جميع القضايا الاساسية مثل قضايا السلم والحرب والثورة الاشتراكية والشيوعية ومسائل حركة التحرر الوطني ، واخذوا يقومون بالنشاط الانقسامي في الحركة الشيوعية ، وبخلق وتشجيع الكتل المعادية للاحزاب الشقيقة ، ومدها بمختلف أنواع المساعدات ، وبتخريب المنظمات الديموقراطية لشقها ونسفها ، وبعرقلة وبلبلة المؤتمرات العالمية لمختلف الحركات المناهضة للاستعمار والمناصرة للسلم ... وحين خاض الحزب النضال ، ولا يزال يخوضه بكل قوة ، ضد انحرافات القادة الصينيين وفضحه لها ولهم ، لم ينطلق فقط من التزامه بالخط العام للحركة الشيوعية العالمية الذي ساهم حزبنا ايضا في صياغته والموافقة عليه ، بل كذلك من النشاط التخريبي الذي اخذت تمارسه قيادة الحزب الشيوعي الصيني

في بلادنا باحتضانها بعض العناصر النكرة ومحاولتها أبرازهم كمناضلين ثوريين ومدهم بالمساعدات المالية والسياسية ، والذين افتضح أمرهم منذ اللحظة الاولى ، وكذلك بتشجيعها ودعوتها للاتجاهات المغامرة في حركة التحرر العربية ، وسعيها لعزل هذه الحركة عن اقوى انصارها وأخلصهم ، عن الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى .

ضرورة تعميق الخطة

ان النجاحات التي كانت تحققها الخطة الجديدة ، كانت تتطلب بدورها مزيدا من التعميق لهذه الخطة ، ومزيدا من المعالجات الملموسة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في لبنان . وهذا ما قام به جزئيا اجتماع اللجنة المركزية في شباط ١٩٦٦ ، اذ طرح بقوة قضية التنمية الشاملة في لبنان ، مشيرا الى مسؤولية « الاقتصاد الحر » وسياسة الدولة في عرقلة السير في هذه الطريق وما ينجم عن ذلك من مخاطر الازمات الاقتصادية والمعاشية . كما حددت قرارات شباط ١٩٦٦ الطرق والوسائل الرئيسية للسير فيخطة التنمية ولايجاد مصادر التمويل . أي ان قرارات شباط ١٩٦٦ كانت استمرارا في خط الحزب لفضح « الاقتصاد الحر » وأربابه وعزلهم في نظر الجماهير الشعبية ، ودفعها في طريق النضال ضد هذا النظام وضد ما يولده من آثار سلبية على تطور لبنان الاقتصادي والسياسي ، وتبيان ضعف وضحالة هذا « الازدهار » المزعوم ، الذي يشكو ليس فقط من تقلقه وعدم ثباته وصفته الموقتة ، بل يشكو ايضا من انه مصدر ربح لقبضة قليلة من المتمولين ، في حين تعاني الجماهير الشعبية من أعباء المعيشة . ويدل على ذلك تفاوت ارقام المداخيل حسب الفئات تفاوتا عظيما .

وقد جاءت الاحداث مصداقا للتوقعات التي أشارت اليها قرارات اللجنة المركزية ، فانفجرت أزمة « أنترا » ، وأعقبتها ازمة مصرفية ومالية حادة ، مما اثر على مجمل الحياة الاقتصادية في البلاد : فبرزت بصورة حادة ظاهرة الانكماش ، وأخذت تعاني جميع القطاعات الاقتصادية عسرا خطيرا في مجالات التمويل . وانعكس كل ذلك على الاوضاع المعاشية للشغيلة (ازدياد التسريحات ، الهجوم على الاجور ، الغلاء ...) كما تفاقمت أزمة تصريف الانتاج الزراعي . وأدى هذا الوضع الى اتساع النضالات المطلبية للشغيلة والجماهير الشعبية للدفاع عن أجورها ومطالبها المعاشية والاجتماعية ، بوجه هجوم اصحاب العمل والحكومة التي تساندهم ، لالقاء تبعات ونتائج الازمة على عاتق الشعب. وقد اتخذ

النضال المطلبي شكل الاضرابات (عمال وموظفي الكهرباء والنقل المشترك، المياه ، الريجي ...) ، والمهرجانات والمؤتمرات (بمناسبة أول ايار ، ومهرجان المستأجرين، والمؤتمر الزرأعي ، ومؤتمر قضايا التعليم ...) ، والمظاهرات وتشكيل اللجان الشعبية في الاحياء (لجان المستأجرين ...) .

آثار سلبية لعدم تطوير خطة الحزب السياسية

غير ان الحزب لم يستطع ان يطور ويعمق خطته السياسية بصورة مستمرة ومرضية مع بروز وتفاقم أزمة « الاقتصاد الحر » ، ومع نمو واتساع استعداد الجماهير الشعبية للنضال . فبقي الحزب في هذا الميدان متخلفا عن سير الاحداث وتطورها . وكثيرا ما كان يضطر للحاق بها بعد وقوعها . وأخذت تنشأ أوضاع يضيع فيها الحزب في دوامة الحركة العفوية ، ويفقد تدريجيا موقع المبادر والموجه . وقد دفع ذلك منظمات الحزب وقسما كبيرا من كوادره الرئيسية ، بمن فيهم عناصر قيادية ، الى المطالبة بالخروج من هذه الدوامة ، وأيلاء دراسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اهتماما جديا ، وتطوير خطة الحزب بما يتلاءم مع ذلك . ولكن الحزب اصطدم هنا بعقلية متحجرة بالية تمثلت بصورة خاصة بقريطم وصوايا ، تعارض تطوير الخطة ، وتقف بوجه النهوض الشعبي ، وتحارب الكوادر والمنظمات التي تطالب بذلك . وعلى هذا الاساس السياسي برزت الخلافات في الهيئات القيادية ، منذ أواسط ١٩٦٦ . وكان من ابرز مظاهر التخلف والسطحية في خطنا السياسي التي كان قريطم وصوايا يجهدان لابقاء الحزب أسيراً لها ، ذلك الموقف الذي واجه به الحزب أزمة « انترا » . فعلى الرغم من ان انفجار ازمة « انترا » والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عنها ، جاءت تأكيدا لما اشارت اليه الوثيقة البرنامجية لعام ١٩٦٥ ، فان قريطم وصوايا حدداً موقف الحزب ، خارج الهيئات القيادية ودون التشاور مع احد ، من هذه القضية البالغة الاهمية ، بصورة متسرعة وغير مدروسة، دون رؤية جوهر الازمة واسبابها العميقة المرتبطة ارتباطا وثيقا بطبيعة نظام « الاقتصاد الحر » وصلة التبعية التي تربط هذا الاقتصاد بالاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يعاني أزمة نقدية ومالية عنيفة ، وكانت أزمة « انترا » احدى انعكاساتها في بلادنا . واقتصر تحليلهما لهذه الازمة وأسبابها على عامل واحد ، فأعتبرا انها « وليدة مؤامرة سعودية أميركية هدفها جر لبنان الى الحلف الاسلامي » . وقد قاوما بعدئذ ، بضراوة ، جهود المكتب السياسي ، لتحليل الجوانب

الاخرى التي لا تقل أهمية للازمة : أي الجانب الاقتصادي والمضاعفات الاجتماعية التي تولدها الازمة ، واستخلاص المهام النضالية ، العملية والفكرية والسياسية ، التي تواجه الحزب في هذا الصدد .

ومن مظاهر السطحية والمواقف الانفعالية التي جر اليها الحزب ، خاصة نتيجة موقف قريطم وصوايا ، الموقف السلبي من انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦ في سوريا ، كما هو معروف لدى أعضاء الحزب كلهم .

نهج انتهازي حيال النضالات العمالية والشعبية

ودفع سلوك قريطم وصوايا الحزب الى اتخاذ مواقف التردد من الاضرابات التي حصلت في تلك الفترة . حيث انهما بحجة « عدم احراج الحكومة » او « الغيرة » على مصلحة الحركة العمالية ، وفي الواقع بسبب جهل الوضع العمالي ، وبسبب اصرارهما على لجم الحزب ومنعه من خوض المعارك الاجتماعية والسياسية ، كانا يدفعان الحزب الى الجمود والى التصفية . وقد ظهر هذا الاتجاه بمزيد من الوضوح في موقفهما المستهجن من المؤتمر الشعبي الذي كانت جبهة الاحزاب تعمل لعقده في أواخر صيف ١٩٦٦ تجاوبا مع الوضع الشعبي وتلبية لضرورة تطوير النضالات الشعبية، فعملا لعرقلة التحضير للمؤتمر ومنع عقده . ولكن استمرار منظمات الحزب في أعمال التحضير النشيطة اضطرهما الى تغيير موقفهما .

مفهوم غريب عن الماركسية اللينينية في قضية التحالفات

ان الخوف من النضالات الشعبية ، والسعي الى لجمها وكبحها ، بمختلف الحجج ، كان في الواقع وليد استصغار امكانيات الحزب ودوره في الحركة الوطنية والشعبية ، ووليد ذيلية انتهازية يمينية لعقلية بورجوازية صغيرة تجاه البورجوازية الوطنية واستعظام دورها في بلد كلبنان . وكان هذا ينعكس في كل السلوك السياسي لقريطم وصوايا ، وخاصة في ميدان التحالفات . فلم ينظرا الى التحالفات، كما هو مفروض بكل شيوعي ، نظرة طبقية . وكانا يعتقدان ان التحالفات تقوم على أساس « المناقشات الفكرية » المجردة و « اقناع » الاخرين بضرورة التحالف . وغاب عنهما أن الطبقات والفئات الاجتماعية انما تميل وتسعى الى التحالف والتعاون ، بالدرجة الاولى ، بدافع مصالحها الطبقية والسياسية

في مرحلة معينة من تطور المجتمع . وبسبب غياب هذه النظرة ، كانا يلجآن الى مختلف التنازلات ذات الطابع المبدئي التي تقوض استقلال الحزب وتطمس سياسته الخاصة ، بحجة عدم « ازعاج » بعض الحلفاء وحرصا على التحالف (بعض ممثلي البورجوازية الوطنية) في حين كانا يقفان موقفا صلبا متعنتا تجاه حلفاء آخرين (بعض ممثلي الفئات الوسطى) بدوافع ذاتية صرفة . أن مثل هذه السياسة تؤدي عمليا ، من جهة ، الى تغيير العلاقات من علاقات تحالف الى علاقات تبعية وذيلية لسياسة البورجوازية اللبنانية ، أو ما يسمى بجناحها الوطني ، ومن جهة ثانية كانت تعرقل وتعقد العلاقات مع ممثلي البورجوازية الوسطى . وقد ادت هذه السياسة فعلا الى وضع ضاع فيه وجه الحزب في العديد من القضايا الهامة ، واخذت الجماهير العمالية والفلاحية بالاضافة الى المنظمات الحزبية ، تثير الاسئلة حول هذه السياسة : كما جرى اثناء اضراب مزارعي التبغ في الجنوب في اواخر ١٩٦٦ ، حيث طلب منهم ان يوقفوا الاضراب ويحلوه لان فيه احراجا للحكومة ، رغم أن الحكومة قد قابلت الاضراب بالعنف والجلد والاعتقال ... وكما جرى في اضراب عمال الكهرباء الشهير ...

هذه بعض القضايا السياسية الرئيسية التي كانت في اساس الخلافات في الهيئات القيادية منذ صيف ١٩٦٦ .

الوضع التنظيمي القديم يعيق تطبيق الخطة الجديدة

اما على الصعيد التنظيمي فينبغي القول ان الخطة السياسية الجديدة التي أقرت في اجتماع اللجنة المركزية في اذار ١٩٦٥ لم ترافقها اعادة نظر جدية في حياة الحزب الداخلية لاصلاح الاخطاء والانحرافات والنواقص ، سواء من حيث البناء التركيبي لهيئات الحزب ، أم من حيث اساليب العمل . صحيح ان الخطة السياسية الجديدة والعمل السياسي في ضوئها استنفد الكثير من جهود الحزب والرفاق . وصحيح ايضا ان خطوات لا بأس بها اتخذت في ميدان تقديم الكادر الحزبي . الا ان ذلك على وجه الضبط كان ينبغي ان يكون حافزا لتقويم الخط التنظيمي وارساء الحياة الحزبية على القواعد اللينينية بصورة جدية وتامة . وقد ظهر بعد فترة قصيرة ، ان البقاء في اطار اشكال التنظيم واساليب العمل القديمة يؤدي الى عرقلة تنفيذ المهمات التي تضعها الخطة الجديدة نفسها. وحين طرحت في السكرتاريا والمكتب السياسي ومن ثم في اللجنة المركزية (تموز ١٩٦٦) ضرورة العمل لدرس قضايا التنظيم ، برزت محاولات من

قبل قريطم وصوايا لتمييع البحث وتأجيله باستمرار ، والاصرار على أبقاء الوضع كما هو .

وهكذا كانت قضايا التنظيم بؤرة جديدة ، الى جانب القضايا السياسية ، للخلافات في الهيئات القيادية ، حيث كان قريطم وصوايا يأخذان المواقف المعاكسة .

افتضاح تكتل قريطم – صوايا

ولقد طرحت هذه الصعوبات والنواقص والخلافات ، السياسية والتنظيمية ، بعد تفاقمها الى درجة خطيرة ، على بساط البحث في اجتماع المكتب السياسي في اوائل نيسان ١٩٦٧ . وتميزت المناقشات التي جرت بمستوى عال من الجرأة والشعور بالمسؤولية في الكشف عن النواقص والاخطاء وتعرية اسبابها وجذورها . وقد قبل اعضاء المكتب السياسي ان يعلنوا مسؤولية القيادة ككل في تردي الوضع في الحزب وفي شلل عمل القيادة ما عدا قريطم وصوايا ، رغم انهما يتحملان المسؤولية الرئيسية في تردي هذا الوضع . فقد بينت الوقائع التي ذكرت اثناء النقاش ، انهما جهدا للتسلط على قيادة الحزب بصورة غير شرعية ، وكانا يقومان بعمل تكتلي منسق منذ صيف ١٩٦٦ . فكانا ينسقان العمل والخطط بينهما مسبقا ويعملان في اجتماعات الهيئات القيادية على فرضها كأمر واقع . كما كانا يجتمعان دائما من وراء ظهر المكتب السياسي والسكرتاريا ويقرران اشياء كثيرة بدون علم هاتين الهيئتين ودون أن تفوضهما بذلك اية هيئة قيادية حزبية . وقد تبين من النقاش والوقائع انهما عملا على شل دماغ الحزب ، اذ انهما جهدا لتحويل المكتب السياسي الى هيئة كاريكاتورية لاحول لها ولا قوة . ونتيجة لهذا السلوك، تفاقمت الاخطاء والنواقص التنظيمية التي ورثها الحزب من فترة ما قبل استقلاله . فسادت البيروقراطية والفردية وعدم احترام الهيئات ، حتى القيادية منها ، الى درجة خطيرة . فقد جمدت اعمال المكتب السياسي اربعين يوما وحلت بصورة اعتباطية هيئة الصحافة العليا ، وشلت اللجنة الايديولوجية ، وجرى التضييق على منطقتي بيروت وطرابلس وغيرهما..

اذن كان هناك صراع عنيف بين عقليتين في الحزب : من جهة عقلية سطحية ، جامدة ، انتهازية ، ذيلية ، عشائرية ، ومن جهة ثانية عقلية تجديد تتمسك بها منظمات الحزب وكوادره الرئيسية والاكثرية المطلقة في المكتب السياسي واللجنة المركزية ، تسعى لتحويل الحزب الى قوة سياسية نشيطة فعالة في الحياة السياسية للبلاد ، ولاعادة القواعد

اللينينية في تنظيم الحزب واعادة الشرعية الحزبية ، وجو الديمقراطية اللينينية .

اللجنة المركزية توجه ضربة الى التكتل الانتهازي

وقد حسم هذا الصراع بصورة نهائية في اجتماع اللجنة المركزية في ايلول ١٩٦٧ ، بعد ان استنفذت جميع الامكانيات لارجاع قريطم وصوايا الى خطة الحزب وارادة جميع منظماته وهيئاته القيادية ، وبعد ان تبين ان سلوكهما التخريبي في تصاعد مستمر يؤدي ، اذا ما ترك، الى ضرب الحزب وتصفية كوادره ومنظماته،ويبقيه خارج ميدان النشاط السياسي في البلاد . فمن المعروف ان تأزيم الوضع الداخلي في الحزب كان هو السبب الرئيسي الذي منع الحزب عن ان يلعب دوره في ابان العدوان الاسرائيلي الامبريالي على العالم العربي في حزيران ١٩٦٧ ، وبذلك غدا الحزب قاصرا عن الاسهام في النضال الوطني كما ينبغي . واذا قارنا غياب الحزب عن الساحة السياسية اثناء تفاقم الازمة في الحزب في فترة سياسية عصيبة مرت على لبنان والعالم العربي ، بالدور الكبير الذي لعبه في عام ١٩٦٦ واوائل ١٩٦٧ ، داخل الجبهة وعلى الصعيد الوطني والعربي ، تتبين لنا فداحة الاضرار التي كان يمكن ان يجلبها السماح لكتلة قريطم ـ صوايا بالاستمرار في اعمالها التخريبية على سمعة الحزب الوطنية ونفوذه الشعبي .

العقلية البورجوازية الصغيرة في أساس التكتل

ايها الرفاق ،

في الحقيقة ان ظهور كتلة قريطم ـ صوايا ، ومن قبلها كتلة اغباش ـ مطران ـ نمر ، لم يكن حادثا مفاجئا ، انبثقت اسبابه في نفس الفترة الزمنية التي ظهر فيها التكتل وانكشف ، نتيجة خلافات آنية طارئة . بل ان هذين التكتلين يتسمان بصفة عامة مشتركة ، هي انهما برزا في الفترات التي نضجت فيها الظروف السياسية والتنظيمية والقوى الحزبية الذاتية ، لاجراء انعطاف في سير الحزب ،في سياسته وحياته التنظيمية نحو الاحسن . فكتلة أغباش ـ مطران ـ نمر ، عملت لمنع الحزب من تقويم خطه السياسي ليكون منطبقا على الواقع الموضوعي ، الداخلي والعربي ، وللخروج من العزلة التي كان يفرضها علينا الانحصار في الخط القديم . وبرزت كتلة قريطم وصوايا للوقوف بوجه جهود الحزب لتعميق

خطته السياسية وارسائها على اسس علمية ومبدئية راسخة ، وللحؤول دون الرجوع الى مبادىء التنظيم اللينينية . ان العقليـــة البورجوازية الصغيرة الانتهازية كانت ، في الحالتين ، تسعى لطمس الصفة الطبقيـــة للحزب وتعوق توجهه نحو الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة .

اقوال رؤوس التكتل تفضح حقيقتهم

وفي الواقع ان لسلوك كل من قريطم وصوايا جذورا عميقة،تاريخية ان صح القول ، طالما انتقداً عليها في الهيئات القيادية وفـي الحزب . ففي رسالة انتقاد ذاتي وجهها حسن قريطم الى القيادة في كانون الثاني ١٩٥٥ ، كتب يقول بالحرف الواحد : « ... لقد انتقدت في اجتمـــاع اللجنة المركزية الواسع في اواخر ١٩٥١ ، علـى روح الفردية والغرور والاكتفاء وعدم الاهتمام بالثقافة النظرية والاستهتار بمهمات الحزب مما يدل على عدم ارتباط كاف بالحزب . وقد اعترفت بهذه الاخطاء في ذلك الاجتماع ووعدت بالاصلاح ولكني لم أصلح هذه الاخطاء رغم الوعود ولـم ابذل الجهد اللازم للتخلص من الميول البورجوازية الصغيرة ، وخصوصا روح الاكتفاء والميل الى الراحة والابتعاد عن المهمات الصعبة التي تتطلب جهدا فكريا . وقد جرني اهمال الثقافة وكره الجهد الفكري الى حالـة فظيعة من تبلد الذهن . ولم تعد اخطائي مجرد اخطاء تظهر فـي ميادين معينة ، بل اصبحت اتجاها واسلوبا في كل تصرفاتي وسلوكي ونشاطي، اتجاها مغايرا تماما لاتجاه واسلوب الحزب ، فـــي الميدان السياسي والتنظيمي وفي النظرة الى الحزب وقيادته» .

ثم يضيف قريطم قوله : « وقد انعكس ذلك في الموقف من خطـــة الحزب السياسية ... ان بحث خطة الحزب وتطويرها وتعميقها يتطلب التحسس مع جماهير الشعب بمطالبها وآلامها ، كما يتطلب جهدا فكريا. وهو ما كان يلقى مني الاعراض والصدود ، لدرجة الاستهتار بالخطـــة السياسية واهمالها » .

ويشير حسن قريطم الى اسباب ذلك فيقول : « ان السبب العميق لموقفي هذا من خطة الحزب وصحافته هو الانقطاع عن الشعب و«المناعة» التي تخلقها العقلية البورجوازية الصغيرة عند حاملها فتحول بينه وبـين التحسس بآلام الشعب وامانيه ، وتشوه مفهوم الحزب الثوري وتنكـــر ضرورة ارتباطه بجماهير الشعب وتجسيد آمانيها وتبوئه دور القائـــد السياسي لها في نضالها ... بل تجعله ذيلا في هذا النضال ، وبالتالي تترك جماهير الشعب تحت قيادة البورجوازية ... وهذه الطريق تؤدي

بالحزب الى الانحلال والتصفية » .

ثم يضيف قائلا : « وكنت أكره اجتماعات هيئات الحزب وأسلوب العمل الجماعي والقيادة الجماعية ... كنت اكـــره الاسلوب وافضل عليـــه ، بسبب فرديتي البورجوازية الصغيرة ، الاسلوب الفـــردي البيروقراطي ، اسلوب الاوامر والعلاقة من فرد لفرد ، لانه أريـح وأخف ازعاجا لي ... ولم اتخل عن هذا الاسلوب رغم الانتقادات المتكررة حتى اضطرت القيادة لاتخاذ تدبير بمنعي من الاتصال بمنظمات الحزب ، لانـه ما من منظمة عملت فيها الا وسيطر عليها الاسلوب الفردي . وهكذا كانت الميول الغريبة البورجوازية الصغيرة ، هي التي تتقدم في المعركة ضـد العقلية الثورية ، عقلية الحزب ، وتكسب كل يوم موقعا جديداً دونمـــا مقاومة ... » .

ثم يقول : « ... وهكذا انقلبت المقاييس ، فبدلا من ان اكيف نفسي حسبما تقتضيه مصلحة الحزب واهدافه ومهماته حاولت بتصرفي أن أكيف الحزب حسب ميولي واهوائي ورآحتي ومزاجي . وبدلا من ان أرى في التشجيع والتقديم للمركز المسؤول شرفا كبيرا وتقديراً عظيما لي كمناضل ثوري في الحزب مما يتطلب التفاني والتضحية دون حساب في سبيل الحزب وتقدمه ... كفرت بذلك كله وقابلته بالتمرد على الحزب وقيادته وقوانين ومبادىء تنظيمه » .

ثم يختتم قريطم رسالته بالنبوءة التالية : « آن استمراري ومثابرتي على الاخطاء التي ارتكبتها يرجع الى اني لم اكن أرى تناقضها المطلق مـع عقلية الحزب ومفهومه الثوري وأهدافه وأسس بنائه وتنظيمه الثورية... ولا شك أن كل اعتقاد من هذا النوع اذا استمر سيجرني حتما خـارج الحزب » .

اما بالنسبة لصوايا ، فتكفي الاشارة الى بعض الفقرات من كلامـه مأخوذة من محضر اجتماع موسع للمكتب القيادي للبنان ، عقد في السابع من اب ١٩٥٦ .

يقول صوايا : « ... هذا الاسلوب المتبع في نشاط المكتب ، وهو اسلوب بيروقراطي ، اسلوب فردي ، كنت انا المسؤول عنه ، بالرغم مـن محاولات رفاق المكتب لاصلاحها . وكان هناك ، عدا هذا ، عدم استقامة كافية في تقديم التقارير عن الوضع التنظيمي بصورة عامة في لبنان... اي كان هناك تضليل للحزب عن نواقص الوضع التنظيمي فـي التقارير المقدمة للحزب » .

ثم يقول : « ان الغرور الطاغي عندي كان يظهر بمظاهر مختلفة .

كنت آخذ قرارات بدون الرجوع للهيئة التي آنا فيها . وظهر عدم اكتراث بآراء الرفاق اعضاء المكتب وعدم الاخذ بملاحظاتهم ... كنت ابدي تضايقا وتذمرا وضيق صدر تجاه الانتقادات الموجهة الي ... وكانت تظهر محاولات للتهرب من رقابة المكتب . وخصوصا تبين ذلك بوضع نفسي فوق الحزب ... ان هذا الغرور والبورجوازية الصغيرة عندي برزت بالسطحية وبحل المسائل بطرق ادارية . وبدل اتباع الاساليب الديمقراطية اتبعت الاسلوب الاداري بحل المشاكل . ومن مظاهر الروح الغريبة عن الحزب التي برزت عندي هي اهمال العمل التنظيمي » .

ثم يضيف : « ... بسبب نواقصي واخطائي وغروري كنت اجذب العناصر غير الكفؤة غير المتكونة للعمل في الهيئات لانها بتكوينها ووضعها لا تنتقد ولا تعارض ويسهل العمل معها بالنسبة لي . جميع هذه الاتجاهات الخطرة تعود للانفصال الذي حدث بيني وبين الحزب ... » .

ثم يقول صوايا : « لقد ساعدني الحزب كثيراً للتخلص من اخطائي ونواقصي ، ولا سيما قضية الغرور والتعالي . وأفسحت لي فرصة كان يجب ان أستفيد منها ... ولكن بدلا من التخلص من الميول البورجوازية الصغيرة، وبدلا من ان اسعى لتحلي بروح التواضع، بالعكس لم اقدم خمسة بالمئة مما يطلب مني . مقابل المساعدات التي قدمت لي من الحزب ، كان يجب ان يزداد ارتباطي واستقامتي اكثر من ذلك ،ولكن التقارير التي كنت اقدمها ساعدت على التضليل والتعمية : هذه هي المسؤولية الكبيرة التي أتحملها وهي جريمة بحق الحزب » .

هذان هما « البطلان » في ماضيهما ،وهذه صفاتهما كما ينطقان هما نفساهما بها . فهل قال الحزب عنهما أكثر من ذلك ، رغم تفاقم أخطائهما واعمالهما التخريبية وما جرته من اضرار فادحة على الحزب وكانت تهدد مستقبله لو ترك الامر على غاربه لهما ، نظرا للمراكز الاساسية التي كانا يحتلانها ؟ لقد جهد الحزب بكل قوته في الازمة الاخيرة لانقاذهما . ولكن يبدو ان ماضيهما وعيوبهما وانحرافاتهما القديمة قد تأصلت ورسخت في اعماقهما الى درجة انها اصبحت تجرهما الى مواقف العداء السافر للحزب ولسياسته ولكل مبادىء التنظيم اللينينية . يشهد على ذلك تصاعد اعمالهما التخريبية وتزايد حقدهما الاعمى على نجاحات الحزب منذ ايلول ١٩٦٧ حتى اليوم . غير انه من الواضح ان مثل هذا السلوك سوف لن يزيدهما الا احتقارا في الحزب وفي الحركة الوطنية ، ولن يستطيعا ان يوقفا حزبنا الذي انطلق في طريقه اللينينية الواضحة .

الحـزب يتغلب علـــى الازمـــة ويسير فـــي الطريق اللينينيـة

ايها الرفاق ،

لقد تجاوز حزبنا الازمة ، رغم جميع الاعمال التخريبية التي تستمر عليها كتلة قريطم صوايا وانصارهما القلائل، ورغم تهويشات واستفزازات الرجعية والاستعمار وابواقهما . والحزب يسير منذ أيلول بقوة ونشاط لاستعادة مركزه المشرف في الحركة الوطنية والشعبية في البلاد .

ففي الميدان السياسي خاض الحزب معركة الانتخابات على أساس برنامج انتخابي واضح ، يحدد فيـــه آراءه وشعاراته الاساسية ، سواء بالنسبة للوضع الداخلي او العربي . والسمة البارزة لخوضنا المعركـة الانتخابية هي بروز الحزب بوجهه المستقل ، سياسيا وانتخابيا . فقـد لاقى بيانا الحزب ، قبل الانتخابات وبعدها ، اصداء ارتياح في صفوف جميع القوى الوطنية والتقدمية والجماهير الشعبية، لتحديدهما المواقف الصريحة الواضحة من القضايا الاساسية التي يجابهها لبنان والعالـــم العربي . ففي الميدان العربي فضح البيانان طبيعـة العدوان الاسرائيلي الاستعماري ، وكشف عن الاسباب العميقة التي ادت اليه ، بدفع مباشر من الدول الامبريالية ، وخاصة الامبريالية الاميركية ، لخنق حركة التحرر العربية وضرب المكتسبات التقدمية التي حققتها البلدان العربية المتحررة. ودعا الى تشديد النضال ضد الاستعمار ومؤامراته والوقوف بوجه جميع الدعوات الاستسلامية والانهزامية، والى العمل لاجبار اسرائيل واسيادها على التراجع وازالة آثار العدوان ، بالتعاون مـــع القوى الديمقراطيـة والاشتراكية في العالم ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية التي وقفت بصدق واخلاص وقوة الى جانب قضايانا العادلة.

كما فضح الحزب ، قبل المعركـــة الانتخابية وبعدهـــا ، مؤامرات الرجعية العربية ، بما فيها الرجعية اللبنانية، لانجاح مخططات الاستعمار، وللتهويش الاستفزازي الذي حاولت وتحاول نشره ضد الاتحاد السوفياتي. وكان في اساس عمل الحزب كذلك العمل لتوحيد القوى الوطنية والثورية في العالم العربي لتقوية جبهة النضال العربية بوجه الاستعمار وآسرائيل والرجعية .

أما على الصعيد الداخلي ، فقد فضح الحـزب سياسة القـــوى الرجعية وبين اخطارها على لبنان واستقلاله ، وتعارضها مـــع مصلحة الجماهير الشعبية ، كدعوتها « لتدويل » لبنان وعزله عن العالم العربي،

واثارة الطائفية والتشبث بسياسة العداء للديمقراطية وعدم تلبية المطالب المعاشية والمهنية لجماهير العمال والشغيلة وسائر اصحاب المداخيل القليلة التي تنوء تحت اعباء الغلاء والصعوبات الاقتصادية ، في حين تكدس الطغمة المالية ارباحا اسطورية . وقد خاض الحزب الحملة الانتخابية على أساس برنامج مطلبي واسع يشكل اساسا لتطوير الحركة المطلبية الشعبية الى مدى بعيد .

وقد اثار نزول عدد من المرشحين الشيوعيين والديمقراطيين ، وخاصة في طرابلس ، رعب الرجعية والدوائر الاستعمارية ، فعملت جهدها لعرقلة نشاطهم الانتخابي . ووصل بها الامر الى منع ترشيح نقولا شاوي في طرابلس استنادا الى القوانين العثمانية البالية ومراسيم سلطات الانتداب الاستعمارية . ورغم جميع اساليب الضغط والتزوير استطاع الحزب ايصال شعاراته وسياسته الى اوسع الجماهير ، ونال مرشحوه في بعض المناطق اصواتا لا بأس بها .

ولا شك أن نجاح الرجعية في ايصال عدد كبير من ممثليها الى البرلمان خلق وضعا جديا وخطيرا في البلاد . فرأى الحزب من واجبه ان يتصدى لهذا المد الرجعي ، وان يدعو كافة القوى الوطنية والشعبية للتعاون فيما بينها للوقوف بوجه هذا المد . وعلى هذا الصعيد اشار الحزب الى مسؤولية ممثلي الفئات البورجوازية الاصلاحية وترددها في مواجهة تآمر الحلف الثلاثي الرجعي وانجرارها في طريق المهادنة والائتلافات والتراجعات امام غلاة الرجعيين ، مما ادى الى صب الماء في طاحونة هؤلاء الاخيرين .

كما أوضح الحزب ان مجابهة الهجوم الرجعي كانت تتطلب من القوى التقدمية المزيد من رص صفوفها وتعزيز تعاونها وتنسيق نشاطها. ولقد اظهرت تجربة « جبهة الاحزاب » الدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه وحدة القوى الوطنية والتقدمية في حياة البلاد والنضال الوطني والمطلبي، وفي مواجهة واحباط تآمر الاستعمار والرجعية . فقد احتلت الجبهة مكانا كبيرا في حياة البلاد السياسية والاجتماعية، بحيث لم يكن باستطاعة اية قوة سياسية في البلاد ان تتجاهل رأي الجبهة وموقفها عند بحث أية قضية جدية عامة . وكان منطق تطور الاحداث واشتداد الهجوم الاستعماري والرجعي على النطاقين اللبناني والعربي ، يتطلب من اطراف الجبهة الانتقال بتعاونها الى مرحلة اعلى ، لتلعب دورا أكبر يتناسب والمسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتقها . ولكن الامور سارت في اتجاه معاكس ، وما آل اليه العمل الجبهوي تتحمل مسؤوليته كافة القوى

التقدمية ، دون استثناء ، بما فيها حزبنا .

اسباب وقف نشاط « جبهة الاحزاب ... »

واذا كان اختلاف وجهات النظر بين أطراف الجبهة حول جملة من القضايا ، منها طبيعة المرحلة ووسائل النضال ، وحول تفسير وطرق معالجة بعض القضايا الداخلية والعربية هي في أساس الاسباب التي أدت الى توقف الجبهة ، فلا يمكن حصر كل الاسباب في ذلك . فالاختلافات في وجهات النظر كانت موجودة سابقا ، وعند قيام الجبهة ، وستبقى موجودة ، وهذا امر طبيعي ، ولم تحل في السابق ، ولن تحول الان ولا في المستقبل دون التعاون . ولكن في مرحلة معينة من احتدام الصراع السياسي والطبقي ، وتراكم المصاعب في الداخل ، وعلى النطاق العربي ، خاصة بعد نكسة الخامس من حزيران ، أدت هذه الاختلافات في وجهات النظر ، مع فقدان الاسس التنظيمية الصحيحة للعلاقات بين اطراف الجبهة ، وفقدان نظام داخلي وبرنامج سياسي محددين للجبهة ، الى عدم التفاهم والى التفرد في اتخاذ مواقف من قضايا اساسية ، داخلية وعربية ، كان يفترض توحيد وجهات النظر حولها . فبرزت خلافات حول اسباب نكسة حزيران وطرق ووسائل ازالة آثار العدوان . فانطلاقا من مرارة النكسة ظهرت من بعض اطراف الجبهة مواقف انفعالية تدعو الى الحرب الفورية ، وتقطع مع جميع الاراء الواقعية التي كنا ندعو اليها نحن ، آخذين بعين الاعتبار توازن القوى في الميدان العسكري ليس في صالح العرب ، وان الدعوة لخوض الحرب الفورية لم يكن يعني الا مزيدا من النكسات ، مما كان يهدد مصير الانظمة التقدمية العربية ومجمل حركة التحرر العربية . كما أنه في هذا الجو انجر بعض أطراف الجبهة ، تحت تأثير المصاعب الداخلية والانتخابية وضعف الثقة بامكانيات الجبهة على هذا الصعيد ، وانسياقا مع شعار « تجمع الوسط » الى طريق الائتلافات الفوقية . وطرحت أطراف اخرى شعارات تتجاوز ظروف وطبيعة المرحلة التي يجتازها لبنان . كل ذلك أثر على نشاط الجبهة ، وبالتالي على تطور الحركة الشعبية وانطلاقها ، وعلى العمل لتجميع كل القوى التي يمكن ان تشارك في النضال الجاري ضد الرجعية ومخططاتها المشبوهة .

اما بالنسبة لحزبنا ، فان صعوباتنا الداخلية التي ولدتها الازمة ، وضعف مبادراتنا السياسية والجماهيرية في تلك الاونة ، وخاصة بقاؤنا الى حد كبير بعيدين عن القيام بواجباتنا اثناء العدوان وبعده مباشرة ساعدت على شل وتجميد عمل الجبهة .

وينطلق حزبنا اليوم لاعادة نشاط الجبهة آخذا بعين الاعتبار الظروف الجديدة التي نشأت بعد الانتخابات ،وكذلك النواقص والثغرات التي انتابت عمل الجبهة في السابق . ولذلك ، فهو في الوقت الذي يعمل فيه لجمع اطراف الجبهة من جديد ومعها اوسع عدد من الشخصيات « من فوق » ، يسعى جهده لاقامة الجبهة الشعبية « من تحت » ، في سائر انحاء لبنان ، على أن يتضمن برنامج هذه الجبهة ، بالاضافة الى الشعارات الوطنية العامة ، المطالب الخاصة بكل منطقة وكل فئة من الفئات الشعبية . وان العمل بهذا الاتجاه يبشر بالنجاح في العديد من المناطق .

نجاحات جديدة للحزب بعد التغلب على الازمة

ومن جهة اخرى ، عزز الحزب اكثر فاكثر مكانته في الحياة السياسية في البلاد ، بمبادراته واشتراكه الفعلي القوي في المظاهرات والمسيرات والاجتماعات ضد استمرار اسرائيل والدول الامبريالية في مساعيها لفرض الاستسلام على العرب وبعد العدوان الاسرائيلي على حولا ، كما جرى ذلك في مظاهرات ٢ و ١٥ أيار الماضي ، وفي مسيرة أبناء الجنوب ومهرجان حولا ، ومظاهرات الذكرى الاولى للعدوان ...

أما على الصعيد العالمي ، فقد قام الحزب،بعد تجاوز الازمة،بواجبه الاممي في تنظيم اوسع الاحتفالات بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى ، عيد البشرية التقدمية بأسرها . وقد كان مهرجان بيبلوس الذي نظمه الحزب بهذه المناسبة،مظاهرة جبارة للصداقة اللبنانية السوفياتية ، والعربية السوفياتية ، اشترك فيها ممثلو اوسع الفئات الشعبية والوطنية ، وكانت ردا بليغا ، قاصما لتهويشات الرجعية والاستعمار والاستفزازيين من كل نوع ، وقوضت من الاساس الافتراءات السافلة لكتلة قريطم ــ صوايا ضد حزبنا . كما شارك حزبنا بوفد كبير في احتفالات أوكتوبر في موسكو .

واسهم الحزب بنشاط في اعمال لقاء بودابست في شباط الماضي، وتعاون تعاونا وثيقا مع الاحزاب الشقيقة ،وفي طليعتها الحزب الشيوعي السوفياتي ، لانجاح اللقاء . وشارك الحزب في نيسان وحزيران في أعمال اللجنة التحضيرية للقاء العالمي الذي سوف ينعقد في اواخر العام الحالي .

واستمرارا لنهج حزبنا في تعزيز روابطه مع الاحزاب الشيوعية العربية الشقيقة ، اشتركنا في اعمال اللجنة التحضيرية التي انعقدت في كانون الثاني الماضي ، لتهيئة لقاء الاحزاب العربية الذي سيعقد قريبا

(عقد هذا اللقاء في تموز وأصدر وثيقة هامة نشرتها الصحافة) .

أما على الصعيد الحزبي الداخلي فان حزبنا خطا ، خلال الاشهر العشرة الماضية ، خطوات كبرى الى امام في اتجاه تعميق خطته السياسية وتقويم النواقص والثغرات فيها ، وفي اتجاه الرجوع الى مبادىء التنظيم اللينينية والشرعية الحزبية . وفي هذا الميدان تم انجاز مشروع البرنامج السياسي المعروض امام المؤتمر ، ومشروع النظام الداخلي . وفي هذا السياق يمكن وضع قضية عقد المؤتمر نفسها . وحول هذه القضايا ستقدم الى المؤتمر تقارير خاصة .

نهوض كبير في حماسة جميع المنظمات والرفاق

غير انه تنبغي الاشارة الى الاهمية الكبرى لهذه الخطوات بالنسبة للحزب سواء على الصعيد السياسي العام ، ام على صعيد حياة الحزب الداخلية . فقد اثار البرنامج والنظام الداخلي ومناقشتهما في منظمات الحزب نهوضا في حماسة الرفاق ، وزاد اضعافا مضاعفة اهتمامهم بسياسة الحزب ونضاله ونشاطه . وعزز روح المسؤولية لديهم . وأخذت وحدة الحزب تتوطد على اساس سياسي وتنظيمي متين . وقد ازال مشروع البرنامج عقبات جدية أمام دخول الحزب بين الجماهير ، خاصة بضرب القيود التي كانت تعيق الحزب فيما يتعلق بالقضايا القومية . ان المناقشات التي دارت في الحزب حول البرنامج والنظام الداخلي تميزت بالحيوية والجدية . وقد وردت اقتراحات وتعديلات كثيرة ذات طابع جدي وعملي . وسوف تأخذ اللجنة المركزية بالكثير منها . وبذلك يصبح البرنامج فعلا ثمرة عقل وجهد الحزب كله . كما انه سيكون الاداة السياسية والفكرية والدعائية بيد الرفاق في نضالهم الجماهيري ، لتوسيع صفوف الحزب ، وتعزيز مركزه في الحركة الوطنية والحياة السياسية للبلاد .

النظام الداخلي ضمان للشرعية الحزبية وللديمقراطية اللينينية

ويرسم النظام الداخلي الاحكام الاساسية لاقامة الحياة الحزبية على اسس وقواعد اللينينية ، ويساعد على تقويم الانحرافات في هذا الميدان ، ويشكل ضمانة لمنع اي خروج على الشرعية الحزبية ، ويضمن الديمقراطية اللينينية وانتظام الحياة الحزبية على اساس المراقبة المتبادلة من فوق الى تحت ، ومن تحت الى فوق ، باستخدام قانون الانتقاد والانتقاد الذاتي المبدئي .

مهـــام كبيرة تنتظرنا

ورغم أهمية هذه الخطوات ، فاننا لا زلنا ، ايها الرفاق ، فـي أول الطريق ، وينتظرنا بعد المؤتمر عمل كبير للتخلص من جميـــع سلبيات الماضي . واذا كان البرنامج والنظام الداخلي يحددان الخطوط العامـة لسيرنا المقبل ، ولكن مع ذلك لا بد من الاشارة الى بعض القضايا التـــي تحتاج الى تدابير عاجلة وسريعة :

اولا ــ ان تعمل اللجنة المركزية على مواصلة درس الاوضاع اللبنانية بصورة معمقة ، ووضع خريطة متكاملة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للبنان ، على اساس اتجاهات البرنامج ، لكي يجري تعميق الخطة السياسية للحزب باستمرار واستخلاص التدابير العملية الملموسة الاكثر موضوعية والاكثر علمية . على ان تقوم كل لجنة منطقية، في ميدان نشاطها ، بوضع مثل هذه الخريطة لتكون اقرب لتفهم أوضاع منطقتها وخصائصها . وحين تقوم اعمال اللجان المنطقية على مثل هـــذه الدراسات التفصيلية تتحول فعلا الى هيئات قائدة في مناطقها .

ثانيا ــ اتخاذ التدابير لتعزيز وتقوية اللجان المنطقية بعناصر نشيطة وفعالة ، متفهمة لخط الحزب السياسي وحريصة علـــى قواعد التنظيم واساليب العمل اللينينية .

ثالثا ــ العمل بسرعة لانهاء بقايا العمل الفردي بكل حزم ، واقامـة العلاقات من هيئة الى هيئة ، على اساس الديمقراطية المركزية . علـــى ان تجري المراقبة الدائمة عن طريق تقديم التقارير الدورية المكتوبة مـن الهيئات الدنيا الى الهيئات العليا .

رابعا ــ اتخاذ التدابير لتطوير وتقديم الكادر ، سواء عـــن طريق التثقيف السياسي والنظري في الخارج ، ام بانشاء المدارس الحزبيـة والحلقات الثقافية .

خامسا ــ دراسة الوضع العمالي والنقابي تحت اشراف اللجنـــة المركزية ومساعدة الرفاق العاملين في الميدان العمالي والنـقابي لوضع سياسة عمالية ونقابية متكاملة .

سادسا ــ دراسة القضية الزراعية في لبنان ، مع الاخذ بخصائص مختلف المناطق ، والعمل لتهيئة برنامج زراعي متكامل ومفصل للحزب . والاهتمام بانشاء منظمات حزبية في الريف واشكال تنظيميـة جماهيرية للفلاحين .

سابعا ــ دراسة قضايا الثقافة والمثقفين ، ووضع خريطة ثقافيـة

للبنان ، واستخلاص سياسة الحزب العامة تجـــاه الثقافة والمثقفين . وانشاء هيئة قيادية حزبية لتوجيه العمل الحزبي في هذا الميدان .

ثامنا ــ اعادة النظر في الاشكال التنظيميـــة للمنظمات الجماهيرية (الطلاب ، الشباب ، النساء الخ ...) وتعزيزها بكوادر فعالة لتقوم في ميادينها بالاعمال الموكولة اليها .

تاسعا ــ اتخاذ التدابير لتعزيز العمل الجماعي والمشاركة الواسعة للرفاق في وضع خطة الحزب وسياسته ، ليس فقط داخـــل الهيئات الهرمية القائمة ، بل عن طريق عقد اجتماعات موسعة للجنـــة المركزية لبحث قضايا محددة وميادين عمل معينة بمشاركة الرفاق العاملين فـــي هذه الميادين : كأن تعقد دورة خاصة للجنة المركزية ، باشتراك الرفـــاق العمال ، لبحث قضايا النقابات والقضايا العمالية ، ودورة لبحث قضايا الثقافة والفكر بمشاركة الرفاق المثقفين ، وقضيـــة الزراعة ومشاكـــل الريف بمشاركة الرفاق الفلاحين ... الخ .

عاشرا ــ اتخاذ التدابير ، تحت اشراف اللجنة المركزية ، لوضـــع تاريخ الحزب وتبيان دوره الوطني والطبقي في نضال شعبنا مـــن اجـــل الاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، ومصالح الجماهير الشعبية والاشتراكية .

حادي عشر ــ درس وضع النشاط الدعائي والاعلامي للحزب بصورة عاجلة واتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملنا في هذا الميدان وتقويـــة وسائل النشر والتحريض كأداة فعالة في يد الحزب للدخول بين الجماهير .

ثاني عشر ــ العمل بمزيد من القوة لجذب الجماهير الارمنية للاسهام في المعارك الوطنية العامة ، والسعي لاحياء التراث الارمني وتشجيـــع الثقافة الارمنية التقدمية ، والدفاع عن المطالب الخاصة بالارمن بوصفهم اقلية قومية .

الى الامام في سبيل حزب شيوعي جماهيري

ايها الرفاق ،

ان حزبنا يسير الى امام بثقة في طريق الماركسية ــ اللينينية ، في طريق الاممية البروليتارية والصداقة الراسخة مع الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ومـــع الاحزاب الشيوعية والعمالية فـــي البلدان الاشتراكية وسائر الاحزاب الشيوعية ، في طريق الدفاع عن المصالـــح السياسية والاجتماعية لشعبنا وللشعوب العربية الشقيقة بوجـــه تآمر الاستعمار والرجعية واسرائيل . ولم يكن الحزب في اي يوم مضى اقوى

مما هو اليوم ، رغم الصعوبات،ورغم جميع افتراءات الاعداء وهجومهم.
فهو قوي بوحدته التي تترسخ على اساس برنامج ماركسي لينيني واضح.
وهو قوي بتصميمه على التمسك بمبادىء التنظيم اللينينية والشرعية الحزبية .
وهو قوي بوعي وحماسة الوف الشيوعيين للدفاع عن خطه السياسي ، ونقاء نظرته الطبقية .
وهو قوي بكم ايها الرفاق اعضاء المؤتمر ، الذين تمثلون خيرة كادر حزبنا .
الى الامام في سبيل حزب شيوعي جماهيري في لبنان !

النظام الداخلي
للحزب الشيوعي اللبناني

(اقر في المؤتمر الثاني للحزب)

الفصل الاول : عضوية الحزب . الانتساب للحزب . حقوق عضو الحزب . واجبات عضو الحزب .

الفصل الثاني : مبادىء التنظيم الحزبي ــ المركزية الديمقراطية .

الفصل الثالث : تركيب الحزب . الفرقة . اللجنة الفرعية . اللجنة المنطقية . مهمات اللجنة المنطقية . مؤتمر الحزب . اللجنة المركزية . لجنة الرقابة المركزية . المجلس العام للحزب .

الفصل الرابع : الانضباط الحزبي . مالية الحزب . أحكام عامة .

مقدمة

الحزب الشيوعي اللبناني هو حزب الطبقة العاملة اللبنانية . حزب الفلاحين ، والمثقفين ، الثوريين ، والكادحين اللبنانيين جميعا . وهو ، من حيث بنيته ، يؤلف اتحاداً طوعيا كفاحيا بين الشيوعيين الذين يناضلون معا من أجل قضية الاشتراكية .

والاساس النظري الذي يبني عليه الحزب نشاطه ، هو النظرية الماركسية اللينينية التي تقدم للبشرية في عصرنا ارقى المعارف الطليعية في مجالات الفلسفة والاقتصاد والاجتماع والسياسة . وهي تضع في وقت واحد : مفهوما علميا للعالم،وطريقة منهجية لتحليل الواقع ،ومرشدا للعمل يغتني دائما ، بمنجزات العلم ، وبتجارب نضال الجماهير الكادحة في بلادنا وفي العالم اجمع ، ويغتني ـ على الاخص ـ بمنجزات البلدان التي انتصرت فيها الاشتراكية .

أما الهدف الاقصى والاساسي للحزب ، فهو القضاء على النظام الرأسمالي وديكتاتورية البرجوازية لبناء مجتمع اشتراكي ينتفي فيه استثمار الانسان للانسان . وفي سبيل الوصول الى هذا الهدف او على طريق النضال من اجل تحقيقه يناضل الحزب الشيوعي اللبناني لتوطيد السيادة الوطنية التامةوتحقيق الاستقلال الاقتصادي الناجز ،واستئصال مواقع الاستعمار الجديد والنفوذ الامبريالي في بلادنا ، وتحقيق المطالب الملحة للطبقة العاملة وسائر الجماهير الشعبية ، ولاجراء تحولات جذرية

في بنية المجتمع اللبناني تحققله الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

وحفاظا على الامانة التامة الثابتة لهذه الاسس والمبادىء والاهداف، يبني الحزب نشاطه على اساس التقيد الصارم الدقيق، بقواعد اللينينية في حياة الحزب . وتأتي وحدة الحزب الفكرية والتنظيمية في طليعة هذه القواعد ، فهي القانون الثابت الذي يجب ان يسود حياة الحزب في كل حال وفي كل حين . لذلك يرى الحزب أن كل مظهر من مظاهر التكتل او العمل الانقسامي لا يمكن ان يوصف الا بأنه عمل يتنافى مع مبادىء الماركسية اللينينية،ومع موجبات العضوية في الحزب الشيوعي.

واذ يناضل الحزب لتحقيق مهماته القريبة والبعيدة تلك ، يهتدي دائما بالفكرة اللينينية التي ترى أن تحالف العمال والفلاحين هو حجر الزاوية في بناء وحدة القوى الوطنية والتقدمية العاملة في سبيل التحرر التام والتقدم الاجتماعي للبلاد .

وفي الوقت نفسه يعمل الحزب ، لاحياء التقاليد الوطنية والثورية للشعب اللبناني العربي ، لبعث الافكار التقدمية التي يزخر بها تاريخه المجيد .

ان حزبنا الشيوعي اللبناني هو جزء عضوي من حركة التحرر العربي لا ينفصل عنها . وهو يضع في أساس مهماته النضالية العمل لاستئصال السيطرة الاستعمارية وسائر مخلفات الاستعمار ومواقعه في كل جزء من العالم العربي ومحاربة الصهيونية ، والعمل لوحدة القوى الثورية العربية ، ولانشاء وحدة عربية على اسس اشتراكية .

أن حزبنا الشيوعي الذي يعبر عن اماني ومطامح الطبقة العاملة اللبنانية وسائر الكادحين في شعبنا ، يشكل فصيلة من فصائل الحركة الشيوعية العالمية لا يمكن فصله ولا انفصاله عنها . ومن هنا فهو يناضل بحزم وامانة مبدئيين ، لتوطيد وحدة الحركة الشيوعية العالمية ، التي يشكل الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي طليعتها ، على اساس مبادىء الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية ، ويكافح بحزم وامانة مبدئيين كل مظهر من مظاهر الجمود العقائدي والتحريفية الغريبة بجذورها عن النظرية الثورية .

وبهدى من منطلقاته المبدئية كلها يؤيد حزبنا الشيوعي اللبناني ويدعم كفاح الشعوب المناضلة لتحررها من التسلط الاستعماري والامبريالي . ويعمل لتعزيز الصداقة مع شعوب الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى وسائر شعوب الارض ، ومن أجل تعزيز وحدة القوى الثورية على الصعيد العالمي .

وبهدىً من هذه المنطلقات المبدئية ذاتها يناضل حزبنا ، مع سائر قوى البشرية المحبة للسلم ، في الجبهة المعادية للامبريالية التي تهدد استقلال الشعوب وسلامها وأمنها ، وفي الجبهة العاملة لصيانة السلام والتعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، بقدر ما يناضل من أجل أن تزول الى الابد ، في عالمنا ، اسباب حروب الفتح والعدوان واسباب الحروب العالمية مع زوال النظام نفسه الذي يقوم على استثمار الانسان للانسان ، وعلى اضطهاد الشعوب .

من هذه الاسس والمبادىء والمهمات القريبة والبعيدة ينبثق جوهر هذا النظام الداخلي للحزب الشيوعي اللبناني . ■

الفصل الاول

عضوية الحزب

المادة الاولى :

يمكن ان يكون عضوا في الحزب الشيوعي اللبناني كل مواطن (ومواطنة) يوافق على برنامج الحزب ونظامه الداخلي وينضم الى احدى منظماته وينفذ قرارات الحزب ويدفع اشتراكه بصورة منتظمة .

الانتساب للحزب

المادة الثانية :

١ ـ يجري الترشيح لعضوية الحزب بواسطة فرق الحزب ومن قبل اي عضو من اعضائه .

٢ ـ يتم قبول طلبات الانتساب الى الحزب بصورة افرادية ، ويبحث اجتماع الفرقة هذا الطلب على اساس تقرير مفصل شامل عن المرشح الذي يجب ان يعرفه ويزكيه رفيقان على الاقل في الفرقة التي تبحث طلب انتسابه .

٣ ـ لا يصبح قرار الفرقة بقبول المرشح نافذا الا بعد موافقة اللجنة الفرعية عليه .

٤ ـ يقضي جميع المنتسبين الجدد الى الحزب فترة ترشيح ضرورية لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد عن سنة .

٥ ـ يشترك العضو المرشح في كل نشاطات الفرقة ، ويتمتع خلال ذلك بكل حقوق العضوية باستثناء حق التصويت ، وتنطبق عليه كل واجبات عضو الحزب .

٦ ـ يمكن للفرقة بعد انقضاء الحد الادنى لفترة الترشيح (٦ اشهر) ان تبحث وضع

المرشح على ضوء تطوره في الحزب ومؤهلاته لكي يصبح عضوا اصيلا . وتقرر قبوله في حال اقتناعها بذلك ، ويصبح القرار نافذا بعد موافقة اللجنة الفرعية ، اما اذا لم تجد الفرقة في المرشح بعد مضي فترة الترشيح القصوى ما يؤهله لدخول الحزب عضوا اصيلا، فترفض قبوله عضوا في الحزب ، ويصبح هذا القرار نافذا بعد موافقة اللجنة الفرعية .

٧ ـ ان قبول طلبات انتساب اعضاء او مسؤولين سابقين في احزاب اخرى ، يخضع لموافقة اللجنة المركزية .

٨ ـ ان اعادة الاشخاص المفصولين او المطرودين من الحزب تخضع لموافقة اللجنة المركزية .

حقوق عضو الحزب

المادة الثالثة :

يحق لعضو الحزب ان :

١ ـ يشترك في مناقشة سياسة الحزب وخطته في اجتماعات الهيئة الحزبية التي ينتمي اليها ، مساهما بذلك في وضع سياسة الحزب وفي تحسين نشاطه .

٢ ـ ينتخب وينتخب لعضوية شتى الهيئات الحزبية .

٣ ـ يمارس حقه في التصويت على القرارات التي تتخذها هيئته .

٤ ـ يتقدم بالاقتراحات الى الهيئات القيادية ، بالطرق التنظيمية ويتوجه بالاسئلة الى هيئات الحزب المختلفة ويطلب الجواب عليها .

٥ ـ يشترك في كل مناقشة تجريها الهيئة التي ينتمي اليها حول اتخاذ اي تدبير بحقه .

٦ ـ يراجع الهيئات العليا في الحزب بالطرق التنظيمية طعنا بالتدبير المتخذ بحقه .

واجبات عضو الحزب

المادة الرابعة :

يترتب على عضو الحزب :

١ ـ الاشتراك بانتظام في اجتماعات هيئته والاسهام في وضع خطة الحزب وتنفيذ القرارات المتخذة في هيئات الحزب القيادية وفي هيئته .

٢ ـ توثيق صلات الحزب بالجماهير والعمل بجد لقيادة نضالها اليومي والدفاع عن حقوقها ومصالحها . ايصال وتوضيح خطة الحزب ومواقفه للجماهير وبنوع خاص للعمال والفلاحين الفقراء .

٣ ـ العمل بدأب لتقوية الحزب وتوسيع صفوفه بعناصر جديدة .

٤ ـ السهر على وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية والاسهام بجميع الوسائل في صيانتها وتوطيدها .

٥ ـ التقيد بخطة الحزب وبنظامه الداخلي واحترام مبدأ الطاعة الحزبية، وممارسة الانتقاد والانتقاد الذاتي ، والكشف عن الاخطاء والنواقص في العمل الحزبي ، والعمل لازالتها . محاربة حب الظهور والغرور وروح الاكتفاء الذاتي .

٦ ـ الاهتمام الجدي المستمر برفع مستواه الفكري ووعيه السياسي . قراءة منشورات الحزب الدورية وغير الدورية بصورة منتظمة وايصالها الى اوسع الجماهير .

٧ ـ ان يكون دائم اليقظة حيال مكائد الاستعمار والاعداء الطبقيين ونشاطهم التخريبي، وحيال اي شكل من اشكال العمل الانقسامي ضد الحزب . ان يحافظ بجدية على اسرار الحزب ، وان يكون صادقا وشريفا ومستقيما وصريحا مع الحزب .

٨ ـ ان لا يغيب عن باله اطلاقا خلال ممارسته لحقوقه وواجباته كعضو في الحزب ، انه انما يناضل في صفوف حزب يعمل في شروط غير طبيعية ، مع ما يمليه ذلك من اجل صيانة الحزب ومناعته . ■

الفصل الثاني

مبادىء التنظيم الحزبي ـ المركزية الديمقراطية

المادة الخامسة :

المركزية الديمقراطية هي المبدأ الاساسي الذي تقوم عليه حياة الحزب الداخلية . والمركزية الديمقراطية هذه المستمدة من نظرية الحزب الثورية ، تؤمن وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية ، ووحدة عمله . اما مبادىء المركزية الديمقراطية فهي :

١ ـ حرية المناقشة في مختلف المستويات على اساس المبادىء المحددة في هذا النظام . تنتهي المناقشات باتخاذ قرار يصبح ملزما لجميع اعضاء الهيئة واعضاء الهيئات التابعة لها سواء اتخذ بالاجماع ام بالاكثرية . قرارات الهيئات القيادية العليا ملزمة لمنظمات الحزب كلها . الاقلية تخضع للاكثرية . وقواعد الانضباط الحزبي تسري على اعضاء الحزب جميعا .

٢ ـ كل عمل تكتلي ، في كل من المستويات ، يعتبر عملا انقساميا تخريبيا معاديا للحزب ، وخرقا لهذا النظام وخيانة للحزب ولقضية الطبقة العاملة والاشتراكية .

٣ ـ على الهيئات الحزبية بمختلف مستوياتها ان تطبق مبدأ القيادة الجماعية الذي هو اساس العمل القيادي في الحزب والشرط الضروري لنشاط منظمات الحزب بشكل طبيعي ولتربية الملاكات وتطويرها واطلاق مبادرة الشوعيين . وعلى الهيئات الحزبية ايضا ان تحارب بحزم اسلوب العمل الفردي الذي يؤدي الى شل الهيئة دون ان يعني ذلك انتفاء المسؤولية الفردية . ان جميع القضايا الهامة المتعلقة بأية من الهيئات الحزبية المختلفة يجب ان تحل بصورة جماعية مع اطلاق المبادرة الفردية لكل عضو في اطار المهمات الموكولة اليه .

٤ ـ كل هيئة حزبية ملزمة بأن تقدم تقارير دورية امام اجتماع ممثلي منظمتها ، وعلى الهيئات الدنيا في الحزب ان تقدم تقارير دورية عن نشاطها وعن اوضاعها الى الهيئة الاعلى منها مباشرة .

٥ ـ تتكون هيئات الحزب القيادية عن طريق الانتخاب الا في حالات تتعلق بصيانة سلامة الحزب ، يعود تقديرها للجنة المركزية . ■

الفصل الثالث

تركيب الحزب

المادة السادسة :

يقوم بناء الحزب التنظيمي على النحو التالي :

١ ـ الفرقة .

٢ ـ اللجنة الفرعية .

٣ ـ اللجنة المنطقية .

٤ ـ اللجنة المركزية .

المادة السابعة :

يحق لكل لجنة من لجان الحزب (الفرعية والمنطقية والمركزية) ان تنشىء عند الضرورة ، بصورة دائمة او مؤقتة ، لجانا حزبية تابعة لها لقيادة عمل الحزب في قطاع معين بقيادة هذه الهيئة (لجنة محلية ، لجنة مدينة ، لجنة معمل او مؤسسة ...) . يخضع انشاء هذه اللجان لموافقة الهيئة الحزبية الاعلى مباشرة .

المادة الثامنة :

يحق للجان الحزب ان تضم الى صفوفها اعضاء آخرين بشرط موافقة الهيئة الاعلى على ان لا يتجاوز عدد هؤلاء ربع اعضائها ، وذلك لاملاء الشواغر ، او اذا استدعت الحاجة ذلك .

الفرقة

المادة التاسعة :

الفرقة هي منظمة الحزب في القاعدة والعمود الفقري في هيكل بنائه . تؤلف الفرق على اساس مكان العمل او مكان السكن (مع اخذ طبيعة عمل الرفاق واختصاصاتهم بعين الاعتبار) ، بقرار من اللجنة الفرعية وبالتشاور مع اللجنة المنطقية ، وهي تتكون من ثلاثة الى سبعة اعضاء .

المادة العاشرة :

على الفرقة ان :

١ ـ تسهم في وضع سياسة الحزب واغنائها ، وفي تطبيقها العملي ، على اساس حاجات الجماهير الشعبية ومطامحها .

٢ ـ توثق صلات الحزب بالجماهير عن طريق تعميم خطة الحزب وافكاره والحلول التي يقترحها لمختلف القضايا ، بواسطة نشر صحافته ومطبوعاته وغير ذلك من النشاطات ، والقيام بعمل تنظيمي بين هذه الجماهير ، وقيادتها في النضال من اجل مطالبها ، ومن اجل اهداف الحزب العامة .

٣ ـ تعمل بصورة دائمة لتوسيع صفوف الحزب خصوصا بين الفئات الكادحة .

٤ ـ تعمل لرفع المستوى الفكري والسياسي لاعضائها على اساس مبادىء الماركسية اللينينية وبرنامج الحزب ومقررات المؤتمر واللجنة المركزية والوثائق الاساسية للحركة الشيوعية العالمية .

٥ ـ تسهر على تطبيق نظام الطاعة الحزبية بالنسبة لجميع اعضائها وعلى تربيتهم بروح اليقظة الثورية ، وتشجيعهم على ممارسة الانتقاد والانتقاد الذاتي في سبيل الكشف عن النواقص والاخطاء واجتثاث جذورها .

٦ ـ ترفع الى الهيئة المسؤولة عنها تقارير شهرية خطية عن نشاطها وعن تنفيذها الخطة الحزب ولتعهداتها وللمهمات الموكولة اليها وعن مقترحاتها .

٧ ـ تجمع الاشتراكات الحزبية والتبرعات وتنظم مشاريع يعود ريعها للحزب .

المادة الحادية عشرة :

تنتخب الفرقة سكرتيرا لها ، بحضور ممثل عن اللجنة الفرعية ، يكون مسؤولا عن عقد اجتماعاتها وقيادتها وملاحقة تنفيذ قراراتها . وهو مسؤول امام الفرقة التي تستطيع في اي وقت ابداله لدى اقتناعها بأنه لا يقوم بواجباته على وجه صحيح ، ولا يصبح قرار تبديل سكرتير الفرقة نافذا الا بعد موافقة اللجنة الفرعية عليه . وتنتخب الفرقة كذلك مسؤولا عن المطبوعات ومسؤولا عن المالية .

اللجنة الفرعية

المادة الثانية عشرة :

اللجنة الفرعية هي هيئة حزبية قيادية منتخبة مسؤولة عن تنفيذ خطة الحزب في دائرة عملها . ودائرة عملها هذه تحددها اللجنة المنطقية .

المادة الثالثة عشرة :

على اللجنة الفرعية :

١ ـ ان تشرف بصورة مباشرة ودائمة على حياة الفرق ونشاطها في نطاق عملها ، وان تساعد هذه الفرق على تنظيم حياتها الداخلية وعلى فهم خطة الحزب وقراراته وتنفيذها ، وان تسهر على تطويرها ورفع مستواها الثقافي والسياسي والتنظيمي .

٢ ـ ان تعنى بتزويد فرق الحزب الجديدة والمرشحين لعضوية الحزب بالمبادىء الاولية للحزب ومبادىء نظامه الداخلي وخطته وتقاليده الكفاحية الوطنية والاممية واهدافه العامة.

٣ ـ ان توصل بشكل دائم وسريع خطة الحزب ومواقفه وآراءه حول مختلف القضايا الاساسية والملحة الى اوسع الجماهير الشعبية .

٤ ـ ان تسهر على التقيد بهذا النظام وعلى محاربة كل انتهاك لقواعد العمل الحزبي اللينينية وان تشجع الانتقاد والانتقاد الذاتي .

٥ ـ ان تدرس بجدية التقارير التي تتلقاها من الفرق التي هي مسؤولة عنها ، وان تجيب عليها .

٦ ـ ان تقدم تقارير دورية الى اللجنة المنطقية عن نشاطها وعن الوضع في نطاق عملها ، مرة كل شهر على الاقل .

٧ ـ ان تهتم بمطبوعات الحزب من حيث قراءتها بجدية ، وتوسيع نشرها ، خصوصا

في مراكز التجمعات العمالية والفلاحية الفقيرة ، وكذلك بالكتابة عـــن المطالب الشعبية الاساسية .

٨ ــ ان تضع برنامجا لعملها في ضوء الوضع الذي تقتضيه دائرة عملها .

المادة الرابعة عشرة :

يجري انتخاب اللجنة الفرعية بحضور ممثل عن اللجنة المنطقية فـــي اجتماع ممثلي الفرق المنتخبين . على ان تقرر اللجنة الفرعية نسبة الاشتراك والتمثيل في هذا الاجتماع بموافقة اللجنة المنطقية . وتنتخب اللجنة الفرعية بحضور ممثل اللجنة المنطقية ،سكرتيرا لها ، كما تنتخب مسؤولا عن المطبوعات ومسؤولا عن المالية . تكون اللجنة الفرعية مسؤولة امام اللجنة المنطقية واجتماع ممثلي الفرق .

المادة الخامسة عشرة :

اللجنة المنطقية

اللجنة المنطقية هي هيئة حزبية قيادية مسؤولة عن كل عمل من اعمال الحزب ومنظماته في المنطقة التي تحددها اللجنة المركزية ، وهي تقود اللجان الفرعية في منطقتها . كما انها مسؤولة عن عملها مباشرة امام اللجنة المركزية والمكتب السياسي وكذلك امام اجتماع ممثلي منظمات الحزب في المنطقة .

مهمات اللجنة المنطقية

المادة السادسة عشرة :

ان مهمات اللجنة المنطقية هي :

١ ــ العمل السياسي والتنظيمي بين الجماهير وتعبئتها من اجل تنفيذ خطة الحزب وتحقيق اهدافه في ميدان نشاطها .

٢ ــ توجيه ومراقبة نشاط المنظمات التي هي مسؤولة عنها في مجال انمـاء الحزب وتوسيع قواعده ، خاصة في اوساط العمال والجماهير الكادحة .

٣ ــ تنظيم العمل الفكري والتثقيفي على صعيد المنظمة . تشجيع اعضاء الحزب على التثقف الذاتي .

٤ ــ تربية الشيوعيين بروح الامانة التامة لمبادىء الماركسية اللينينية وروح المسؤولية ازاء الحزب . العمل باستمرار لرفع الروح الكفاحية وروح التفاني لدى الشيوعيين مـــن اجل قضية الطبقة العاملة والاشتراكية .

٥ ــ الاهتمام بتوزيع مطبوعات الحزب الدورية وغير الدورية وقراءتها ، والعمل لاغناء هذه المطبوعات وتزويدها بالمعلومات والدراسات عن المنطقة .

٦ ــ وضع برنامج عمل مرحلي في مختلف الميادين والاشراف على وضع برامج عمـــل الهيئات الدنيا والتنسيق بينها ومراقبة تنفيذ هذه البرامج .

المادة السابعة عشرة :

الهيئة العليا للحزب في المنطقة ، هو اجتماع الممثلين المنتخبين لمنظمات الحزب فـــي المنطقة . وينعقد مرة واحدة كل سنة كما ينعقد بالضرورة قبل مؤتمر الحزب . نسبـــة الاشتراك والتمثيل تقررها اللجنة المنطقية بموافقة اللجنة المركزية .

المادة الثامنة عشرة :

يناقش اجتماع الممثلين في المنطقة تقرير اللجنة المنطقية ، ويتخذ القرارات بشأنها ، وكذلك الحال بالنسبة للوثائق المعدة اسهاما في التحضير لمؤتمر الحزب . يعقد اجتماع الممثلين في المنطقة بحضور مندوب عن اللجنة المركزية .

ينتخب اجتماع الممثلين اعضاء اللجنة المنطقية .

المادة التاسعة عشرة :

تنتخب اللجنة المنطقية من بين اعضائها سكرتيرا لها ، بالاتفاق مع اللجنة المركزية بشرط ان يكون قد مضى على انتسابه للحزب خمس سنوات على الاقل ، وتنتخب اللجنة المنطقية مسؤولا عن المالية وآخر عن المطبوعات .

مؤتمر الحزب

المادة العشرون :

الهيئة العليا للحزب هي المؤتمر . يعقد مؤتمر الحزب مرة كل اربع سنوات . يعلن موعد إنعقاد المؤتمر وجدول اعماله قبل انعقاده بما لا يقل عن الشهرين ، اما مؤتمر الحزب الاستثنائي ، فينعقد بدعوة من اللجنة المركزية او بناء لطلب عدد لا يقل عن نصف مجموع اعضاء الحزب الممثلين في المؤتمر الحزبي الاخير . يعتبر المؤتمر شرعيا اذا تمثل فيه ثلثا اعضاء الحزب كافة ، وتكون قراراته ملزمة للحزب كله .

المادة الواحدة والعشرون :

يضم المؤتمر مندوبين منتخبين في اجتماعات ممثلي منظمات الحزب . عدد المشتركين في المؤتمر ونسبة التمثيل تقررهما اللجنة المركزية .

اعضاء اللجنة المركزية الذين لم ينتخبوا مندوبين إلى المؤتمر يتمتعون بحقوق المندوبين كلها سوى حق التصويت .

المادة الثانية والعشرون :

المؤتمر :

١ ـ يستمع الى تقارير اللجنة المركزية ويناقشها ويتخذ القرارات بشأنها .

٢ ـ يقر برنامج الحزب ونظامه الداخلي ويعيد النظر فيهما ويدخل عليهما ما يراه ضروريا من تعديلات .

٣ ـ يتخذ القرارات اللازمة بشأن كل ما يتعلق بنشاط الحزب السياسي والفكري والتنظيمي .

٤ ـ ينتخب اللجنة المركزية ، بعد ان يحدد عدد اعضائها . يشترط في اعضاء اللجنة المركزية ان يكون قد مضى على انتسابهم للحزب ما لا يقل عن خمس سنوات .

٥ ـ ينتخب لجنة المراقبة المركزية من بين اعضاء اللجنة المركزية .

المادة الثالثة والعشرون :

اللجنة المركزية هي القيادة العليا للحزب في الفترة الواقعة بين مؤتمرين وهي تقود عمل منظمات الحزب السياسي والتنظيمي والفكري كلها ، وهي مسؤولة جماعيا عن تطبيق خطة الحزب وفق برنامج الحزب ومقررات مؤتمراته ، وعن تطوره التنظيمي وعن مطبوعاته، كما تنظم علاقات الحزب بالقوى السياسية الاخرى وتمثل الحزب في علاقاته الخارجية ، وتوزع ملاكات الحزب وتدير ماليته .

المادة الرابعة والعشرون :

تضم اللجنة المركزية اعضاء اصيلين واعضاء مرشحين . الاعضاء المرشحون يمارسون حقوق اعضاء اللجنة المركزية الاصيلين كلها عدا حق التصويت .

المادة الخامسة والعشرون :

تعقد اللجنة المركزية اجتماعاتها الدورية مرة كل اربعة اشهر . ويمكن للجنة المركزية ان تجتمع بصورة استثنائية بدعوة من المكتب السياسي .

المادة السادسة والعشرون :

يحق للجنة المركزية عقد اجتماعات تبحث فيها قضايا ذات صفة اختصاصية ، اقتصادية وفكرية وتنظيمية ، يدعى اليها رفاق مختصون وتتخذ فيها توصيات بشأن هذه القضايا .

المادة السابعة والعشرون :

تنتخب اللجنة المركزية من بين اعضائها مكتبا سياسيا وسكرتاريا تحدد عدد اعضائهما كما تنتخب امينا عاما للحزب وتنتخب من بين اعضائها لجنة مالية تمارس عملها باشراف السكرتاريا وتقدم تقارير للمكتب السياسي واللجنة المركزية .

المادة الثامنة والعشرون :

في حال نشوء ظروف سياسية غير طبيعية يتعذر فيها على الحزب مواصلة عمله كالمعتاد ، يحق للجنة المركزية اتخاذ كافة القرارات اللازمة لتأمين سلامة الحزب ونشاطه واستمرار قياداته على كل المستويات .

المادة التاسعة والعشرون :

المكتب السياسي هو الهيئة المركزية القائدة لعمل الحزب في الفترة الواقعة بين اجتماعي اللجنة المركزية . اما السكرتاريا فتدير الاعمال اليومية الجارية وتنفذ وتراقب تنفيذ قرارات اللجنة المركزية ، والمكتب السياسي .

لجنة المراقبة المركزية

المادة الثلاثون :

مهمتها :

١ ـ مراقبة احترام قواعد العمل اللينينية والانضباط الحزبي من قبل هيئات الحزب واعضائه على كل المستويات . درس العقوبات المتخذة ، واعتراضات الرفاق عليها ، واقتراح فرض عقوبات بحق الذين يخرقون نظام الحـــزب الداخلي وخطته السياسية او يسلكون سلوكا منافيا للاخلاق الشيوعية .

٢ ـ تقديم تقارير عن نشاطها الى اللجنة المركزية والمؤتمر .

المجلس العام للحزب

المادة الواحدة والثلاثون :

١ ـ المجلس العام للحزب (كونفرانس) هو اجتماع غير دوري ينعقد بناء لدعوة اللجنة المركزية للتداول في خطة الحزب السياسية والتنظيمية ولبحث القضايا الهامة التي تواجه الحزب والبلاد في مرحلة معينة .

٢ ـ تحدد اللجنة المركزية عدد المشتركين في المجلس العام ، وتختارهم اللجـــان المنطقية بالاتفاق مع اللجنة المركزية .

٣ ـ توصيات المجلس العام لا تصبح نافذة الا بعد اقرارها من قبل اللجنة المركزية. ■

الفصل الرابع

الانضباط الحزبي

المادة الثانية والثلاثون :

الانضباط الحزبي هو واجب ملزم لكل عضو من اعضاء الحزب ولكل منظمة مـــن منظماته على الاطلاق وهو يستند الى الموافقة الاختيارية الواعية على برنامج الحزب ونظامه الداخلي والى التقيد بخطة الحزب السياسية وبقرارات مؤتمراته وهيئاته القيادية . وان مخالفة الانضباط الحزبي تعني الخروج علـــى سياسة الحزب وخرق المبادىء والقواعد اللينينية .

المادة الثالثة والثلاثون :

تتخذ الهيئات الحزبية على مختلف مستوياتها تدابير انضباطية في الحالات التالية :

١ ـ انتهاك نظام الحزب الداخلي وخرق قواعد سرية التنظيم وافشاء اسرار الحزب.

٢ ـ العمل ضد خطة الحزب وعدم تنفيذ قرارات مؤتمر الحزب وهيئاته القيادية .

٣ ـ القيام بعمل تكتلي انقسامي ضد وحدة الحزب التنظيمية والسياسية والفكرية.

٤ ـ الانقطاع عن التنظيم وفقدان الصلة بالحزب سياسيا وتنظيميا وفكريا .

٥ ـ عدم دفع الاشتراكات الحزبية لفترة ستة اشهر متتالية .

٦ ـ القيام بأعمال تتنافى مع الاخلاق الشيوعية .

المادة الرابعة والثلاثون :

التدابير التي يمكن اللجوء اليها نوعان :

١ ـ بحق الهيئات :

ـ حل الهيئة وتعيين هيئة مؤقتة حتى يجري انتخاب هيئة جديدة .

ـ حل المنظمة كلها وفتح باب الانتساب مجددا لجميع اعضائها .

٢ ـ بحق الافراد :

ـ التنبيه والتحذير .

ـ التانيب .

ـ التجريد من المسؤولية جزئيا او كليا .

ـ التجميد .

ـ الفصل .

ـ الطرد وهي العقوبة القصوى في الحزب .

المادة السادسة والثلاثون :

حل اية فرقة او هيئة حزبية اخرى من قبل هيئة اعلى منها يجب ان تقره اللجنة المنطقية . اما حل اللجنة المنطقية فيكون من قبل اللجنة المركزية .

المادة السابعة والثلاثون :

تجميد احد اعضاء الحزب او فصله او طرده يتطلب موافقة اللجنة المنطقية للحزب وطرد اعضاء لجان فرعية فما فوق ، يتطلب موافقة اللجنة المركزية . عندما تقرر الفرقة فصل اي عضو او طرده ، يبعد عن اي عمل حزبي بانتظار البت النهائي بأمره . وفي حال انتساب العضو المتخذة بحقه عقوبة التجميد او الفصل او الطرد الى اكثر من هيئة ، يكون قرار الهيئة العليا ملزما للهيئة الدنيا .

مالية الحزب

المادة الثامنة والثلاثون :

١ ـ تتكون مالية الحزب من اشتراكات اعضائه الشهرية ومن التبرعات ومن مداخيل المشاريع التي ينظمها .

٢ ـ الاشتراكات الشهرية لاعضاء الحزب تحدد في الهيئات التي ينتمون اليها .

٣ ـ تحدد كل لجنة منطقية بالاتفاق مع اللجنة المركزية ابواب ميزانيتها ونسبة اسهامها في الصندوق المركزي للحزب .

٤ ـ تقدم تقارير دورية عن الوضع المالي في كل هيئة من هيئات الحزب ، ومن الهيئات الدنيا الى الهيئات العليا .

٥ ـ مالية الحزب ومشاريعه تشرف عليها اللجنة المالية .

احكام عامة

المادة التاسعة والثلاثون :

لمؤتمر الحزب وحده حق تعديل النظام الداخلي . يتم ذلك بموافقة ثلثي المندوبين الى المؤتمر على الاقل . ■

قرارات المؤتمر الثاني
للحزب الشيوعي اللبناني

قرار حول الوضع العربي والداخلي

مر عام ونيف على العدوان الاسرائيلي الامبريالي في الخامس من حزيران ١٩٦٧ الذي كان قمة الهجوم الاستعماري على حركة التحرر الوطني العربية في السنوات الاخيرة . لقد كانت الفترة التي انقضت على العدوان الغادر من اغنى فترات النضال العربي الحديث ، بالتجارب والدروس وكانت النكسة امتحانا عسيرا لحركة التحرر الوطني العربية كلها ، للانظمة التقدمية وللقوى السياسية المختلفة في العالم العربي ، وكانت محكا للكثير من الافكار والنظريات ، وكشفت الكثير من الاخطاء ونقاط الضعف لدى مختلف فصائل حركة التحرر الوطني العربية في الميادين العربية في الميادين السياسية والفكرية والتنظيمية ، واكدت الكثير من الحقائق وقدمت الكثير من المعطيات .

ان « م.ث.ح.ل. » اذ يستعرض مواقف الحزب طوال هذه الفترة يسجل ان تقديراته وخطته ومواقفه المبنية على اساس الماركسية اللينينية ، كانت ، من حيث الاساس ، صحيحة ، وتؤكد الاحداث ، يوما بعد يوم صحتها ، سواء في تحليل طبيعة العدوان وطبيعة واهداف مدبريه ومرتكبيه ، ام حول السبل الواجب اتباعها لازالة اثار العدوان ولتامين السير قدما في طريق التحرر والتقدم والديمقراطية والاشتراكية .

لقد اكد تطور الاحداث ، قبل كل شيء ، ان عدوان الخامس من حزيران ليس سوى حلقة في سلسلة الهجوم الاستعماري ضد حركة التحرر الوطني العربية ، الذي كان يتصاعد اكثر فاكثر مع تعمق وتوطد التحولات الاجتماعية في البلدان العربية المتحررة ، وان هدف العدوان لم يكن مجرد احتلال مساحات جديدة من الارض العربية ، رغم اهمية ذلك بالنسبة لاسرائيل واطماعها التوسعية ، بل كان الهدف الاساسي هو اسقاط الانظمة التقدمية ومن ثم توجيه ضربة قوية لكل حركة التحرر الوطني العربية وسلبها المكتسبات التي حققتها ، واخضاع البلدان العربية المتحررة من جديد الى حكم الطبقات الاقطاعية

والبورجوازية الكبرى الرجعية وجرها الى سياسة التبعية للاستعمار ، وتوطيد مواقع الاحتكارات الاستعمارية وخاصة البترولية ، وتحويل العالم العربي كله الى قاعدة مضمونة للاستعمار الاميركي وحلفائه ، وضرب علاقات الصداقة بين البلدان العربية والاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية .

لقد عجز مدبرو عدوان الخامس من حزيران عن تحقيق اهدافهم الاساسية هذه، بفضل نهضة الجماهير الشعبية العربية العارمة وتدخلها الحاسم ، وبفضل الموقف الحازم من الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية في دعم ومساندة نضال الشعوب العربية مما صان الانظمة التقدمية ومنع تحول النكسة الى كارثة عامة .

فما هي المميزات الاساسية للوضع العربي ، بعد عام من النكسة ، وما هي الدروس الواجب استخلاصها منها وما هي المهمات الملحة العاجلة التي تجابهنا ؟

اولا ـ ان الشيء الاساسي الذي لا يزال يميز الوضع العربي هو استمرار العدوان الاسرائيلي الامبريالي فاسرائيل تواصل احتلال الاراضي العربية التي اجتاحتها في عدوان الخامس من حزيران ، وترفض الانسحاب منها ، متحدية الرأي العام العالمي وقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن ، وخاصة قراره بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، وتعرقل مهمة الوسيط الدولي يارينغ ، وتواصل اعتداءاتها على الاردن وعبر السويس وعلى لبنان ، وتهدد بالقيام باعتداءات جديدة ، ويطلق مسؤولوها تصريحات حول اطماعهم التوسعية وحول عزمهم على انشاء « اسرائيل الكبرى » .

ثانيا ـ ان اسرائيل ما كانت لتجرؤ على هذه المواقف المتعنتة والتمادي في تحدي الرأي العام العالمي واعلى الهيئات الدولية ، ولا على ارتكاب العدوان اصلا لو لم تكن مدفوعة ومؤيدة من واشنطن . لقد كانت الامبريالية الاميركية ، ولا تزال وراء اسرائيل، فهي التي قدمت وتقدم مع الامبريالية الالمانية الغربية والبريطانية وكل الامبريالية العالمية لها معونات مادية هائلة ، ومختلف انواع الاسلحة ، كان آخرها عشرات الطائرات النفاثة الحديثة والصواريخ ، وهي التي جعلت اسطولها السادس العدواني احتياطا وسندا لها، وهي التي دافعت عنها ودعمتها ولا تزال في الامم المتحدة ومجلس الامن وسائر المحافل الدولية .

ان هذا الواقع يؤكد مجددا ، احدى سمات عدوان الخامس من حزيران ، من حيث انه كان في بعض جوانبه معركة خاضتها الامبريالية الاميركية ، بواسطة اسرائيل ، ضد حركة التحرر الوطني العربية ، ويوضح دورها في هذا العدوان ، كما يحدد ، بشكل جلي ، مكان اسرائيل في حركة الامبريالية العالمية ، بوصفها جزءا من هذه الحركة وأداة عدوان لها ضد حركة التحرر والتقدم العربية .

ثالثا ـ لذا كان عدوان الخامس من حزيران لم يحقق اهدافه الاساسية ، فهو قد اوجد ظروفا اكثر مؤاتاة لنشاط وتآمر اعداء الشعوب العربية : الامبريالية الاميركية واسرائيل ، وكذلك لنشاط الرجعية العربية . فطوال الفترة المنقضية منذ حرب حزيران، واصلت الولايات المتحدة واسرائيل وتواصلان العمل ، بمختلف الوسائل عن طريق الاعتداءات المتكررة واعمال التآمر الداخلي والضغط الاقتصادي وغيره لتحقيق الاهداف التي كان على عدوان الخامس من حزيران ان يحققها .

رابعا ـ ان بعض الرجعيات العربية ، التي اضطرت تحت ضغط شعوبها والرأي العام العربي ، الى ابداء بعض مظاهر التضامن مع البلدان العربية التي تعرضت للعدوان، تحاول ان تستفيد من جو النكسة لتوطيد مراكزها ، وبصورة عامة رفعت الرجعية العربية رأسها

وانتقلت الى الهجوم في اكثر من مكان ، وهي تسعى لتنظيم اعمال التآمر على الانظمة التقدمية العربية وعلى قوى حركة التحرر الوطني العربية الاخرى ، ملتقية في ذلك ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، مع تآمر وعدوان الامبريالية واسرائيل . وهذا الواقع يؤكد احدى سمات عدوان الخامس من حزيران ، الذي كان في بعض جوانبه ، جزءا من الصراع الطبقي في المنطقة العربية وداخل حركة التحرر الوطني العربية ذاتها .

خامسا ـ ان الشيء الاساسي العام الذي تنبغي ملاحظته الان ، في خضم التطورات في المنطقة ، هو ان المستعمرين واسرائيل والرجعية العربية العميلة ، فشلوا حتى الان في تحقيق اهدافهم الاساسية .

فالانظمة التقدمية صمدت ، رغم النكسة العسكرية ورغم الصعوبات الاقتصادية التي سببتها النكسة ، وهي تحبط التآمر الداخلي ، واستعادت وتستعيد قدرتها العسكرية ، وتواصل عملية البناء الاقتصادي وتكسب عطفا وتأييدا متزايدين لدى الرأي العام العالمي ضد العدوان الاسرائيلي الامبريالي . وفي ظروف النكسة ،ورغم تأثيراتها السلبية الكبيرة، واصلت حركة التحرر العربي تقدمها . فتم طرد المستعمرين البريطانيين من الجنوب العربي وقامت جمهورية جنوب اليمن الشعبية ، التي هي مكسب هام لحركة التحرر الوطني العربية رغم كل المصاعب التي تجابهها والملابسات والتعقيدات التي تكتنف تطورها ،وفشلت اعمال العدوان والتآمر الخارجي والداخلي في تصفية النظام الجمهوري في اليمن ، وتوطدت اكثر فاكثر علاقات الصداقة والتعاون في جميع الحقول مع الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية ، وارتفع الوعي السياسي لدى الجماهير العربية التي كانت النكسة درسا كبيرا لها ولقواها الثورية الاساسية ، واتسعت حركة المقاومة في الاراضي المحتلة .

سادسا ـ ان حركة المقاومة الجماهيرية في الاراضي العربية المحتلة هي تطور مهم في معركة الشعوب العربية ، المتعددة الاشكال والجوانب ، لازالة اثار العدوان ، وتشكل نقطة انعطاف في هذه المعركة اذ انها ، وقد انبثقت كرد فعل طبيعي ضد الاحتلال الاسرائيلي من قبل شعب اغتصبت ارضه وديست كرامته ، تدل على ان الشعب الفلسطيني العربي اخذ يلعب دورا متعاظما في النضال لطرد الغزاة واستعادة حقوقه المغتصبة . وهكذا فان حركة المقاومة الجماهيرية في الارض المحتلة هي نضال وطني عادل مشروع ضد الغزاة الاسرائيليين يحظى بتاييد الشعوب العربية وكافة قوى التقدم في العالم .

ان «م.ث.ح.ش.ل.» يؤكد تأييده لهذه الحركة الجماهيرية ، ويدعو كافة القوى التقدمية والوطنية العربية الى دعمها وبذل الجهود المشتركة لانجاح مساعي توحيد سائر فصائلها لتصبح اكثر جدوى وفعالية .

سابعا ـ ومن المميزات الهامة الان في معركة الشعوب العربية لازالة اثار العدوان تعزز المواقع الدولية للعرب ، بعكس اسرائيل . لقد كسب الحق العربي الى جانبه اوساطا واسعة جديدة من الرأي العام العالمي ، في حين تصاب اسرائيل بعزلة واسعة متعاظمة. ان عدوان الخامس من حزيران وتصرفات اسرائيل واسيادها الاميركان بعده ، قد كشف اكثر من اي وقت مضى ، الجوهر العدواني للامبريالية الاميركية وعدائها المستميت للشعوب العربية ، وفضح الطبيعة الاستعمارية العدوانية الخطرة لاسرائيل ، ليس فقط على البلدان العربية وسلامتها الاقليمية بل ايضا على الاستقرار والسلم في المنطقة وفي العالم . لقد انهار الستار الذي كانت اسرائيل تحاول الاختفاء وراءه ، والذي كان يخدع اقساما هامة من الرأي العام العالمي بالزعم بأن اسرائيل دولة مسالمة مهددة بالعدوان وتدافع عن نفسها ،

وظهرت على حقيقتها كدولة مغتصبة عدوانية توسعية عنصرية فاشية .

ان هذه التطورات تسهل نضال الشعوب العربية وتقرب انتصارها في معركة ازالة اثار العدوان .

ثامنا ـ من الاثار السلبية التي تركتها النكسة ، تنبغي الاشارة الى البلبلة الفكرية والسياسية التي سادت بعض القوى السياسية في العالم العربي . فتحت وطاة الهزيمة ظهر تياران اساسيان في الحياة السياسية العربية :

الاول ، تيار انهزامي استسلامي اقام دعوته على اساس ان اميركا واسرائيل قويتان لدرجة انهما لا تغلبان ، وان الحل هو بيد اميركا ، ولذا يجب التفاهم معها للوصول الى حل للازمة ، ودعا لمهادنة الرجعية ووقف التحولات الاجتماعية بحجة اسبقية القضايا القومية في هذه المرحلة . ان هذا التيار يعني تحقيق الشيء الاساسي مما ارادته الامبريالية الاميركية واسرائيل تحقيقه بالعدوان ، اي ضرب الانظمة التقدمية وتقويضها ، وضرب حركة التحرر الوطني العربية والقضاء على مكتسباتها .

ان النغمة القائلة بأن « الحل بيد اميركا » التي تتكرر غالبا الان ـ رغم الاهداف الاستسلامية لمرديها ، هي ادانة للامبريالية الاميركية وتأكيد على انها هي التي تقف وراء اسرائيل واعتداءاتها وتحدياتها للراي العام العالمي .

والثاني ، تيار يساري متطرف مغامر ينفي مسبقا امكانية وجدوى العمل السياسي، ويرفع شعارات متطرفة ويقول بشكل واحد للنضال هو شكل الكفاح المسلح والحرب الشعبية بمعزل عن الظروف الموضوعية الملموسة حتى ولو ادى الامر الى اسقاط الانظمة التقدمية . ان هذا التيار المغامر غير المسؤول يؤدي ، عمليا ، تحت ستار الشعارات الثورية البراقة ، الى نفس نتائج التيار الاول .

ان «م.ش.ح.ش.ل.» يسجل بارتياح ان الشيوعيين اللبنانيين كانوا في طليعة من نبهوا الى خطا وخطر هذين التيارين ، ولعبوا دورا اساسيا في توضيح افاق المعركة والسبل الصحيحة المؤدية لازالة اثار العدوان . لقد بينوا،مع غيرهم من القوى التقدمية، كل جدية وتعقيدات المعركة التي تجابه الشعوب العربية . وانه لا يجوز ابدا ان نترك للعواطف والانفعالات ان تقرر خطى الثوريين العرب ، بل التاكيد على ضرورة الدرس العلمي الواقعي المتزن للوضع وتطوراته ولنسبة القوى ، وعدم الانجرار الى معركة يحدد العدو زمنها وظروفها ، وقبل استكمال الاستعداد الكافي لها من قبلنا . لقد بينت واكدت التجارب، انه لا يجوز ابدا ، خاصة في الظروف الناشئة ، قصر المعركة على شكل واحد من اشكال النضال . ان الهدف الاساسي المباشر للنضال العربي الان واضح تماما ، وهو ازالة اثار العدوان . ويجب ان تستخدم الشعوب العربية كافة اشكال النضال التي توصلها الى هذا الهدف الكبير . والى جانب سائر الاعمال الاخرى واشكال التعبئة والاستعداد ، فان العمل السياسي الواسع الرامي الى عزل اسرائيل اكثر فاكثر وكسب المزيد من الحلفاء للقضية العربية والى تعبئة اوسع للراي العالمي ضد اسرائيل والامبريالية الاميركية ، هو جانب هام من جوانب النضال العربي وضرورة لا بد منها للوصول الى الهدف الاساسي.

تاسعا ـ لقد اكدت النكسة وما تلاها من تطورات جملة من الحقائق الحيوية ذات المساس الوثيق بمستقبل النضال العربي والقضايا المصيرية العربية :

● ان تلاحم الانظمة التقدمية والقوى التقدمية العربية هي العنصر الاساسي في معركة ازالة اثار العدوان وغيرها من المعارك ، ولكن ذلك ينبغي ان لا ينفي امكانية العمل العربي الموحد الواسع . فالانتصار في معركة ازالة اثار العدوان يتطلب الاستفادة من كل

الامكانيات والطاقات العربية . وقد اكدت التجارب انه يمكن خاصة في وجه الخطر الاسرائيلي الداهم الذي يهدد كل البلدان العربية دون استثناء ، وفي المعارك الوطنية الكبرى ضد الاستعمار ، جر قوى واسعة الى المعركة في العالم العربي ، وحتى ارغام بعض الحكام الرجعيين ، تحت ضغط شعوبهم والرأي العام العربي ، الى اتخاذ مواقف قد تساعد الى هذا الحد او ذاك نضال الشعوب العربية لازالة اثار العدوان .

● ان الانظمة التقدمية العربية رغم كل الثغرات والعيوب ، هي مكسب اساسي لحركة التحرر الوطني العربية ، وتقع مسؤوليات كبرى في معركة ازالة اثار العدوان وفي سائر معارك الشعوب العربية في سبيل التحرر التام والتقدم وحماية هذه الانظمة والدفاع عنها هي مهمة كل فصائل الحركة الثورية العربية .

● ان قضية فلسطين هي جزء من معركة الشعوب العربية الشاملة ضد الاستعمار ، جزء من حركة التحرر الوطني العربية ، وكل محاولة لعزلها عن هذا الاطار او وضعها خارجه خاطئة وضارة بقضية فلسطين وبحركة التحرر العربي كلها .

● ان عدوان الخامس من حزيران جعل من قضية فلسطين ، اكثر من اي وقت مضى قضية عالمية ، تهم كل الحركة الثورية والتقدمية العالمية واحدى مهام هذه الحركة .

● برزت في هذه الفترة اكثر من اي وقت مضى ، كل اهمية وحيوية الصداقة العربية السوفياتية والتحالف بين حركة التحرر الوطني العربية وبلدان المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي . ففي ايام حزيران ١٩٦٧ الحالكة لعب الموقف السوفياتي الحازم دورا حاسما في وقف العدوان ، واعادت المساعدات السوفياتية ، بالسلاح والتدريب ، القدرة القتالية لجيشي العربية المتحدة وسوريا وغدا الوجود البحري الحربي السوفياتي في المتوسط سندا قويا للشعوب العربية ضد العدوان الامبريالي ، ويواصل الاتحاد السوفياتي تقديم المساعدات المادية المختلفة للبلدان العربية ، ويضع كل وزره الدولي داخل الامم المتحدة وخارجها ، في كفة الحق العربي . لقد اكدت الاحداث بقوة جديدة ان الصداقة العربية السوفياتية هي عنصر اساسي من عناصر النضال العربي ضد الاستعمار واسرائيل وفي سبيل التقدم . وقد جاءت زيارة عبد الناصر الاخيرة للاتحاد السوفياتي خطوة جديدة في تعزيز هذه الصداقة وتأكيدا لاهميتها .

● اكدت المعركة العربية الراهنة لازالة اثار العدوان ، الترابط الوثيق بين معركة اي شعب عربي ومعارك سائر الشعوب العربية ، والترابط الوثيق بين حركة التحرر الوطني العربية والحركة الثورية العالمية ، وبين معركتنا ضد الاستعمار واسرائيل والمعارك التي تخوضها سائر شعوب العالم ضد الاستعمار ، في سبيل التحرر والتقدم .

عاشرا ـ اخيرا ، ان ازالة اثار العدوان الاسرائيلي الامبريالي المجرم لا تزال المهمة الاولى الموضوعة امام الشعوب العربية ، والتي على حلها يتوقف حل الكثير من المهام الاخرى . وحل هذه المهمة الاساسية يتطلب ، كما اكدت التجارب .

● توطيد الانظمة التقدمية العربية وحمايتها من التآمر الداخلي والخارجي ، وازالة الثغرات والنواقص العديدة التي كشفها فيها عدوان الخامس من حزيران وظروف النكسة .

● الاستفادة الى اقصى حد من العمل العربي الموحد وتعبئة كل الطاقات العربية الممكنة ، وفي معركة ازالة اثار العدوان .

● تعزز الصداقة العربية السوفياتية اكثر فاكثر وتوطيد وتعميق التعاون بين البلدان العربية والاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية ومع كافة بلدان حركة التحرر وكل القوى التقدمية في العالم .

● مواصلة العمل السياسي الحكيم والصبور لعزل اسرائيل اكثر فاكثر وكسب المزيد من التاييد العالمي للقضية العربية .

● تعزيز التعاون والتلاحم بين القوى الوطنية والتقدمية في داخل كل بلد عربي وعلى النطاق العربي العام ، على اساس برنامج مشترك يتضمن حدا ادنى من القضايا المتفق عليها . وهناك الكثير من هذه القضايا ، الاساسية والحيوية ، التي تلتقي عندها هذه القوى . والخطوة الاولى في هذا السبيل هي في تحطيم جميع بقايا الحذر والتضييق على الاحزاب الشيوعية ، التي برهنت طوال تاريخها ، وخاصة بعد النكسة ، انها تقف في طليعة القوى الثورية المناضلة ضد الامبريالية وعدوانية اسرائيل ، وفي سبيل التقدم والديمقراطية والاشتراكية .

ان «م.ث.ح.ش.ل.» إدراكا منه للمهمات التاريخية الكبرى التي تجابه الشعوب العربية في هذه المرحلة ، والتي على حركة التحرر الوطني العربية ان تحلها في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد ، وادراكا منه للدور الكبير والحاسم الذي يلعبه تلاحم القوى الوطنية والتقدمية في حل هذه المهام لصالح التحرر والتقدم والاشتراكية ، يوصي ل.م.م. بأن تبذل كل جهد ضروري في سبيل توحيد القوى الوطنية والتقدمية في لبنان وتسهم الى اقصى حد ممكن في الجهود المبذولة لتوحيد هذه القوى على النطاق العربي . ■

في الوضع الداخلي

لا يزال الوضع الداخلي في لبنان يتفاعل ويتطور بشكل عام ، ضمن اطار وتحت تأثير نكسة الخامس من حزيران . ان لبنان ، بعد سنة من هذا العدوان ، يعيش في ازمة دائمة تتفاقم باستمرار ، ازمة سياسية وازمة حكم مستعصية ، وازمة اقتصادية تتجلى بتفاقم الفوضى الاقتصادية وعلاء مستفحل ، وبطالة متسعة ، ويتوقف عن الدفع مصرف بعد اخر ، وترفض البنوك اعطاء القروض ، وتنزح الودائع الى الخارج باستمرار ، وتتعرض المكتسبات التي انتزعتها الطبقة العاملة وسائر الفئات الكادحة لهجوم مستمر وخطر دائم. والسلطة التي تمثل وتتوجه بمصالح الطغمة المالية الطبقية الانانية الضيقة ، بمواقفها وتدابيرها ، تزيد الوضع تفاقما وتدهورا ، مما ينعكس انعكاسا سلبيا على مصالح ومستوى حياة اوسع الفئات الشعبية من عمال وفلاحين والفئات الوسطى ذات الدخل المحدود .

ولبنان مهدد باستمرار بعدوان اسرائيلي واسع يستهدف اقساما من اراضيه ، وقد تعرضت بعض قراه على الحدود لاعتداءات اسرائيلية وحشية . والسلطة تتلكأ في تنفيذ التدابير التي يفرضها هذا الوضع ، والتي حددتها وتطالب بها وتناضل في سبيلها الهيئات الوطنية والتقدمية والتي اكدتها مسيرة ابناء الجنوب التي جرت تحت راية هذه المطالب وفي سبيل تنفيذها .

وبدل التدابير التي تفرضها سلامة لبنان في هذا الظرف الخطير ، يسعى الحلف الثلاثي ، ومن يسيرون على منواله من غلاة الرجعيين الى فرض مواقف من شأنها عزل لبنان عن البلدان العربية وتركه وحيدا تحت رحمة الامبريالية واسرائيل ، مما يهدد استقلاله وسلامته وامنه وحرية بنيه .

ان قضايا مصيرية تجابه لبنان الان . وتجابه قواه الوطنية والتقدمية مسؤوليات تاريخية كبرى . وعلى حسن قيام هذه القوى بمسؤولياتها يتوقف حل الكثير من القضايا المطروحة امام البلاد .

فما هي الميزات الاساسية للوضع الراهن في لبنان ، وما هي المهمات الكبرى التي تجابه القوى الوطنية والتقدمية فيه ؟

اولا ـ ان انتعاش الرجعية وانتقالها الى الهجوم على اكثر من صعيد ، كان من ابرز انعكاسات نكسة الخامس من حزيران على الوضع الداخلي . كانت النكسة فرصة فريدة بالنسبة لفلة الرجعيين ، الذين يشكل الحلف الثلاثي تجمعهم الاساسي ، فقد عملوا على استغلالها الى اقصى حد لاجراء تغيير جذري في الوضع لصالحهم . لقد سعوا وما زالوا يسعون لتحقيق جملة من الاهداف اهمها تأمين هيمنتهم التامة على الحكم ، للتوصل الى ضرب المكتسبات التي حققها نضال الجماهير الشعبية والحركة الوطنية والتقدمية في السنوات الاخيرة ، ولتوطيد مواقع الاستعمار الجديد وهيمنة الاحتكارات الاجنبية على مرافق البلاد الاساسية،وازالة اخر المظاهر الايجابية في سياسة لبنان العربية والخارجية واعادته الى ما كان عليه ايام شمعون ـ مالك من تبعية مطلقة للاستعمار والعمل لتحقيق مشاريعه الموجهة ضد كل الشعوب العربية ، ولتوجيه ضربة للقوى الوطنية والتقدمية ، وضرب مكتسبات الطبقة العاملة وكافة الجماهير الشعبية ولازالة كل اثر للحريات الديمقراطية .

ثانيا ـ لقد عكست المعركة الانتخابية التي جرت في اذار ونيسان الماضيين ونتائجها بعض التغيرات التي طرأت في البلاد تحت تأثير النكسة ومضاعفاتها . وقد اكدت التطورات اللاحقة صحة التحليل الذي اعطته القوى الوطنية والتقدمية ، لاسباب المكاسب التي حققتها الرجعية ، الممثلة بالحلف الثلاثي في هذه الانتخابات. فالى جانب العامل الاساسي وهو الجو العام للنكسة ـ خاضت القوى الرجعية المعركة بصفوف موحدة متجاوزةخلافاتها الثانوية ، ونسقت نشاطها على النطاق الوطني كله ، واستفادت من مظاهر البلبلة والتردد في صفوف القوى الوطنية والتقدمية ومن انعدام الوحدة بينها الذي تجلى بشكل خاص بتوقف « جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية » عن العمل كجبهة.كما استفادت من خطة التراجع والمساومة التي اعتمدتها بعض قوى البورجوازية الاصلاحية وانغماسها في طريق الائتلاف وانجرارها الى لعبة « عزل اليسار » تحت شعار « تجمع الوسط » مما افاد اليمين المتطرف وحده ، وسيرها في طريق التضييق على الحريات والوقوف بوجه الحركة العمالية والجماهيرية والدفاع المستميت عن مصالح الطغمة المالية ونظام « الاقتصاد الحر » الخ .

وكان منع ترشيح نقولا شاوي ، بشكل اعتباطي ، واستنادا الى قوانين صادرة ايام الحكم العثماني والانتداب الفرنسي ، من العلامات البارزة في هذه الانتخابات ، ومثلا صارخا على موقف العداء من الحريات الديمقراطية ومن القوى التقدمية ، وعلى نوايا الرجعية السوداء في هذا الميدان، كما عكس خوف الرجعية من الالتفاف الجماهيري الواسع حول المرشح الوطني التقدمي الكبير ومن نتائج استمراره بالترشيح حتى النهاية ،وانزعاجها من الخط الذي خاض الشيوعيون اللبنانيون المعركة الانتخابية على اساسه .

ثالثا ـ واستنادا الى نتائج الانتخاباتشددتالرجعية وحلفها الثلاثي نشاطهاوانطلقت للهجوم بقوة مضاعفة ، في جميع الجبهات لتنفيذ كامل مخططها . فعملت لاخراج شمعون من العزلة السياسية التي فرضها عليه نضال الجماهير الشعبية منذ عام ١٩٥٨ ، ولفرض اعوانه على الحكم ، وللاتيان بحكومة خاضعة للحلف الثلاثي وتكون له فيها المراكز الاساسية ، ومن ثم للهيمنة على مراكز التوجيه الاساسية في البلاد تمهيدا للوصول الى رئاسة الجمهورية ، ولتوجيه ضربات اقوى فاقوى للقوى الوطنية والتقدمية وعزل اصلب

عناصرها . وارتباطا بكل ذلك لوحظ تنسيق ادق ، بعد الانتخابات ، بين نشاط الحلف الثلاثي وانصاره ونشاط الرجعية العربية وضغط الاستعمار واسرائيل واعتداءاتها على الحدود .

رابعا ـ لقد اصطدم هذا المد الرجعي وكان لا بد ان يصطدم ، بمقاومة جماهير الشعب والقوى الوطنية والتقدمية . ونبهت نتائج الانتخابات بعض القوى الوطنية والتقدمية الى خطأ مواقفها السابقة وتاكتيكها خلال الانتخابات وقبلها ، والى خطر استمرار التفكك والبعثرة في صفوفها . وجاءت المظاهرات الشعبية الجبارة التي شملت البلاد كلها واشترك فيها مئات الالوف من جماهير شعبنا ، في مأتم الشهيد خليل الجمل وفي ٢ و ١٥ ايار وفي ذكرى الخامس من حزيران ، جاءت بشمولها وبالشعارات التي ارتفعت فيها، ردا شعبيا قويا ضد الجو التي اراد الحلف الثلاثي خلقه في البلاد وضد خطط هذا الحلف ومؤيديه واهدافه التي يسعى لتحقيقها ، وتأييدا جديدا لصحة تحليل القوى الوطنية والتقدمية من ان الانتخابات لم تعكس نسبة القوى الشعبية الحقيقية في البلاد ، وان اكثرية القوى الشعبية الفاعلة الاساسية هي ضد السياسة التي يدعو اليها الحلف الثلاثي وانها مع الاتجاه الذي تدعو اليه وتسير فيه القوى الوطنية والتقدمية .

وقد لعب هذا الرد الجماهيري القوي ونضالات العمال والفلاحين في الجنوب والمناطق الاخرى دورا كبيرا في تغيير « مناخ ما بعد الانتخابات » ، واكد ان تحقيق مخطط الحلف الثلاثي واسياده واعوانه ليس سهلا وان ثمة قوى واسعة جدا تقاومه بقوة .

خامسا ـ امام نهوض الحركة الشعبية ، لجأ الحلف الثلاثي ومؤيدوه ، في سبيل تحقيق اهدافهم ، الى تشديد محاولتهم لاشعال الفتنة الطائفية . ولكن مساعيهم المجرمة هذه لم تتحقق ، امام وعي الجماهير العالي الذي اثبت انه اقوى من حملات التضليل والتسميم الفكري التي لجأ اليها شمعون واعوانه ودوائر الاستخبارات الاستعمارية طوال فترة طويلة .

سادسا ـ استمرارا في العمل لتنفيذ مخططهم الذي يستهدف عزل لبنان عن شقيقاته العربيات ، رفع اركان الحلف الثلاثي مجددا شعار تدويل حيادلبنان وطالبوا بوضع بوليس دولي على الحدود بحجة تأمين الاستقرار .

ان هذا الشعار يتفق مع مخطط الاستعمار واسرائيل وليس ابدا مع مصالح صيانة لبنان من العدوان فصيانة لبنان من خطر العدوان والاحتلال الاسرائيلي تكون بتقوية دفاعه وتدريب ابنائه وخاصة سكان القرى الامامية ، وبتعزيز تعاونه مع اشقائه العرب لا بالانعزال عنهم ، وبتعزيز تعاونه مع اصدقاء الشعوب العربية الاقوياء الاوفياء لا مع اسياد اسرائيل ومشجعيها على العدوان والتوسع .

ان عزل لبنان عن معركة اشقائه العرب ، كما يقضي اقتراح التدويل والبوليس الدولي ، يجعله اضعف في وجه اسرائيل مما يحفز شهيتها للعدوان والتوسع .

سابعا ـ تميزت الفترة الماضية بميل متعاظم لدى الطغمة المالية وممثليها في الحكم نحو خنق الحريات الديمقراطية اكثر فاكثر والتضييق على القوى التقدمية بشكل خاص وعلى الجماهير الشعبية بشكل عام ، وذلك كوسيلة لمجابهة الاستياء المتعاظم لدى الجماهير من سياستها الاقتصادية والاجتماعية ولمجابهة الحركة المطلبية المتسعة (قانون جوازات السفر ، مرسوم نشر المطبوعات ، قانون مصادرة العمال الخ) .وكتتمة لهذا الاتجاه بذلت وتبذل مساع محمومة مستمرة للعفو عن القوميين السوريين التآمرين ، في الوقت الذي يواصل فيه افراد هذه العصابة الفاشية شراء الاسلحة والتدريب استعدادا لمؤامرات

جديدة يدبرها المستعمرون وعملاؤهم في لبنان .

ثامنا ـ لقد تكشفت ، تحت تأثير مضاعفات النكسة ، بقوة جديدة كل تناقضات ونقاط ضعف وعفونة نظام الاقتصاد « الحر » . فالازمة الاقتصادية التي انفجرت قبل النكسة بمدة غير قصيرة ، والتي تجلت خاصة بانهيار بنك انترا وما تلاها ، تفاقمت بعد النكسة ، وتشتد يوما بعد يوم . وقد فشلت كل التدابير التي لجأت اليها السلطات لمعالجة هذه الازمة . ولم يكن ممكنا ان يكون الامر غير ذلك لان كل هذه التدابير والحلول التي لجأوا اليها تبتعد عن الاسباب الحقيقية للازمة وتدور ضمن اطار النظام القائم وتستهدف تدعيمه ، هذا النظام الذي تكمن في تركيبه الاسباب العميقة الحقيقية للازمة.

ان التدابير التي لجأ ويلجأ اليها ممثلو الطغمة المالية والمقترحات التي يقدمونها لمعالجة الازمة تكشف كل عداء هذه الطغمة لمصالح تطور الاقتصاد الوطني تطورا سليما ولمصالح استقلال لبنان وسيادته الوطنية ولمصالح الجماهير الشعبية الواسعة .

فمصلحة تطور الاقتصاد الوطني تتطلب توثيق التعاون اكثر فاكثر مع البلدان العربية التي تشكل السوق الطبيعي الاول للمنتجات اللبنانية ، وخاصة الزراعية ، التي تستهلك حوالي ٨٠٪ منها ، ومع الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية التي تشكل السوق الرئيسي الثاني للمنتجات اللبنانية ، الزراعية وغيرها ، والاستفادة من العون الاشتراكي في تنفيذ المشاريع الكبرى وفي التصنيع والتنمية . ولكن الطغمة المالية تمعن في دفع البلاد في الاتجاه الاخر .

فهي تعمل جاهدة لعزل لبنان عن البلدان العربية ، تحت شعارات التدول وما اشبه ، وتعرقل توسيع العلاقات مع البلدان الاشتراكية ، وقد تجاهلت عروض البعثة السوفياتية لتنفيذ مجموعة مشاريع لقاء استيراد كميات هامة من الانتاج الزراعياللبناني. وبالمقابل حلت قضية بنك انترا لصالح الرساميل الاميركية ، وسهلت وتسهل مشاركة وسيطرة الرساميل الاميركية وغيرها على المؤسسات الوطنية المهددة بالافلاس ، وسعت وتسعى لنيل قروض من البنك الدولي وغيره ، وتوجه الاستيراد اكثر فاكثر نحو البلدان الرأسمالية التي لا تستورد من لبنان شيئا يذكر . واذا اضفنا الى ما تقدم ان الطغمة المالية تسعى لاعادة النظر بالنظام الضريبي وخاصة ضريبة الدخل على الشركات ولتوسيع التسهيلات لدمج المصارف ولالغاء قرار تحديد نسب الارباح التجارية ، وانها تتآمر على قانون الضمان الاجتماعي ومكتسبات العمال الاخرى ، وتتجه اكثر فاكثر لقمع الحركة العمالية والمطلبية بحجة توفير الاستقرار ، وانها تدفع مجددا شعار ضمان الرساميل الاجنبية ، يتضح لنا بكل جلاء ان الطغمة المالية تستغلهيمنتها على الحكم ولزيادةارباحها على حساب شقاء العمال وسائر الكادحين ، ولتقوية مواقع الاستعمار الجديد وزيادةتغلغل الاحتكارات الاجنبية في مرافق البلاد الاساسية وتسهيل تصفية المؤسسات الوطنية الصغيرة لحساب الرساميل الاجنبية والمؤسسات الكبيرة ، ولعزل لبنان عن معركة الشعوب العربية وتشديد الهجوم على الحريات الديمقراطية في الداخل .

ان ما يقدمه ممثلو الطغمة المالية من مقترحات وما يسعون لتنفيذه ليس مقترحات لازمة بل برنامج لتوطيد سيطرة الاستعمار الجديد المطلقة في جميع الميادين وهجوم موجه ضد مصالح الاكثرية الساحقة من اللبنانيين السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ان العوامل العميقة للازمة هي اكبر من ان يحلها اي تدبير سطحي يبتعد عن معالجة اسبابها الحقيقية . وحول سبل الحل تدور معركة حادة تصطرع فيها مصالح الطبقات المتناقضة . وفي وجه مخطط الطغمة المالية ، على القوىالوطنية والتقدمية ان تقدمبرنامجا

يستجيب لمصالح الاقتصاد الوطني ككل ولمصالح الاكثرية الساحقة من فئات الشعب اللبناني، من عمال وفلاحين ومنتجين صغار ومتوسطين والفئات المرتبطة بالانتاج الوطني .

تاسعا ـ ان استعراض الوضع الداخلي يقود الى الاستنتاجات الاساسية التالية :

● البلاد تعيش ازمة سياسية واقتصادية واجتماعية متفاقمة . وان الاتجاه الذي تسعى الطغمة المالية لحل هذه الازمة على اساسه اتجاه خطر على استقلال لبنان وسيادته وعلى مكاسب وحقوق الطبقة العاملة وسائر الجماهير الشعبية (الكادحة) وعلى الحريات الديمقراطية .

● ان هذا الاتجاه ، لن يحل الازمة بل سيزيدها تفاقما وسيشدد التناقض الاجتماعي والنضال الطبقي في لبنان ، في شتى الميادين . فهجوم الطغمة المالية لا بد وان يصطدم بمقاومة الطبقة العاملة وسائر الفئات الكادحة وكل القوى الوطنية والتقدمية .

● ان المهمة الاولى الموضوعة الان امام القوى الوطنية والتقدمية هي احباط مخطط الحلف الثلاثي وسائر ممثلي الطغمة المالية والمرتبط بمخطط الاستعمار الاميركي على نطاق المنطقة كلها .

● في هذه المعركة الوطنية والاجتماعية الكبرى ، يتوفر الكثير من النقاط والاهداف المشتركة التي تشكل اساسا متينا للتعاون بين مختلف اطراف القوى الوطنية والتقدمية .

حادي عشر ـ لقد اكدت التجارب السابقة ، وخاصة تجربة «جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية» الدور الكبير الذي تلعبه في حياة البلاد وحدة القوى الوطنية والتقدمية والانتصارات التي تحققها بجميع الاطراف المتعاونة دون استثناء . ووحدة القوى الوطنية والتقدمية تلعب دورا اساسيا في قيام جبهة او تجمع وطني واسع يضم جميع القوى المعادية للاستعمار والرجعية العميلة ، وهو تجمع ضروري لمجابهة واحباط الهجوم الاستعماري الرجعي المتفاقم . واكدت التجارب نفسها ، من جهة اخرى ، ان فقدان الاسس الواضحة للتعاون وغياب العلاقات الصحيحة السليمة بين اطراف الجبهة، يجعلان هذا التعاون ضعيفا هشا غير قادر على تحمل الصدمات ومعرضا للتوقف باستمرار .

ثاني عشر ـ ان الاساس المتين لتعاون واضح وفعال بين القوى الوطنية ، والتقدمية هو برنامج مشترك مدروس من جميع الاطراف ومتفق عليه بكل حرية .

وان «م.ث.ح.س.ل» يقترح النقاط التالية كأساس للمناقشة حول برنامج كهذا ، ويكلف ل.م. بأن تجري الاتصالات اللازمة بشأنه مع كافة الاطراف المعنية :

● اتخاذ تدابير سريعة لتعزيز قدرة البلاد الدفاعية في وجه اعتداءات اسرائيل واطماعها بالاراضي اللبنانية ، ومنها تحصين قرى الحدود وتسليح ابنائها وتدريبهم ، واقرار التجنيد الاجباري ، ورفع القدرة العسكرية بالاستناد الى معونة البلدان الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي .

● سياسة خارجية وطنية تنسجم مع الخط العام لحركة التحرر الوطني العربية وانظمتها التقدمية في النضال ضد الاستعمار واسرائيل ولازالة آثار العدوان ، واتخاذ موقف واضح حازم تجاه الدول الاستعمارية التي تساند اسرائيل وتقف ضد امماني الشعوب العربية وتتآمر على حريتها واستقلالها وسلامة اراضيها ، وضد الاحلاف ولازالة جميع القواعد الاستعمارية من العالم العربي .

● توطيد وتوسيع علاقات التضامن والتعاون مع البلدان الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي ، صديق العرب الوفي الكبير ، ومع بلدان حركة التحرر وكافة حركات التحرر والتقدم في العالم ومساندة الشعوب المناضلة في سبيل حريتها واستقلالها

وخاصة شعب فيتنام البطل ، والمساهمة في النضال العالمي من اجل السلم .

● توطيد الحريات الديموقراطية وتوسيعها واحباط المحاولات الاستعمارية والرجعية لازالة كل أثر لهـا ، واطلاق حرية العمل السياسي والنقابي والحزبي والشعبي بالنسبة لمختلف القوى السياسية الوطنية والتقدمية والغاء مختلف القيود على العمـل الشعبي والغاء كافة القوانين والمراسيم المنافية للحريات ، واتخاذ موقف حازم من عناصر التآمر الداخلي كعصابة القوميين السوريين وغيرها .

● معالجة الازمة الاقتصادية في صالح تطور الاقتصاد الوطنـي ومصالح الجماهير الكادحة ، وهذا يتطلب توسيع وتعميق التعاون الاقتصادي مع البلدان العربية الشقيقة والبلدان الاشتراكية الصديقة ، واخضاع علاقات لبنان التجارية الخارجية لمصالـح تطور الاقتصاد الوطني ، والحد من نهـب الاحتكارات الاجنبية والطغمـة المالية واحباط مشاريعها لحل الازمة لصالحهـا ، وتقوية القطاعات المنتـجة فـي الاقتصاد الوطنـي ، الصناعة والزراعة ، والتقدم خطوة خطوة في طريق تقليص سيطرة الاحتكارات الاجنبية . والاتجاه بحزم نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي .

● النضال لحماية المكتسبات التي حصلت عليها الطبقة العاملة ، وخاصة الضمان الاجتماعي ، وتطويرها وتعميقها ، وتحسين ظروف معيشة العمال وسائر الكادحين وتعزيز الحركة النقابية وتأمين حرية العمل النقابي ، وزيادة اجور العمال والمستخدمين وتخفيض الضرائب عنهم ووضع مشروع الضمان الصحـي من قانـون الضمان الاجتماعي موضع التنفيذ ، ومكافحة البطالة والحد من موجة الغلاء ، وتخفيض ايجارات السكـن .

● تحسين أحوال العمال الزراعيين واعطائهم حق التنظيم النقابي وشملهم بقـانون العمل وتقريب موعد شمولهم بقانون الضمان الاجتماعي وتحديد حد ادنى للاجور لهم ، والدفاع عن مطالب فقراء الفلاحين وصغارهم وتوسطيهم وبخاصة عن مزارعي التبـغ بوجه استثمار واضطهاد شركة الريجي الاحتكارية ، واستعادة امتياز هذه الشركة والغاء قوانينها الجائرة واعادة النظر بالاحتكار وبتوزيع الرخص بحيث يستفيد منها المزارعـين المرتبطون بالارض العاملون فيها .

● تعميم التعليم الابتدائي المجاني وتأمين المدارس الرسمية لاستيعاب جميع الاطفال في سن الدراسة وتخفيض اقساط المدارس الخاصة بنسبة لا تقل عن ٤٠٪ وتوحيـد المناهج التعليمية واعطاؤها طابعا وطنيا والاسراع ببناء الجامعة اللبنانية وتعزيزها وضمان استقلالها وتطورها وتحقيق مطالب اساتذتها وطلابها .

● تعديل قانون الانتخاب بشكل يؤمن للجماهير الشعبية التعبـير الصحيح الحـر عن ارادتها واعتماد قانون الانتخاب النسبي والغاء الضمانة المالية وتطبيق العمل بالبطاقة الانتخابية والغاء الطائفية من قانون الانتخابات وتشكيل قضاء انتخابي خاص للنـظر بجميع الاعتراضات والطعون على العمليات الانتخابية .

● مكافحة الطائفية ومكافحة الدعاية الاستعمارية في الميادين الثقافية التي تسعى لتسميم افكار الجيل الفتي خاصة بافكار الميوعة الوطنية والانحلال الخلقي والجريمة .

ويؤكد « م.ش.ح.ش.ل » ان الشيوعيين اللبنانيين ، من جهتهم ، لن يضنوا بـأي جهد في سبيل تحقيق التعاون مع جميع الاطراف الاخرى ، ولن يوفروا اية امكانية فـي النضال لتحقيق المهام الموضوعة امام طبقتنا العاملة وفلاحينا وسائر جماهيـر شعبنـا ، ويعتبر ذلك واجبهم الاول نحو الحركة الثورية في لبنان وفي كل العالم العربي . ويعبـر

عن ثقته المطلقة التي لا تتزعزع بان الانتصار ، مهما كانت المصاعب ، سيكون لقضية التحرر والتقدم والاشتراكية في بلادنا . ■

قرار حول المؤتمر القادم للاحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو

ان « م.ث.ح.ش.ل » الذي انعقد عشية انعقاد المؤتمر القادم للاحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو ، في تشرين الثاني المقبل، يرى في انعقاد هذا المؤتمر استجابة وتتويجا للميل المتعاظم الى الوحدة والتلاحم في الحركة الشيوعية العالمية ، الذي عبرت عنه في السنوات الاخيرة وخاصة في اللقاء الاستشاري في بودابست في شباط الماضي وفي اعمال اللجنة التحضيرية في نيسان بموسكو ، الاكثرية الساحقة من الاحزاب الشيوعية والعمالية ، ومنها حزبنا ، ويعتبر انعقاد هذا المؤتمر انتصارا كبيرا للحركة الشيوعية العالمية والحركة الثورية العالمية .

ان انعقاد المؤتمر القادم للاحزاب الشيوعية والعمالية هو تأكيد جديد على ان الوحدة بين فصائل الحركة الشيوعية هي العنصر الاساسي ولها اسس موضوعية راسخة اقوى من الاختلافات في وجهات النظر بين الاحزاب الشقيقة ، حول هذه القضية او تلك .

ان المؤتمر القادم للاحزاب الشيوعية والعمالية ، الذي سيكون ندوة على أعلى مستوى بين ممثلي شيوعيي العالم لاجراء تحليل علمي ، على اساس الماركسية ـ اللينينية، للمرحلة الراهنة من التطور ، وللبحث المشترك عن اجوبة علمية صحيحة لاهم مسائل عصرنا التي طرحتها الحياة منذ مؤتمر موسكو لعام ١٩٦٠ ، يكتسب انعقاده في الظروف الراهنة اهمية خاصة حيث تواجه القوى الثورية مهمات جديدة وتنفتح امامها امكانيات جديدة للتقدم والانتصار ، وحيث غدت الماركسية ـ اللينينية راية مئات ومئات الملايين من الناس في جميع القارات ، وحيث بات رسم الاتجاهات الصحيحة للنضال اكثر من اي وقت مضى ، شرطا للانتصار على عدو ماكر قوي هو الامبريالية العالمية . ويكتسب انعقاد المؤتمر اهمية خاصة في هذه الظروف التي تواصل فيها قوى الامبريالية العالمية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية ، هجومها على الحركة الثورية العالمية وتسعى جاهدة وبمختلف الوسائل لاجراء تغيير في نسبة القوى لصالحها على النطاق العالمي . فالحركة الشيوعية العالمية هي القوة الاساسية في النضال ضد الاستعمار ومن اجل التقدم ، ووحدتها ضرورة ملحة اكثر من اي وقت مضى وشرط اساسي لوقف هجوم الامبريالية ودحره ولانتصار النضال الذي تخوضه كافة فصائل الحركة الثورية العالمية . ووحدة الحركة الشيوعية هي الاساس لوحدة جميع القوى المناضلة ضد الاستعمار ، في سبيل التحرر والتقدم والسلم والاشتراكية . ولهذا يستأثر المؤتمر القادم للاحزاب الشيوعية والعمالية ليس فقط باهتمام الشيوعيين وحدهم بل ايضا باهتمام سائر القوى المعادية للامبريالية في مختلف بلدان العالم ومنها بلداننا العربية .

ان جدول اعمال المؤتمر يتضمن نقطة واحدة هي : مهمات النضال ضد الامبريالية في المرحلة الراهنة ووحدة اعمال الاحزاب الشيوعية والعمالية وكافة القوى المعادية للامبريالية . وهذه النقطة تشمل قضايا تمس بلداننا بالدرجة الاولى . فاستنادا الى

مناقشات اللقاء الاستشاري في بودابست واعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر يتضح ان المؤتمر سيبحث :

● تحديد الاتجاهات الاساسية للنضال ضد الامبريالية في هذه المرحلة ،

● اهمية وحدة بلدان المنظومة الاشتراكية وتحديد طرق تقوية تأثيرها على حركة التحرر العالمية والتطور الثوري العالمي كله ،

● تعزيز الدعم المقدم لحركة التحرر الوطني وخاصة البلدان التي تناضل ضد مؤامرات الاستعمار واعوانه واعتداءاتهم المسلحة ،

● سبل تشديد النضال لصيانة السلام العالمي ومنع نشوب حرب نووية مدمرة .

وهكذا فان المؤتمر سيقدم مساعدة كبرى للحركة الشيوعية العربية وسائر القوى الثورية العربية ولكل حركة التحرر الوطني العربية ، من حيث استجلاء آفاق التطور وسبل النضال في ظروف معقدة تتسم بتعدد التيارات الانهزامية من جهة واليسارية المتطرفة الفوضوية المغامرة من جهة اخرى . ان المؤتمر في هذه الظروف ، يسهل نضال وانتصار القوى الثورية العربية والشعوب العربية في معركة ازالة آثار العدوان الاسرائيلي الامبريالي وسائر معاركها من اجل التحرر والتقدم .

ان « م.ش.ح.ش.ل. » واثق ثقة لا تتزعزع ان المؤتمر القادم للاحزاب الشيوعية والعمالية سيكون خطوة هامة في طريق تلاحم شيوعيي العالم كله، على اساس الماركسية ـ اللينينية والاممية البروليتارية ، وفي طريق توحيد كافة القوى المعادية للامبريالية ، وفي تحطيم مفاهيم الانقساميين الصينيين وعزلهم اكثر فاكثر عن قوى عصرنا الثورية الاساسية ، وفي تطوير واغناء الخط العام للحركة الشيوعية العالمية بما يتفق والمهام الجديدة التي طرحتها وتطرحها الحياة امام الثوريين في شتى الميادين . وانه سيكون مساعدة كبرى لكل حزب على حدة وللحركة الشيوعية ككل ولسائر فصائل الحركة الثورية العالمية .

ان « م.ش.ح.ش.ل. » يحيي المؤتمر القادم للاحزاب الشيوعية والعمالية ويؤكد تأييده التام له ، ويوصي ل. م. بان تسهم بكل امكاناتها في انجاح المؤتمر . كما يكلفها بان تعمق باستمرار امانة حزبنا للخط العام للحركة الشيوعية العالمية وطليعتها الحزب الشيوعي السوفياتي ، وان تواصل النضال بمزيد من القوة وفي جميع المجالات ، ضد النشاط الانقسامي التخريبي لزمرة ماوتسي تونغ وسائر الزمر والكتل الانقسامية والتيارات اليمينية واليسارية المغامرة ، ولتوطيد وترسيخ وحدة الحزب على اساس الماركسية ـ اللينينية ، وللعمل على وحدة وتلاحم كافة القوى الثورية في لبنان والعالم العربي ■

قـــرار حـــول الفيتنـــام

ان القضية الفيتنامية ، التي لم تبق منذ زمن بعيد قضية فيتنامية خاصة بل اصبحت قضية عالمية تهم جميع الشعوب وتؤثر على سائر القضايا العالمية وتتأثر بها ، تمر الآن في مرحلة حاسمة ميزتها الاساسية وضوح عجز الامبريالية الاميركية ، رغم كل ما جندت من قوى واستخدمت من وسائل ، عن اركاع شعب فيتنام ، ووضوح استحالة

انتصارها عسكريا على الشعب الفيتنامي البطل ، وانتقال زمام المبادرة العسكرية ، في كثير من الحالات وبشكل واضح ، الى ايدي قوات جيش التحرير الفيتنامي ، واضطرار الاميركيين للدخول في مفاوضات مع ممثلي فيتنام الديموقراطية بعد اعلانهم الوقف الجزئي لغاراتهم الجوية على فيتنام الديموقراطية . ورغم نواحي المناورة في الموقف الاميركي فهو بالتاكيد ، تراجع واضح من طرف المعتدين الاميركيين ارغموا عليه ، وانتصار كبير لشعب فيتنام البطل وللقوى الثورية والديموقراطية والمحبة للسلام التي تؤيده ضد بربرية الامبريالية الاميركية وعدوانها الوحشي .

ان اسباب هذا التراجع تعود لصمود شعب فيتنام وعزيمته الاسطورية وتوجيهه ضربات قاصمة للقوات الاميركية والعميلة وللمساعدة العسكرية والمادية والمعنوية الشاملة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي خاصة والدول الاشتراكية الاخرى ، وللتاييد العالمي المتعاظم للشعب الفيتنامي ، واخيرا لانعزال الولايات المتحدة اكثر فاكثر على الصعيد العالمي ، وتفاقم ازماتها الداخلية ، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، جراء حرب فيتنام ، واتساع الحركة الشعبية داخلها لصالح وقف الحرب في فيتنام .

لقد كان وسيكون لصمود الشعب الفيتنامي البطل ولانتصاراته الاخيرة ولتطورات الوضع في فيتنام تاثير كبير على الوضع الدولي كله . ان الشعب الفيتنامي قد وجه ضربة شديدة للعنجهية الاستعمارية الاميركية الصلفة المتمادية ، ومرغ انف هذا الدركي العالمي بالوحل ، وشل كثيرا من قدرته على توجيه الضربات للشعوب الاخرى ، وساهم كثيرا في ابعاد خطر الحرب العالمية ، وقدم مساهمة كبرى في جهود قوى التقدم العالمية لوقف هجوم الاستعمار على النطاق العالمي ، وعزز الثقة لدى جميع الشعوب المكافحة ، بانتصار القضايا التي تناضل من اجلها .

ان شعوبنا العربية ، التي تناضل الآن في سبيل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي الامبريالي المجرم ، تتحسس اكثر من اي وقت مضى ، الصلة الوثقى المباشرة بين نضالها ونضال الشعب الفيتنامي البطل . وتكتسب انتصارات الشعب الفيتنامي اهمية خاصة بالنسبة لها معتبرة اياها دعما كبيرا لنضالها هي ضد نفس العدو المشترك : الامبريالية الامبرغية . وقد استاثر الشعب الفيتنامي ويستاثر باعمق مشاعر الحب والاحترام والتقدير من شعبنا اللبناني وسائر الشعوب العربية التي تعتبره مثالا للتضحية والعزيمة والبطولة ، وتحيي انتصاراته بكل جوارحها وتتضامن معه بكل امكاناتها .

ان مصالح نضال شعوبنا وسائر شعوب العالم ، مصالح قضايا التحرر والتقدم والسلم ، تتطلب مواصلة وتوسيع التضامن والتاييد للشعب الفيتنامي حتى تتكلل قضيته العادلة بالنصر التام .

ان « م.ث.ح.ش.ل. » يتوجه بالنداء الى جميع الشيوعيين وسائر التقدميين والى الشعب اللبناني كله لتشديد التضامن مع الشعب الفيتنامي والعمل مع سائر القوى العالمية المحبة للحرية والسلم لحل قضية فيتنام على الاساس الوحيد الصحيح والممكن وهو الاعتراف بحق الشعب الفيتنامي في تقرير مصيره دون اي تدخل خارجي ووقف الاعمال العدوانية ضده وجلاء القوات الاميركية وسائر القوات الاجنبية عن ارضه وكخطوة عاجلة التوقف التام غير المشروط عن قصف جمهورية فيتنام الديموقراطية وعن جميع الاعمال العسكرية ضدها . وفي هذا الصدد يؤكد « م.ث.ح.ش.ل. » تاييده التام لحل قضية فيتنام على اساس النقاط الاربع لحكومة جمهورية فيتنام الديموقراطية والنقاط الخمس لجبهة التحرير الوطني في فيتنام الجنوبية التي تاكدت مجددا في

البرنامج السياسي الجديد لهذه الجبهة والتي تتفق تماما مع روح اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ .

ان « م.ث.ح.ش.ل. » اذ يعبر بأسم جميع الشيوعيين في لبنان ، عن تقديره واعجابه غير المحدودين لبطولة الشعب الفيتنامي ومآثره امام الانسانية جمعاء ، بوجه الى هذا الشعب والى الشعوب التي تسانده وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي العظيم احر التحيات والتمنيات بانتصارات جديدة لصالح قضايا التحرر والتقدم والسلم في العالم كله . ■

حول نشاط الحزب في الفترة بين المؤتمرين الاول والثاني قرار بتأييد تقرر اللجنة المركزية

ان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني ، بعد الاستماع الى تقرير اللجنة المركزية عن نشاط الحزب في الفترة بين المؤتمرين الاول والثاني ، الذي قدمه الامين العام للحزب ، يقرر :

الموافقة على التقرير . ■

قرار بالموافقة على البرنامج

ان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني ، بعد الاستماع الى تقرير اللجنة المركزية حول مشروع البرنامج والتعديلات المقترحة عليه ، يقرر :

الموافقة على البرنامج ويكلف اللجنة المركزية ادخال التعديلات المقترحة . ■

قرار بالموافقة على النظام الداخلي

ان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني ، بعد الاستماع الى تقرير اللجنة المركزية حول مشروع النظام الداخلي والتعديلات المقترحة عليه ، يقرر :

الموافقة على النظام الداخلي . ■

قرار بكتابة تاريخ الحزب

ان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني بعد أن استمع الى تقرير اللجنة المركزية والى توصيات المؤتمرات الفرعية والمنطقية ومناقشات المندوبين ، ونظرا للاهمية الكبرى التي تشن ضد حزبنا طامسة تاريخية مشوهة ومعرفة الاحداث الكبرى في نضال الشيوعيين وبتجارب حزبنا والحركة الشيوعية العالمية ، ونظرا لاهمية تاريخ حزبنا بالنسبة لتثقيف الطبقة العاملة بالروح الاوربة البروليتارية ، ونظرا للحملة التهويشية والافترائية الواسعة التي تشن ضد حزبنا طامسة تاريخه مشوهة ومحرفة الاحداث الكبرى في نضال الشيوعيين والطبقة العاملة في لبنان ،

ونظرا لما توفره معرفة الماضي وتجاربه ونواقصه وأخطائه من تجربة ثمينة لا غنى عنها لاي مناضل ، يقرر :

أولا ــ الطلب من اللجنة المركزية أن تشكل لجنة خاصة لكتابة تاريخ الحزب .

ثانيا ــ يدعو جميع المنظمات الى المساهمة في هذا العمل الضخم بالتوجه طالى جميع المناضلين القدامى لاعطاء الحقائق التي في حوزتهم وذكرياتهم وتجاربهم المدونة خطيا ، كمساهمة في هذا العمل . ■

قرار بسحب ((رسالة سالم)) من ملفات الحزب

ان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني ،

اذ ينطلق من تقديره الرفيع للمزايا التي تحلى بها الشهيد الخالد قائد الحزب الامين فرج الله الحلو ، الذي تميزت حياته بالنقاوة الثورية والاخلاص لقضية الحزب ووحدته والامانة للماركسية اللينينية والتمسك بقواعد العمل اللينينية والتفاني في النضال من أجل قضية الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ومن أجل قضية الديمقراطية والتحرر الوطني والسلم والاشتراكية .

يعتبر أن الانتقاد الذاتي المعروف باسم رسالة سالم هو وثيقة اضطر رفيقنا الشهيد الى تسطيرها في وقت كانت تشوب في حياة الحزب انتهاكات لقواعد العمل اللينينية ناجمة عن طغيان عبادة الفرد ، وبأن الاتهامات التي تضمنتها تلك الرسالة هي اتهامات باطلة لا تستند الى أي أساس ولا يمكن لها بأي حال من الاحوال أن تطمس في نفوس الشيوعيين وفي نفوس أبناء شعبنا ، صورة فرج الله الحلو المناضل الذي تحلى بالصلابة الثورية وصفاء الفكر والاستقامة الخلقية والذي عاش حياة الثوري وكان على الدوام قدوة ومثالا .

ان المؤتمر اذ يحرص على ازالة هذا التشويه وابراز الحقيقة عن حياة الرفيق فرج الله الحلو يقرر ما يأتي :

أولا ــ سحب الوثيقة المعروفة باسم ((رسالة سالم)) من ملفات الحزب بوصفها مناقضة للحقيقة .

ثانيا ــ العمل على نشر السيرة الحقيقية الكاملة لحياة الرفيق الشهيد فرج الله الحلو داخل الحزب وفي منشوراته لتثقيف الاجيال الصاعدة من المناضلين بها . ■

قرار بتكريم شهداء الحزب

ان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني بعد أن استمع الى تقرير اللجنة المركزية والى توصيات المؤتمرات الفرعية والمنطقية ومناقشات المندوبين وتقديرا منه للدور الكبير الذي لعبه قائد حزبنا الرفيق فرج الله الحلو في بناء حزبنا وتطويره ، وتقديرا منه لدور سائر شهداء الحزب في رفع مكانة الحزب بين الجماهير وجذب فئات واسعة الى النضال تحت راية الحزب باعطاء المثل في التفاني وانكار الذات والتضحية ، يقرر :

أولا ــ اقامة تمثال للرفيق فرج الله الحلو في مسقط رأسه حصرايل ، ويكلف اللجنة المركزية بتنفيذ ذلك .

ثانيا ــ يكلف اللجنة المركزية بتكريم ذكرى سائر شهداء الحزب بمختلف الاشكال .

ثالثا ــ يطلب الى لجنة تاريخ الحزب لتعريف حزبنا على سيرة ونضال شهدائه . ■

قرار حول النشاط الانقسامي

ان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني بعد أن استمع الى تقرير اللجنة المركزية والتقرير حول البرنامج والنظام الداخلي وبعد أن استمع الى اراء المندوبين ومناقشاتهم

التي عكست اراء مختلف منظمات الحزب وموقفهـا ،

وبالاستناد الى الموقف الحازم الذي اتخذه جميع المندوبين باعلان تمسك سائر المنظمات بوحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية وتصميمها الراسخ على صيانة هذه الوحـدة وتعزيزها وتوطيدها باستمرار على أساس البرنامج السياسي للحزب ونظامه الداخلي ،

وبالاستناد الى ما تبين من المناقشات ومن التقرير من أن العدو الطبقي ، ومختلف التكتلات اليسارية المغامرة تضع أمامها مهمة رئيسية في المرحلة الحالية وهي ضرب وحدة الحزب التنظيمية وزعزعة وحدته الفكرية والسياسيـة ،

ونظرا لان هذا النشاط المحموم ، من أي جهة أتى لا يمكن أن يكون الا ضد مصلحة الطبقة العاملة وسائر جماهيـر شعبنا الكادحـة ، بأي زي تزيا وأية كانت الشعـارات التي يجري تحتها ، يقرر :

أولا ــ تأييد القرارات والتدابير والخطوات التي اتخذتها اللجنة المركزية للحزب في السنوات الاخيرة من أجل صيانة وحدة الحزب وتعزيزها ، فكريا وسياسيا وتنظيميا ، ومن أجل عزل ودحر الكتل الانقسامية التي ظهرت داخل الحزب (كتلة نمر ــ اغباش ــ مطران) وكتلة (حسن وصوايا وطنوس وبطرس) فكريا وسياسيا وتنظيميا .

ثانيا ــ يدعو اللجنة المركزية الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة وبكل حزم لتصفية كل اثر لهذه الكتل في داخل حزبنـا .

ثالثا ــ يدعو جميع أعضاء الحزب ، على اختلاف مسؤولياتهم لبذل كل ما بوسعهم في النضال ضد النشاط الانقسامي وضد التكتلات اليسارية المغامرة .

رابعا ــ يكلف اللجنة المركزية ببذل جهود خاصة لدحض الافكار والاراء والنظـريات اليسارية المغامرة والانتهازية اليمينية وتسليح الحزب بالمواقف الماركسية اللينينية لمواجهة هذه النظريات الغريبة عن الاشتراكية العلميـة . ■

قرار حول النشـــاط الفكري

ان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني بعد أن استمع الى تقرير اللجنة المركزية والى اراء المندوبين ومناقشاتهم ، وبعـد أن أطلع على التوصيات الواردة من العـديد من منظمـات الحـزب ،

ونظرا للاهمية الاستثنائية التي يرتديها النضال الفكري في المرحلة الراهنة ، على ضوء الصعوبات الطارئة في الحركة الشيوعية والعمالية العالمية ، وعلى ضوء النشـاط المحموم الذي يبذله دعاة النظريات المغامرة الغريبة عن الماركسية اللينينية ، وخاصة جماعة ماوتسي تونغ ، والدعاية الكبرى التي توفرها لهذه النظريات أبواق الدعاية الاستعمارية ، ونظرا للنشاط الفكري المحمـوم المعادي للحزب الذي تبذله الكتـل الانقسامية اليمينيـة واليسـارية المغـامرة ،

وانطلاقا من المهمة الرئيسية المطروحة حاليا وهي تحويل حزبنا الى حزب جماهيري حقا وفعـلا ، يقرر :

أولا ــ الطلب من اللجنة المركزية توجيه عناية خاصة للعمل الفكري والايديولوجـي في الحزب ومنشـوراته .

ثانيا ــ تأمين افضل ظروف العمل للجنة الفكرية التابعة للجنة المركزية .

ثالثا ــ يدعو الى اعادة اهتمام خاص لتكوين الملاكات الحزبية فكريا وسياسيا وتنظيميا

بمختلف الوسائل المتوفرة للحزب ، بما في ذلك انشاء مدرسة حزبية تابعة للجنة المركزية. ■

قرار باعادة اصدار « حيـــاة الحزب »

ان المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني بعد أن استمع الى تقرير اللجنة المركزية والى التقرير عن النظام الداخلي والى توصيات المؤتمرات الفرعية والمنطقية والـــى نقاشات المندوبين ، ونظرا لما يلاحظ بشكـــل عام من ضعف الانضباط الحزبي والثقـــافة التنظيميـــة الحزبية ،

وانطلاقا من ضرورة بذل جهود استثنائية لرفع التكوين الحزبي بشكل عـــام ولاعادة الانضباط البروليتاري بكل جوانبه وبشكل حازم الى حياة الحزب ،

وانطلاقا من التجربة الماضية ، حيث كانت تلعب النشرة الداخلية « حياة الحزب » دورا هاما في هذا السبيل ، يقرر :

أولا ــ الطلب من اللجنة المركزية اتخاذ جميع التدابير لاعادة اصدار نشرة « حيـــاة الحزب » بأسرع وقـــت .

ثانيا ــ يدعو جميع المنظمات المسؤولة الى صياغة تجاربها في حقلي التنظيم والممارسة السياسية العملية في مقالات توجه الى هيئة تحرير النشرة الداخلية . ■

قرار حول العمـــل بين الطـــلاب

ان المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني ، بعد استماعه الى تقرير اللجنة المركزية الذي أشار الى الدور البارز الذي لعبته وتلعبه لحركة الطلابية في الحركة الوطنية العامة ، وبعد الاستماع الى تقارير مختلف المنظمات الحزبية في المناطق الذين أصروا على ضرورة تحسين العمل في أوساط التلامذة والطلبة ، وبخاصة تقرير منظمة الحزب الطلابية في بيروت الذي بيّن بوضوح خاصيات العمل الحزبي في هذا الوسط الواسع والضرورة الملحة لاتباع أساليب تنظيمية ملائمة له على ضوء تجربة عمل الاحزاب الشيوعية الشقيقـــة في هذا الميدان يقـــرر :

تكليف اللجنة المركزية بدرس موضوع انشاء اتحاد الطلبة الشيوعيين واتخاذ القرار المناســـب بشأنه . ■

قرار حـــول اســـم الحـــزب

ان المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني : نظرا لان اجتماع اللجنة المركزية وممثلي المنظمات الرئيسية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان سنة ١٩٤٤ قد اتخذا قرارا بالاجماع حول استقلال الحزبين الشيوعيين السوري واللبناني على أن يعرض هذا القـــرار على أول مؤتمر للحزب لتصديقه ، لما كان اجتمـــاع اللجنة المركزية للحزب الشيوعـــي السوري واللبناني في تشرين الثاني ١٩٥٨ قد اتخذ قرارا حول استقلال الحزبين الشيوعيين الســـوري واللبناني ، يقرر :

أولا ــ الموافقة على هذين القرارين الذي بوشر العمل بهما في سنة ١٩٦٤ .

ثانيا ــ تكريس اسم الحزب : الحزب الشيوعي اللبناني . ■

تحيات الاحزاب الشيوعية والعمّالية الشقيقة الى المؤتمر

تحية الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي

أيهـا الرفاق الاعـزاء ،

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي تبعث الى مندوبي المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني والى جميع الشيوعيين اللبنانيين تحية قلبيـة أخـوية . ان الشيوعيين اللبنانيين بدفاعهم عن المصالح الوطنية والديمقراطية والاجتماعية لشعـب بلادهم ، يكتسبون الاحترام والتقدير والمساندة في أوساط جماهير الشغيلة . ان الحزب الشيوعي يعمل من أجل أن يمارس لبنان سياسة مستقلة وأن ينسق جهوده مع الـدول العربية المستقلة من أجل ازالة اثار العدوان الاسرائيلي لصالح القضية العادلة للشعوب العربية والحفاظ على السلم والامن في الشرق الادنى .

ان الحزب الشيوعي اللبناني يسهم في تعزيز وحدة وتلاحم الحركة الشيوعية العالمية على أساس الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية . ونحن على يقين من أن علاقـات الصداقة والاخوة والتعاون ، التي نشأت بين حزبينا ستتوطد وتتطور على الدوام .

اننا نتمنى لكم أيها الرفاق الاعزاء النجاح في النضال من أجل المصالح الاساسيـة للشغيلة اللبنانيين ومن أجل وحدة كـل القوى التقدمية من أجل توطيد سيادة البـلاد الوطنية ، من أجل الديمقراطية والاشتراكية والسلم .

عاشت الصداقة بين شيوعيي وشعوب الاتحاد السوفياتي وشيوعيي لبنان .

عاشت الراية الظافرة ، راية الماركسية اللينينية .

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيـاتي ■

تحية حزب العمال في جمهورية فيتنام الديمقراطية

الى المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبنـــاني
أيهـــا الرفاق الاعـــزاء ،

باسم حزب العمال في فيتنام يسرنا أن نرسل تحياتنا الحارة الى المؤتمر الوطنـــي الثاني للحزب الشيوعي اللبناني . نتمنى نتائج باهرة لمؤتمركم ونجاحات أكثر وأكثر لحزبكم وللشعب اللبناني في النضال من أجل الاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

اننا نغتنم هذه الفرصة لنعبر لكم عن شكرنا الصادق على تأييد حزبكم وشعبكم للنضال الذي يخوضه شعبنا ضد عدوان الامبرياليين الاميركيين .

فلتتوطد وتتعمق الصداقة بين حزبينا وشعبينا .

اللجنة المركزية لحزب العمال الفيتنامي ■

تحية حزب العمال البولوني الموحـــد

الى المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبنـــاني
أيهـــا الرفاق الاعـــزاء ،

اننا نتوجه الى مندوبي المؤتمر والى كل حزبكم الشقيق بالتحيات الاخوية والقلبية . ان تفاقم المؤامرات العدوانية للامبرياليين وأعوانهم في فيتنام والشرق الاوسط ومناطق أخرى من العالم تتطلب أكثر من أي وقت مضى من الاحزاب الشيوعية والعمالية العمل علـــى تعزيز وحدة العمل في النضال المعادي للامبريالية ، ومن أجل الدفاع عن حرية الشعوب والســـلام العـــالمي .

ان حزبنا قد شجب بحزم العدوان الذي ارتكبته اسرائيل بالاشتراك مع الامبرياليين ضد الشعوب العربية وهو يدعم كليا جهود القوى التقدمية في البلدان العربية الهـــادفة لتصفية اثار العدوان واحباط المؤامرات الاستعمارية المجرمة في الشرق الاوسط .

اننا نتمنى من كل قلبنا لمؤتمركم المناقشات المثمرة ولحزبكم كله النجاحات العديدة في النضال من أجل الدفاع عن مصالح الشغيلة من أجل قضية السلم والاشتراكية .

اللجنة المركزية لحزب العمال البولوني الموحد ■

تحية الحزب الاشتراكي الالماني الموحـــد

الى المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني ،
أيهـــا الرفاق الاعـــزاء ،

ان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الالماني الموحد توجه تحياتها الاخوية الى مندوبي المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني والى كل الشيوعيين اللبنانيين .

ان الحزب الشيوعي اللبناني يحظى بالتقدير الرفيع والاحترام البالغ بنضاله الذي لا يكل من أجل حرية الشعوب العربية ، ومن أجل توطيد الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي ومن أجل تعزيز تحالف القوى المعادية للامبريالية في لبنـــان .

ان الحزب الاشتراكـــي الالماني الموحـــد وكل سكان جمهـــورية المانيا الديمقراطيـــة الاشتراكية يقفون متضامنين أخويا الى جانب الشعب الفيتنامي البطل وكل الشعوب المناضلة من أجل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي . اننا نشعر بارتباطنا الوثيق بالنضـــال التحرري للشعوب العربية . ان تعمق التعاون ووحدة النضال بين جمهورية المانيا الديمقراطية

والشعوب والدول العربية التقدمية يمنح القوى المعادية للامبريالية قوة أكبر ويخدم مصالح شعوبنا .

ان مساعي الدول الامبريالية وبنوع خاص الولايات المتحدة الاميركية ، والمانيا الغربية لعرقلة مسيرة الشعوب نحو السلم ، والاستقلال الوطني والاشتراكية ، بسياستها العدوانية المسعورة ، تجعل من الملح توطيد وحدة الاحزاب الشيوعية والعمالية ، وكذلك كل القوى المعادية للاستعمار .

ان الحزب الاشتراكي الالماني الموحد يتمنى للمؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني الشقيق النجاح التام .

مع التحيات الاشتراكية .

اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الالماني الموحد
الامين الاول وإلتر اولبريخت ■

تحية الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي

أيها الرفاق الاعزاء ،

نتوجه اليكم بمناسبة انعقاد مؤتمركم الثاني ، بتحياتنا القلبية متمنين لكم الكثير من النجاحات في النضال ضد الامبريالية والرجعية الداخلية ومن أجل التحولات الديمقراطية ، ووحدة القوى التقدمية ومن أجل مستقبل أفضل للشعب اللبناني .

فليحيا ويتعزز الحزب الشيوعي اللبناني ولتتوطد أكثر الوحدة الماركسية اللينينية للحركة الشيوعية العالمية !

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ■

تحية الحزب الشيوعي البلغاري

الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني

أيها الرفاق الاعزاء ،

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ، وشيوعيي وشغيلة بلدنا ، يبعثون اليكم بتحياتهم الاخوية بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني الثاني لحزبكم ، ويتمنون لكم عملا مثمرا .

ان حزبنا يقدر تقديرا عاليا نضال الحزب الشيوعي اللبناني ضد الرجعية الداخلية والامبريالية والاستعمار الجديد ، في سبيل تعزيز وتوسيع جبهة الاحزاب الوطنية والتقدمية، في سبيل السلم والديمقراطية والاشتراكية .

ان حزبكم اذ يسترشد بالعقيدة الماركسية اللينينية العظيمة ، وبمبادىء الاممية البروليتارية ، يبذل مع الاحزاب الاخرى الشقيقة ، جهودا مفيدة من أجل تحضير مؤتمر عالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية ، والذي سيسهم ولا شك في تعزيز وحدة الحركة الشيوعية والعمالية العالمية وسد الطريق على الاتجاه الخطر المغامر لسياسة الامبريالية الاميركية ، وتعزيز سلام وأمن الشعوب في العالم .

ان الحزب الشيوعي البلغاري الامين لمبادىء الاممية البروليتارية والتضامن الاممي ، يسدي دعما معنويا ومساعدة مادية لحركات التحرر الوطني للشعوب المستعبدة في نضالها ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد . ان حزبنا ، وشعبنا بأكمله ، يدعمان بشكل فعال النضال ضد الامبريالية الاميركية الذي يخوضه الشعب الفيتنامي الذي حاز ،

ببطولته ، عطف كل القوى الشغوفة بالسلم في العالم ، بما في ذلك في الولايات المتحدة.

ان النضال البطولي لشعوب أنغولا ، وغينيا والبحرين وغيرها ، ضد الامبريالية البرتغالية والبريطانية ، في سبيل انتزاع استقلالها الوطني ، هذا النضال يجد تجاوبا كبيرا بين شيوعيي وشغيلة بلدنا الذين قدموا لهم ، في مناسبات مختلفة ، الدعم المعنوي والمادي .

لقد أقامت جمهورية بلغاريا الشعبية علاقات صداقة حسنة مع الشعوب العربية . وتقوم هذه العلاقات على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل ، بصورة متبادلة ، في القضايا الداخلية للبلدان المعنية . وبقيادة الحزب الشيوعي البلغاري دعم شعبنا دائما ولا يزال يدعم الشعوب العربية في نضالها من أجل الدفاع عن استقلالها الوطني ووحدة أراضيها ، من أجل انجاز استقلالها الاقتصادي الكامل ، وضد مطامع الامبريالية ، وبالدرجة الاولى الامبريالية الاميركية . مثال على ذلك موقف الحكومة البلغارية وكل الشعب البلغاري ، تجاه العدوان الاسرائيلي في ٥ حزيران ١٩٦٧ ضد بعض الدول العربية . هذا العدوان الذي أعدته وشجعته الامبريالية الاميركية ، التي كانت تستهدف أن تستعيد بواسطة أداتها اسرائيل ، مواقعها السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة من العالم ، لقد أدان الشعب البلغاري بحزم هذا العدوان . ان حزبنا ، والشغيلة البلغار يصرون على الانسحاب العاجل والتام للمتدخلين الاسرائيليين من الاراضي العربية المغتصبة ، هذا الانسحاب الذي لا يمكن بدونه تصور خلق جو ملائم لتسوية سلمية وعادلة للمسائل المختلف عليها بين البلدان العربية واسرائيل ، وضمان حقوق وأمن كل البلدان والشعوب في هذه المنطقة ، وصيانة السلام العالمي .

ان الشعب البلغاري ، وهو يضع موضع التنفيذ مقررات المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي البلغاري يبني بنجاح الاشتراكية في بلاده . ان اقتصادنا يتطور بخطى سريعة ، وتقام فروع جديدة للانتاج المادي ، ويتأمن على هذا الاساس الارتفاع المستمر لمستوى حياة الشعب . اننا مقتنعون بأن نجاحات شعبنا الاقتصادية والسياسية تشكل مساهمة في تعزيز المنظومة الاشتراكية العالمية ، أضمن مدافع عن الشعوب المناضلة ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد .

ان علاقات نشيطة مبنية على أساس الاحترام المتبادل تقوم بين حزبينا . ونحن نأمل بأن هذه العلاقات ستتعزز وتتوطد لما فيه مصلحة وحدة الحركة الشيوعية والعمالية العالمية ، ومصلحة شعبينا الصديقين .

أيها الرفاق الاعزاء ،

نتمنى لكم عملا مثمرا ، ونعبر لكم عن اقتناعنا بأن مقررات مؤتمركم الوطني الثاني ستساعد حزبكم في تحقيق انتصارات أكثر أهمية في كل الميادين .

عاش الحزب الشيوعي اللبناني المجيد !

عاشت الصداقة البلغارية اللبنانية !

عاشت وحدة الحركة الشيوعية والعمالية العالمية .

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ■

تحية حزب العمال الاشتراكي المجري

أيها الرفاق الاعزاء ،

ان اللجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكي المجري تبعث بأفضل تحياتها القلبية الى

المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني . ان حزبنا يقدر تقديرا رفيعا جهود الحزب الشقيق من أجل التطور الاجتماعي للشعب اللبناني ، وضد المطامع الامبريالية في الشرق الاوسط ومن أجل الوحدة الاخوية للشعب العربي . كما اننا نقدر أيضا نشاطكم المبذول من أجل تعزيز وتوطيد وحدة الحركة الشيوعية العالمية .

مع التحيات الرفاقية .

اللجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكي المجري ■

تحية الحزب الشيوعي الروماني

تحية الى المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني توجه لمندوبي المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني ، ولحزبكم بأكمله ، تحية أخوية حارة وتمنيات صادقة بنجاح أعمال المؤتمر .

اننا نتمنى لكم ، أيها الرفاق الاعزاء ، النجاح في نشاطكم المكرس لتعزيز وحدة القوى التقدمية والديمقراطية في النضال من أجل حقوق العمال اللبنانيين الاقتصادية والاجتماعية، من أجل السلم والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني ■

تحية حزب الشعب الثوري المنغولي

الى المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني

أيها الرفاق الاعزاء ،

باسم شيوعيي وشغيلة منغوليا ، تبعث اللجنة المركزية لحزب الشعب الثوري المنغولي الى مندوبي المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني ومن خلالهم الى كل الشيوعيين والشغيلة اللبنانيين تحية أخوية حارة وأفضل التمنيات بالنجاح في نضالهم من أجل مستقبل مشرق لوطنهم .

ان الحزب الشيوعي اللبناني يناضل بشجاعة خلال سنوات طوال في شروط صعبة ضد الرجعية الداخلية ومن أجل الاستقلال الوطني والمصالح الحيوية ، والحقوق الديمقراطية للشغيلة اللبنانيين ومن أجل السلم والتقدم الاجتماعي .

ان شيوعيي وشغيلة منغوليا يؤكدون تضامنهم التام مع نضال الشيوعيين اللبنانيين ، ويحيون جهود حزبكم من أجل تعزيز وحدة وتلاحم صفوف الحركة الشيوعية العالمية على أساس مبادىء الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية .

اننا على يقين من أن مؤتمركم سيكون حدثا هاما ذا مغزى كبير بالنسبة لنضال الشيوعيين اللبنانيين من أجل التطور الديمقراطي للبلاد ومن أجل تحقيق أهداف الطبقة العاملة وكل الشغيلة في لبنان . اننا من أعماق قلوبنا نتمنى لكم أيها الرفاق الاعزاء ، ومن خلالكم لكل الشيوعيين اللبنانيين نجاحات كبيرة في نضالكم النبيل من أجل مستقبل مشرق لشعبكم من أجل انتصار قضيتنا المشتركة .

عاش الحزب الشيوعي اللبناني ومؤتمره الثاني ! ليتعزز التضامن بين الشيوعيين والشغيلة المنغوليين واللبنانيين . مع التحيات .

اللجنة المركزية لحزب الشعب الثوري المنغولي ■

تحيـــة الحـــزب الشيـــوعي العـــراقي
الى المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني الشقيق

ايهـــا الرفـــاق !

بمناسبة انعقاد مؤتمركم الثاني ، يسر اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي العراقي أن تبعث بخالص التحيات الشيوعية لكم ، ولكافة الشيوعيين اللبنانيين والقوى التقدمية المناضلة في سبيل التقدم والديموقراطية وسلام العالم . ان الشيوعيين العراقيين ، يتمنون أن يحرز مؤتمركم نجاحات هامة في رص وحدة حزبكم الشقيق ، واصدار وثائقه التي تنسجم وظروف لبنان الداخلية ، ومع المبادىء التي آمنا بها جميعـــا ، مبادىء الماركسية ــ اللينينيـــة الخلاقة . كما ويأمل رفاقنا ، أن تسفر أعمال مؤتمركم عن النتائج التي من شأنها أن توحد القوى التقدمية والثورية والوطنية المناضلة ضد الاستعمار والرجعية والصهيونية وفي سبيل التقدم الاجتمـــاعي .

ايها الرفاق الاعـــزاء !

ان مؤتمركم الثاني ينعقد في ظروف معقدة تمر على حركة الشعوب العربية التحررية ، وعلى مجمل الحركة الثورية في العالم الثالث ، في ظروف يتجسد فيها بقاء العدوان ماثلا على الشعوب العربية في استمرار الاحتـــلال الاسرائيلي علـــى أرجاء واسعة من الاراضـــي العربية ، وفي كل هذا ، تتحمل الاحزاب الشيوعية في العالم العربي قسطها الكبـــير في النضال لرد العدوان ، وازالة اثاره ، وفي استمرارية الحركة الثورية في النضال لاحراز نجاحات جديدة ضد الاستعمار والصهيونية وضد الرجعية العربية الحاكمة منهـــا وغـــير الحاكمة . ولسنا نشك في أن اقامة أنظمة حكم تقدمية حقا ، وثورية صدقا تسهم فيهـــا الطبقة العاملة وأحزابها الشيوعية اسهاما فعالا وقياديا ، يلعب دورا حاسما في تحقيـــق الانتصارات اللاحقة وبجنب الحركة الثورية في العالم العربي الانتكاسات والردات الرجعية.

ان كونفرنس حزبنا الثالث ، الذي انعقد في كانون الاول الماضي ، استطاع ليس فقط أن يخطو خطوات هامة ، لرص وحدة حزبنا الشيوعي العراقي ، ويقيّم سياساته السابقة، وينتخب لجنته المركزية ، بل وأسهم كذلك لتوضيح الطريق الضامن لتصفية آثار العدوان ، وانطلاقة الحركة الثورية في العالم العربي بالارتباط مع الدور الخاص ، والقيادي الـــذي ينبغي أن تلعبه الطبقة العاملة وأحزابها الشيوعية في النضال ، وفي مجمل العملية الثورية، وفي سلطة الدولـــة .

واتخذ كونفرنس حزبنا الثالث أيضا قرارا بشأن الحركة الشيوعية العالمية ، جرى فيه التأكيد ليس فقط على أممية حزبنا التي لا تتزعزع ، بل أيضا على الاهمية الخاصة في تعزيز علاقات حزبنا مع الاحزاب الشيوعية الشقيقة في البلدان العربية ، وخوض النضال المشترك معها ضد الاستعمار والرجعية والصهيونية وفي سبيل الديموقراطية والتضامن ، وضد التشويهات التحريفية لمبادىء الماركسية ــ اللينينية سواء اتخذت طابع اليمينيـــة أو « اليسارية » المتحجـــرة .

ونحن على ثقة أكيدة ، بأن ترصين الوحدة في وجهات النظر بين أحزابنا الشيوعية ، واقامة العلاقات الوثيقة ، وتبادل الراي حول القضايا المشتركة ، وشن الكفاح المبدئي ، يلعب دورا أساسيا في صيانة مبادىء الماركسيـــة ــ اللينينية وبصونها عن التشويهـــات وتحريفات ممثلي البرجوازية الصغـــيرة والبرجوازية ، وفي ارساء وحدتنا المبدئية علـــى أساس راسخ ووطيـــد .

أيهـا الرفـاق !

منذ أن انتكست حركتنا الثورية بنجـاح انقلاب ٨ شباط سنة ١٩٦٣ الاستعمـاري الفاشستي ، تسود بلادنا أوضاع استثنائية وارهابية تشل طاقات الشعب بكل مراتبـه وطبقاته الوطنية ، وعلى الرغم من تبدل الحكومات ، فان سلطة البلاد هي الدكتـاتورية العسكرية الرجعية التي خدمت وتخدم مخططـات الاستعماريين التآمرية في سياستهـا الفعلية ، وتشكل هذه السلطة ، بوجودها ، وبسيادتها ، العقبة الرئيسية التي تقـف بوجه حركتنا الثورية وتمنعها من الانطـلاق ، فضلا عما تجلب الى الشعب من كـوارث وحرمان واضطهاد . وباجماع القوى التقدمية في بلادنا ، والتي تتقارب برامجها النضالية من أزمة الحكم القائمة ، ويصبح النضال في سبيل اسقاط نظام الدكتاتورية الحاكمـة ، والاتيان بحكومة ائتلاف وطني تصفي ارث الدكتاتورية ومساوئها على الشعـب ، وتحـل المسألة الكردية بمنح الشعب الكردي حقه في الحكم الذاتي ضمن اطار الجمهورية العراقية، الطريق الاضمن والاصوب لحل أزمة نظام الحكم المستفحلة ، ولنقل البلاد الى طـريق النضال الحقيقي ضد الاستعمار والرجعية والصهيونية وفي سبيل الديموقراطية والتقـدم الاجتماعـي .

أيها الرفاق ، ان القوى الرجعية الغاشمة في بلادنا ، تدرك حقيقة الدور الذي أوكله الشعب لحزبنا في النضال الثوري ، ولذلك تكرس اجهزة الدولة القمعية ومحاكمها العسكرية لاضطهاد أعضاء حزبنا والحد من نشاطه الجماهـيري . ومما يخدم مساعي وارهـاب الدكتاتورية الحاكمة ومخططت الاستعماريين في مواصلة قمع نضال حزبنا والجماهير الكادحة في الاونة الاخيرة ، نشاط الانتهازيين الذين انشقوا عن الحزب بعد أن تكتلوا داخله ، وكونوا مركزا انشقاقيا انتهازيا يحمل اسم « الحزب الشيوعي » ، ونشطوا لتخريب الحزب وتشويه سمعته أمام الجماهير ، ولذا ، يدرك حزبنا بشكل واضح ، أن النضال ضـد الانتهازية وفصائلها التي ترتدي رداء « الثورية » حينا ، و « الواقعية » حينا آخـر ، شرط لازم لنجاح أي حزب في نضاله . ان الانتهازية ، بأي شكل ظهرت أو تظهر ان هي الا مطية النفوذ المعادي داخل الحزب وأداته التخريبية .

أيهـا الرفاق الاعـزاء ،

ان مؤتمركم ينعقد في عشية انعقاد الاجتماع الاستشاري العالمي للاحزاب الشيوعيـة والعمالية في بودابست ، وان اسهامنا المشتـرك في هذا اللقاء ، سوية مع الاحـزاب الشقيقة في البلدان العربية وفي مختلف أرجاء العالم سيدعم الجهد الذي يبذله الحـزب الشقيق في الاتحـاد السوفياتي وبقية الاحـزاب الماركسية ــ اللينينيـة لوحدة الحركـة الشيوعية والعمالية العالمية وتلخيص تجارب ومنجزات الحركة الشيوعية والثورية وتحديد آفاق النضال اللاحق لحركتنا المجيـدة .

ان روحا من الثقة تتملكنا ، وتؤكد أن الصعوبات الطارئة التي وضعت أمام الحركة الشيوعية العالمية يمكن تذليلها وستذلل فعـلا عن طريق الكفاح المشترك لكل الاحـزاب الماركسية ــ اللينينية ، وان الحركة الثورية العالمية صائرة الى انتصارات جديدة ضـد الهجمات الاستعمارية وفي سبيل أماني الطبقة العاملة الكبرى وأماني الشعوب المضطهدة .

عاشت وحدة الحركة الشيوعية العالمية على أساس مبادىء الماركسية ــ اللينينية والاممية البروليتارية .

عاش الحزب الشيوعي اللبناني الشقيق والنجاح لمؤتمركم الثاني .

لتتعزز العلاقات بين حزبينا الشقيقين الحزب الشيوعي اللبناني والحزب الشيوعي العراقي .

ناظم علي
عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ■

تحية الحزب الشيوعي السوداني

أيها الرفاق ،

اسمحوا لنا أن نحييكم تحية رفاقية حارة متمنين لمؤتمركم كل نجاح . انكم تدركون بلا شك الظروف الصعبة التي تواجه حركتنا الوطنية في نضالها المشروع ضد الاعتداء الاستعماري الصهيوني ، وتدركون قطعا الميدان الواسع الذي يمكن أن تلجه الطبقة العاملة في البلاد العربية وأحزابها الشيوعية لتجميع القوى الوطنية الثورية في هذه الفترات الحرجة بالنسبة لشعوبنا . اننا نثق أن مؤتمركم سيسهم مساهمة ايجابية في التصدي لهذه المهمة التاريخية ، على النطاق الوطني وعلى نطاق حركة التحرر الوطني العربية .

ان الفكر الماركسي ينتشر الان في كل مكان وتدخل فصائل جديدة في منطقة التحرر الوطني ميادين التغيير الاجتماعي والتقدم . وفي هذه الظروف فان نقاء الفكر الماركسي ، واقترابه الخلاق لظروف عصرنا المعقدة من شأنها أن تحقق محتوى عصرنا والقائل حقا بأن الاشتراكية تسير كل يوم لتصبح العامل الحاسم في تطور البشرية . ان وحدة الاحزاب الشيوعية ركن هام من هذه القضية ، ونحن نثق أن مؤتمركم سيواجه تلك القضية فيقوي صفوف حزبكم ويجمع في داخله وعلى اساس المبادىء اكبر قدر من الثوريين المناضلين.

نتمنى لكم النجاح في نضالكم ومن أجل وحدتكم .

عبد الخالق محجوب
عن المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني ■

تحية الحزب الشيوعي الاردني

الى الرفاق الاعزاء مندوبي المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني الشقيق

اسمحوا لنا أيها الرفاق الاعزاء أن نقدم لكم باسم حزبنا الشيوعي الاردني ولجنته المركزية تحياتنا الرفاقية الحارة بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني لحزبكم ، متمنين لمؤتمركم النجاح والتوفيق ، ولحزبكم المزيد من التقدم في نضاله ضد الامبريالية وضد كل أعداء شعبكم والشعوب العربية ، ومن أجل السلم والحرية والديموقراطية والاشتراكية .

اننا في هذه المناسبة اذ نحيي حزبكم الشيوعي الشقيق بتاريخه النضالي الحافل بمقارعة الاستعمار والرجعية والصهيونية ، لنعرب لكم عن تقدير حزبنا وتثمينه للدور البارز الذي قام ويقوم به حزبكم في النضال من أجل مصلحة الجماهير اللبنانية والطبقة العاملة اللبنانية الباسلة ، وفي سبيل وحدة الحركة الشيوعية وشجب أعمال زمرة ماوتسي تونغ ، والتأكيد على أهمية الصداقة مع الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان المنظومة الاشتراكية ، وتعريف شعبكم والشعوب العربية على المنجزات الضخمة للنظام الاشتراكي .

كما وان الدور المعروف الذي قام به حزبكم وصحافتكم العلنية الشجاعة في الدفاع عن الديموقراطية ليس في لبنان فحسب ، وانما في كل أرجاء الوطن العربي ، وفي نشر الافكار الشيوعية الخلاقة ورفع راية الماركسية ــ اللينينية عاليا ، ومحاربة الامبريالية وعملائها وايديولوجيتها ، ولا شك موضع تقديرنا واعتزازنا . ونحن نذكر لكم بمزيد من

العرفان بالجميل وقوفكم وصحافتكم الى جانب حزبنا وشعبنا وسائر قواه الوطنية والتقدمية كلما كانت تواجهنا ظروف حالكة عبر نضالنا ضد الاستعمار والارهاب ومصادرة الحريات .

ومما له اهميته الخاصة انعقاد مؤتمركم في هذه الظروف بالذات ، حيث العدوان الاسرائيلي الاستعماري واقع على بلداننا العربية ، وتعاني ثلاثة بلدان عربية وطأة الاحتلال الاسرائيلي الغاشم الامر الذي سيحفز نضال شعبكم وحزبكم مع سائر قوى السلم والتقدم والاشتراكية في العالم من اجل ازالة آثار العدوان البغيض .

اننا في الوقت الذي نعتز فيه بالروابط الرفاقية التي تجمع بين حزبينا الشقيقين لنؤكد لكم من جديد حرصنا على توطيد وتمتين هذه الروابط ، واثقين من ان نضالنا المشترك ضد عدونا المشترك وفي سبيل تحقيق هدفنا المشترك ، سيقوي ويدعم باستمرار هذه الروابط الاخوية المتينة .

في الختام نكرر لكم ايها الرفاق الاعزاء تحياتنا الحارة وتمنياتنا لمؤتمركم بالتوفيق والنجاح من اجل مواصلة مسيرتكم النضالية الظافرة .

عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني
فؤاد نصار
الامين الاول للجنة المركزية ■

تحية حزب الطليعة الاشتراكية (منظمة المقاومة الشعبية) في الجزائر

الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني

ايها الرفاق الاعزاء ،

يسعدنا ان نتوجه اليكم بمناسبة انعقاد مؤتمركم ، كما والى كل مناضلي الحزب اللبناني الشقيق ، باحر تهاني قادة ومناضلي حزب الطليعة الاشتراكية في الجزائر وتمنياتهم باكبر النجاحات لاعمال مؤتمركم .

ينعقد مؤتمركم في فترة تهدد فيها عدوانية الامبريالية المضاعفة ، وبشكل رئيسي عدوانية رأسها الامبريالية الاميركية ، السلام العالمي باخطار جدية . لكنه لم يعد بامكان هذه العدوانية ان تخفي ، بل هي تظهر الى حد ما ، ان ميزان القوى على الصعيد العالمي يستمر في التغير لصالح قوى السلم والحرية ، ما دامت هذه القوى تبذل الجهود لتتحد وتعمل سويا ، في المعسكر الاشتراكي ، وفي الحركة العمالية في البلدان الراسمالية ، وفي حركة التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في البلدان الواقعة تحت نير الاستعمار والاستعمار الجديد .

ينعقد مؤتمركم كذلك في فترة اغتنت فيها بقدر كبير تجربة الشعوب العربية وقواها التقدمية ، في نضالاتها ضد الامبريالية والرجعية وفي سبيل الديموقراطية والتقدم الاجتماعي ، بعدما استخلصت دروسا مفيدة من النكسة التي تعرضت لها اثر عدوان حزيران ١٩٦٧ الامبريالي الصهيوني . وهذا يدل على الاهمية التي يرتديها مؤتمركم الذي لن يتوانى عن ان يترجم بافضل صورة الدروس الواجب استخلاصها من الفترة الاخيرة ، في سبيل تعزيز وتطوير ، وكذلك تلاحم نضالاته من اجل وحدة القوى الثورية والتقدمية ، على صعيد كل بلد وعلى صعيد العالم العربي بمجمله .

نحن على قناعة من ان نتائج اعمالكم ، في هذه الظروف ، ستكون ذات فائدة ليس لشيوعيي وشعب لبنان وحسب ، بل ولكل الطلائع التي تعكس ، في البلدان

العربية ، المطامح العميقة وآمال طبقاتها العاملة وشعوبها .

اننا مقتنعون كذلك بانه ، مهما تكن الصعاب التي تعترض طريقكم ، تلك التي يثيرها العدو الامبريالي ، والعدو الطبقي وضغوط ودسائس البرجوازية الصغيرة ، بان حزبكم سيعرف كيف يجد طريق النجاح ، لان الاحزاب الشيوعية والعمالية ، الاحزاب الطليعية في البلدان العربية والتي هي من طراز جديد ، ليست وليدة ظروف عابرة انما احد متطلبات التطور التاريخي والاجتماعي لبلداننا .

ايها الرفاق الاعزاء ،

لهذا يشكل حزبنا ، حزب الطليعة الاشتراكية في الجزائر ، كما تعلمون ، بعد انقلاب ١٩ حزيران ١٩٦٥ ، متبنيا مبادىء الاشتراكية العلمية ، خاصة تلك التي تضمنها ميثاق الجزائر . ان حزبنا يضم في صفوفه ، المناضلين الاشتراكيين سواء من كانوا منهم في الحزب الشيوعي الجزائري وجبهة التحرير الوطني ، ام من كانوا غير منظمين . ان الحزب الوحيد في الجزائر الذي جعل من مبادىء الماركسية اللينينية مبادىء له ، وهو يبرهن بمواقفه وعمله انه وريث افضل التقاليد النضالية للحركة العمالية ، واكثر التيارات السياسية تقدمية ، التي شكلت الحركة الوطنية في بلدنا .

وفي وضع زاده انقلاب ١٩٦٥ صعوبة ، وبعد اضطراره للانتقال الى السرية وتعرضه منذ سنتين ونصف لقمع قاس ضرب بشكل خاص عددا من قادته والعشرات من مناضليه ، يكتسب حزبنا كل يوم تأييدا اكبر ويتعزز . وهو اذ يحظى بتأييد ودعم الجماهير الشعبية والشغيلة في عمله من اجل حل ديموقراطي وسلمي للازمة التي فتحها انقلاب ١٩ حزيران ، يضاعف جهوده لتحقيق وحدة كل القوى التقدمية الجزائرية المعاديةللامبريالية وللرجعية . هذه الوحدة مطلب عميق من مطالب جماهيرنا . وقد اصبحت اكثر ضرورة بعد احداث ١٤ و ١٥ كانون الاول المنصرم الدامية ، هذه الاحداث التي شهدت تعزز الجناح اليميني للبرجوازية العسكرية والبيروقراطية ، واحتفاظه وحده بالسلطة التي يستخدمها في طريق رأسمالية الدولة ، ضد الحريات الديموقراطية والنقابية ، ضد المصالح المادية والمعنوية للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء ولكل الفئات المحرومة .

ايها الرفاق الاعزاء ،

ان حزبنا ، حزب الطليعة الاشتراكية في الجزائر ، فصيلة من فصائل الحركة العمالية العالمية ، سيبذل جهوده من اجل تعزيز وتطوير اواصر الاخوة التي تربطه بالحزب الشيوعي اللبناني على اساس مبادىء الاممية البروليتارية . ونحن بذلك نهدف الى خدمة مصالح طبقتنا العاملة وشعبنا ، المصالح المختلطة مع مصالح الحركة العمالية العربية والعالمية .

ايها الرفاق الاعزاء ،

اننا نتمنى النجاح التام لمؤتمركم . وثقوا بمشاعرنا الاخوية وتقبلوا تحياتنا الاشتراكية .

عن القيادة الوطنية لحزب الطليعة الاشتراكية
عبد الحميد بن زين ■

تحية الحزب الشيوعي المغربي

الى المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني

ايها الرفاق الاعزاء ،

يسرنا ان نتقدم اليكم باصدق تحياتنا واطيب تهانينا بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني .

ان الشيوعيين المغاربة يتتبعون باهتمام اعمالكم وكفاحاتكم ومجهوداتكم من اجل توحيد القوى اللبنانية التقدمية ، ولا شك ان مؤتمركم الثاني سياتي باستنتاجات هامة وبتطورات خاصة بالتجربة الطلائعية التي تخوضونها والمعركة التي تقودونها ضد الامبريالية وعملائها الرجعيين ومن اجل توطيد الاستقلال الوطني للبنان والديموقراطية والتقدم الاجتماعي .

لقد احسنتم صنعا بأستدعاء مؤتمركم في الظروف الصعبة التي يجتازها العالم العربي لذلك ان مؤتمركم سيفتح آفاقا جديدة ويساهم بالكثير في تعزيز النضال الحاسم الذي تقوم به الشعوب العربية من اجل تحررها الشامل .

وانه لمن دواعي الضرورة ، من بعد العدوان الامبريالي الصهيوني الغادر ومن بعد نكسة يونيه ((حزيران)) ١٩٦٧ ، ان توحد القوى العربية التقدمية مواقفها وان توطد علاقاتها وان تقوم بأعمال مشتركة ضد مؤامرات وتعسفات الصهاينة والامبرياليين والرجعيين ، وان القوى التقدمية والثورية العربية لتستفيد جدا من تجربتكم الغنية في هذا الميدان .

كما لنا اليقين بان مؤتمركم الوطني الثاني سياتي بتحاليل عميقة للوضع الدولي بصفة عامة ووضع العالم الثالث على الخصوص ، وانه سوف يسهم في اعادة وحدة الحركة الشيوعية العالمية وفي تعزيز كفاحها من اجل التحرر القومي والاشتراكية والسلم.

اننا نتمنى لاعمالكم النجاح التام وترجوكم ايها الرفاق الاعزاء ان تتقبلوا تعابير مشاعرنا الاخوية .

بالنيابة عن اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي المغربي
الامين العام
علي يعته ■

تحية الحزب الشيوعي التونسي

ايها الرفاق الاعزاء ،

اوجه اليكم التحيات الاخوية الحارة وانا متاكد من انني اعبر بذلك عن المشاعر العميقة للشيوعيين ومجمل قوى التقدم الوطنية في بلدنا . واننا لعلى قناعة من ان مقررات مؤتمركم ستساهم في تطور نضال الشعب اللبناني الشقيق في سبيل سياسة استقلالية ، سياسة تقدم اجتماعية وديمقراطية ، في فترة تواجه فيها كل الشعوب العربية ، من المشرق الى المغرب ، المشاكل التي طرحتها نتائج العدوان الاسرائيلي ، وضرورة الدفاع عن الانظمة التقدمية وتعميق العملية الثورية والديمقراطية في العالم العربي ، واحباط مناورات وهجوم الامبريالية .

اننا نتمنى النجاح التام لاعمالكم وانتصارات جديدة لطبقتكم العاملة ومجمل شعبكم

محمد حرمل
سكرتير الحزب الشيوعي التونسي ■

تحيـة الحـزب الشيوعي الفرنسـي

الى المؤتمر الثـاني للحزب الشيوعي اللبناني
ايها الرفـاق الاعزاء ،

بمناسبة المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني نوجه لمندوبي مؤتمركم وكذلك لكل مناضلي حزبكم تحياتنـا الحارة والاخوية . ان حزبكم ، منذ نشأته ، يخوض نضالا دائبـا من اجل استقلال لبنان ، من اجل السلم ، والديمقراطية والتقدم الاجتماعي . وفـي حزيران الماضي وقف حزبكم بالاتحاد مع كل الوطنيين اللبنانيين يدعم الشعوب العربيـة في الجمهورية العربية المتحدة ، وسوريا ، والاردن في نضالها العـادل ضـد العدوان الاسرائيلي الذي اوحت به الامبريالية الاميركية .

ان الحزب الشيوعي الفرنسي المتضامن منذ اكثـر من اربعين سنة مع حركة التحرر للشعب اللبناني وسائر شعوب الشرق الاوسط ، قد شجب العدوان الاسرائيلي . وهـو يعمل اليوم من اجل انسحاب القوات الاسرائيلية الى مواقعها قبل الخامس من حزيـران ١٩٦٧ ، ومن اجل حل سياسي لمشاكل هذه المنطقة من العالم باحترام استقلال كـل الـدول .

ان الحزب الشيوعي الفرنسي سيتابع نشاطه من اجل وحدة الحركة الشيوعيـة والعمالية العالمية ، اساس وحدة كل القوى الاشتراكية والديمقراطية والمعادية للاستعمار التي تشكل الجبهة العالمية ضد الامبريالية بالدرجة الاولى لدعم الشعب الفيتنامي البطل وانتصـاره .

سكرتاريـة اللجنـة المركزيـة
للحـزب الشيوعي الفرنسي ■

تحيـة الحـزب الشيوعي الايطـالي

الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني
ايها الرفـاق الاعزاء ،

نتمنى ابلاغ مؤتمركم التحيات الحارة والاخوية للجنة المركزية للحزب الشيوعـي الايطالي . اننا نتابع باهتمام تطورات الوضع في بلدكم ، وسياستكم القائمة على تحالف كـل القوى التي تناضل ضد الامبريالية وبالدرجـة الاولى الامبريالية الاميركية وفـي سبيل الحرية والتقدم .

نتمنى لكم عملا مثمرا ، ونحن على يقين من ان هذا المؤتمر سيتمكن من اعطاء حزبكم انطلاقة وصلابة متعاظمتين باستمرار في النضال الذي تخوضون . ونحـن بدورنا ملتزمون بتعبئة جماهير الشغيلة في بلدنا لدعم نضال الشعب الفيتنامي البطـولي ، فـي سبيل حرية كل الشعوب واستقلالها وسلامها ونحن نعمـل ، عشية الانتخابات السياسية عـلى توطيد كبـير لمواقع حزبنـا يمكن من فتح الطريق لاحداث تغيير عميق في اتجاه بلدنـا السياسي بحيث نتمكن من ضمان السلم والتقدم الاجتماعي .

واذ نجدد لكم تمنياتنا الصادقة ، تفضلوا بتقبل تحياتنا الاخوية .

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الايطالي ■

تحيـة الحـزب الشيوعي الاسبـاني

الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني
ايها الرفاق الاعزاء ،

باسم الحزب الشيوعي الاسباني الذي يناضل في طليعة الطبقة العاملة والفلاحين والطلاب والمثقفين والجماهير الشعبية كافة ، ضد الدكتاتورية الفرنكية وفي سبيل اسبانيا ديمقراطية واشتراكية اسمحوا لي ان اوجه تحية أخويـة الى المؤتمر الثاني لحزبكم .

ان حزبينا ، حزبكم وحزبنا ، مع الاكثرية الساحقة من الاحزاب الشيوعية والعمالية ، وبنوع خاص الحزب الشيوعي في الوطن السوفياتي العظيم ، تعمل لتعزيز الحركة الشيوعية العالمية وتلاحمها ، بوصفها ضمانة السلم والاستقلال الوطني والتقدم .

ان حزبكم الذي يناضل في ظروف صعبة يعبر بحزم عن تضامنه مع النضال البطولي للشعب الفيتنامي الرائع .

انني اذ اتمنى لمؤتمركم نجاحا كاملا وكبيرا ، ولنضالاتكم في سبيل خير شعبكم وبلدكم الجميل انتصارات جديدة ، أبعث اليكم بالتحيات القلبية الحارة من قبل الشيوعيين الاسبان .

دولوريس ايباروري
رئيسة الحزب الشيوعي الاسباني ■

تحية الحزب الشيوعي الالماني
(جمهورية المانيا الاتحادية)

الى المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني
ايها الرفاق الاعزاء ،

تبعث اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الالماني الى جميع مندوبي مؤتمركم باعمق تحياتها النضالية والاخوية . ان روابط متينة من الوحدة الكفاحية والتضامن البروليتاري تجمع بين الحزب الشيوعي الالماني والحزب الشيوعي اللبناني . ويجمع بيننا ايضا الشجب والادانة الحازمتين للعدوان الاسرائيلي في الشرق الاوسط ، ذلك العدوان الذي دبرته حكومات الولايات المتحدة الاميركية والجمهورية الاتحادية الالمانية ، اللتين ساندتاه ولا تزالان تساندانه .

ان اللجنة المركزية لحزبنا ، شأنها في ذلك شأن جميع الشيوعيين والتقدميين في الجمهورية الاتحادية يقدرون بحرارة النضال الشاق الذي يخوضه الشيوعيون اللبنانيون من اجل الاستقلال الوطني وفي سبيل التحرر من التبعية الاقتصادية والمالية ازاء الامبريالية.

ويخوض الشيوعيون في الجمهورية الاتحادية الالمانية نضالا شاقا في ظروف السرية ضد بعث العسكرية وضد جميع الاخطار التي تهدد السلم الناتية عن السياسة الانتقامية التي يمارسها قادة الجمهورية الاتحادية .

ان حزبانا يعملان متضامنان داخل اسرة الاحزاب الشيوعية والعمالية ويدافعان عن وحدة الحركة الماركسية ـ اللينينية ضد كل انقسامية . وعلى هذا الاساس فاننا نحشي

اللقاء الاستشاري بين الاحزاب الشيوعية والعمالية الذي جرى في بودابست من اجل تعزيز وحدة حركتنا العالمية .

اننا نتمنى لمؤتمركم النجاح في اعماله ، كما نتمنى للمندوبين واعضاء الحزب تحقيق المهمات الكبرى المطروحة امامهم . مع التحيات الشيوعية .

الحزب الشيوعي الالماني
ماكس رايمان (السكرتير الاول) ■

تحية الحزب الشيوعي الفنلندي

الى المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني
ايها الرفاق الاعزاء ،

اننا نحيي من اعماق قلوبنا مؤتمركم الذي ينعقد في وقت هام بالنسبة للحركة الشيوعية العالمية ولكل البشرية المحبة للسلام ، حيث بات تلاحم القوى ضد العدوان الامبريالي ضرورة مطلقة . ان حزبكم يخوض في ظروف صعبة ، نضالا جريئا من اجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجماهير الشعبية ومن اجل الديمقراطية والاستقلال ومن اجل سياسة خارجية تقدمية لبلادكم .

اننا نتمنى النجاح لاعمال مؤتمركم ، ونحن على يقين من ان مقرراته ستقوي حزبكم وتعزز مواقعه في النضال من اجل الديمقراطية والسلام والاشتراكية .

مع التحيات الرفاقية

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفنلندي
ف. بيسي ■

تحية الحزب الشيوعي اليوناني

الى المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني
ايها الرفاق الاعزاء ،

بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني تبعث اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوناني تحية حارة اخوية الى مندوبي المؤتمر والى اعضاء الحزب الشيوعي اللبناني وكل شغيلة بلادكم .

اننا نتمنى النجاح لاعمال مؤتمركم ونجاحات جديدة في نضالكم من اجل توطيد وحدة صفوفكم وتحقيق المزيد من التعاون وتنسيق الاعمال بين الشيوعيين اللبنانيين وسائر القوى التقدمية والوطنية والثورية في بلادكم بغية مواجهة واحباط هجمات الامبريالية المستمرة على منجزات كل الشعوب العربية وضد استفزازاتها ومؤامراتها . اننا نتمنى لكم نجاحات جديدة في نضالكم الدائب دفاعا عن حرية الشغيلة وعن مصالحهم الاساسية . ومن اجل مستقبل سعيد يسوده السلام للشعب اللبناني .

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوناني
رئيس اللجنة المركزية ـ أ. غروزوس

تحية الحزب الشيوعي النمساوي

الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني

ايها الرفاق الاعزاء ،

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي النمساوي تبعث الى مندوبي المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني احر تحيات الشيوعيين النمساويين .

اننا نتمنى لحزبكم نجاحات جديدة في نضالكم من اجل تعزيز صفوف حزبكم وتوطيد نفوذه ، من اجل استقلال بلادكم ، من اجل المصالح الاقتصادية للشغيلة ، ومن اجل التقدم والسلام والاشتراكية .

مع التحيات الاخوية

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي النمساوي ■

تحية حزب العمل في سويسرا

الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني

الى مندوبي المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني

ايها الرفاق الاعزاء !

بمناسبة انعقاد مؤتمركم الثاني نوجه لكم اطيب التمنيات . اننا اذ نقدر المرحلة الصعبة التي تجتازونها والعراقيل الخاصة التي ينبغي ان تتخطوها ، لمقتنعون بأن برنامجكم سيسمح لكم بتحقيق انتصار ارادتكم بالدفاع عن الجماهير الكادحة والشعب اللبناني .

ان ما يوحد حزبينا يجد تعبيره في برنامجكم من خلال النضال لاجل السلم ومن اجل ديمقراطية حقيقية . اننا نتمنى لمؤتمركم اعمالا مثمرة ونجاحات كبرى .

اننا نوجه اليكم ايها الرفاق الاعزاء بأحر تحياتنا الاخوية .

اللجنة المركزية لحزب العمل السويسري

الامين العام ـ أ. ووغ ■

تحية الحزب الشيوعي الهندي

الى المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي في لبنان

ايها الرفاق الاعزاء ،

يبعث المجلس الوطني للحزب الشيوعي في الهند بتحياته الاخوية الحارة الى المندوبين للمؤتمر الثاني للحزب الشيوعي في لبنان ، ويرجوا بواسطتكم ابلاغ التحيات الى جميع الشيوعيين والشعب العامل في لبنان .

ان مؤتمركم ايها الرفاق ينعقد في ظروف صعبة ناتجة عن ظروف عمل الحزب السرية المفروضة من قبل الدوائر الحاكمة المدعومة من الامبرياليين . ولسنا نشك ابدا في ان مؤتمركم سيتوصل الى اتخاذ قرارات مناسبة تمكن حزبكم والطبقة العاملة والشعب العامل والقوى الديمقراطية في بلادكم من تقوية النضال من اجل العلنية والحقوق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

نتمنى لاعمال مؤتمركم كل النجاح مع التحيات الاخوية الحارة

س. دانجي

رئيس المجلس الوطني للحزب الشيوعي الهندي ■

تحية الحزب الشيوعي التركي

المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني

ايها الرفاق الاعزاء ،

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التركي ، باسم جميع الشيوعيين الاتراك توجه تحيات حارة الى المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني .

ان الحزب الشيوعي اللبناني ، قد اجتاز مسيرة مجيدة من النضال ضد الامبريالية ومن اجل الاستقلال الوطني والمصالح الحيوية للشغيلة اللبنانيين . لقد نشأت عبر التاريخ العديد من الخصائص والعوامل الاجتماعية والسياسية التي تقرب بين شعبينا وتربط مصير شعبنا بمصائر الشعوب العربية . ان شعبنا يتابع باهتمام كبير تطور النضال التحرري المعادي للامبريالية الذي تخوضه الشعوب العربية الشقيقة . وقد ادى العدوان الغادر الذي شنه المتطرفون الاسرائيليون عملاء الامبريالية ضد البلدان العربية الى تشديد السخط ضد الامبريالية في بلادنا .

ان الحزب الشيوعي اللبناني يخوض نضالا دؤوبا دفاعا عن المصالح الحيوية للشغيلة، ومن اجل توسيع الحقوق الديمقراطية للشعوب ، وهو يناضل بنشاط من اجل توطيد وحدة الحركة ، الشيوعية العالمية على اساس الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية .

ان امانة الشيوعيين اللبنانيين للمبادىء العظيمة ، مبادىء الماركسية اللينينية هي ضمانة النصر .

عاش الحزب الشيوعي اللبناني المجيد

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التركي■

تحية حزب الشعب الايراني ((توده))

الى المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني

ايها الرفاق الاعزاء ،

ان اللجنة المركزية لحزب الشعب الايراني ((توده)) تبعث باسمها وباسم كل اعضاء حزبنا تحية قلبية مع التمنيات بالنجاح الكامل لاعمال المؤتمر ، والى كل مندوبي المؤتمر والى كل اعضاء الحزب الشيوعي اللبناني .

ان الحزب الشيوعي اللبناني يفضل نضاله الطويل ضد الامبريالية والرجعية الداخلية ومن اجل حرية البلاد واستقلالها ومن اجل الحقوق الحيوية للطبقة العاملة ومن اجل الديمقراطية ، قد اصبح الطليعة الكفوءة لنضال الشعب الوطني التحرري ، ويتمتع عن حق بالمكانة والاحترام والتأييد من قبل الطبقة العاملة وكل فئات الشغيلة في البلاد .

ان الحزب الشيوعي اللبناني يناضل في ظروف العمل السري الصعبة . وقد عرف كيف يوفق بين اساليب العمل العلنية والسرية وكذلك بين النضال من اجل الحقوق الماحة لجماهير الشغيلة والنضال ضد الامبريالية وعملائهم الاسرائيليين . لهذا يشكل حزبكم في الوقت الراهن قوة سياسية فعالة على صعيد حركة التحرر الوطني لكل الشعوب العربية.

ان الحزب الشيوعي اللبناني ، الطليعة الثورية للطبقة العاملة وكل الشغيلة اللبنانيين ، الامينة للماركسية اللينينية والاممية البروليتارية ، تناضل على الدوام ، مستلهمة المبادىء التي تضمنها بيان موسكو ١٩٥٧ و ١٩٦٠ ، من اجل تعزيز وحدة الحركة الشيوعية العالمية ومن اجل تحقيق وحدة عمل القوى التقدمية في النضال ضد عدوان الامبريالية ،وخصوصا ضد الحرب القذرة التي تشنها الامبريالية الاميركية في فيتنام . ايها الرفاق الاعزاء ، ان

حزبنا الذي يجتاز مرحلة سرية قاسية ويعمل في شروط ارهاب فظيع تشنه قـــوى الملكية الرجعية في بلادنا المحرومة من ابسط الحريات الديمقراطية ، يقدر بوضوح تام صعوبات نضال الاشقاء اللبنانيين ويقدر تقديرا رفيعا نشاطهم الثوري في الدفاع عن المصالح الحيوية لشعبهم ولجمل حركة التحرر العربي ضد الامبريالية وضد العدوان الاسرائيلي الذي تسانده الامبريالية .

ان اواصر صداقة وتعاون تقليدية تربط بين حزبينا منذ كان حزبنا يمارس نضاله في شروط علنية ، ويمكنكم ان تكونوا على ثقة من تضامننا الكامل معكم وتأييدنا التام لقضيتكم العادلة .

ان اللجنة المركزية لحزب الشعب الايراني «توده» تتمنى لكم نجاحات كبرى في عملكم وفي نضالكم وبنوع خاص في تعزيز وحدة صفوفكم ، بوصفها ضمانة هذا النجاح .

عاش الحزب الشيوعي اللبناني !

عاش نضال الشعوب العربية التحرري المعادي للامبريالية !

لتتعزز وحدة الحركة الشيوعية العالمية !

عاشت الصداقة بين حزبينا !

اللجنة المركزية لحزب الشعب الايراني «توده» ■

تحية الحزب التقدمي للشعب العامل في قبرص

الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في لبنان ،

ايها الرفاق الاعزاء ،

بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني لحزبكم ، تبعث اللجنة المركزية للحزب التقدمي للشعب العامل اليكم بأحر التحيات الاخوية وبأحسن تمنياتها بنجاح المؤتمر .

اننا نحيي وننهيء الحزب الشيوعي في لبنان والشعوب العربية بنضالهم ضـــد الامبريالية وعملائها الاسرائيليين ومن اجل التحرر الوطني .

ونحن واثقون من ان نتائج مؤتمركم ستؤدي الى دعم وتعزيز نضـال الشعب اللبناني ضد الامبريالية .

ان الشعب القبرصي الذي ما زال يناضل بعناد ضد العدو المشترك ، الامبريالية، يقف بثبات الى جانب الشعوب العربية . وان حزبنا والشعب في قبرص واثقان مـــن ان الامبرياليين واداتهم ـ المعتدين الاسرائيليين ـ سيمنون بهزيمة ومن ان الارض التي يحتلونها ستتحرر .

عاش تضامن الشعبين القبرصي واللبناني في النضال ضد العدو المشترك الامبريالية واداتهـــا .

عاش الحزب الشيوعي اللبناني .

اللجنة المركزية للحزب التقدمي العامل في قبرص ■

تحية الحزب الشيوعي في فنزويلا

ايها الرفاق الاعزاء ،

باسم اللجنة المركزية وكل اعضاء الحزب الشيوعي الفنزويلي نبعث الـــى مؤتمركم تحياتنا الاخوية .

لقد اطلعنا على القضايا المتعلقة بالعدوان الامبريالي والتي لا تزال قائمة امام وطنكم

وامام العالم العربي كله . ان هذا العدوان يستهدف ضرب حركة التحرر الوطني وقلب الحكومات التي تناهض الامبريالية وهذه الاعتداءات تعكس الهجوم الشامل للاستعمار الجديد على حركة التحرر الوطني في العالم ان الشعب الفنزويلي ، مثل الشعب اللبناني، يخوض النضال في ظروف صعبة ضد العدو المشترك . ولهذا فهو يفهم الصعوبات التي تعترض الشعوب الشقيقة الاخرى .

ان الحزب الشيوعي الفنزويلي الذي تعرض ويتعرض للارهاب البوليسي الدموي يفهم جيدا القضايا التي ، تجابه رفاقنا في البلدان الاخرى . وبالنسبة لنا تتفاقم هذه القضايا نتيجة التدخل غير المسموح به في شؤون الحزب الشيوعي الفنزويلي من قبل رئيس احدى الدول الاجنبية .

ان تطور وتلاحم الحركة الشيوعية العالمية التي تسترشد بالتعاليم الماركسية-اللينينية والاممية البروليتارية ، تعطينا قوة جديدة وتلهمنا في نضالنا بالتجارب الغنية التي كسبتها الطبقة العاملة العالمية وحركة التحرر الوطني في سائر البلدان .

ومرة ثانية نعبر عن شعورنا الرفاقي والودي لمؤتمر الحزب الشيوعي الشقيق ونتمنى لمندوبي المؤتمر النجاح في اعمالهم وكذلك التوفيق والنجاح للشعب اللبناني الذي يخوض تحت قيادة الحزب الشيوعي نضالا بطوليا في سبيل الاستقلال والحرية .

عاش مؤتمر الحزب الشيوعي اللبناني

عاش التضامن مع الشعوب العربية التي تخوض النضال في سبيل الحرية .

عاشت وحدة الحركة الشيوعية العالمية .

خوسي فاريا

السكرتير العام للحزب الشيوعي الفنزويلي■

تحية الحزب الشيوعي في الشيلي
الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني

ايها الرفاق الاعزاء ،

يسر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الشيلي ان تتوجه بالتحية الى الحزب اللبناني الشقيق . وبودنا ان نعبر لكم بمناسبة عقد مؤتمركم عن تضامننا الاخوي وعن رغبتنا الصادقة في ان تتكلل مناقشاتكم بنجاح كبير ، لما فيه خير وحدة شعبكم في النضال من اجل التحرر الوطني ضد الامبريالية ، من اجل نمو حزبكم وتعزيز وحدة الحركة الشيوعية العالمية .

ان مؤتمركم يجري في وقت اوجدت فيه الامبريالية الاميركية ، سيدة الحكومة الرجعية في اسرائيل والمشجعة لسياستها التوسعية ، بؤرة للعدوان والحرب اجتاحت اراضي البلدان العربية من اجل وقف نمو الحركة المعادية للاستعمار واسقاط الانظمة التقدمية الموجودة في الشرق الاوسط .

اننا على ثقة من ان مخططات الرجعية ستبوء بالفشل ، ومن ان الهزيمة سوف تلحق بالامبريالية وعملائها ، ويطردون من الاراضي المحتلة .

اننا نعلم بأن الظروف التي يعمل فيها حزبكم هي ظروف صعبة ومعقدة جدا .فالقضية تتعلق بالخطر الذي يتهدد امن شعوبكم وحياتها ، وما يشكل ذلك من خطر على السلم في منطقتكم وفي العالم .

اننا على ثقة في ان حزبكم سيكون حدثا هاما واسهاما كبيرا في قضية السلم القائم

على العدل في الشرق الاوسط الذي يضع حدا للعدوان الامبريالي ، والتوسع العسكري ويضمن العيش بسلام للشعوب .

نرجو ايها الرفاق الاعزاء ان تتقبلوا تحياتنا الحارة .

عاش المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني !

عاش الحزب الشيوعي اللبناني !

عاشت وحدة الحركة الشيوعية العالمية !

عاشت الشيوعية !

لويس كورفالان

السكرتير العام للحزب الشيوعي في التشيلي ■

تحية الحزب الشيوعي البرازيلي

ايها الرفاق الاعزاء ،

باسم اللجنة المركزية لحزبنا باسم الشيوعيين البرازيليين ، نتوجه بالتحية الحارة الى مؤتمركم ومن خلاله الى كل اعضاء حزبكم المجيد .

اننا ندرك الاهمية التاريخية لهذا المؤتمر ، ليس فقط بالنسبة لبلدكم وللطبقةالعاملة اللبنانية بل وكذلك بالنسبة لكل منطقة الشرق الاوسط والحركة الشيوعية العالمية . ان مجرد انعقاد مؤتمركم في الظروف السرية يشكل دليلا واضحا علىحيوية حزبكم وعلى امانته لمبادىء الماركسية ـ اللينينية ، ولخدمة مصالح الشعب .

ا نلمؤتمركم اهمية خاصة ، نظرا لكونه ينعقد بعد العدوان العسكري على البلدان العربية من قبل اسرائيل ، التي تشكل الاداة الطيعة للامبريالية الاميركية والانكليزية وللصهيونية . ولهذا نتمنى النجاح لكم في اعمالكم ونود ان نعبر عن يقيننا بأن القرارات التي سيتخذها مؤتمركم ستسهم ليس فقط في تقوية حزبكم تنظيميا ، وفي وحدة الطبقة العاملة وفي تلاحم الحزب مع القوى الديمقراطية والمعادية للامبريالية فيالمجتمع اللبناني، بل ايضا في تعزيز وحدة الشعوب العربية وحكوماتها في النضالدفاعا عن ثرواتها الطبيعية وفي سبيل الاستقلال الوطني والتقدمي الاجتماعي ولطرد الجيوش المغتصبة من الاراضي المحتلة .

ونفيدكم بالمناسبة انه في ايلول الماضي ، وفي ظروف قاسية ، في ظل الدكتاتورية العسكرية ، عقد المؤتمر السادس لحزبنا ، والذي شكل حدثا مرموقا بالنسبة للحركة الثورية البرازيلية،وهزيمة للدكتاتورية الامبريالية وكذلك للعناصر الانقسامية التيحاولت شق وحدة صفوفنا والتي حملت معها عقلية البرجوازية الصغيرة والغريبة عن الماركسية . ان مؤتمرنا عبر عن تضامنه العميق مع الشعوب التي تناضل في سبيل استقلالها الوطني، ومع النضال البطولي للشعب الفيتنامي ضد العدوان الاميركي البربري .

وقد وافق المؤتمر على قرار اللجنةالمركزية بتأييد عقد المؤتمر العالمي الجديد للاحزاب الشيوعية والعمالية في سبيل تحليل الوضع الدولي والعمل الجماعي من اجل وضعتكتيك للنضال ضد الامبريالية ، دفاعا عن السلم وفي سبيل الديمقراطية والاشتراكية وتلاحم اقوى للحركة الشيوعية العالمية .

وفي الختام نتمنى لكم عملا مثمرا وناجحا ، كما نتمنى لكم انتصارات جديدة .

واسمحوا لنا ايها الرفاق بتوجيه تحية شيوعية لكم .

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البرازيلي ■

تحية الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة الاميركية الى الحزب الشيوعي اللبناني

ان الحـــزب الشيوعي في لبنـان ، بوقوفـــه ، عـلى راس الطبقـــة العاملة ، يعمل على تجنيد قوى الشعب التقدمية في جبهة وطنية ديمقراطية للنضال ضد جميع المواقع التي لا تزال تحتفظ بها الامبريالية وعملاؤها في حياة لبنان .

ان النجاحات التي تحققت والمكتسبات التي يمكن ان تحققها الانجبهة النضال الموحدة للشعوب لن تؤدي فقط الى تدعيم السيادة الوطنية بقطعها الروابط مع المستعمرين الاجانب ولن تؤدي فقط الى تحقيق تقدم ديمقراطي فعال عن طريق تأمين الحريات الشعبية والحقوق الديمقراطية للجماهير ، والى زيادة كبيرة في الضمانات الاقتصادية والاجتماعية للعمـــال والفلاحين وجميع الكادحين والمثقفين ، بل وستشكل كذلك قوة هامة من اجل تطوير الحرية الوطنية وتعميق العملية الثورية الموجهة ضد الامبريالية ومن اجل التقدم الاجتماعي التي تلهب العالم العربي بأجمعه الان .

ايها الرفاق الاعزاء ،

نرجوكم ان تتقبلوا منا احسن التمنيات لمؤتمر حزبكم الذي نأمل ان يحقق انجازات كبرى . اننا نولي قضية مناهضة الامبريالية تضامننا . اننا نتضامن مـع النضال المعادي للامبريالية الذي تخوضه الجماهير اللبنانية بتأثير حزبكم .

ونحن نعمل ايضا من اجل انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية الى مواقعها التـــي كانت تحتلها قبل العدوان الاثم على الدول الرهبية المجاورة . ان العدوان الاسرائيلي يخدم فقط المصالح الامبريالية والاحتكارات البترولية ويضر بمصلحة اسرائيل .

ثمة وحدة تامة بين مصالح جميع شعوب العالم التي تناضل ضد الامبريالية . اننـــا نؤيد تأييدا كاملا نضال الشعب الفيتنامي من اجل الحرية ، وندرك اهمية هـذا النضال بالنسبة لصالح شعبنا بالذات . كما وان نضال الشعوب العربية من اجل الحرية والتطور الاجتماعي يجابه الاستعمار الاميركي ـ العدو المشترك للشعب الاميركي العامل .

فلنجعل من التضامن الاخوي بين حزبينا صفة مميزة للعلاقات بين شعبينا من اجـــل السلام والتقدم لشعوب الشرق الاوسط .

فاس هول ـ السكرتير العام
جيمس جاكسون ـ سكرتير الشؤون الدولية ■

تحية الحزب الشيوعي في كندا الى مندوبي مؤتمر الحزب الشيوعي اللبناني

ايها الرفاق الاعزاء ،

اننا نبعث الى مؤتمركم التحيات الاخوية من حزبنا ومن التقدميين الكنديين . نحـن نعلم انكم مرغمون على العمل في ظروف صعبة للغاية وذلك في منطقة هي بؤرة للتوتـــر العالمي بسبب المساعي التي تبذلها الامبريالية وخاصة الامبريالية الاميركية ، للقضاء علـى الطموح الوطني والاجتماعي للشعوب العربية . ونحن واثقون مـــن ان حزبكـــم ومؤتمركم سيخططان الطريق التي ستمكن الشعب اللبناني مع جميع القوى التقدمية فـــي العالـم العربي ، وبدعم من الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي ، من ازالة النفوذ الامبريالي وتحويل المنطقة العربية الى منطقة سلام وتقدم اجتماعي وحرية واستقلال حقيقي . ونحن

نعمل ايضا في ارض الامبريالية الاميركية ونقوم بالتاثير على مجرى الاحداث في كندا لكي تتجه نحو السلام والاستقلال والتقدم الاجتماعي والديمقراطي .

اننا نشهد الان موجة من تحركات متنوعة ضد سيطرة الاحتكار وضد العدوان الاميركي في فيتنام والشرق الاوسط ومن اجل الحقوق الوطنية للشعب الفرنسي الكندي .

وتعم بلادنا موجة استياء عارمة ضد الامبريالية الاميركية ومعارضة قوية لها .

ان الاحتكار الاميركي يملك كما تعلمون حصة كبيرة في اقتصاد كندا وتسخر اميركاهذه السيطرة لايقاع كندا ضمن نطاق اهدافها الستراتيجية والعسكرية . ان تواطؤ الحكومة وفئات المحتكرين الكنديين مع هذه السياسة ، قد اثار استياء واسعا ، وقد اصبحتقضية تحكم كندا في الاقتصاد وانتهاجها سياسة مستقلة قضية رئيسية بالنسبة للسياسة الكندية . وبهذا اقام حزبنا بحملات من اجل سيطرة الشعب الديمقراطية ووضع حد للتحكم الاميركي بواسطة التاميم .

ويتجلى التعبير القوي عن ادانة الامبريالية الاميركية في معارضة العدوان الاميركي في فيتنام . وقد نظم الحزب الديمقراطي الجديد وحركات السلام وحزبنا بحملات مستمرة لحمل الحكومة على إتخاذ موقف غير مؤيد للعدوان الاميركي ، مما جعل رئيس الوزراء يعلن في نيسان الماضي ان كندا لن تتمكن من تأييد الولايات المتحدة . ونتيجة للضغط المتعاظم من قبل الرأي العام ، ارغمت الحكومة على ان تدعوا الحكومة الاميركية في شهر ايلول في هيئة الامم المتحدة لانهاء القصف غير المشروط على فيتنام كشرط يسبق المفاوضات . اننا نقدر اهمية هذا الموقف على الرغم من انه تدبير جزئي . ونحن الان نقوم بحملات من اجل وقف بيع الاسلحة الكندية لاميركا حيث يستعمل معظمها ضد الشعب الفيتنامي ، رابطين هذا المطلب بمطلب انتهاج سياسة خارجية مستقلة وحقيقية ، بما فيها انسحاب كندا من الحلف الاطلسي .

ويزداد التأييد للقرار حول ازمة الشرق الاوسط المبني على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بحق وجود الشعوب والدول في الشرق الاوسط وحل القضايا الاخرى بالمفاوضات السلمية على اساس مقررات مجلس الامن .

ان النهوض العارم للعمل في سبيل السلام يجد تعبيرا عنه ايضا في المطالبة المتزايدة من اجل الحقوق الوطنية للشعب الكندي الفرنسي ـ احد الشعبين في كندا ـ في تقرير مصيره .

ان حزبنا اذ يتقدم بهذا الطلب يؤمن بانه يضمن مشاركة متساوية واختيارية في تحقيق اتحاد كونفدرالي جديد حيث يتوطد استقلال وسيادة بلادنا ، وتزداد قدرة الشعب الكندي على محاربة الاحتكار والتوسع الاميركي .

ان الاتجاه نحو الوحدة يتعاظم في اوساط الطبقة العاملة،كما وان هناك نواملموسا في الطبقة العاملة والحركة النقابية وثمة ايضا تحولا اوليا نحو اليسار . وفي هذا الوقت نرى التعبير الاساسي عن ذلك في تعاظم التأييد للحزب الديمقراطي الجديد الذي ،نتيجة للضغط الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية ،ارغم على ان يتخذ موقفا من الاستقلالالكندي والسياسة الخارجية المستقلة والعمل الديمقراطي في سبيل كبح جماح الاحتكارات .

ونحن نؤمن بأن هذا التحول نحو اليسار سيستمر ويزداد تعمقا . ونحن نعمل على تقوية التعاون بين اليسار والائتلاف المناهض للاحتكارات ، الذي يمكن بواسطته تحدي ومواجهة احزاب الاحتكارات وتاليف حكومة كندية في النهاية .

اننا نعتبر هذه النضالات ظاهرة ديمقراطية هامة تخلق الظروف الملائمة للتقدم

الاشتراكي في بلادنا ، ونحن اذ نركز على هذه القضايا ، انما نناضل بثبات من اجل تقوية الاحزاب الشيوعية والعمالية لكبح جمـــاح الامبريالية بشكـــل اقوى وخاصة الامبريالية الاميركية . ان حزبنا قد ايد بثبات عقد مؤتمر عالمي واننـــــا سعيدون باجتماع بودابست الاستشاري ، وسنعمل على انجاح هذه المبادرة .

يقول اعداء السلام والاشتراكية انه ليس بمقدور الشيوعيين في العالم ان يتحدوا. ونحن نقول ان بامكانهم ان يفعلوا ذلك وسيفعلون ، وعندها سترغم الامبريالية على التراجع وستتعزز قوى السلام والاستقلال والديمقراطية والاشتراكية .

ايها الرفاق ،

ينعقد مؤتمركم في الوقت الذي يجري فيه تحول هام في التطورات العالمية . ونحـن واثقون من ان القرارات التي سيتخذها مؤتمركم سوف تفتح طرقا جديدة لتقـدم الشعب اللبناني .

نتمنى لكم النجاح في القضية الكبرى ، التي نعمل جميعا من اجلها ، الا وهي قضية السلام والديمقراطية والاستقلال والاشتراكية .

مع التحيات الاخوية الحارة

السكرتير العام للجنة المركزية
للحزب الشيوعي في كندا
وليم كاشتان ■

تحية حزب التفاهم الشعبي في هايتي

الى المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني

ايها الرفاق الاعزاء ،

بمناسبة انعقاد مؤتمركم الوطني الثاني يسر اللجنة المركزية لحزب التفاهم الشعبـي في هاييتي ان تتوجه اليكم بتحياتها الاخوية ، وانها لتتمنى بحرارة ان تخلق اعمال مؤتمركم ونتائجه امكانيات جديدة تسهم في تقدم نضال تحرر الشعب اللبناني .

اننا نتمنى ان يستمر حزبكم ، كما في الماضي ، بالعمل بنشاط الى جانب الاحزاب الشقيقة في سبيل تطور النضال العالمي المعادي للامبريالية ، النضال في سبيل سلم عالمي حقيقي ودائم ، في سبيل الاشتراكية واعادة وحدة الحركة الشيوعية العالمية .

مع تحياتنا الشيوعية

اللجنة المركزية لحزب التفاهم الشعبي في هايتي
سكرتير اللجنة المركزية ■

تحية الحزب الشيوعي في استراليا

الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني

ايها الرفاق ،

بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني لحزبكم نبعث باحر التحيات الاخويـة الى الشيوعيين كافة . اننا نعبر عن تمنياتنا الحارة من اجل نجاح كامل للمؤتمر في تحديد طريـق التقدم

الثوري للطبقة العاملة والشعب في لبنان ، والنضال ضـــد مكائد الامبريالية وخاصـــة الامبريالية الاميركية ومن اجل الاستقلال الوطني الحقيقي والتقدم الاجتماعي .

ثمـــة روابط تضامن بين الشيوعيين الاستراليين والشيوعيين اللبنانيين بالرغم مـن المهمات المطروحة امامنا وشروط نضالنا تختلف في بعض الاحيان . ولهذا ، فان منجزاتكم ايها الرفاق الاعزاء تسرنا ونحن على ثقة من انكم ستحققون تقدما جديدا في مؤتمركم .

مع التحيات الاخوية ،

اللجنة الوطنية للحزب الشيوعي الاسترالي
السكرتير الوطني ■